جامعـــــة قاصدي مرباح– ورقلة
كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسة

بعنوان:

إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر في الفترة 2003-2010

_ دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي "SPL" بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت _

من إعداد الطالبة: بن العمودي جليلة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: **2012/06/13**

أمام اللجنة المكونة من السادة:

1. د/ لعمى أحمد	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	رئيـــسا
2. د/ بن عيسى محمد المهدي	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مقـــررا
3. د/ بن ساسي إلياس	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا
4. د/ سويسي الهواري	أستاذ محاضر	جامعة ورقلة	مناقشا

السنة الجامعية 2012/2011

إهـــــداء

إلى مدرستي الأولى مصدر الحنان والتي رسمت دعواتها لي طريق الخير ــ أمي الكريمة أطال الله في عمرها ــ؛

قدوتي الدائمة حصن طاقتي، الذي لم يدّخر جهدا في أن يوفّر لي أحسن الظروف لإتمام مشواري التعليمي

بكافة أطواره وشاركني لهفة إتمام هذا العمل ــأبي الكريم أطال الله عمره ــ؛

إلى من فتحت عيناي بقربهم وصرت لا أقوى على بعدهم ــ إخوتي وأخواتي ــ ؛

إلى أزواج أخواتي وزوجة أخي وكل أولادهم؛

إلى أخوالي، خالاتي وأخص بالذكر خالتي عائشة،أعمامي وعماتي؛

إلى رفيقة دربي التي إنشغلت بإنشغالي لهذا البحث وكانت لي نعم الصديقة ــ كترة ــ ؛

إلى من رافقوني طيلة مساري الدراسي وأخص بالذكر صديقاتي: مباركة، سمية، رندة، سلمى؛

إلى أساتذتي الذين كان لهم فضل في تدريسي وتعليمي طوال مشواري الدراسي؛

إلى هؤلاء، كل الذين أحبهم أهدي هذا العمل المتواضع.

بن العمودي جليلة

شكـــــــــــــــــر

الحمد والشكر للمولى عزّ وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل وبعد:

أتقدّم بجزيل الشكر وأسمى عبارات التقدير والإمتنان إلى :

- والدي العزيز الذي أعتبر هذا العمل عمله فقد كان عونا لي بعد الله عزّ وجل طوال مشوار البحث ومثّل لي نعم السند؛
- أستاذي ومرشدي الدكتور بن عيسى محمد المهدي لقبوله الإشراف على هذا البحث وحرصه المستمر، فكان لي خير ناصح ومشجّع؛
- عاملي الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وأخص بالذكر الأستاذ شكري بن زعرور، على المساعدة والتوجيه وفضله الكبير في مواصلتي للبحث في هذا الموضوع؛
- الأستاذ بن عيشة باديس الذي لم يبخل علي بتوجيهاته القيمة ونصائحه فله مني جزيل الشكر؛
- عمال غرفة الصناعة التقليدية والحرف ومديرية الصناعة التقليدية والحرف بولايتي ورقلة والوادي؛
- كل الحرفيين الذين تجاوبوا مع هذا العمل وعملوا على حسن إستقبالي، وأخصّ بالذكر : نجاة عزيزي، قاسمي سعدية وجغبالة وهيبة ،كما لا يفوتني في هذا الصدد أن أوجّه شكرا خاصا لكل من السادة : دشاش أم الخير، غطاس الصادق، لمقدم سعد، بابا عربي نوح، بلحبيب محسن، طهراوي بشير، بن العمودي محمد علي، على تعاونهم الكبير في إنجاز هذه الدراسة.

وفي الأخير أتقدّم بخالص عبارات العرفان والشكر إلى كل شخص شجّعني وساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

ملخص :

يعالج هذا البحث موضوع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والإستراتيجية الموضوعة لتنميته، مع التركيز على إحدى الآليات المحدّدة لتنفيذ هذه الإستراتيجية وهي آلية نظام الإنتاج المحلي "SPL"، وعملنا من خلال ذلك على إبراز أهمية هذا القطاع ودوره الفاعل في عملية التنمية بمختلف أطوارها، إلى جانب التطرّق إلى تجارب ناجحة في تطوير القطاع على المستوى الدولي، وكذا سياسة الدولة المبذولة لتعزيز قدرة القطاع في ظل تحديات العولمة وتحرير التجارة، بالإضافة إلى التعرّض لأهم مراحل تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، وقمنا ضمن ذلك بتحليل الإستراتيجية الجزائرية لتنمية القطاع، بالتطرّق لمحتواها ثم لأهم التدابير الواجب إتخاذها لتحقيق التنمية المطلوبة، لنعرض في نهاية ذلك أهم الإنجازات التي إستطاع القطاع تحقيقها في إطار هذه الإستراتيجية.

تناولنا بعد هذا التقديم مسعى نظام الإنتاج المحلي، كإحدى الآليات المطبّقة في دول عديدة وفي سياقات مختلفة لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا قطاع الصناعة التقليدية لديها، بالتعرّض لمفهومه وأهم الأشكال التي تم تطويرها على إثره، وكذا خصائصه وأهميته فضلا عن متطلّبات تطبيقه ونجاحه، كما تناولت الدراسة تجارب لدول متقدمة وأخرى نامية رائدة في تطبيق هذا المسعى.

في الأخير تضمّن البحث دراسة ميدانية عرضنا فيها الصعوبات الأساسية التي لا تزال تواجه حرفيي القطاع، كما قمنا بتقديم برنامج البلاد لتطوير أنظمة إنتاج محلية وعرّجنا ضمن نفس الإطار على تجربة تطوير إحدى أنظمة الإنتاج المحلية ببلادنا، وحاولنا في قسم ثان بحث إمكانية الربط والتنسيق بين الحرفيين المتجمّعين بنفس الإقليم، مطبّقين ذلك على حرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، من خلال توزيع إستبيان شمل حرفيي المنطقة الممارسين لهذه الحرفة، أظهرت نتائجه وجود إجماع وتأييد كبيرين على تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة؛ كما حاولنا أيضا المساهمة في بناء نسق تنظيمي لحرفيي المنطقة يسمح لهم بالعمل وفق هذا النظام.

الكلمات المفتاحية: الصناعة التقليدية والحرف، نظام الإنتاج المحلي، المناطق الصناعية، الأقطاب التنافسية، التجمّعات (Clusters)، التنمية المحلية، النسيج التقليدي.

Résumé :

Ce travail a pour thème l'artisanat en Algérie et la stratégie de son développement dans notre pays, avec une attention sur l'un des mécanismes spécifiques pour la mise en œuvre de cette stratégie, qu'il est le mécanisme SYSTEME PRODUCTIF LOCAL « SPL ». Nous avons travaillé pour montrer l'importance de ce secteur et sur son rôle actif dans le processus de développement à l'un différents stades en gardant à l'esprit les expériences réussies au niveau international ainsi que les efforts de l'état visant à renforcer la capacité du secteur face aux défis posés par la liberté des échanges et de la mondialisation. Nous avons également exposé les stades les plus importants du développement du secteur de l'artisanat depuis l'indépendance à ce jour ;t dans ce cadre nous avons analysé la stratégie algérienne de développement du secteur, en abordant le contenu et les mesures les plus importantes à prendre pour atteindre le développement nécessaire, et ensuite les réalisation les plus importantes du secteur dans le cadre de cette stratégie.

Nous avons également étudie la structure du système productif local comme l'un des mécanismes mis en place dans de nombreux pays et dans différents contextes pour développer le secteur de PME ainsi que le secteur de l'artisanat ; On a exposé dans ce cadre sa conception et les formes les plus importantes qui ont été développées sur l'impact, ainsi que ses caractéristiques et son importance, et aussi les exigences de l'application et le succès. Ce travail traite aussi quelques expériences dans les pays développés et les pays en voie de développement ont réussi à appliquer ce système

Dans ce travail, Une étude empirique est réalisé, elle présente les difficultés fondamentales rencontrés par le secteur artisanales, et aussi le programme pour développer des systèmes productifs locaux, et dans le même cadre nous avons présenté une expérience du développement de l'un des systèmes productifs locaux dans notre pays. On a essayé dans la 2eme partie de notre travail de discuter de la possibilité de liaison et la coordination entre les artisans réunis dans la même région ; elle concerne en particulier les artisans de tissage traditionnel de Touggourt ; cette enquête a révèle l'existence d'un consensus pour le soutien au développement d'un système de production artisanal local.

Mots clés: *Artisanat, le système productif locale, districts industriels, pôles de compétitivité, clusters (grappes), le développement local , le tissu traditionnel(broderie).*

الـــمحتـــــويـــــات

المقدمة ..... أ

الفصل الأول : واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وإستراتيجية ترقيته..... 1

- المبحث الأول : ماهية الصناعة التقليدية والحرف 3
- المبحث الثاني : أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الداخل وفي الخارج..... 17
- المبحث الثالث : سياسة دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف المعتمدة في الجزائر..... 38
- المبحث الرابع : مسار تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر..... 52

الفصل الثاني : الإطار النظري لأنظمة الإنتاج المحلية..... 67

- المبحث الأول : نظام الإنتاج المحلي : أسس ومفاهيم..... 69
- المبحث الثاني : خصائص وأهمية نظام الإنتاج المحلي ومتطلّبات نجاحه..... 83
- المبحث الثالث : تجارب دول متقدمة في دعم وتطوير أنظمة الإنتاج المحلية..... 93
- المبحث الرابع : تجارب دول نامية في دعم وتطوير أنظمة الإنتاج المحلية..... 107

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية 129

- المبحث الأول : تقديم التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة انتاجية محلية 131
- المبحث الثاني : تقرت وحرفة النسيج التقليدي _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية_ 147
- المبحث الثالث : دراسة حالة تطوير نظام انتاج محلي (SPL) لحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت (دراسة الإحصائية)..... 159
- المبحث الرابع : المساهمة في تطوير نموذج لنظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت.. 185

الخاتمة 205

المراجع 217

الملاحق 225

الفهرس 255

قائمة الجداول

جدول رقم (I.01) – السلم الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي..... 12

جدول رقم (I.02) – تطوّر عدد المؤسسات الحرفية بألمانيا في الفترة (2003-2009)..... 23

جدول رقم (I.03) – تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف حسب ميدان النشاط خلال الفترة (2003-2009)..... 28

جدول رقم (I.04) – نسبة التطوّر في تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2003-2009). 29

جدول رقم (I.05) – تطوّر تعداد مناصب الشغل المصرح بها في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي..... 30

جدول رقم (I.06) – مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2009)..... 31

جدول رقم (I.07) – قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الفترة (2005-2008)..... 32

جدول رقم (I.08) – تطوّر المداخيل السياحية بالعملة الصعبة في الفترة (1990 - 2002)..... 33

جدول رقم (I.09) – قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007).. 34

جدول رقم (I.10) – توزيع المشاريع الحرفين حسب المناطق..... 35

جدول رقم (I.11) – توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس..... 36

جدول رقم (I.12) – كيفية تمويل المشاريع الإستثمارية من طرف صندوق التأمين عن البطالة..... 42

جدول رقم (II.01) – الإختلافات الأساسية بين نظام الإنتاج المحلي وباقي أشكال تجمّعات المؤسسات.... 81

جدول رقم (II.02) – توزيع العمال والمؤسسات المتمركزة بالمناطق الصناعية الإيطالية حسب قطاع النشاط 95

جدول رقم (II.03) – حصص المناطق الصناعية الإيطالية من تصدير بعض المنتجات..... 96

جدول رقم (II.04) – توزيع العدد العمال والمؤسسات المشكلة للأنظمة الإنتاجية المحلية بفرنسا حسب قطاع النشاط..... 100

جدول رقم (II.05) – التخصّص القطاعي للتجمّعات الهندية..... 110

جدول رقم (II.06) – الإجراءات الموضوعة لتنمية مهارات حرفيي النقش على الخشب بالصويرة وتحسين جودة منتجاتهم في إطار مشروع تطوير إتحاد للتصدير بالحرفة..... 123

جدول رقم (II.07) – الإجراءات المتخذة لتطوير النظام الإنتاج لحرفيي النقش على الخشب بالصويرة..... 124

جدول رقم (II. 08) – الإجراءات المتخذة لتحسين العلاقة بين الفاعلين المحتملين داخل إتحاد للتصدير..... 124

جدول رقم (II. 09) – طبيعة العلاقة بين حرفيي النقش على الخشب ومختلف الهيئات العمومية والخاصة وإجراءات تحسينها..... 125

جدول رقم (II. 10) – علاقة حرفيي النقش على الخشب بالأسواق الوطنية والدولية والإجراءات المُخطط لتنفيذها في إطار تشكيل إتحاد التصدير المحتمل..... 125

جدول رقم (III.01) – تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بين (2008-2011)..... 140
جدول رقم (III.02) – عدد الحرفيين المسجلين بمنطقة تقرت حسب ميدان النشاط لسنتي 2004 و2008.. 150
جدول رقم (III.03) – تصنيف الحرفيين حسب موقع الموردين ونسبة التعامل معهم..... 168
جدول رقم (III.04) – تصنيف الحرفيين حسب موقع الأسواق ونسبة التعامل فيها..... 169
جدول رقم (III.05) – تصنيف الحرفيين على أساس قيم أرباحهم السنوية..... 170
جدول رقم (III.06) – طبيعة الإنتقادات التي يواجهها الحرفيون..... 171
جدول رقم (III.07) – العوائق المعرقلة لنمو الطلب على منتجات الحرفيين..... 172
جدول رقم (III.08) – تصنيف العمال حسب درجة القرابة لصاحب العمل..... 174
جدول رقم (III.09) – طرق تنمية الموارد البشرية لدى الحرفي..... 174
جدول رقم (III.10) – طرق تحديد سعر المنتج بالنسبة حرفيي منطقة تقّرت..... 175
جدول رقم (III.11) – المعايير المعتمدة في إنتاج المنتجات من طرف حرفيي الطرز التقليدي..... 176
جدول رقم (III.12) – المجالات التي تتطلب القيام بعمليات تعاون بين الحرفيين..... 177
جدول رقم (III.13) – الأسباب المؤدية إلى عدم القيام بأعمال تعاون بين الحرفيين..... 178
جدول رقم (III.14) – حول الإستفادة من هيئة عمومية..... 179
جدول رقم (III.15) – موقع الهيئات العمومية التي يتم التعامل معها من طرف حرفيي المنطقة..... 179
جدول رقم (III.16) – المجالات ذات الأولوية التي ينتظر فيها حرفيو العينة دعما عموميا..... 180
جدول رقم (III.17) – أسباب رفض فئة المعارضين من الحرفيين لتطبيق نظام الانتاج المحلي..... 182
جدول رقم (III.18) – المجالات التي ينتظر فيها أفراد العينة دعما بعد تبني نظام الإنتاج المحلي..... 183
جدول رقم (III. 19) – مدى رضا أفراد العينة عن تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي..... 183
جدول رقم (III.20) – الفاعلون المحتملون لنظام الإنتاج المحلي بحرفة الطرز التقليدي في منطقة تقّرت..... 198

قائمة الأشكال البيانية

الشكل رقم (01.I)	– تطور عدد المؤسسات ذات الطابع الحرفي في الفترة (1998-2006).....	19
الشكل رقم (02.I)	– مقارنة بين نسب الزيادة في التشعيل وعدد المشاريع الحرفية في الفترة (2003-2009).....	31
الشكل رقم (01.II)	– مخطط بياني لفاعلي الـــSPL.....	76
الشكل رقم (02.II)	– العلاقات بين الفاعلين داخل الـــSPL.....	77
الشكل رقم (01.III)	– تنفيذ برامج إنتاجية محلية في قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر.....	139
الشكل رقم (2.III)	– توزيع الحرفيين حسب الجنس.....	162
الشكل رقم (3.III)	– توزيع الحرفيين حسب الفئة العمرية.....	162
الشكل رقم (4.III)	– توزيع الحرفيين حسب المستوى التعليمي.....	163
الشكل رقم (5.III)	– توزيع الحرفيين وفق تاريخ بداية النشاط.....	163
الشكل رقم (6.III)	– توزيع حسب شكل ممارسة العمل الحرفي.....	164
الشكل رقم (7.III)	– توزيع الحرفيين حسب مكان ممارسة النشاط.....	165
الشكل رقم (8.III)	– حجم رأس المال اللازم لبداية المشروع.....	165
الشكل رقم (9.III)	– توزيع قيم الأرباح السنوية للحرفيين.....	166
الشكل رقم (10.III)	– حجم الإنتاج السنوي.....	166
الشكل رقم (11.III)	– مصادر تمويل حرفيي الطرز التقليدي.....	166
الشكل رقم (12.III)	– الإستفادة من دعم مؤسسة مالية.....	166
الشكل رقم (13.III)	– مقارنة بين قيمة المشتريات و قيمة الأرباح السنوية.....	166
الشكل رقم (14.III)	– تصنيف الحرفيين حسب طريقة التموين المعتمدة.....	166
الشكل رقم (15.III)	– تصنيف الحرفيين حسب موقع الموردين و نسبة التعامل معهم.....	168
الشكل رقم (16.III)	– موقع الأسواق و نسبة التعامل فيها.....	169
الشكل رقم (17.III)	– توزيع قيم المبيعات السنوية للحرفيين.....	170
الشكل رقم (18.III)	– الطرق المستخدمة لتسويق منتجات الحرفيين.....	170
الشكل رقم (19.III)	– توزيع نسب مصادفة إنتقادات على المنتوج بين الحرفيين.....	170
الشكل رقم (20.III)	– توزيع نسب طبيعة الإنتقادات التي يواجهها الحرفيون.....	171
الشكل رقم (21.III)	– توزيع نسب الحرفيين الذين فوّتوا فرص بيع.....	171
الشكل رقم (22.III)	– توزيع نسب العوائق المعرقلة لنمو الطلب على منتجات الحرفيين.....	172
الشكل رقم (23.III)	– تصنيف الحرفيين وفق إستعمالهم لوسيلة إشهارية.....	172
الشكل رقم (24.III)	– تصنيف الحرفيين وفق وسيلة إكتساب المهارة التقنية في مجال الحرفة.....	172
الشكل رقم (25.III)	– توزيع الحرفيين وفق عدد العمال المستخدمين.....	173

الشكل رقم (III.26) – توزيع نسب العمال حسب قرابتهم لصاحب العمل..... 174
الشكل رقم (III.27) – توزيع نسب الطرق المستخدمة في تنمية الموارد البشرية..... 174
الشكل رقم (III.28) – التكوين في إطار برنامج حسن تسيير مؤسستك..... 175
الشكل رقم (III.29) – توزيع نسب طرق تحديد سعر المنتج..... 175
الشكل رقم (III.30) – درجة المنافسة التي تواجهها الممارسون للحرفة..... 175
الشكل رقم (III.31) – القيام بدراسات سوقية..... 175
الشكل رقم (III.32) – توزيع نسب المعايير المعتمدة في إنتاج منتجات الحرفيين..... 176
الشكل رقم (III.33) – توزيع نسب المجالات التي تتطلب عمليات تعاون بين الحرفيين..... 177
الشكل رقم (III.34) – توزيع نسب الأسباب المؤدية لعدم قيام الحرفيين بأعمال تعاون..... 178
الشكل رقم (III.35) – موقع الحرفيين الذين يتم التعاون معهم..... 178
الشكل رقم (III.36) – التوزيع وفق أعداد الأفراد الذين يتم التعامل معهم من طرف الحرفيين..... 178
الشكل رقم (III.37) – توزيع نسب الإستفادة من إحدى الهيئات العمومية..... 179
الشكل رقم (III.38) – موقع الهيئات العمومية التي يتم التعامل معها..... 179
الشكل رقم (III.39) – توزيع نسب المجالات ذات الأولوية التي ينتظر فيها الحرفيون دعما من طرف الدولة. 180
الشكل رقم (III.40) – التوزيع حسب العضوية في الجمعيات المهنية و موقعها..... 180
الشكل رقم (III.41) – حول الآفاق المستقبلية للحرفيين..... 180
الشكل رقم (III.42) – مدى ملائمة الأنظمة الجبائية و القانونية..... 181
الشكل رقم (III.43) – حول معرفة الحرفيين لنظام الإنتاج المحلي..... 181
الشكل رقم (III.44) – تقييم نظام الإنتاج المحلي..... 181
الشكل رقم (III.45) – موقف الحرفيين من تطبيق نظام الإنتاج المحلي بحرفة الطرز..... 182
الشكل رقم (III.46) – توزيع نسب أسباب رفض فئة المعارضين من الحرفيين لتطبيق نظام الإنتاج المحلي.... 182
الشكل رقم (III.47) – توزيع نسب الأولويات التي ينتظر فيها الحرفيون دعما بعد تبني نظام الإنتاج المحلي. 183
الشكل رقم (III.48) – توزيع نسب مدى رضا الحرفيين حول تطبيق نظام الإنتاج المحلي بحرفة الطرز التقليدي..... 183
الشكل رقم (III.49) – موقف الحرفيين حول عدد الأفراد الذين يمكن أن يحتويهم النظام..... 184
الشكل رقم (III.50) – فاعلو نظام إنتاج محلي بحرفة الطرز التقليدي بمنطقة تقرت..... 200

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01- قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف..... 226
الملحق رقم 02- نموذج من بطاقة الحرفي ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف..... 227
الملحق رقم 03- آليات دعم المشاريع الحرفية في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر..... 229
الملحق رقم 04- خريطة منطقة تقرّت المدروسة..... 230
الملحق رقم 05- إستمارة الإستبيان..... 234
الملحق رقم 06- مخرجات الدراسة الإحصائية..... 238

قائمة بمواقع الانترنيت

الموضوع	العنوان الإلكتروني
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	http://www.unesco.org
Organisation Internationale du Travail	http://www.ilo.org
Chambres de Metiers et de l'Artisanat en France	http://www.artisanat.fr/
Association Centrale d'Artisanat Allemande	http://www.zdh.de/
Portail Nationale de l'Artisanat Tunisien	http://www.onat.nat.tn/site/fr/
Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat	http://wwwfr.artisanat.gov.ma/
Caisse nationale d'assurance chomage	http://www.cnac.dz/
Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat	http://www.pmeart-dz.org/fr/
France Cluster	http://www.franceclusters.fr/
Site des pôles de Compétitivité française	http://competitivite.gouv.fr/
Site des pôles d'excellence rurale	http://poles-excellence-rurale.datar.gouv.fr/
Wikipedia_ L'encyclopédie Libre	http://en.wikipedia.org
Site d'Artisanat Algerienne	http://www.algerie-artisanat.com/

قائمة الإختصارات

AGENOR	Agence Nationale pour la Distribution & la Transform.de l'Or & Autres Métaux Précieux	Algérie
ANART	Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
ANDPME	Agence Nationale de Développement de la Petite et Moyenne Entreprise	Algérie
ANGEM	Agence Nationale de Gestion du Micro-Crédit	Algérie
ANSEJ	Agence Nationale de Soutien à l'Emploi des Jeunes	Algérie
APCM	Assemblée Permanente des Chambres de Métiers	France
API	Agence de Promotion des Investissements	Tunisie
BIC	Bénéfices Industriels et Commerciaux	Général
BMN	Bureau de Mise à Niveau	Tunisie
BNOA	Bourse Nationale d'Opportunités Artisanales	France
BVR	Bundesverband der Deutsch Volksbanken und Raiffeisenbanken	Allemagne
CAPEB	Confédération de l'Artisanat et des Petites Entreprises du Bâtiment	France
CASNOS	La Caisse Nationale de Sécurité Sociale des Non-Salariés	Algerie
CATA	Centre d'Aide Technique pour l'Artisanat	Algérie
CCI	Centre du Commerce International	International
CDP	programme de développement des Clusters	l'Inde
CEPEX	Centre de Promotion des Exportations	Tunisie
CFE	Centre de Formalités des Entreprises	France
CGAD	Confédération Générale de l'Alimentation en Détail	France
CITP-88	Classification Internationale Type des Professions d'année 1988	International
CNAC	Caisse Nationale d'Assurance Chomage	Algérie
CNAM	Chambre Nationale de l'Artisanat et des Métiers	Algérie
CNAMS	Confédération Nationale de l'Artisanat des Métiers et des Services	France
CNUCED	Conférence des Nations Unis pour le Commerce et le Développement	Nations unies
CTS	Centres Techniques Sectoriels	Tunisie
DATAR	Délégation à l'Aménagement du Territoire et à l'Action Régionale	France
DHI	Deutsch Handwerksinstitut	Allemagne
DHKT	Deutscher Handwerkskammertag	Allemagne
DIACT	Délégation interministérielle à l'aménagement et à la Compétitivité des Territoires	France
ED/PME	Euro Développement/ Petites et Moyennes Entreprises	Européenne
EUAPME	Union Européenne de l'Artisanat et des Petites et Moyennes Entreprises	Union européenne
FAMEX	Fonds d'Accès aux Marchés Extérieurs	Tunisie
FEDIC	Fédération des Industries du Cuir	Maroc
FGAR	Fonds de Garantie des crédits aux PME	Algérie
FNPAAT	Fonds National de Promotion de l'Activité de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
FNSEJ	Fond National de Soutien à l'Emploi des Jeunes	Algérie
FODEC	Fonds de Développement de la Compétitivité Industrielle	Tunisie

FOPRODEX	Fonds de Promotion des Exportations	Tunisie
FSPE	Fonds Spécial Pour la Promotion des Exportations	Algérie
GHM	Gesellschaft für Handwerksmessen	Allemagne
GIE	Groupe d'Intérêt Economique	Général
GTZ	Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit	Allemagne
GTZ-DEVED	Programme de Développement Economique Durable_ GTZ	Allemagne
HPI	Heinz-Piest-Institut	Allemagne
IBS	Impôt sur le Bénéfice des Sociétés	Général
IFU	Imprime Fiscal Unique	Général
IRG	Impôt sur le Revenu Global	Général
ISM	Institut Supérieur des Métiers	France
MEDA	Pays Méditerranées Partenaires de L'UE	Européenne
MPMEA	Ministère de la Petite et Moyenne Entreprise et de L'Artisanat	Algérie
OCDE	Organisation de Coopération et de Développement Economiques	Européenne
OIT	Organisation Internationale du Travail	International
ONATA	Office National de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
ONPI	National de la Propriété Industrielle	Algérie
ONPI	Institut National de la Propriété Industrielle	Algérie
PIB	Produit Intérieur Brut	Général
PME	Petites et Moyennes Entreprises	Général
PMI	Programme de Modernisation Industrielle	Européenne
PNUD	Programme des Nations Unies pour le Développement	Nations unis
SECA	Secrétariat d'Etat Chargé de l'Artisanat	Maroc
SNAT	Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
SNAT	Société Nationale de l'Artisanat Traditionnel	Algérie
SPL	Système de Production Local.	France
TAP	Taxe sur l'Activité Professionnelle	Général
TFPB	Taxe foncière sur les propriétés bâties	Général
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée	Général
UDH	Unternehmerverband Deutsches Handwerk	Allemagne
UE	Union Européenne	Européenne
UGP	Unité de Gestion du Projet	Européenne
UNESCO	United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization	Nations unies
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	Nations Unies
UPA	Union Professionnelle Artisanale	France
ZDH	Zentrelverband des Deutschen Handwerks	Allemagne

المقدمة العامة

يعدّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف من القطاعات الإقتصادية الهامة في معظم دول العالم، حيث يمثّل بالنسبة للعديد من الدول المتقدمة محورا أساسيا للتنمية الإقتصادية بها، وتزداد أهميته بشكل أدق في الدول النامية، فهو يحتلّ مكانة هامة نظرا لدوره الفعّال على مختلف الأصعدة الثقافية والإجتماعية والإقتصادية، فإلى جانب كونه أحد مقوّمات الشخصية الوطنية الأساسية لدى جميع الشعوب، يمتلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف قدرة كبيرة على دفع عجلة التنمية الإقتصادية والإجتماعية، من خلال مساهمته الفعلية في مجال التوظيف والإنتاج والإستثمار، وبالتالي القدرات الإقتصادية والتنافسية التي تساعد على التصدير وجلب العملة الصعبة، كما يعتبر القطاع أيضا موفّرا هاما للإحتياجات الضرورية اليومية للمواطنين خصوصا بالمناطق الريفية، بسبب مرونته في الإنتشار الجغرافي مما يؤدي إلى تحقيق التوازن بين المدن والأرياف.

وفي الجزائر، تعتبر الصناعة التقليدية والحرف قطاعا تنمويا هاما، غير أنّ الإهتمام بالقطاع بصفته قطاعا إقتصاديا واعدا تأخّر لسنوات عديدة، فقد أثّرت الأزمتين الإقتصادية والأمنية اللتان عرفتهما البلاد خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات بشكل كبير على هذا الأخير، وأوشك بذلك على فقدان موارده المادية والبشرية، كما أصبحت مكانة القطاع وإنتاجه محدودة، ومما زاد من حدة هذا الأمر غياب سياسة وإستراتيجية واضحة المعالم تأخذ في حسبانها المتطلّبات التي يفرضها الواقع الإقتصادي آنذاك.

دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر ظهر بشكل متنامي في منتصف التسعينيات، ففي إطار التوجّه التنموي الوطني الهادف إلى تطوير تشكيلة من الأنشطة الإقتصادية إلى جانب قطاع المحروقات، بما يسمح بتحقيق زيادات حقيقية في الناتج الخام وبالتالي دعم المؤشرات الإقتصادية الكلية في الإقتصاد الوطني وتأهيله للمنافسة الدولية، برزت توجّهات جديدة ترمي إلى بعث مؤسسات صغيرة مرنة ودفعت بذلك بقطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى الواجهة، لإعتباره موفّرا أساسيا لمناصب شغل عديدة بموارد محدودة وإعتماده على الموارد المحلية، إضافة إلى كونه مصدرا للعملة الصعبة، فضلا عن أنّ منتجاته تشكّل منتج سياحي هام؛ ليكتسب بذلك هذا القطاع أهمية إستراتيجية ويُصبح محل إهتمام السلطات العمومية.

إتخذت الدولة الجزائرية بهدف إنعاش هذا القطاع مجموعة من الإجراءات لفائدته، كانت محطتها الأولى إصدار الأمر 01-96 المؤرخ في 1 جانفي 1996، الذي أعطى للقطاع إطارا قانونيا وتنظيميا لضمان بعثه من جديد، ومن ثم تمّ سنة 2002 إلحاقه بوزارة جديدة والتي أُوكلت لها مهمة الوصاية على القطاع وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، وذلك إعترافا بدوره الإقتصادي وتأكيدا للإرادة السياسية للبلاد في تصنيفه ضمن أولويات التأهيل والعصرنة؛ ليستفيد بعد ذلك ولأول مرة من برنامج عمل سميّ بـــ**مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، وذلك في إطار إستراتيجية شاملة وخاصة بالصناعة التقليدية والحرف صادقت عليها الحكومة في 18 جوان 2003 وخُصّص لها غلاف مالي تقديري حُدّد بـــ5 ملايير دج.[1]

تضمنت الإستراتيجية الموضوعة تشخيصا لوضعية القطاع وكذا إبرازا لمعوّقاته، إضافة إلى الأهداف المنتظرة من تطبيق الإستراتيجية، فضلا عن الوسائل والتدابير الكفيلة لتحقيق هذه الأهداف المسطّرة، والتي إستفاد على إثرها القطاع من إجراءات دعم عديدة تنظيمية، ترقوية ومالية وغيرها تم وضعها، مست مختلف الجوانب التي يواجه فيها فاعلو القطاع

[1]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية مشروع المستقبل**،الجزائر، 2009، ص.7

صعوبات، وتهدف إلى خلق مناخ مناسب لتنمية مستدامة للقطاع وإدماجه ضمن الأهداف العامة للتنمية الإقتصادية للوطن، كما دُعّمت الإستراتيجية أيضا بآليات وميكانيزمات فرضتها التحوّلات الإقتصادية الجديدة والإنفتاح على الإقتصاد العالمي.

وسعيا نحو تعزيز الإستراتيجية الموضوعة لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببادنا وتكييفها مع المستجدات، عمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية وبدعم من البرنامج الأوروبي، على تكييف إستراتيجية تدخّلها في إطار محكم بإعتماد مقاربة **أنظمة الإنتاج المحلية (SPL)** في قطاع الصناعة التقليدية والحرف إبتداءا من سنة 2007، والتي على إثرها يتم تنظيم مجموعات من الحرفيين يزاولون الحرفة نفسها أو يعملون في نفس الفرع الإنتاجي وينتمون لنفس الإقليم، بما يمكّنهم من ربط علاقات جوارية وتكوين روابط تعاون مشتركة، كما تُسهّل المبادلات والتعاون بين الحرفيين وكل محيطهم المحلي داخل أنظمة الإنتاج المحلية، ولذلك تُعزَّز هذه الأنظمة بفاعلين عموميين محليين وخواص الذين لهم دور في تنمية القطاع، ويُنفّذ بذلك لمجموعات الحرفيين مشاريع مشتركة لفائدة تنافسية ميادين أنشطتهم، بشكل يساعدهم على الخروج تدريجيا من موقف التّبعية إتّجاه إعانة الدولة ويحقّق تنمية محلية.

تم إستخدام مسعى أنظمة الإنتاج المحلية كمحور لتنفيذ إستراتيجية البلاد لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال دعم تطوير سبع أنظمة إنتاج محلية بنشاطات مختلفة ذات أولوية ومنتقاة بناءا على درجة نضجها، أُختيرت بعد دراسة تشخيصية لمجموعة من الفروع إستجابت لها 17 غرفة للصناعة التقليدية والحرف بدعم من خبراء إقتصاديين، على أن يتم تنفيذ الأنظمة المحلية المختارة في مرحلة تجريبية لمدة سنتين إبتداءا من نهاية سنة 2008، يُدعّم بموجبها كل نظام إنتاجي بمنشّط مكوّن لهذا الغرض، ويساعد الحرفيين على القيام بالعمليات الجماعية المحددة في إطار النظام.

1. إشكالية البحث :

سنحاول في بحثنا هذا دراسة قطاع الصناعة التقليدية والحرف ومدى مساهمته في الحركة التنموية للبلاد، كما سنركّز على الإستراتيجية التنموية الموضوعة لترقية هذا الأخير، ولذلك سنقوم بتسليط الضوء على إحدى المساعي المطبقة بدول عديدة وبطرق متنوّعة في سياق يكرّس المشاركة الجماعية للفاعلين ويحقق تنمية محلية وهو نظام الإنتاج المحلي، الذي يعتبر من بين أنجح الطرق المستخدمة في العالم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ولتجسيد أحسن لدور هذا النظام سندعّم بحثنا بتجارب لبعض البلدان المتقدمة والنامية الناجحة في تطبيق هذا المسعى، كما سنشير أيضا لتجربة الجزائر في جمع المبادرات في شكل تجمّع تعاوني بين الحرفيين في إطار أنظمة إنتاج محلية موضوعة ضمن إستراتيجيتها لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف.

وعليه ولإثراء هذا الموضوع سنقوم بتقديم هذا الطرح من خلال السؤال الرئيسي التالي :

هل إستراتيجية تنمية وتطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر أخذت في إعتبارها خصوصية القطاع؟ وهل تنظيم المقاولين الحرفيين وفق أنظمة للإنتاج المحلية (SPL) إستطاع أن يحقّق الأهداف الموضوعة في إطار هذه الإستراتيجية؟

ولمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، قمنا بتجزئتها إلى الأسئلة الفرعية الموالية :

- ما هي أهم مميزات العمل الحرفي بالجزائر؟ ولماذا تسعى الدولة نحو تحفيز المقاولين على الإستثمار في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف؟
- ما هي معالم السياسة والإستراتيجية المنتهجتين من طرف الدولة لدعم القطاع وبعثه من جديد؟
- ماذا يقصد بنظام الإنتاج المحلي؟ وفيما تكمن أهميته؟
- ما هي المتطلّبات الأساسية التي يجب توافرها لنجاح تنفيذ نظام إنتاج محلي في نشاط معين؟
- فيما تتمثل الصعوبات التي يواجهها الحرفيون والتي دفعت بالسلطة العمومية للسعي نحو البحث عن مجموعة من الحلول والتي من بينها التحفيز على دعم تطوير أنظمة إنتاج محلية؟
- هل العمل العمومي لصالح تطبيق هذا النظام سيساهم في تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا؟
- وهل سيتلائم تنفيذ هذا النظام مع كل تجمّع حرفي في أي نشاط من القطاع؟

2. فرضيات البحث :

تطلّب تحليل الإشكالية محل الدراسة إختبار صحة مجموعة من الفرضيات تمثّل إجابات مؤقتة للأسئلة الفرعية :

- تغلب على الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بعض المزايا تمثّل في آن واحد سمات إيجابية وسلبية، والتي بتعزيز نقاط قوتها وتحسين الجوانب التي تبدو كنقاط ضعف سوف يمكنها أن تلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد.
- عملت الدولة على مرافقة قطاع الصناعة التقليدية والحرف بمختلف الطرق والوسائل كسياسة لتنفيذ إستراتيجيتها الموضوعة لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع.
- نظام الإنتاج المحلي هو عبارة عن تجمّع لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي معيّن، تستفيد على إثره المؤسسات المتجمّعة من مزايا إيجابية في مجالات عدة، تسمح بدورها بالتحفيز على الإبتكار وتحقيق ميزة تنافسية للنشاط وكذا للمنطقة، كما يعتبر أيضا مسعى مساهم في التنمية المحلية.
- تتوقف عملية نجاح إنشاء نظام إنتاج محلي بين مؤسسات متخصّصة في نشاط معيّن على مجموعة من العناصر، تتصدّرها الإرادة السياسية للجهات الفاعلة المحلية، إلى جانب الإلتزام القوي والرغبة في الإنضمام من طرف مسيري هذه المؤسسات، كما يتطلّب الأمر أيضا وجود فريق تنشيط يتولى مهام التنظيم والتأطير.
- يواجه الحرفيون في الجزائر جملة من الصعوبات مرتبطة بمجالات عديدة حالت دون برهنتهم عن إمكانياتهم الحقيقية، ولهذا سعت الدولة نحو دعم ومرافقة تجمّعات الحرفيين والتغلّب على النزعة الفردية الملازمة لهم بالتحفيز على جمع المبادرات في شكل أنظمة للإنتاج المحلية.
- أظهرت الحصيلة الأولية لتطبيق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية ببلادنا نتائج محفّزة عكست الجهود الكبيرة المبذولة من طرف الدولة لإعطاء القطاع دوره الحقيقي في حركية التنمية، وبالتالي فتوسيع هذه الجهود على نشاطات حرفية أخرى بباقي مناطق الوطن من شأنه تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.
- تعتمد عملية تطوير التجمّعات الحرفية إلى أنظمة إنتاج محلية حسب البرنامج الموضوع على درجة نضج المشاريع على المستوى المحلي وكذا على مدى مساهمة هذه التجمّعات في التنمية المحلية والوطنية، فإذا أخذنا التجمّع الحرفي حول حرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت على سبيل المثال، فنجاح تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة وفي هذه المنطقة سوف يساهم مساهمة فعّالة في ترقية الحرفة.

3. مبررات إختيار الموضوع :

تنبع الدوافع التي حثتنا على إختيار الموضوع من مايلي :

- قناعتنا بالمكانة المتميّزة والأهمية التي تكتسيها الصناعة التقليدية والحرف على كافة الأصعدة، والدور الذي يمكن أن تلعبه في دفع عجلة التنمية بالجزائر؛
- ميلنا الخاص نحو كل ما هو تقليدي وأصيل ومميّز لشخصيتنا الوطنية، بإعتبار أنّ الصناعة التقليدية والحرف تعدّ عنصرا هاما وثمينا من عناصر تراثنا الحضاري؛
- إعتقادنا بالأهمية التي يحتلها هذا الموضوع خصوصا أمام تزايد إهتمام السلطة العمومية بقطاع الصناعة التقليدية والحرف بعد تأكد دورها كقطاع إقتصادي بكل معنى الكلمة من شأنه المساهمة الفعالة في تطوير البلاد، فضلا عن الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في تعزيز عمل المرأة وإبراز مكانتها في الحياة الإقتصادية؛
- تنامي إتجاه عالمي نحو التمركز والتخصّص كوسيلة لتحقيق ميزة تنافسية، نتج عنه ظهور مفهوم جديد سمي بنظام الإنتاج المحلي، والنجاح الذي لقيه هذا المسعى بالإرتكاز على الصناعة التقليدية والحرف.

4. أهداف الدراسة :

نسعى من خلال قيامنا بهذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف :

- محاولة إبراز السمات الأساسية التي تميّز قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر، وبالتالي وضع حد للخلط بين مميزات هذا الأخير ونظيره قطاع المؤسسات ص وم* اللذان غالبا ما يتم تناولهما على أنهما قطاع واحد، بالإضافة إلى إظهار الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه الصناعات التقليدية والحرف في تحقيق تنمية مستدامة والتي كثيرا ما يسند الفضل في تحقيقها إلى قطاع المؤسسات ص وم من دون إحتساب مكانة ودور القطاع الأول؛
- تسليط الضوء على سياسة الجزائر المنتهجة للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية والحرف وكذا للإستراتيجية الموضوعة لتنميته في ظل التحولات الإقتصادية والتحديات التي تفرضها العولمة، فضلا عن محاولة معرفة أهم نتائجها؛
- إستعراض فصول التطوّر التاريخي للقطاع منذ الإستقلال، والوقوف على أهم المحطات التي مرّ بها وكذا الإنجازات التي حققها هذا الأخير، مما يسمح لنا بتقييم شامل لوضعية القطاع وكذا قياس مستوى تطوّر النتائج المحققة حاليا؛
- محاولة إبراز الملامح العامة لنظام الإنتاج المحلي بتتبّع الجذور التاريخية لهذا التصوّر، مفهومه، خصائصه، أهميته، متطلّبات نجاح تنفيذه، إلى جانب عرض لتجارب دول متقدمة ونامية واعدة في تطبيق هذا النظام؛
- تحديد التحدّيات والمعوّقات الأساسية التي تواجه قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالبلاد، وإبراز التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاجية بهذا القطاع، إلى جانب تناول إحدى الأمثلة المنفّذة؛
- المساهمة في وضع تنظيم للممارسين لحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت في شكل نظام للإنتاج المحلي.

---

* نعني بالرمز (ص وم) إختصارا للدلالة على عبارة (صغيرة ومتوسطة) المستخدمة في تسمية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد قمنا بإستخدامه كإختصار لهاتين التسميتين في مواقع كثيرة من البحث.

5. أهمية الموضوع

تبرز أهمية الموضوع ضمن المجالات التالية :

- تسجّل المكتبة الجزائرية نقص كبير في البحوث التي إهتمّت بدراسة قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وإنعدام أي دراسة حسب علمنا تناولت الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع الأنظمة الإنتاجية المحلية وكيفية تطويرها؛
- تزامن البحث في هذا الموضوع مع تزايد الإهتمام بهذا القطاع في الجزائر؛
- يقدّم الموضوع في جزء من جانبه النظري تجارب لدول متقدمة وأخرى نامية يكتسي فيها قطاع الصناعة التقليدية والحرف مكانة هامة، كما يتناول في جزء آخر تجارب دولية رائدة في دعم تجمّعات المؤسسات وتطويرها، وهو ما يعتبر إسهاما نظريا يسمح بإستخلاص أهم المحاور التي يمكن أن تمثل أرضية لتطبيق ناجح لهذا النظام على قطاع الصناعة التقليدية والحرف محليا؛
- مسعى لإظهار إرث منطقة وإخراج إحدى الحرف المهدّدة بالزوال من ذاكرة النسيان.

6. تحديد إطار الدراسة :

بغرض وضع حدود للإشكالية المدروسة وضبط الإطار الذي يسمح بالفهم الصحيح للمسار المقترح لتحليلها ومنهجية إختبار فرضياتها، قمنا بإنجاز بحثنا ضمن الأبعاد والحدود التالية :

أ. البعد النظري : لقد تناولنا بالتحليل والدراسة قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر بصفة عامة، وكذا المكانة التي يحتلّها في الإقتصاد الجزائري ولدى بعض الدول الأخرى، وركّزنا في هذا الإطار على دراسة أول إستراتيجية متبناة ومحدِّدة لأهم الإجراءات الداعمة لنمو القطاع، وما سُخّر له من إمكانيات لتطويره في إطار هذه الإستراتيجية، حيث رافقت فترة دراستنا لهذا الموضوع عملية الإعداد لوضع إستراتيجية جديدة ممتدة إلى غاية 2020، وعليه نود الإشارة لكون كل من الدراسة والتحليل والتقييم المتناول ضمن البحث يخص الإستراتيجية الأولى.

خصّصنا دراستنا أيضا لإحدى الآليات المراهن عليها ضمن هذه الإستراتيجية ألا وهو نظام الإنتاج المحلي، مع عرض مختلف الأشكال المشابهة له، غير أنّ تركيزنا خلال هذه الدراسة سيكون على النوع الأول من التنظيم؛ إضافة لما سبق، قمنا بتوجيه هذه الدراسة على النحو الذي يمكن من خلاله قياس درجة مساهمة نظام الإنتاج المحلي في دعم وتطوير القطاع وتكييفه مع المستجدات، فضلا عن محاولة خوض تجربة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، بناءا على وجهات نظر وتوجّهات الحرفيين الممارسين لهذه الحرفة.

ب. البعد المفاهيمي : صادفتنا خلال دراستنا لموضوع الصناعة التقليدية والحرف عدة تعابير ومصطلحات كثيرا ما ترد وتستخدم للتعبير على هذا القطاع من النشاط، من بينها الحرف التقليدية أو الشعبية، الصناعات اليدوية، الصناعات المصغّرة أو الحرفية، الصناعات العائلية، وكلها مصطلحات تستخدم للدلالة على هذا النوع من القطاعات وإن لم تكن كذلك فهي تندرج ضمنها، وفي الجزائر قد يستعمل مصطلح "**الصناعة التقليدية والحرف**" للدلالة على هذا القطاع، وهي التسمية التي نفضّل الإحتفاظ بها طوال هاته الدراسة، كما سوف نختار من بين مجموعة واسعة من المصطلحات المستخدمة لوصف التمركز الجهوي لمؤسسات صغيرة مصطلح "**نظام الإنتاج المحلي**" كمفهوم شامل لوصف هذا النوع من النظم.

إستعملنا أيضا في أجزاء كثيرة من الفصل الأخير للبحث تسمية الطرز التقليدي لوصف الحرفة محل الدراسة وذلك لتمييزها عن باقي أصناف النسيج.

ج. أبعاد الدراسة الميدانية : تتمثل حدود دراستنا الميدانية في:

- **الحدود المكانية** : إنحصرت الدراسة على الممارسين لحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت أي دوائر ميقارين، تقرت وتيماسين؛
- **الحدود الزمانية** : يرتبط مضمون ونتائج الدراسة الميدانية بالزمن الذي أجريت فيه، أي من ماي إلى أكتوبر 2010؛
- **الحدود البشرية** : تستند الدراسة على آراء وإجابات الحرفيين الذين يمارسون حرفة النسيج التقليدي بشكل مستمر وتشكّل مصدر دخلهم الرئيسي.
- **الحدود الموضوعية** : إهتمت هذه الدراسة بالمواضيع المتعلّقة أساسا بحرفة النسيج التقليدي دون سواها من الحرف مع محاولة دراسة مدى إمكانية تطوير نظام إنتاج محلي فيها.

7. منهجية الدراسة وأدواتها :

إستدعت الإجابة عن الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات الموضوعة في البحث إستخدام مناهج مختلفة حسب طبيعة الموضوع وأجزائه، لهذا كان المنهج وصفيا ومسحيا في الأجزاء المرتبطة بتقديم المفاهيم، الخصائص والأهمية أو عند إستعراض نماذج دولية، وذلك خلال دراستنا لكل من قطاع الصناعة التقليدية ونظام الإنتاج المحلي، كما كان تاريخيا في الأجزاء التي نتناول فيها تطوّرا تاريخيا، وتحليليا في الجوانب المتعلّقة بتقييم إستراتيجية تنمية القطاع؛ في حين أُعتمد منهج دراسة الحالة في الجزء المرتبط بدراسة إمكانية تجميع وتنظيم عينة من حرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقرت وفق هذا النظام، إلى جانب منهج الإستنتاج والإستقراء في الشق المتعلّق بمحاولة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، من خلال المساهمة في رسم ملامح لتنظيم يجمع حرفيي هذه المنطقة الممارسين للحرفة المدروسة وفق نظام للإنتاج المحلي.

وقد تم الإستعانة ببعض الأدوات المنهجية كالنصوص التشريعية والتنظيمية، كما إستخدمنا إستمارات للإستقصاء، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية لأفراد العينة كأدوات للبحث، بينما إستعملنا لمعالجة الإستبيان برنامج Excel 2007، SPSS15.0.

8. هيكل وتقسيمات البحث :

بغية تحليل ودراسة موضوعنا هذا، قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول أساسية عالجنا فيهم الإشكالية المطروحة كالآتي:

- الفصل الأول : **"واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وإستراتيجية ترقيته"**، خصّصنا هذا الفصل أساسا لدراسة موضوع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وتجربة هذه الأخيرة في تنميته، مع التعريج لتجارب بعض الدول، إذ تناولنا في هذا الصدد عرض لماهية الصناعة التقليدية والحرف قدّمنا فيه مفاهيم هاته الأخيرة على المستوى الدولي وكذا تعريفها المعتمد في الجزائر إلى جانب خصائصها؛ وتطرّقنا في قسم ثان من هذا الفصل لدور وأهمية هذا القطاع لدى دول متقدمة وأخرى نامية مع الإشارة لحالة الجزائر، كما قمنا في قسم آخر بالتعريف بسياسة الدولة المبذولة لدعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف، من خلال عرض موجز لبعض أجهزة دعم المشاريع الإستثمارية، برامج تكوين وتأهيل الموارد البشرية، بالإضافة إلى أجهزة دعم التسويق والتصدير التي يمكن للحرفي الإستفادة منها؛ لنصل في نهاية الفصل إلى تقديم وتحليل مسار تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بتتبع مراحل تطوّرها منذ سنة 1962، يليها تقديم مفصّل لمحتويات الإستراتيجية

التي وضعتها الدولة لتنمية القطاع بعد وعيها بدوره الفعّال، وأخيرا حاولنا إجراء تقييم أولي للإستراتيجية الموضوعة بالوقوف على أهم الإنجازات الحالية للقطاع.

– الفصل الثاني : "**الإطار النظري لأنظمة الإنتاج المحلية (SPL)**"، حاولنا من خلال هذا الفصل القيام بتقديم عام لنظام الإنتاج المحلي، حيث قمنا ضمن ذلك بتحليل أهم المقاربات النظرية التي حاولت تفسير هذا النوع من التنظيم، بالتطرّق لأصوله النظرية وإطاره المفاهيمي، وعرضنا لغرض ذلك مختلف التعاريف التي تناولت هذا المفهوم، بالإضافة إلى بعض الأشكال المطوَّرة له وكذا خصائصه؛ كما عرّجنا في قسم ثاني لمميزات هذا النظام وأهميته وكذا متطلّبات نجاحه. ولمعاينة دور أنظمة الإنتاج المحلية وتفهّم أفضل لحقيقة مساهمة هذا النوع من التنظيمات، تناولنا في شق آخر تجارب دول متقدمة نجحت في تطوير تجمّعات لمؤسسات صغيرة ضمن أنظمة للإنتاج المحلية، مبرزين مساهمة هذه التجمّعات في إقتصاديات تلك البلدان، وخصّصنا ذلك لتجارب فرنسا وإيطاليا وألمانيا.
وبغية الوصول إلى قناعة بأهمية دمج هذا النظام كآلية أولية في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا، تناولنا في جزء أخير تجارب دول نامية تمكنت من تطبيق ناجح لهذا التنظيم، وتطرّقنا في ذلك لتجارب كل من الهند، تونس والمغرب ، مع عرض في قسم أخير لكل تجربة منها لإحدى أمثلة تطوير نظام إنتاج محلي بإحدى الحرف.

– الفصل الثالث : "**الدراسة الميدانية**"، قمنا ضمن هذا الفصل بتقديم للوضع العام لتنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر، إلى جانب محاولة تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، مستفتحين ذلك بعرض للوضع على المستوى الوطني، ألقينا فيه الضوء على الصعوبات التي تواجه حرفيي الصناعة التقليدية في الجزائر، والتي على إثرها إتخذت الوزارة الوصية قرارها بتبني برنامج أنظمة الإنتاج المحلية، من ثم تناولنا برنامج الدولة الموضوع لتنفيذ هذا النظام، وإستمرارا لمسار تحليلنا قمنا بعرض كيفية إنشاء إحدى أنظمة الإنتاج المحلية المطوّرة في الجزائر؛ بينما خصّصنا القسم الثاني من الفصل لدراسة تاريخية، بدأناها بعرض تقديمي لمنطقة تقرت، ثم لتاريخ النسيج التقليدي بالجزائر ككل لنصل إلى تقديمه بمنطقة تقرت.
الجزء الثالث من الفصل تناول دراسة إحصائية حاولنا فيها تقييم خصوصيات ممارسة حرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، مع إستطلاع آراء عينة من حرفيي المنطقة حول تطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المدروسة عن طريق إستبيان، حيث تضمن هذا الجزء عرض ومعالجة للإستبيان، ثم تقديم نتائج الدراسة الإحصائية في شقين، شق تناول الخصائص الديمغرافية وتحليل للبيئة المهنية لأفراد العينة، وشق آخر قسنا من خلاله مدى إستجابة أفراد العينة لتطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة.
أما القسم الأخير من هذا الفصل فحاولنا فيه المساهمة في وضع تنظيم لحرفيي النسيج التقليدي لمنطقة تقرت وفق نظام للإنتاج المحلي.

9. الدراسات السابقة في الموضوع :

نادرة هي الدراسات المتعلقة بموضوع الصناعة التقليدية والحرف، وإن وجدت فهي تدمج عادة مع الدراسات على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سمح لنا البحث المستمر من الإطلاع على عدد معتبر من الأبحاث والمقالات التي تناولت موضوع نظام الإنتاج المحلي من جانبه النظري، في حين أننا رصدنا عددا قليلا من تلك التي تناولت جانبه التطبيقي أو كيفية وضعه ؛ من بين هذه الدراسات نذكر الآتي:

– **صديقي شفيقة:** [دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي]، البحث عبارة عن رسالة ماجستير مقدّمة بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر سنة 2002، عالج الموضوع إشكالية مدى مساهمة التسويق الدولي في دفع صادرات الزرابي التقليدية، وتناولت الباحثة الموضوع في أربعة فصول، تضمن الفصل الأول عرض لمقاربة التسويق الدولي وإظهار أهميته في التصدير، وتناول الفصل الثاني مفهوم الصناعة التقليدية وتقديم أهم خصائصها الإقتصادية التي تميّزها، إلى جانب أهميتها الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، كما تضمن الفصل كذلك التعريف بمنتوج الزرابي التقليدية الجزائرية وتحديد خصوصيتها بالإضافة إلى المشاكل التي تواجهها؛ أما الفصل الثالث فقد خصّ محاولة لتحديد المزيج التسويقي الملائم للزرابي التقليدية على المستوى الدولي، بينما خُصّص الفصل الأخير لعرض بعض النماذج المتعلقة بتطوير صادرات المنتجات التقليدية بصفة عامة والزرابي التقليدية على وجه الخصوص.

– **شيبان آسيا:** [دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية–حالة الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر–] رسالة ماجستير قدمت سنة 2009 بكلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر ، تمثّل هذه الدراسة إضافة علمية فيما يخص قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وتدور إشكالية البحث حول الدور الحقيقي الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية الإقتصادية، وكذا عن مساهمة الصناعة التقليدية والحرف ضمن هذا القطاع في الجزائر.
عالجت الباحثة الموضوع ضمن أربعة فصول، تناول الفصل الأول تشخيص عام للمؤسسات ص وم وأهم الأساليب التنموية المنتهجة في دول العالم لتشجيع نسيج هذا النوع من المؤسسات؛ أما الفصل الثاني فتطرّقت فيه إلى مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بتقديم إستراتيجية الجزائر لتطوير القطاع، وبيان أهم الأجهزة المتدخلة في ذلك، ومن ثم تحليل الآثار التنموية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بها.
وخُصّص الفصل الثالث للقيام بتشخيص عام لقطاع الصناعة التقليدية والحرف وبيان إستراتيجية تطويره، وصولا إلى إبراز الدور التنموي لمشاريع الصناعة التقليدية والحرف؛ ثم حاولت الباحثة في فصل رابع إجراء دراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممارسة لنشاطات تقليدية وحاولت توضيح مجال عملها ومنافعها، ولتوضيح خصوصية نشاطها الإقتصادي قامت بدراسة ثلاث مؤسسات متخصّصة في هذا المجال.

– **قاستل نور الدين** : [نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف (دراسة مقارنة)]، رسالة ماجستير مقدمة سنة 2009 بكلية الحقوق بجامعة الجزائر، ناقش الموضوع بالتحليل والمقارنة نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف مبرزا أوجه الإختلاف والتشابه بين النظامين، ومجيبا بذلك على إشكالية البحث التي تدور حول ما إذا كان هذا التقارب والتباين يعود إلى الأسس التي يقوم عليها النظامين أم إلى سير هاته النظم، وبغرض معالجة هذه الإشكالية تطرّق الباحث إلى الأنشطة الخاضعة للقيد في كل من السجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية والحرف، بالإضافة إلى الأشخاص وكذا الأجهزة القائمة على القيد في النظامين، كما تعرّض في الفصل الثاني إلى سير نظامي القيد وعرّج بموجبه إلى إجراءات القيد في النظامين والآثار المترتبة عن القيدين وكذا الجزاءات بنوعيها التحفيزية والعقابية، وإستنتج الباحث في هذا الصدد إقتراحات تمس صلب الموضوع.

– **Jeanne-Marie Tregan** : [L'action Publique En Faveur De L'emergence De Systemes Productifs Localises Et L'industrie Marseillaise De L'habillement :Des difficultés à mettre en

الدراسة في الأصل [oeuvre une stratégie de développement local mobilisant la petite dimension عبارة عن مقال قدّم في مؤتمر تم إجراؤه بجامعة مونتبلييه بفرنسا في 3 ديسمبر 2001، تحت عنوان (Politique de développement local et pme)، وتهدف هذه الدراسة نحو البحث في مدى فعالية السياسة الفرنسية الموجّهة لدعم أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا، وذلك من خلال مناقشة فيما إذا كانت الإجراءات العمومية الموضوعة لذلك تتلائم مع أي تجمّع لمؤسسات صغيرة متخصصة. وبغرض ذلك تناول الباحث نظريا أصل هذا التنظيم وأهميته، وكذا الوسط السياسي والإقتصادي لظهوره، وكيف أصبح نموذجا للتنظيم الصناعي، كما ألقى الضوء على التجارب الدولية لتحفيز المؤسسات على التجمّع، ليقوم فيما بعد بمقارنتها بنظيرتها المجراة بفرنسا. أما ما يخص الجانب التطبيقي فقد خصّه الباحث لتطوير نظام إنتاج محلي بين المؤسسات العاملة في صناعة الألبسة بمرسيليا، وتحديد ما إذا كان تدخّل الفاعلين النظاميين على المستوى المحلي سوف يسهّل من عملية تنمية التآزر بين الأعوان المستفيدين، بالإضافة إلى إكتشاف نقائص السياسة الفرنسية لدعم تجمّعات المؤسسات.

– **Ditter Jean-Guillaume** : [les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne] دراسة مقدمة سنة 2005 بالمدرسة الفرنسية للتعليم و البحث ببورقوني (le Groupe ESC Dijon-Bourgogne)، حاول الباحث من خلال هذه الدراسة معالجة مشكلة المنافسة بين النبيذ الفرنسي وأصناف النبيذ الحديثة الأخرى بالعالم، والتي أدت إلى خسارة منتجات الصنف الأول لحصص سوقية معتبرة بالخارج، وإعتمد لهذا الغرض على المقارنة بين أساليب تنظيم الأعوان الفاعلين في هاته الصناعة بتطبيق مفهوم الـــSPL، فبعد أن تطرّق الباحث لعرض مختلف التقديمات المتنوعة المرتبطة بمفهوم الـــSPL والتركيز على نموذج التجمّع (Cluster) المطوّر من طرف بورتر سنة 1990، استخدم هذا النموذج لتحليل صناعات النبيذ الأسترالي والتشيلي كمثال عن أصناف النبيذ الحديثة، كما قام أيضا بتحديد الإختلافات الموجودة بينها وبين صناعات النبيذ الفرنسي المتمركزة بمنطقة بورغوني، بهدف فهم جيد لنقاط القوة والضعف لكلا النظامين (الفرنسي و الحديث).

– **محمد أزرول** : [Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia] البحث عبارة عن دراسة مقدّمة لنيل رتبة رئيس المهندسين بمديرية التجارة والصناعة الجهوية بالمحمدية– المملكة المغربية سنة 2006، وتعدّ هذه الدراسة من الدراسات الهامة التي تناولت عملية تطوير نظام إنتاج محلي بدولة نامية، ويسعى الباحث من خلال هذه الدراسة نحو دعم نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتمركزة بمنطقة المحمدية من خلال تقديم مشروع SPL بين المؤسسات العاملة بفرع الميكانيك الكهربائية بهذه المنطقة، بإعتباره مكوّن بصفة خاصة من مؤسسات ص وم، وتناول الباحث الموضوع في جزئين أساسين، إنطلق في القسم الأول في تقديم أنظمة الإنتاج المحلية كأدوات تنمية محلية أرسى فيه الباحث إطارا نظريا ثريا حول مفهوم هذا النظام وكذا نشأته، كما ألقى الضوء على التجارب ذات الصلة على المستوى الدولي والوطني، في حين خصّص القسم الثاني لدراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات ص وم الموجودة بالمنطقة والعاملة بالفرع المدروس، تهدف إلى إستجواب عينة ممثلة لمؤسسات الفرع في محاولة لتقديم مشروع نظام إنتاج محلي يجمعها.

10. صعوبات البحث :

واجهتنا صعوبات عديدة أثناء إنجازنا لهذا البحث أبرزها :

- صعوبة جمع المراجع ذات الصلة بموضوع الصناعة التقليدية والحرف خصوصا ما يتعلق بالحالة الجزائرية، بالإضافة إلى تسجيل نقص كبير في الدراسات السابقة الخاصة بهذا المجال، إذ تمثّل جزء كبير من المراجع المستخدمة ضمن بحثنا عن هذا الموضوع في القوانين والمراسيم الواردة بالجريدة الرسمية؛
- عدم تقارب الإحصائيات المقدمة من طرف الوزارة وتلك المقدمة من طرف مكتب الدراسة والإستشارة "Ecotechnics" المكلّف بالدراسة الميدانية من طرف هاته الأخيرة والمتعلّقة بالقطاع المدروس، هذا إلى جانب غياب الإحصائيات التي تخص مساهمة القطاع في بعض المؤشرات الوطنية الهامة كالصادرات على سبيل المثال ؛
- إفتقار المراجع باللغة العربية وإنعدام الأبحاث الأكاديمية على المستوى الوطني في حدود علمنا حول موضوع نظام الإنتاج المحلي، الأمر الذي حمّلنا على الترجمة الضرورية التي لم تخلو من القصور؛
- عقبة أخرى صادفناها في الجزء الذي قمنا فيه بتقديم حرفة النسيج التقليدي بالجزائر، تمثّلت أساسا في نقص المراجع في الموضوع وإنعدامها باللغة العربية، علاوة على إفتقار المصادر المدوّنة لتاريخ الحرفة المدروسة بمنطقة تقرت، وهو ما حتّم علينا بغرض الإعداد لهذا الجزء الإعتماد على جملة من المقابلات الشخصية للحرفيات اللواتي تلقين الحرفة على أيادي الحرفيات القدامى، بالإضافة إلى كبار المنطقة، وهذا نظرا للتجاوب السلبي الذي لمسناه لدى الفئة الثانية من الحرفيات؛
- واجهنا أيضا أثناء دراستنا الميدانية مجموعة من القيود عددناها في الجزء المتعلّق بذلك في الفصل الثالث من البحث.

الفصل الأول:

واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وإستارتيجية ترقيته

تمهيـــــد :

يرتبط تاريخ الصناعة التقليدية بشكل كلي بالعصور الأولى من تاريخ الإنسانية، بل هي من طبيعة هذا الإنسان الذي حينما كان بحاجة إلى الدفاع عن نفسه أو عندما كان يحاول البحث عما يسدّ رمقه، تمكّن من إكتشاف عظمة نعمة يديه اللتين وُهب بهما و تمكّن بفضلهما أن يخلق الوسائل الكفيلة بإشباع رغباته ؛ ما يجعلنا نؤمن بحتمية أن الإنسان الأول ما هو إلا حرفي إستطاع المزج بين ذكاءه و نعمة يديه في توفير الشروط الضرورية لحياته. و لهذا يمكن أن لا نكون مخطئين إذا إعتبرنا أنّ مهنة الحرفي هي المهنة الأعرق و الأقدم تاريخيا عكس كل المهن الأخرى والتي إستطاعت ترك بصماتها عبر كل الأماكن والأوطان والحضارات والعصور.

واليوم أصبحت الصناعة التقليدية و الحرف من بين القطاعات الإستراتيجية بدول عديدة من بينها الجزائر، فإلى جانب كونها تعكس فيها ثراءا ثقافيا متجذّرا خاصا بالبلد، تتمتّع هاته الأخيرة فيها بتشكيلة متنوّعة جدا من الفروع كما تمتلك فيها قدرات هائلة كصناعة تساهم في تفعيل الآليات الإقتصادية ؛ ولإظهار واقع هذا القطاع في الجزائر وتحليل وضعيته قسمنا هذا الفصل إلى أربعة مباحث تناولنا فيها ما يلي :

- ماهية الصناعة التقليدية والحرف؛
- أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الداخل وفي الخارج؛
- سياسة دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف المعتمدة في الجزائر؛
- مسار تطورّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر.

المبحث الأول : ماهية الصناعة التقليدية و الحرف

إن التطرّق إلى موضوع الصناعة التقليدية والحرف يتطلّب تحديد مفهومها وخصائصها من أجل توضيح معالمها وتحديد مجالات تدخّلها، فضلا على أن عملية التعريف تفيد بمعرفة أحد خطوط التنمية في البلاد فمن خلالها تقوم الدولة بتحديد نموذج أو شكل من أشكال التنمية الإقتصادية الذي ستعتمده، كما تفيد في حصر المستفيدين من هذا القطاع ومن ثم إعداد برامج الدعم لهؤلاء المستفيدين.

المطلب الأول : تعاريف عالمية للصناعة التقليدية و الحرف

بيّنت الدراسات أنه لا يوجد تعريف عالمي موحّد للصناعة التقليدية و يظهر ذلك جليا من خلال الآتي :

1. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED) :

قدّمت CNUCED سنة 1969 تعريفا ميّزت فيه الصناعة اليدوية عن الصناعة التقليدية كما يلي : " يُطّبق تعبير المنتجات المنتجة باليد على كل الوحدات المنتجة بمساعدة أدوات أو وسائل بسيطة وكل المعدات المستعملة من طرف الحرفي، والتي تحتوي في جزئها الأكبر على عمل اليد أو بمساعدة الرجل، في حين أنّ منتجات الصناعة التقليدية تتميز عن نظيرتها اليدوية بما يلي :

- الطابع التقليدي أو الفني الذي يعكس خصائص وتقاليد البلد المنتج؛
- منتجات حرفيين يمارسون غالبا عملهم في المترل.[1]

2. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) والمركز العالمي للتجارة (CCI) :

عرّفت منظمة اليونيسكو و المركز العالمي للتجارة الصناعة التقليدية في ندوة (**الحرف والسوق العالمي**) المنعقدة في 8 أكتوبر 1997 بمانيلا بالفليبين الحرف التقليدية كالآتي :

"يقصد بالمنتجات الحرفية المنتجات المصنوعة من طرف الحرفيين إما حصرا باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية، شرط أن تشكّل المساهمة اليدوية للحرفي الجزء الأكبر من المنتج النهائي ؛ هذه المنتجات تُنتج من دون تحديد الكمية و باستخدام مواد أولية مأخوذة من الموارد الطبيعية المستدامة وتستمد طبيعتها الخاصة من سماتها المتميّزة والتي يمكن أن تكون منفعية، جمالية، فنية، إبداعية، ثقافية، زخرفية، رمزية وهامة، تعكس وجهة عقائدية أو إجتماعية وهذا مايجعلها تلعب دورا إجتماعيا وثقافيا وإقتصاديا."[2]

---

[1]- صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائرية بتطبيق مقاربة التسويق الدولي** ،مذكرة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر، 2002، ص.75

[2]- Unesco, **culture :creativitè : artisanat et design**, 23/9/2009, http://portal.unesco.org/culture/fr/ev.phpURL_ID=35418&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

3. تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT) :

حسب التصنيف الدولي للمهن (CITP_88) الصادر سنة 1988 والمنشور سنة 1991•، يُصنّف الحرفي في المجموعة السابعة من المهن ويُعرّف كالآتي : " تُطلق تسمية **الحرفي** وعمال المهن ذات الطابع الحرفي على الأشخاص الذين يمارسون أعمالهم باليد أو بمساعدة أدوات يدوية أو ميكانيكية أو غيرها، التي تساعد على تقليص الجهد البدني أو الوقت اللازم للقيام بمهام معينة أو للوصول إلى منتجات ذات جودة ويُصنّفون إلى :

- حرفيو وعمال مهن الإستخراج والبناء : ويتعلّق الأمر بأولئك الذين يقومون بإعداد وإستخراج المعادن الصلبة من المناجم ، بناء وصيانة وإصلاح المباني.....؛
- حرفيو وعمال مهن التعدين وآلات البناء : وتضم هذه المجموعة الأشخاص العاملين بتلحيم وإعادة تركيب المعادن، بناء وصيانة وإصلاح الهياكل الفولاذية الثقيلة، تركيب وصيانة وإصلاح الآلات وغيرها؛
- حرفيو وعمال الهندسة الدقيقة ومهن الفن والصباغة وما شابهها : وتشمل مصلحي الأجهزة الدقيقة والآلات الموسيقية، المجوهرات والمعادن الثمينة وغيرها؛
- حرفيو وعمال مهن أخرى ذات طابع حرفي : تحوي هذه المجموعة على مهن معالجة وتحضير المواد الخام للزراعة والصيد وتحويلها إلى أغذية ومنتجات أخرى، حرفة النجارة، المنسوجات، الفرو والجلود وغيرها من المواد."[3]

4. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO):

قسّمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحرف اليدوية إلى أربعة أقسام وهذا وفقا للسوق المستهدف كمايلي:

- **الحرف التقليدية الجميلة**: هي التي تعبّر منتجاتها عن الخصائص العرقية والتراث التقليدي حيث تكون ذات طابع فريد من نوعه، تنتج بالوحدة وتصنّف ضمن الأعمال الفنية كما تُعرض منتجاتها في المتاحف والمعارض الفنية ويتم شراؤها من قبل محبي جمع الآثار.
- **الحرف التقليدية** : وهي حرف تستخدم أساليب تقليدية وتكون منتجاتها مصنوعة يدويا بإستعمال مواد أولية تقليدية وتكنولوجيا، الفرق بينها وبين الحرف التقليدية الجميلة هي أنّ الحرفيين يلجأون إلى المساعدة من طرف مصمّمين لمساعدتهم على ضبط المنتج حسب متطلّبات السوق مع ضمان ظهور الخصائص العرقية والخلفية التاريخية والمحافظة عليها؛ يمكن أن تنتج بكميات كبيرة.
- **الحرف التجارية** : تكون منتجاتها مصنوعة تقليديا ومُكيّفة حسب إحتياجات وأذواق السوق وبدرجة عالية إتجاه الموضة وتخصّص للمشترين الأجانب، تنتج بكميات كبيرة وبإستخدام عدد وأنواع وسائل أكبر وتُعرَض في المتاجر المتخصّصة والمحلات التجارية.
- **الحرف المصّنعة** : وتخص كل نماذج الصناعة التقليدية المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية، تنتج بأحجام أكبر وقد لايلتزم المنتجون لها بالطابع التقليدي للمنتج.[4]

• يمكن الإطلاع على القائمة الكلية لمحتويات المجموعة السابعة وفق التصنيف الدولي للمهن بالموقع الموالي:
http://www.ilo.org/public/french/bureau/stat/isco/isco88/7.htm

[3]- Organisation International De Travail, **Classification International Type De Professions : Grand Groupe 7: Artisans Et Ouvriers Des Metiers De Type Artisanal**, 28/09/2009, Http://Www.Ilo.Org/Public/French/Bureau/Stat/Isco/Isco88/7.Htm

[4]- Unido, **Creative industies and micro and smale scale entreprise development a contribition to poverty** , Vienna Austria, 2005, p.p 29-30

5. تعريف الإتحاد الأوروبي (UE) :

قامت اللجنة الأوروبية في نوفمبر 2001 بإقتراح منهجية إقتصادية وإحصائية مخصّصة للمؤسسات الصغيرة والمؤسسات ذات الطابع الحرفي في الإتحاد الأوروبي، جاءت هذه المنهجية بعد دراسة مسحية للعناصر المشتركة المستخدمة في تحديد تعريف كل بلد عضو لهذا النوع من المؤسسات،[5] وكانت النتيجة وجود 4 عوامل أساسية مشتركة أُعتمد عليها في صياغة تعريف إحصائي للمؤسسة الحرفية يسمح بتحديد وبشكل متجانس عددها وكذا جمع بيانات قابلة للمقارنة في كل الدول المعنية،[6] وتتمثل هاته العوامل في :

- الوضعية القانونية للمؤسسة: حسب هذا المعيار يتم تعريف المؤسسة الحرفية على أنّها مؤسسة فردية أو شركة أشخاص أوشركة تضامن، ووُجد من خلال هاته الدراسة أنّ 8 بلدان من بين 15 بلد عضو في الاتحاد الأوروبي يعتمد على هذا المعيار في التعريف.
- المهنة الممارسة داخل المؤسسة : ويتم الرجوع إلى التصنيف الدولي للمهن (CITP-88) في تحديد المهن ذات الطابع الحرفي والمصنّفة في المجموعة السابعة منه، وقد استخدم هذا المعيار في تعريف 12 دولة من الدول المعنية.
- الأنشطة الإقتصادية للمؤسسات : تُعرّف حسبه المؤسسة الحرفية على أنّها المؤسسة التي يكون نشاطها الإقتصادي يندرج ضمن قطاع معيّن مُعرّف كحرفة، وقد أُخذ بهذا المعيار في 7 دول حيث حُدّدت فيها الأنشطة الحرفية على أنّها أنشطة الصناعة التحويلية، البناء، التصليح، النقل وخدمات أخرى، بينما في كل من إسبانيا و إنجلترا فتتمثّل الأنشطة الحرفية لديهم في النشاطات التي تتطلّب مهارات خاصة جدا لاسيما أنشطة الصناعة التحويلية كإنتاج المواد الغذائية، الأخشاب، المعادن، السيراميك وبعض الخدمات.
- عدد العاملين : طُبّق هذا المعيار في سبعة دول أعضاء، حيث أُعتبرت المؤسسة الحرفية بأنّها المؤسسة التي تشغّل أقل من50 عامل.[7]

وتم في الأخير الإعتماد على التعريف الموالي :

"المؤسسات الحرفية هي عبارة عن مؤسسات يديرها أشخاص لحسابهم الخاص أو عمال أحرار يمارسون نشاط مصنّف في المجموعة السابعة من التصنيف الدولي للمهن (CITP) أو نشاط إقتصادي مُعرّف كحرفة وتُشغّل عدد عمال أقل من 50 عاملا".[8]

6. تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية و الحرف :

قسّم المجلس العالمي للصناعة التقليدية سنة 1984 الصناعة التقليدية إلى 4 مجموعات وهي :

- **الإبداعات ذات الطابع الفني** : ويتعلّق الأمر بالأنشطة التي تكون منتجاتها ذات محتوى إبداعي والتي يتطلّب إنتاجها مهارات و تقنيات مرتفعة.
- **الفنون الشعبية و الفلكلورية** : تعكس منتجاتها تعابير مستوحاة من تقاليد وثقافات محلية ووطنية وتتطلّب درجة عالية من الكفاءة والتقنيات اليدوية.

---

[5]- Ibid, p.9
[6]- Proposition de methodologie pour la collecte et recueil de donnees statistiques sur les petites entreprise artisanales en europe, p.11
[7]- Ibid,p.p 11-12
[8]- Ibid, p.27

- **الصناعات التقليدية** : وتشمل الورشات المنتجة لمنتجات ذات طابع تقليدي أصيل والمصنوعة يدويا ولكن بكميات كبيرة وفي حالة توسّع هذه الورشات إلى غاية الوصول إلى تقسيم العمل لا تعتبر آنذاك منتجاتها موادا لصناعات تقليدية ولكن منتجات مصنوعة بالسلسلة تحمل ذوقا محليا وموجّها إلى السوق الواسع؛
- **الإنتاج الصناعي**: وتخصّ كل نماذج الصناعات التقليدية أو المواد المعاد إنتاجها بواسطة آلات أوتوماتيكية وبكميات كبيرة.[9]

بعد التطرّق لأهم تعاريف الصناعة التقليدية على المستوى الدولي يتضّح لنا أنّه على الرغم من إختلاف هذه المفاهيم غير أنّها تشترك في الصفات الموالية :

- إرتباطها بالعمل اليدوي المعتمد على المهارة اليدوية حتى ولو كانت هذه المهارة هي محصّلة مهارة ودقة ميكنة؛
- القيمة الجمالية و/أو النفعية لمنتجاتها والتي تعبّر عن الموروث الثقافي والتقليدي للبلد.

وبالتالي يمكننا القول بأنّ الصناعة التقليدية و الحرف هي قطاع مُكوّن من هيئة كبيرة مركّبة من العديد من عائلات المهن ذات الطابع غالبا يدوي، تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الإقتصادية، فبالإضافة إلى كون منتجاتها تعبّر عن الهوية والتقاليد والتراث وتساهم في الحفاظ على قيم المجتمع، تعدّ أيضا قطاعاً مُشغّلاً لليد العاملة وملبّياً للحاجيات اليومية للمجتمع ومصدرًا لإنشاء الثروة.

المطلب الثاني : تعريف الصناعة التقليدية و الحرف المعتمد في الجزائر

1. المقصود بالصناعة التقليدية و الحرف :

قبل صدور الأمر رقم 96-01 المؤرخ في 1996/01/10 المحدّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والنصوص التطبيقية لها لم يكن هناك تعريف واضح وصريح لهذا القطاع من النشاط ؛ وبصدوره نصت المادة 5 من هذا الأمر على أنّ : " الصناعة التقليدية والحرف هي كل نشاط إنتاج أو إبداع أو تحويل أو ترميم فني أو صيانة أو تصليح أو أداء خدمة يطغى عليها العمل اليدوي وتُمارس بصفة رئيسية ودائمة، وفي شكل مستقر أو متنقّل أو معرضي، وبكيفية فردية أو ضمن تعاونية للصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة للصناعة التقليدية والحرف".[10]

2. ميادين ممارسة الأنشطة الحرفية والمهن :

تصنّف الصناعة التقليدية والحرف حسب النشاط الرئيسي الممارس إلى :[11]

- الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية؛
- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد؛

---

[9]- ANQUETIL Jacques,la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,**consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »**,rio de janeiro,27-31 aout 1984, p.p3-7

[10]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، **الجريدة الرسمية**، رقم 3، الجزائر، الصادرة في 1996/01/14، ص.4.

[11]- نفس المرجع السابق

- الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج الخدمات.

أ. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية : هي كل صُنع يغلب عليه العمل اليدوي ويستعين فيه الحرفي أحيانا بآلات لصنع أشياء نفعية و/أو تزيينية ذات طابع حرفي، وتكتسي طابعا فنيا يسمح بنقل مهارة عريقة، وتنقسم حسب وظيفة منتجاتها إلى نوعين :

- **صناعة تقليدية فنية (تزيينية)** : تعتبر الصناعة التقليدية صناعة تقليدية فنية عندما تتميّز بالأصالة والطابع الإنفرادي والإبداع،[12] إذ تتطلّب هذه الصناعة **مواهب** فنية عالية وفترة صناعة طويلة ومواد أولية رفيعة وهو ما يفسّر إرتفاع أسعارها بينما لا تتطلّب تقسيما للعمل.[13] وتتمثّل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الفنية في الوظيفة التزيينية أساسا فهي بذلك تعكس مجمل التعابير المتعلّقة بتقاليد وثقافات وطقوس أي بلد.
- **الصناعة التقليدية الإستعمالية (الوظيفية)** : ما يميّزها عن سابقتها هو أنّ هذه الأخيرة لا تتطلّب خبرة فنية عالية من الحرفي، حيث تكون عادة التصاميم الفنية لمنتجاتها ذات طابع تكراري بسيط يعتمد على العمل المتسلسل وتوزيع المهام في كل مراحل الإنتاج، وهذا بغض النظر عن الحرفيين الذين ينتجون منتجات إستعمالية والذين يعملون في منازلهم. وتتمثّل الوظيفة الأساسية لمنتجات الصناعة التقليدية الإستعمالية في تلبية حاجيات الحياة اليومية.[14]

ب. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد : وتسمى أيضا الصناعة التقليدية الحرفية النفعية الحديثة وهي : "كل صنع لمواد إستهلاكية عادية، لا تكتسي طابعا فنيا خاصا وتُوجّه للعائلات وللصناعة وللفلاحة"[15]، وتتميّز هذه الصناعة بإعتمادها على درجة أكبر من التخصّص وبأنّها غير عاكسة لثقافة أو هوية شعب معيّن، إلى جانب أنّها منتشرة في كل دول العالم كما تُعرف عادة بإسم الصناعات الصغيرة.[16]

ج. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات : وهي مجمل النشاطات التي يمارسها الحرفي والتي تُقدّم خدمة خاصة بالصيانة أوالتصليح أو الترميم الفني.[17]

وحسب المرسوم التنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 2007/10/31 تضم قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف حسب الميادين الثلاث السابقة الذكر 24 قطاع نشاط (الملحق رقم 01)[18]مرتّبة ومرقّمة وموزّعة كما يلي:[19]

أ. الميدان الأول : 8 قطاعات نشاط موزّعة ومرقّمة من 01-08 ومرتّبة حسب المادة الأولية المستعملة (طين، زجاج، حجارة، معادن، صوف..) وتضم 75 نشاطا؛

---

[12]- نفس المرجع السابق

[13]- ANQUETIL Jacques, op.cit, p.5

[14]- Ibid,p.6

[15]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، مرجع سابق ، ص.5

[16]- ANQUETIL jacques, loc.cit.

[17]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996، نفس الصفحة سابقا

[18]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، **الجريدة الرسمية** ، العدد 70، الجزائر، 2007/11/5، ص.18

[19]- المنشور رقم 98/86 المؤرخ في 1998/4/26

ب. الميدان الثاني : 9 قطاعات نشاط موزّعة ومرقّمة من 09-17 ومرتّبة حسب مختلف نشاطات الإنتاج الموجودة والتي يمكن ممارستها بصفة تقليدية والتي تضم 131 نشاط؛

ج. الميدان الثالث : 7 قطاعات نشاط مرقّمة من 18-24 ومرتّبة حسب طبيعة الأشغال المنجزة والتقنيات المستعملة وميادين التدخّل وتضم 132 نشاط.

أي أنّ العدد الإجمالي للأنشطة هو 338 نشاط بعد أن كان 214 نشاط سنة 2007[20] حيث يُرقّم كل نشاط بسبعة أرقام، يمثّل الرقمين الأوليين مجال النشاط أما الرقمين المواليين قطاع النشاط في حين أنّ الأعداد الثلاثة المتبقية فتمثّل التسلسل الزمني للتسجيل في قطاع النشاط.[21]

3. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف :

يمكن أن تمارس نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بكيفيات مختلفة، إما فرديا أو في شكل مؤسسة مصغّرة أو صغيرة أو متوسطة يُمكن لمسها في الأتي :

3. 1. الحرفي الفردي :

تم تعريفه لأول مرة في المادة 3 من القانون رقم 82-12 المتضمّن القانون الأساسي للحرفي والمؤرّخ في 28 أوت 1982[22] وتم تعديل مفهومه سنة 1996 بموجب الأمر 96-01 السابق الذكر، ويُعرّف على أنّه : "كل شخص طبيعي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية و الحرف ويمارس نشاطا تقليديا من الأنشطة السابقة الذكر، يُثبت تأهيلا ويتولّى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته".

وفي هذا الصدد يُعرّف كل من :

- الحرفي المعلم : كل حرفي مسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف، يتمتّع بمهارة تقنية خاصة وتأهيل عال في حرفته وثقافة مهنية؛
- الصانع : كل عامل أجير يمتلك تأهيل مهني مثبت.[23]

يمكن للحرفي الفردي ممارسة نشاطه بمساعدة عائلته (زوج، أصول، فروع) أو متمهّن واحد إلى ثلاثة متمهنين يربطهم عقد تمهين.[24]

إلى جانب هذا يعدّ الأشخاص الذين يمارسون في المترل نشاطات حرفية حرفيون أيضا.[25]

---

[20]- BENZAROUR Choukri, **The Algeriene Experience in Developing Handicraft and Trades 1992-2009** , JEL Classifications J4, J44, 2009, p22

[21]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007، مرجع سابق ،ص.18

[22]- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، الجريدة الرسمية، العدد 35، الجزائر، 1982/08/31، ص. 1717

[23]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص. 5

[24]- نفس المرجع و الصفحة سابقا

[25]- نفس المرجع و الصفحة سابقا

3. 2. تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف :

عُرّفت أيضا لأول مرة في القانون 82-12 السابق[26] وقد تم ضبط هذا المفهوم في الأمر 96-01 لتصبح تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف هي شركة مدنية يُكوّنها أشخاص ولها رأس مال غير قار وتقوم على حرية إنضمام أعضائها الذين يتمتعون جميعا بصفة الحرفي؛ وتهدف التعاونية إلى إنجاز كل العمليات وأداء كل الخدمات التي من شأنها أن تساهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية النشاطات التقليدية والحرف وفي ترقية أعضائها وممارسة هذه النشاطات جماعيا، كما يتمتّع المتعاونون بحقوق متساوية مهما كانت قيمة حصة كل واحد منهم في رأس المال التأسيسي، ولا يمكن التمييز بينهم إعتبارا لتاريخ إنضمامهم إلى التعاونية.."[27]

3. 3. مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف :

تم إدراج مفهوم المؤسسة الحرفية لأول مرة في القانون 82-12 في المادة 4 منه[28] ثم عُرّفت بموجب الأمر 96-01 حيث تم تقسيمها إلى قسمين :

أ. مقاولة الصناعة التقليدية : هي كل مقاولة مكوّنة حسب أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوّفر على الخصائص التالية :

- ممارسة أحد نشاطات الصناعة التقليدية والحرف؛
- تشغيل عدد غير محدّد من العمال الأجراء؛
- إدارة يُشرف عليها حرفي أو حرفي معلّم، أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة عندما لا يكون لرئيسها صفة الحرفي.[29]

ب. المقاولة الحرفية لإنتاج المواد والخدمات : كل مقاولة تنشأ وفق أحد الأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري الجزائري وتتوفّر فيها الخصائص التالية :

- ممارسة نشاط الإنتاج أو التحويل أو الصيانة أو التصليح أو أداء الخدمات في ميدان الحرف لإنتاج المواد والخدمات؛
- تشغيل عدد من العمال الأجراء الدائمين أو صنّاع لا يتجاوز عددهم 10 ولا يُحسب ضمنهم كل من : رئيس المقاولة، الأشخاص الذين لهم روابط عائلية مع الرئيس (زوج ، أصول ، فروع)، متمهنون لا يتعدى عددهم ثلاثة ويربطهم بالمقاولة عقد تمهين؛
- تسيير الإدارة من طرف حرفي أو حرفي معلّم أو بمشاركة أو تشغيل حرفي آخر على الأقل يقوم بالتسيير التقني للمقاولة في حالة عدم إمتلاك رئيسها صفة الحرفي .[30]

4. الإجراءات الأساسية لممارسة نشاط حرفي في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف:

يجب على كل شخص يرغب في ممارسة نشاط حرفي بشكل فردي أو منظّم، إتباع الخطوات المحدّدة أدناه:

---

[26]- الأمانة العامة للحكومة، القانون 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص. 1718

[27]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.5

[28]- الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق، ص.1718

[29]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.6

[30]- نفس المرجع السابق، ص.7

4. 1. لشراء أو تأجير محل : تختلف إجراءات ملكية أو كراء المحل كما يلي :

أ. ملكية المحل : إنّ الحصول على محل للإستخدام في ممارسة نشاط حرفي يستوجب :

- حقوق تسجيل بنسبة 5% يتحمّل دفعه بصفة تضامنية كل أطراف العقد (البائع و المشتري)، اللذان يتوجّب عليهما إقتسام مبلغ الرسم بالتساوي ويدفعانه من مبلغ البيع المصرّح به؛
- رسم الإشهار العقاري نسبته 1% و يتم حسابه من الثمن المصرّح به من طرف المشتري(الحرفي).

ب. تأجير المحل : يتطلّب عقد كراء محل مهني الآتي :

- عند تأجير المحل لمدة محدودة فإن هذا يتطلّب دفع حقوق ملكية بنسبة 2%، والتي تُحسب من الثمن الكلي للإيجار تضاف إليه الأعباء؛
- عند الكراء لمدة غير محدودة يتم دفع حقوق التسجيل بنسبة 5%؛
- عقد الإيجار يخضع كذلك لرسم الإشهار العقاري نسبته 0,5 % من ثمن الإيجار.

ج. تأسيس مقاولة حرفية : يخضع العقد المتعلّق بإنشاء المقاولة لحقوق تسجيل بنسبة 0,5 % من مجموع رأس المال الإجتماعي ولحقوق الطابع من 20 إلى 60دج.

4. 2. للحصول على بطاقة الحرفي : تُسلّم للحرفي المسجّل في سجل الصناعة التقليدية والحرف بطاقة مهنية يُكتب عليها **حرفي** وهذا بعد:

أ. إختيار الحرفة : تُمكّن قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف الأشخاص الراغبين من إختيار نشاطهم الحرفي الذي يرغبون في إنشاءه ويمكن الإطلاع على هذه القائمة من خلال التقرّب من غرف الصناعة التقليدية والحرف المتواجدة على المستوى الوطني.

ب. طلب التسجيل : إذ يجب على الشخص الراغب في ممارسة النشاط الحرفي المختار إما فرديا أو منظّما أن يُودع ملفا للتسجيل على مستوى مصالح البلدية لمكان ممارسة النشاط، هذا الملف يجب أن يحتوي على طلب تسجيل الذي يكون وفق نموذج لإستمارة مقدّمة من طرف الغرف وموضوعة تحت تصرّف البلديات.[31]

يرسل ملف التسجيل إلى غرف الصناعة التقليدية والحرف المختصة إقليميا خلال 10 أيام من تاريخ الإيداع أين يتم قبوله أو رفضه،[32] ويترتّب عن إستلام الملف من هاته الأخيرة تقديم وصل للحرفي يسمح له بالممارسة لمدة لا تتجاوز 60 يوم.[33]

وفي حالة القبول ، فإنّ غرفة الصناعة التقليدية والحرف تُجبر الأشخاص المسجّلين على دفع رسم تسجيل محدّد كما يلي :

- الحرفـــي الفردي ⟵ 1000دج؛
- التعاونية الحرفية ⟵ 1500دج؛
- المقاولة الحرفية ⟵ 2000دج.[34]

ويترتّب عن ذلك تسليم بطاقة الحرفي للحرفيين الفرديين ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف للتعاونية والمقاولة (الملحق رقم 02) وكل هذا مرهون بإرجاع الوصل.

تسليم هاته الوثائق ينتج عنه تلقائيا:

---

[31]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers**, la direction de l'artisanat, 1997, p.6

[32]- Ibid,p.7

[33]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 1996/01/14، مرجع سابق، ص.7

[34]- Direction General des Impots, **guide fiscale de l'artisan traditionnel** ,ministère de finances, alger, 2010, p.6

- التسجيل في سجل الصناعة التقليدية والحرف؛
- القدرة الكاملة للقيام بصفة ثانوية بكل الأعمال التجارية المرتبطة بنشاطهم الرئيسي.

آخر إجراء يجب القيام به هو إيداع تصريح بالوجود لدى مفتشية الضرائب المختصة إقليميا في أجل لا يتجاوز 30 يوما من تاريخ بدء النشاط.[35]

4. 3. الضرائب و الرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط الحرفي : تُفرض على كل ممارس للأنشطة الحرفية الضرائب والرسوم الموالية :

أ. **الضريبة الجزافية الوحيدة** : تُطبق على الحرفيين الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 5.000.000دج وهم خاضعون لدفع على الأقل ضريبة تقدّر بـــ 5000دج.

ب. الضريبة على الدخل الإجمالي (IRG) : يندرج الدخل الناتج عن ممارسة النشاط الحرفي في فئة الأرباح الصناعية والتجارية (BIC) ويخضع للضريبة على الدخل الإجمالي، إذ يطبّق على المكلّف بالضريبة نوعين من الأنظمة:

- النظام المبسط : ويخضع له الحرفيون الذين يتراوح رقم أعمالهم بين 5.000.000 و 10.000.000دج وتُطبق ضريبة على الربح الصافي (الناتج ـــ الأعباء) محددّة بـــ20% عن طريق مسك محاسبة مبسطة.
- النظام الحقيقي : للحرفيين الذين يتجاوز رقم أعمالهم السنوي 10.000.000دج، بحيث يخضع الربح الصافي إلى ضريبة تصاعدية وفق الجدول الموالي :

جدول رقم (I. 01)_ السلم الضريبي للضريبة على الدخل الإجمالي

الدخل الخاضع للضريبة	معدل الضريبة(%)
لا يتجاوز 120.000دج	0
120.001← 360.000دج	20
360.001 ← 1.440.000 دج	30
أكثر من 1.440.000 دج	35

Direction General des Impots, **guide fiscale de l'artisan traditionnel** ,ministère de finances,alger, 2010, p.10

وينتج الربح الصافي عن طريق مسك محاسبة منتظمة.[36]

ج. **الضرائب و الرسوم المهنية** :

1. الرسم على النشاط المهني (TAP) : يُستحق الرسم على النشاط المهني على رقم الأعمال المحقّق ويتعلق الأمر بمبلغ الإيرادات المتأتية من كل عملية بيع أو تقديم خدمات أو أي عملية تدخل ضمن النشاط الحرفي الممارس ؛ ويتشكّل الأساس الخاضع للرسم من المبلغ الكلي لرقم الأعمال قبل تطبيق TVA، وتُطبّق عليه نسبة 2%.
2. الرسم العقاري للملكيات المبنية (TFPB) : تخضع المحلات المخصّصة لممارسة النشاط الحرفي للـــTFPB والذي تختلف نسبته بإختلاف مساحة المحل، إذ تتراوح نسبته بين 3% و10%.

د. **الرسوم على رقم الأعمال** : تخضع مبيعات منتجات الأنشطة الحرفية للرسم على القيمة المضافة بالمعدل المخفّض 7%.[37]

[35]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers**, op.cit, p.7
[36] Direction General des Impots, op.cit , p.p9-10
[37]- Ibid, p.13

5. التحفيزات الجبائية :

يستفيد الحرفيون التقليديون وكذا الممارسون لنشاط حرفي فني من إعفاء كلي من الضريبة الوحيدة الجزافية (IFU)، وكذا من إعفاء كلي لمدة 10 سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي.[38]

6. التغطية الإجتماعية :

بهدف تمكين الحرفيين من الإستفادة من الحق في التغطية من : المرض، الأمومة، العجز، التقاعد والوفاة، يجب على الحرفيين الإنخراط في الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي (CASNOS) الذي يتكفّل بالتغطية الإجتماعية لفئات الأشخاص الذين يمارسون نشاطا مهنيا حرا، ويلتزم الحرفيون في هذا الإطار بـــ :

- إجبارية الإنخراط؛
- تسديد كل الإشتراكات والزيادات وعقوبات التأخّر؛
- يُودع ملف الإنخراط لدى وكالة الجمهورية أو الفرع الولائي CASNOS التابع لمكان النشاط.

تاريخ إستحقاق الإشتراك يكون إبتداءا من 1 مارس من السنة الجارية إلى غاية 30 أفريل من نفس السنة كحد أقصى لتسديد الإشتراك.[39]

المطلب الثالث :خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

إنّ تحديد خصائص الصناعة التقليدية والحرف يعدّ أمرا ضروريا لتحديد هذا القطاع وتمييزه عن غيره ؛ وقطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر يتميّز ببعض المزايا التي تمثّل في نفس الوقت إيجابياته وسلبياته، غير أنّ تركيزنا سوف يكون على تقديم هاته المميزات وليس على تفسير سبب تمثيلها جوانب قوة وضعف في آن واحد؛ وبإعتبار أنّ الصناعة التقليدية والحرف تندرج ضمن الصناعات الصغيرة[40] فذلك يجعلها تشترك مع هذه الأخيرة في مجموعة من الخصائص والتي يمكن تلخيصها ضمن مايلي.

1. سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي :

خلافا للمشروعات الكبيرة التي تحتاج إلى رأس مال كثيف، تتميّز المشاريع الحرفية بإنخفاض رأسمالها المادي والمموّل غالبا ذاتيا، حيث كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة (Ecotechnics) أنّ 88,8 % من المشروعات الحرفية في الجزائر قام أصحابها بتمويل إستثماراتهم فيها بالإعتماد على مواردهم الخاصة وفق إحصائيات تم إجراؤها سنة 2008،[41] كما تتسّم هذه المشروعات بإستخدام أدوات إنتاج بسيطة تكلفتها منخفضة مرتبطة عادة بالعمل اليدوي ؛[42]فضلا عن إعتمادها على موارد وخامات محلية قليلة التكلفة مقارنة بالموارد المستخدمة في صناعات أخرى.

---

[38]- Ibid,p.15

[39]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **دليل الحرفي** ، التأمينات الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء

[40]- هيكل محمد، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ،القاهرة، 2003، ص.142

[41]- Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers**, ministère de la PMEA, Alger, 2010, p.39

[42]- قويقح نادية، **إنشاء و تطوير م ص و م الخاصة في الدول النامية–حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2001، ص.16

ومن بين الخصائص التي تجعل البعض يفضلون ممارسة أنشطة هذا القطاع، هي أنّ إجراءات تأسيس ومتطلّبات إقامة عمل حرفي بسيطة جدا إذا قورنت مع أعمال متوسطة وكبيرة الحجم ؛ هذه البساطة تجعل بإمكان أي شخص مهما كانت إمكانياته محدودة قادرا على إنشاء عمل حرفي خاص به.[43]

2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع :

تعتبر هذه الميزة صفة رئيسية يتميّز بها الممارسون لنشاطات الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، حيث تشكّل إحدى المزايا التي تمثّل جانب إيجابي وسلبي في نفس الوقت؛ فمن جهة يعطي الإنفراد للحرفي الحرية الكاملة لإدارة مشروعه كما يشاء، ويتم ذلك من خلال هيكل تنظيمي بسيط _نظرا لقلة عدد العاملين_ قراراته مركزية تتخذ بسرعة،[44]كما أنّ نجاح وبقاء المؤسسة ذات الطابع الحرفي مرتبط إرتباطا وثيقا بشخصية وخصائص مالكها الذي يهتم شخصيا بكل شؤون العمل ذات الصلة بمهنته، إذ عادة ما يكون صاحب المشروع الحرفي هو نفسه المسيّر والقائم بكل الوضائف الأساسية له فهو المموّل والمنتج والبائع والمسوّق لمنتوجه؛[45] و من جهة أخرى يشكّل عمل الحرفي بشكل فردي وخوفه من إطلاع نظرائه الحرفيين على كيفية عمله أوتصاميمه أوالأسواق التي يوجه إليها منتجاته، عقبة تحدّ من تطوّره وإنتهازه للفرص التي لا يستطيع تلبيتها بمفرده وبالتالي إستحالة الخروج من موقف التبعية إتجاه إعانة الدولة، فضلا عن أنّ نظامه الإنتاجي الذي لا يعتمد على تعيين المهام، أي على عدم تخصّص العاملين الذين يساهمون جميعا في النشاط شرط معرفتهم بمختلف مراحل عملية الإنتاج،[46] يمكن أن يؤدي إلى غياب نظرة إستراتيجية للمؤسسة وإن وُجد ذلك يكون تخطيط على مستوى أيام أو بضعة أسابيع، فلا وجود لتعليمات أو أنظمة رسمية تتناول القضايا المهمة في علاقات العمل.[47]

3. إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة :

أي أنّ النسبة بين رأس المال والعمالة متدنية وهكذا يمكن بأقل قدر من الإستثمارات نسبيا خلق المزيد من فرص العمل، ما يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف محورا رئيسيا لأية إستراتيجية مفتوحة لتوفير مناصب شغل إنطلاقا من كونه مكثّفا للعمالة وغير كثيف لرأس المال وهذا ما يتماشى مع معظم الدول التي تعاني من مشكلة البطالة.[48]ففي الجزائر على سبيل المثال يعتبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من أهم القطاعات التي تمنح مناصب شغل لصالح الشباب وبأقل تكلفة من بين 11 قطاع آخر، إذ يتموقع القطاع بعد كل من البناء والمهن الحرة والخدمات والصيانة.[49]

وتتسّم العمالة العاملة بالقطاع في الجزائر على وجه أخص بضعف مستوى تكوينها المهني، كما تربطها أيضا علاقات عائلية أو أسرية مع صاحب العمل، ففي أغلب الحالات يستوعب القطاع طالبي الشغل المنقطعين عن التعليم في وقت مبكر، إذ

---

[43]- البرنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن، 2005، ص.79

[44]- أحمد مروة و برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة** ، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2007، ص.ص97-98

[45]- LABRUFFE Alain, artisanat et développement des ressources humains , **6eme rencontres de l'artisanat** , 5 mars 2008, alger, 2008, p.1

[46]- أمقران محمد، **المؤسسات الصغيرة و مكانتها في الإقتصاد الجزائري**،مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، ص. 85

[47]- LABRUFFE Alain, op.cit, p.2

[48]- بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، الجزائر، 2007

[49]- سالم عطية الحاج، الصناعة التقليدية و الحرف : قطاع يبحث عن إستراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ،العدد02، 2003، ص.19

يتم التكوين المهني للعمال في عين المكان عن طريق الممارسة المباشرة والمستمرة. هذا التكوين الميداني الذي غالبا ما يقع تحت إشراف صاحب الورشة أو المؤسسة لا يستدعي تدريبا طويلا ومكلّفا، وفي حالة تطلُّب المهنة مهارات مميّزة فإنّ التكوين يتم في مؤسسات متخصّصة مجانا أو بأجور زهيدة ولأوقات محدودة [50]، وهو ما يُعدّ أيضا سببا في إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة للعمالة.

وكمثال حي على ما ورد، كشف تقرير Ecotechnics السابق أنّ 27,2 % فقط من أصحاب المشاريع الحرفية المسجلين هم من تلقوا تكوينا مهنيا بمراكز تكوين متخصّصة، من بينهم 35% صرّحوا أنّهم يمتلكون شخص أو أكثر من محيطهم القريب يمارس نفس الحرفة، 63,5 % منهم هم أفراد من العائلة[51]؛ كما وُجد أيضا أنّ 71,4 % من أرباب المشاريع هم ذوو مستوى تعليمي دون المتوسط[52]، وأنّ 28,9 % من الحرفيين تلقوا تدريبا حول الحرفة من طرف حرفيين معلمين دون أن يتلقوا تكوينا بالتوازي في مراكز للتكوين.[53]

ويُرجّح أيضا إنخفاض تكاليف وسرعة إعداد وتدريب العمال إلى كون مجالات عمل قطاع الصناعة التقليدية والحرف متخصّصة جدا ما يؤدي أيضا إلى تخفيض تكاليف الإنتاج.[54]

4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي :

فالكميات التي يتم إنتاجها لا تتعدى وحدات معدودة مقارنة بالطلب، ويرجع ذلك إلى صغر حجم الورشات التي غالبا ما تكون فردية لا تتعدى أفراد العائلة وفي أحسن الأحوال نجد مستخدمين فضلا عن التخلّف التكنولوجي،[55]وهو ما يجعل حجم مشاركة إنتاج القطاع في الأسواق محدودة.[56]

5. البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي :

تعدّ هاته الصفة السمة التي يحرزها المنتج التقليدي دون منافس فهو :

- ذو بعد ثقافي لأنّه يعكس الموروث الثقافي التاريخي للبلد والذي يُعد وليد البيئة التي ينشأ فيها ويعتبر إنعكاسا للواقع، إذ يرتبط بالسمات النوعية لحياة الشعوب ونظامها وتقاليدها وشخصيات أفرادها، ويُعبّر عن هويتها وبصماتها كما أنّه متوارث عبر الأجيال المتعاقبة.[57]
- وذو بعد حضاري لأن المنتج التقليدي يتضمّن مختلف أنماط الإبداع التلقائي للشعوب والجماعات سواءا كانت بدائية أو متحضّرة، فهو يشتمل على كل ما تم أو يتم إنجازه في الأوساط الإجتماعية بما تحويه من معتقدات وعادات وتقاليد التي تبرّر سلوكا إجتماعيا ما أو ممارسة جماعية معينة، وما يصحب ذلك من محسوسات معنوية أو ملموسات مادية تجمع بين البساطة والتلقائية اللتان تميّزان شعب معيّن، لذا نجد المنتج التقليدي يعتمد على شكل وألوان وذوق سكانه الأوائل من

[50]- قويقح نادية، مرجع سابق، ص. 16

[51]- Ecotechnics, p.p 20-21
[52]- Ibid, p.19
[53]- Ibid, p.21

[54]- هيكل محمد، مرجع سابق، ص.21

[55]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية ، **مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد3، 2004، ص.10

[56]- الأشوح صالح زينب، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول و حلول** ،دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000، ص.31

[57]- بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001، ص.26

رموز للحيوانات والطبيعة وأشكال هندسية مختلفة فتُستعمل مواد وألوان طبيعية تظهر في العديد من المنتجات كالزرابي والصناعات الفخارية والنقش على الجبس وغيرها.[58]

- وإجتماعي لأنه يُعدّ مصدرا للإسترزاق والإستقرار الإجتماعي.[59]

6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية :

نعني بمطابقة المنتوج الحرفي لمواصفات الجودة مدى إستيفاءه لمتطلّبات معينة متعلّقة بمختلف أبعاد المنتوج من شكل، مواد مستعملة، تعبئة وغيرها، تجعل من وحداته متجانسة ويحصل على إثرها المنتوج التقليدي على شهادة مطابقة تضمن جودته وتساعد الحرفي على الحفاظ على سمعة منتوجه وتحميه من التقليد والسرقة وتسهّل دخوله إلى الأسواق الدولية. هذا النوع من المصادقة معروف دوليا بسلسلة مقاييس ISO9000 التي إنتهجتها معظم الدول المتقدمة كوسيلة للدخول للأسواق الدولية.[60]

وبما أنّ المنتوج التقليدي مركّب من ثلاثة مركّبات أساسية : مواد أولية، رموز وتقنية عمل ؛ فإنّ تفاعل هذه المركبات هو الذي يصنع المنتوج التقليدي الأصيل العاكس للهوية والتراث ؛ غير أنّ سعي الحرفي نحو تطبيق مفهوم الجودة و النوعية كوسيلة لإشباع المتطلّبات المرتبطة بأذواق المستهلكين وبيئاتهم ومستوياتهم المعيشية وثقافاتهم والتي تعدّ كلها عوامل غير مُتَحكّم فيها قد يُفقد المنتج أصالته خاصة كلما زادت القيمة الفنية للمنتج الحرفي، وذلك أنّ اللمسات الفنية المميّزة لهذا المنتج (خطوط، أشكال، ألوان، رموز فضلا عن أسلوب الصنع الدقيق) يصعب مطابقتها لإرتباطها بأحاسيس وأفكار الحرفي[61] بينما المنتج التقليدي ذو الطابع الإستعمالي تمكُن مطابقته.

وهكذا فالمطابقة يجب أن تتعلّق بالخواص التقنية للمنتج التقليدي فقط لا خصائصه الفنية التي تحفظ له أصالته وإرتباطه بالتاريخ.

7. إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى :

واحدة من بين المزايا المهمة وغير المنظورة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف هو أنّ العوائد من العملة الصعبة المحققّة من طرفه أكبر من غيره من القطاعات الصناعية الأخرى، ففضلا عن كون منتجاته أحد الموارد الرئيسية في السياحة الثقافية من خلال كونه عنصرا جاذبا للسياحة المدرة للعملة الأجنبية،[62] تعدّ القيمة المضافة لمنتجات الصناعة التقليدية أعلى مقارنة بمنتجات صناعات أخرى وهذا راجع لكون عملية صناعة المنتج التقليدي تتطلّب مواد أولية محلية ووسائل عمل تكلفتها منخفضة جدا إلى جانب عمالة منخفضة الأجر، ما يؤدي إلى تكلفة إستهلاكات وسيطية منخفضة ؛ فإذا كان صافي الدخل من العملة

---

[58]- آيت محند نورية، **صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2003، ص.1

[59]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي و الفاعلية الإقتصادية ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، عدد خاص، 2001، ص.12

[60]- سلال مختار، ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر ، **اليوم الدراسي حول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية** ، تيبازة ، 2003/07/19، ص.ص 47-48

[61]- بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد و الحزم المنتظر ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد2، 2003، ص.ص 23-24

[62]- الزاير بن حسن صالح، الصناعة التقليدية في المملكة العربية السعودية و دور السياحة في تنميتها، **ندوة المشروعات الصغيرة فيي المملكة**، 28 و 29 ديسمبر 2002، الرياض، ص.12

الأجنبية هو الفرق بين صادرات وواردات القطاع وكانت واردات القطاع منعدمة تكون النتيجة مدخول من العملة الصعبة أكبر من قطاعات أخرى.[63]

8. إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية :

غالبا ما تنتشر حرف الصناعة التقليدية في الأوساط الريفية والمدن الصغرى في حين تتركّز الصناعات الأكبر في المناطق الحضرية، ويعود ذلك لكون الصناعة التقليدية تستمد عراقتها وأصالتها من ذلك المحيط، فالمنتج التقليدي عادة ما يُعبّر على قيم وإنشغالات جد مرتبطة بماضي وبأصالة أهالي الريف العريقة،[64]زيادة على ذلك تُعدّ الصناعة التقليدية وسيلة مهمة لتغطية الإحتياجات اليومية في هاته المناطق.

9. جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي :

تعتبر هذه الصفة ميزة غالبة على حرفيي هذا القطاع في معظم الدول النامية، لذلك نجد أنّ نسبة عالية من الحرفيين يمارسون أنشطتهم في الخفاء بعدم التصريح عن هوياتهم في سجلات القطاع، إذ يُقَدّر عدد الحرفيين غير الرسميين بالجزائر بحوالي 113.000 شخص[65]، ويرجع السبب في ذلك إلى الضغط الضريبي المرتفع وكذا إزدواجية التسجيل في السجل التجاري وسجل الصناعة التقليدية بالنسبة المقاولات الحرفية، لهذا نجد أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يرتبط إرتباطا شديدا بالقطاع غير الرسمي خصوصا ما يتعلّق بوجود يد عاملة من النساء والأطفال[66] ؛ وهو ما يمكن أن يُعدّ أيضا سببا في إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة و يصعّب على حرفيي هذا القطاع الحصول على القروض البنكية وكذا الإستفادة من حقوقهم الواضحة من براءة الإختراع أو علامة أو إسم تجاري أو أي إمتياز معيّن، فضلا عن العقوبات التي قد يتعرّضون لها في حال إنكشاف أمرهم.[67]

وبذلك وإنطلاقا مما سبق، فإنّ الإنتباه لهذه الخصائص من شأنه أن يحفّز نحو السعي وراء الطرق المؤدية نحو إستغلال نقاط القوة ورفع الجوانب التي تمثّل نقاط ضعف.

المبحث الثاني : أهمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الداخل و في الخارج

يكتسي قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورا رائدا في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، والجزائر على غرار تلك البلدان يحتّل فيها هذا القطاع مكانة هامة نظرا لمساهمته الفعلية والمستقبلية في التنمية بوجهاتها المختلفة.

---

[63] ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale, **les TPE artisanales en devenir** , Montpellier, 2005, p.12

[64]- AUVOLAT.M, **les artisans en milieu rural , une force entravée**, économie rural , vol.238, 1999, p.5

[65]- عبد الهادي أحمد، الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر ، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.4

[66]- نفس المرجع السابق ، ص.6

[67]- أحمد يسري عبد الرحمان، **تنمية الصناعات الصغيرة و مشكلات تمويلها** ،الدار الجامعية للطباعة و النشر و التوزيع ، الإسكندرية، 1996، ص.ص32-33

وفي المبحث الموالي سنحاول عرض بعض تجارب دول متقدمة في مطلب أول ثم لدول نامية في مطلب ثان وأخيرا سنتطرق لمدى أهمية هذا القطاع ببلادنا في مطلب أخير.

المطلب الأول : تجارب دول متقدمة (فرنسا و ألمانيا)

وفقا للإحصائيات فإنّ 80% من التشريعات المتعلّقة بقطاع الصناعة التقليدية هي معدّة على المستوى الأوروبي وكلها صادرة عن الإتحاد الأوروبي للصناعة التقليدية والمؤسسات ص و م (EUAPME)، الذي قام بوضع برنامج عمل طموح في إطار المخطط السياسي (2005-2010) تضمّن مختلف الوسائل المؤدية إلى تحسين البيئة العامة لهاته المؤسسات ؛ هذا البرنامج كانت نتائجه في أن بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية في أوروبا 23 مليون مؤسسة مشغّلة لأكثر من 80 مليون شخص و يبلغ رقم أعمالها 17000 مليار أورو (حوالي 1.643.630 مليار دج)، 98% من هذه المؤسسات هي مؤسسات ذات طابع حرفي أو مؤسسات صغيرة.[68]

وسنقوم هنا بعرض تجارب كل من فرنسا و ألمانيا في دعم المؤسسات ذات الطابع الحرفي.

1. التجربة الفرنسية :

يندرج قطاع الصناعة التقليدية بفرنسا تحت وصاية وزارة الإقتصاد والمالية والصناعة، وتعرّف المؤسسة ذات الطابع الحرفي بها حسب حجمها وطبيعة نشاطها الممارس، فتعدّ المؤسسة حرفية حين توظّف أقل من 10 عمال في الغالب وتمارس نشاط في مجال الإنتاج، التحويل، الإصلاح أو تقديم الخدمات المدرجة في الدليل التجاري الفرنسي، وعندئذ يكون الحرفي هو رئيس هذه المؤسسة والتي تعمل بشكل مستقل.

وتضم قائمة أنشطة الصناعة التقليدية 250 حرفة بـــ 510 تخصّص مختلف موزّعة على أربعة ميادين وهي: ميدان الصناعة الغذائية، ميدان البناء، ميدان الإنتاج وميدان الخدمات.[69]

1. 1. الإجراءات التنظيمية والتشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بفرنسا :

إن المرافقة التقنية والمالية هي المحدّد الأساسي لنجاح عملية إنشاء أو نقل تسيير المؤسسة الحرفية، وفرنسا كغيرها من الدول الأوروبية قامت بإنشاء العديد من الأجهزة المرافقة التي من شأنها توفير كل الدعم الذي يحتاجه المقاولون بقطاع الصناعة التقليدية، إذ يُمكن للمؤسسات الحرفية بفرنسا الإستفادة من أكثر من 3000 جهاز دعم موزّع على التراب الفرنسي، وتُشرف على هاته الأخيرة بدورها هيئات أخرى على المستوى الوطني تتولى مهمة التأطير و إتخاذ الإجراءات المناسبة لتسهيل وصول المؤسسات الحرفية إلى الدعم الضروري، وكذا ضمان أحسن تنظيم وتنسيق للقطاع إلى جانب تمثيله على الساحتين الوطنية والدولية. ويمكن إظهار ذلك من خلال ما يلي :

- الجمعية الدائمة لغرف الصناعة التقليدية (APCM) : ممثّلة غرف الحرف والصناعة التقليدية بفرنسا على المستوى الوطني والأوروبي والدولي وتُوحّد بين 106 غرفة إقليمية و22 غرفة جهوية؛

[68]- Chambres de metiers et de l'artisanat, espace artisanat : l'artisanar et europe, 20/3/2010, http://www.artisanat.fr/Espaceartisanat/LartisanatetlEurope/tabid/70/Default.aspx

[69]- Chambres de metiers et de l'artisanat, espace artisanat : l'artisanat en France, 20/03/2010, http://www.artisanat.fr/Espaceartisanat/LartisanatenFrance/tabid/66/Default.aspx

- الإتحاد المهني الحرفي (UPA) : والذي يجمع بين 50 منظمة مهنية على التراب الفرنسي وحوالي 4500 نقابة إقليمية والتي بدورها تتجمّع داخل ثلاث كونفديراليات ممثّلة لميادين الصناعة التقليدية : CGAD خاصة بحرف الصناعة الغذائية، CAPEB بالنسبة لحرف المباني وCNAMS لحرف الإنتاج والخدمات؛ هذا الإتحاد المهني الحرفي هو ممثّل القطاع بفرنسا.[70]
- البورصة الوطنية للفرص الحرفية (BNOA) : هي المترشّح الوطني الأول للتقريب بين المتنازلين عن المؤسسات الحرفية والمسيّرين الجدد الراغبين في إمتلاكها، وقد قامت هذه الهيئة بعرض لأكثر من 3.000 عرض لمؤسسات متنازل عنها في مختلف قطاعات نشاط الصناعة التقليدية وبكل مناطق فرنسا؛ عروض المؤسسات يتم مناقشتها إقتصاديا وماليا بين شبكة غرف الصناعة التقليدية.
- المركز القاعدي للمؤسسات (CFE) : هو فضاء إعلامي أُوجد بمبادرة من 45 غرفة صناعة تقليدية وحرف، حيث يتولى مهمة تقديم كافة المعلومات المتعلّقة بإعداد ملفات إنشاء المؤسسات.
- مرصد المساعدات المقدّمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المطوّر من طرف المعهد العالي للحرف (ISM) : عبارة عن قاعدة بيانات مجانية يتم تحديثها باستمرار تشتمل على معلومات حول جميع أجهزة الدعم المالي المتاحة أوروبيا و وطنيا وجهويا وإقليميا، منظّمة على المباشر ويمكن إستشارتها الكترونيا، وهي مخصّصة للمؤسسات ص وم،[71] وتمكّن هذه البوابة المقاول الحرفي من الحصول على المعلومات عن كافة المساعدات والدعم التي يُمكن أن يستفيد منها، المتعلّقة بإنشاء أو تطوير أو نقل ملكية مؤسسة،[72] حيث يسمح بالوصول إلى حوالي 3000 مؤسسة دعم مالي عمومي من خلال محرك بحث على الأنترنت يتيح معلومات مفصّلة عن المساعدات المتاحة بكل منطقة أو إقليم أو دائرة، فضلا عن تفاصيل دقيقة حول الدعم الموفّر لكل مشروع (مبلغ الدعم، المستفيدون، شروط الحصول، أماكن الاتصال....)[73].

1. 2. أهمية الصناعة التقليدية والحرف بفرنسا :

تعدّ المؤسسة الحرفية المؤسسة الأولى بفرنسا ويرجع هذا للإمتيازات الهامة التي يوفّرها قطاع الصناعة التقليدية والحرف للإقتصاد الفرنسي، فهو:

أولا. قطاع إقتصادي جد مثمر

تعتبر الصناعة التقليدية قطاع حيوي منشئ للعديد من مناصب الشغل وتشكّل فاعلا حاسما في الإقتصاد الفرنسي والتنمية المحلية بأنشطتها التي تكامل بين المعرفة التقليدية والتطوّر التكنولوجي لذا تعدّ قطاع المستقبل، وتنبع أهمية الصناعة التقليدية بفرنسا من الآتي :

- حسب إحصائيات 2006 يضم القطاع 900.000 مؤسسة حرفية بعد أن كان عددها حوالي 80.000 سنة 1998 كما هو موضح في الشكل الموالي.

---

[70]- VIOLAINE Negri, **Entreprendre dans l'artisanat : creation ou reprise ?,UPA, Paris,** 2006, p.5
[71]- Ibid,p.6
[72]- Chambres de metiers et de l'artisanat, espace artisans, **Développer mon activité_ Guide des aides aux entreprises**, 20/03/2010, http://www.artisanat.fr/Espaceartisans/D%C3%A9veloppermonactivit%C3%A9/Guidedesaidesauxentreprises/tabid/399/Default.aspx
[73]- ISM, **le Répertoire des aides publiques aux entreprises**, 20/03/2010, http://www.aides-entreprises.fr/repertoiredesaides/identification.php

الشكل رقم (I.01) _ تطور عدد المؤسسات ذات الطابع الحرفي في الفترة(1998-2006)

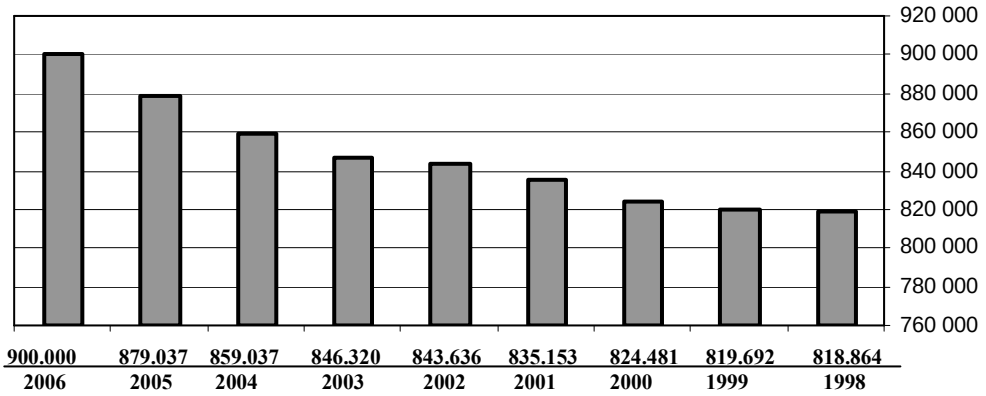

Source : Violaine Negri, Entreprendre dans l'artisanat: creation ou reprise ?, op.cit, p.2

38% من هذه المؤسسات تنشط في قطاع المباني و 31% بقطاع الخدمات و 18% بالإنتاج و 13% في صناعة الأغذية، ويشكّل رقم الأعمال الكلي لها 270 مليار أورو (حوالي 26.104 مليار دج) وهو ما يساهم بـــ10% من الإنتاج الداخلي الخام لفرنسا.[74]

ونشير هنا أيضا إلى أنّ عدد المؤسسات قد بلغ في 1 مارس 2008، 920.000 مؤسسة ووصل رقم أعمالها إلى 300 مليار أورو (حوالي 28.681 مليار دج).[75]

- يشغّل القطاع أكثر من 3 مليون عامل وقام بإنشاء حوالي 430.000 منصب شغل خلال سبعة سنوات ما يمثّل 25% من إجمالي العمالة المنشأة في فرنسا خلال نفس الفترة، هذه الحركية في الإنشاء مرتبطة بإنشاء مؤسسات جديدة والتي إرتفع عددها بـــ 2% بين سنتي 2005 و 2006.[76]
- تعتبر الصناعة التقليدية فاعل حاسم في تحقيق تنمية محلية متجانسة تنبع من كونها تشكّل نسيجا مكثّفا من النشاطات التي تخدم الجمهور و الشركات والإقتصاد المحلي، ولها دور هام في التوازن بين المدن والأرياف سواءا من حيث وزنها الإقتصادي أو من خلال مساهمتها اليومية في خدمة هاته المناطق، ففي فرنسا 31% من المؤسسات الحرفية تقع في المناطق الريفية في حين أنّ المناطق الحضرية التي تضم أقل من 200.000 نسمة تتمركز بها 41% من المؤسسات، أما المناطق أكثر من 200.000 نسمة فيتموقع بها ما نسبته 28% ؛ فهي عنصر أساسي في الإنتعاش الإقتصادي وخصوصا في المناطق الريفية وتقدّم دور الخدمة عن قرب بها، كما تقوي العلاقات الإجتماعية وتعتبر محركا أساسيا للأنشطة الإقتصادية الجهوية.[77]

ثانيا. فرصة هامة لجيل جديد من المسيرين الشباب ناتجة عن نقل ملكية المؤسسات الحرفية (la reprise)

ينتج عن نقل ملكية المؤسسة الحرفية مزايا عديدة للمسيرين الشباب لمتابعة أنشطة قائمة والتي تمنح لهم كل الفرص للإستمرار بها، فبلغة الارقام نجد أنّ :

---

[74]- VIOLAINE Negri, op.cit, p.2

[75]- Chambres de metiers et de l'artisanat, **espase artisanat : les chiffres**, 20/03/2010, http://www.artisanat.fr/Espaceartisanat/Leschiffres/tabid/68/Default.aspx

[76]- Istimation apcm

[77]- Chambres de metiers et de l'artisanat, **espace artisanat : l'artisanat en France**, loc.cit, http://www.artisanat.fr/Espaceartisanat/LartisanatenFrance/tabid/66/Default.aspx

- 1/3 مديري المؤسسات الحرفية بفرنسا قد تجاوزوا سن الخمسين ما يجعلهم يحالون على التقاعد في العشر السنوات المقبلة أي أنّ ما يعادل 30.000 مؤسسة حرفية سوف يتم التنازل عنها ؛ وهو ما يعدّ فرصة سانحة للمسيّرين الجدد إذ يستفيدون من هيكل متكامل مكوّن من : عمال مكوّنين، سمعة مضمونة مسبقا، زبائن أوفياء، موزّعين....يضمنون للمؤسسة أحسن إستمرار.
- 31% من المؤسسات الحرفية المنقول ملكيتها يتم نقل ملكيتها لعامل من عمالها مقابل 21% في باقي قطاعات الاقتصاد الفرنسي.[78]

ثالثا. تفتح المجال أمام نوع جديد من المقاولين : مقاولات نساء، شباب و باحثين عن شغل

وفقا للإحصائيات:

- 25% من المقاولين الجدد و 33% من مسيري مؤسسات قائمة (des repreneurs) هم مقاولات نساء حيث يمثّل العنصر النسوي بفرنسا 1/3 العمال الأجراء ونسبة 19% كمسيرات لمؤسسات فردية؛
- 2/3 المسيّرين الجدد للمؤسسات الفردية لم يتجاوزو سن الأربعين ما يوافق نسبة 66% كما أنّ 40% منهم كانوا في السابق عبارة عن بطالين.[79]

هذه الأرقام ما هي إلا نتيجة للتدابير المطبّقة بفرنسا للنهوض بقطاع الصناعة التقليدية لديها بعد وعيها الكبير بمدى أهميته.

2. تجربة ألمانيـــا :

يعدّ قطاع الصناعة التقليدية بألمانيا هو القطاع الإقتصادي الأكثر تنوّعا ويمثّل إلى جانب مؤسساتها ص وم قلب إقتصاد هذا البلد، فهي تحمل تأثيرا كبيرا على الحياة العامة للألمانيين نظرا لمزاوجتها بين الجانب الإجتماعي المليء بالتقاليد المثمرة والممتدة والجانب الإقتصادي بعرضها لمجموعة كبيرة ومتنوّعة من المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية.

والصناعة التقليدية بألمانيا أو كما تسمى (Handwerk) لا تُعرّف بحجم المؤسسة أو برقم أعمالها وإنّما عن طريق شكلها القانوني،[80] حيث يتم تعريف هذا القطاع إستنادا إلى ثلاثة قوائم و هي :

1. الحرف التي تتطلّب ممارستها الحصول على شهادة إتقان مهنية للصناعة التقليدية؛
2. الحرف التي يمكن ممارستها دون شهادة وتبقى عملية الحصول على الشهادة إختيارا شخصيا؛
3. المهن المرتبطة بالصناعة التقليدية والتي تمارس بحرية.[81]

وتضم قائمة أنشطة الصناعة التقليدية بألمانيا 151 حرفة موزّعة على القوائم السابقة الذكر، حيث تضم القائمة الأولى حاليا 41 حرفة[82] وتحوي القائمة الثانية 53 حرفة بينما الثالثة 57 حرفة.[83]

---

[78]- VIOLAINE Negri, op.cit, p.3
[79]- Ibid,p.4
[80]- zentrelverband des deutschen handwerks , **code de l'artisanat** ,12/5/2010, http://www.zdh.de/fr/le-code-de-lartisanat.html
[81]- Bureau Europèen de l'Artisanat Français 2008: **Artisans d'Europe** ,n°9,France, fèvrier 2008,p.1
[82]- zentrelverband des deutschen handwerks , **Gewerbe der Handwerksordnung, anlage A** , 12/05/2010, http://www.zdh.de/daten-und-fakten/das-handwerk/gewerbe-der-handwerksordnung-anlage-a.html
[83]- zentrelverband des deutschen handwerks , **Gewerbe der Handwerksordnung, anlage B1 und B2**, 12/05/2010, http://www.zdh.de/daten-und-fakten/das-handwerk/gewerbe-der-handwerksordnung-anlage-b1-und-b2.html

وفي ما يخص تنظيم القطاع فتعدّ وزارة الإقتصاد و التكنولوجيا (BMWI) هي الوصّي على القطاع بألمانيا، كما يبلغ عدد غرف الصناعة التقليدية بها 54 غرفة (Handwerkskammern) متجمّعة على مستوى غرفة الصناعة التقليدية الألمانية (DHKT)،[84] أما ممثّلي المصالح المهنية فعددهم 38 منظمة مهنية منظّمة في شعب ومتّحدة على الصعيد الوطني من خلال إتحاد المؤسسات الحرفية الألمانية (UDH)، هاتين الشبكتين إلى جانب شبكة ثالثة مكونة من : البنوك، التأمين، معاهد البحث وباقي المصالح المرتبطة بالقطاع فتتجمّع كلها داخل الإتحاد المركزي للصناعة التقليدية الألمانية (ZDH)، والذي يعتبر بدوره عضو في الإتحاد الأوروبي للصناعة التقليدية والمؤسسات ص وم (EUAPME).[85]

2. 1. الإجراءات التنظيمية و التشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بألمانيا :

أولى الألمان أيضا أهمية بارزة جدا لقطاع الصناعة التقليدية بدليل توفير الحكومة الألمانية لكافة أشكال الدعم القاعدي اللازمة لترقيته إلى جانب إمكانية إستفادته من دعم المنظمات الأوروبية والدولية، ومن أهم آليات المساندة الموجّهة للقطاع نجد:

- المنظمة الإتحادية الألمانية للمصارف التعاونية (BVR) : وهي الهيئة الرائدة في القطاع المالي بألمانيا وفي مصالح البنوك التعاونية الدولية، يشترك فيها 30 مليون عميل و15 مليون عضو و170.000 عامل ولها تشكيل من 18.000 فرع شبكي لذا تُعَد أكثف شبكة في أوروبا، فبإجمالي أصول تقدّر بـــ 540 مليار أورو (حوالي 53.804 مليار دج) تتابع المصارف التعاونية الوصول إلى الأهداف الموالية :
  - تسيير نظام القرض؛
  - إنشاء و دعم المرافق الضرورية ذات الأهمية للقطاع؛
  - المشاركة مع الهيئات التي تُروّج لنظام تعاوني في مجال القروض؛
  - توفير إدارة مثلى لعملاء البنك .[86]
- إتحاد الصالونات الحرفية (GHM) : وهو عبارة عن إتحاد لمراكز تسويق مخصّصة للحرفيين ومتخصّصة في تلبية إحتياجاتهم، تعمل على المستوى الوطني والدولي ولها شبكة ممثّلة في 80 دولة، هدفها الرئيسي هو تقديم المشورة الفردية ودعم العملاء والمساعدة في التخطيط والتنسيق وتوفّر الدعم العملي لتصميم جناح وتنظيمه.[87]
- معهد تسيير الجودة للصناعة التقليدية (ZDH-ZERT) : والذي يهدف إلى دعم المؤسسات في جميع جوانب الحصول على شهادات المطابقة وضمان ومراقبة الجودة.[88]
- معهد الصناعة التقليدية الألماني (DHI) : منشأة علمية للبحث خاصة بالقطاع يقوم بنشر مجموعة واسعة من المواضيع، وهو يُعَدّ المعهد الرئيسي لستة معاهد بحوث موزّعة على المستوى الوطني، هدفه الرئيسي هو تشجيع البحث العلمي في الصناعة التقليدية في مجالات: التكنولوجيا والمعلومات، الإدارة والتسويق، الإبداع، المهارة والتكوين ، هياكل المستقبل، السياسات العامة...؛ وهو مموّل من طرف وزارة الإقتصاد والتكنولوجيا الألمانية.[89]

---

[84]- zentrelverband des deutschen handwerks , Der Deutsche Handwerkskammertag , 13/05/2010, http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/deutscher-handwerkskammertag-dhkt/der-deutsche-handwerkskammertag.html

[85]- Bureau Europèen de l'Artisanat Français , loc.cit.

[86]- zentrelverband des deutschen handwerks, **handwerksorganisationen: wirtschaftliche organisationen: BVR**,13/05/2010, http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/wirtschaftliche-organisationen/bvr.html

[87]- zentrelverband des deutschen handwerks, **handwerksorganisationen: wirtschaftliche organisationen: GHM,** http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/wirtschaftliche-organisationen/ghm.html

[88]- zentrelverband des deutschen handwerks, **ZDH-ZERT-Begutachtungspartner fur handwerk und mittelstand** , 13/05/2010, http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/wirtschaftliche-organisationen/zdh-zert.html

[89]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Deutsche Handwerksinstitut (D H I) ,** 13/05/2010, http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/wissenschaftliche-einrichtungen/deutsches-handwerksinstitut-d-h-i.html

- معهد التكنولوجيا الحرفية (HPI) : مهمته الأساسية هو تمكين المؤسسات الحرفية وكذا المؤسسات الصغيرة من التكيّف مع التطوّرات التكنولوجية المختلفة والعمل على التنمية والإبداع، و كذا المساهمة في التكوين المهني كمهمة أساسية وإعتماد نظام مزدوج يعتمد على دمج التكوين الاكاديمي والمهني.[90]
- المركز الحرفي المعاصر (AMH) : هو هيئة مخصّصة لدعم نشاطات الترويج والدعاية والتسويق مكوّنة من 500 عضو في جميع مجالات الأنشطة : التجارة، المنظمات المهنية، مؤسسات دعم...[91]

ومن المهم الإشارة أيضا إلى أنّ سياسة تشجيع المؤسسات الحرفية بكل من ألمانيا وفرنسا ويمكن تعميم ذلك على غالبية الدول الأوروبية فيما يخص المجال الضريبي، تقوم أساسا على تخفيف الأعباء على هذه الشركات وتبسيط القانون الأساسي الضريبي بالإضافة إلى ضمان قاعدة مالية كافية للقطاع والتركيز على ضمان المخاطر الأساسية، فضلا عن الدعوة إلى إعادة تدخّل جزئي للدولة في النشاط الإقتصادي بهدف تقليص الأضرار الناجمة عن المنافسة.[92]

وفي إطار أنشطتها في مجال التجارة الخارجية والشراكات الدولية تتّجه معظم الدول الأوروبية نحو تعزيز التعاون الدولي فيما بينها والذي يلعب دورا هاما أكثر من ما مضى بالنسبة لقطاعات الصناعة التقليدية بها، فبألمانيا على سبيل المثال، يحتل التعاون عبر الحدود حجما أكبر بالنسبة لقطاعها من الصناعات التقليدية، إذ تشارك الصناعة التقليدية أيضا في الشراكات الدولية التي تقيمها ألمانيا في إطار التعاون من أجل التنمية.[93]

2. 2. أهمية قطاع الصناعة التقليدية بألمانيا : مختلف طرق المساندة و الدعم التي وفّرها الألمان للقطاع كان نتيجتها الأتي:

- تطوّر مستمر لعدد المؤسسات الحرفية كما هو مبيّن في الجدول رقم (I. 02).

جدول رقم (I. 02)_ تطور عدد المؤسسات الحرفية بألمانيا في الفترة (2003-2009)

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات	846.588	887.300	923.046	947.381	961.732	967.201	975.316

Source: zentrelverband des deutschen handwerks , 13/05/2010,http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/weitere-organisationen-des-handwerks/aktion-modernes-handwerk.html

- يشغّل القطاع 4,75 مليون شخص أي ما يمثّل 11,8 % من مجموع اليد العاملة بألمانيا حسب إحصائيات 2009.
- ما يقارب 462.000 متدرّب يتلقى تكوينا مؤهلا وهو ما يعادل نسبة 29,3 % من مجموع المتدربين في نفس السنة.
- بلغت مبيعات القطاع حوالي 488 مليار أورو (49.289 مليار دج) سنة 2009.[94]حيث تضّم ألمانيا عدد كبيرا من المؤسسات الحرفية التي توجّه منتجاتها أساسا إلى الخارج والتي يبلغ عددها أكثر من 40.000 مؤسسة حرفية تصدّر

[90]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Heinz-Piest-Institut für Handwerkstechnik** ,13/05/2010, http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/wissenschaftliche-einrichtungen/heinz-piest-institut-fuer-handwerkstechnik.html

[91]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Aktion Modernes Handwerk** , 13/05/2010, http://www.zdh.de/handwerksorganisationen/weitere-organisationen-des-handwerks/aktion-modernes-handwerk.html

[92]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Objectifs politipues du ZDH**, 13/05/2010, http://www.zdh.de/fr/objectifs-politiques.html

[93]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Activitès de commerce eterieur et partenariats internationaux,** 13/05/2010, http://www.zdh.de/fr/activites-de-commerce-exterieur.html

[94]- zentrelverband des deutschen handwerks, **wirtschaftlicher stellenwert des handwerks,**13/05/2010, http://www.zdh.de/daten-und-fakten/das-handwerk/wirtschaftlicher-stellenwert-des-handwerks.html

منتجاتها وخدماتها إلى خارج ألمانيا، ولذلك تستفيد هذه الأخيرة من دعم ومشورة مقدّمة من أكثر من 60 خبير في التجارة الخارجية.[95]

تحليل ما سبق يوضّح أن إعتبار قطاع الصناعة التقليدية دعامة للإقتصاد الألماني هو أمر غير مستغرب، وذلك لما يوفّره هذا القطاع من إمكانيات وفرص سواءا تعلّق الأمر بالمساهمة في الدخل الوطني الخام أو في توفير الإستخدام وبالتالي في الحركية الإقتصادية ككل.

المطلب الثاني : تجارب دول نامية (تونس و المغرب)

تزايدت أهمية الصناعات الحرفية التقليدية في الدول النامية بشكل ملحوظ خاصة بعد تنامي دورها في إقتصاديات أغلب الدول، وفي العالم العربي الإسلامي برزت أهميتها أيضا في التنمية، فهي تمثّل تراثا غنيا له حضوره في مختلف نواحي الحياة بما تؤديه من وظائف متنوعة إقتصادية وثقافية وإجتماعية، وخير مثال ناجح على ذلك تجارب جارتينا تونس والمغرب والتي سنحاول إيجازها في هذا المطلب.

1. التجربة التونسية :

تشمل الصناعات التقليدية بتونس "كل النشاطات الحرفية التي تقدّم منتوجا يتميّز بطابعه التراثي ويرتكز أساسا على المهارات اليدوية في كافة مراحل إنتاجه"، وتُضبط الحرف التقليدية بأمر يحدّد قائمة رسمية تعُّد حاليا حوالي 60 حرفة موزّعة على 10 مجموعات.

هذا المفهوم يميّز الصناعات التقليدية بتونس بإعتبار أنّها لا تشمل الحرف التي ترتكز على العمل اليدوي وتفتقد عنصر الطابع التراثي والتي تندرج في قطاع مواز يُعبّر عنه بـــ**قطاع الحرف الصغرى** من ذلك : الحرف المرتبطة بالصناعات الغذائية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية، الورق والطباعة، الصناعات البلاستيكية، خدمات النظافة المترلية، الخدمات المرتبطة بقطاع البناء والصيانة، مهن شبه طبية وغيرها...).[96]

وما يتعلق بالتنظيم الإداري و المهني لقطاع الصناعة التقليدية بتونس فتشرف وزارة التجارة والصناعات التقليدية على هذا القطاع والتي بدورها تحتضن كتابة دولة مكلّفة بمواكبة نشاط القطاع، في حين يقوم الديوان الوطني للصناعات التقليدية بمهام التخطيط واستقراء واقع وآفاق القطاع وتأطير الحرفيين والمؤسسات الحرفية، وكذا ضبط النواحي القانونية للنشاط فضلا عن مهام الحث على الاستثمار والقيام بعمليات التحفيز والمتابعة، إلى جانب تنظيم التظاهرات الوطنية والجهوية ومساعدة الحرفيين على المشاركة في المعارض والصالونات المحلية والدولية.

ويتعاون الديوان في القيام بهذه المهام مع العديد من الأطراف الإدارية والمهنية من أهمها : الجامعة الوطنية للصناعات التقليدية، وزارة التربية و التكوين، وزارة التشغيل بالإضافة إلى مجموعة من البرامج الوطنية منها برنامج التنمية الحضرية المندمجة والبرنامج

---

[95]- zentrelverband des deutschen handwerks, **Activitès de commerce eterieur et partenariats internationaux,** 13/05/2010, http://www.zdh.de/fr/activites-de-commerce-exterieur.html

[96]- بن يوسف عزيزة، الصناعات التقليدية بتونس، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.ص2-3

الجهوي للتنمية وبرنامج التنمية الريفية المندمجة وآليات الصندوق الوطني للتشغيل،[97] أما مهمة الإشراف على تشجيع الأنشطة الحرفية وكذا الحفاظ على الجوانب الحضارية والمعمارية للأسواق وإختصاصاتها فتتولاها مجالس للحرف.[98]

1. 1. الإجراءات التنظيمية والتشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بتونس :

اعتبارا لدور القطاع في المجالات التنموية، تعددّت اهتمامات الدولة بالصناعات التقليدية حيث تم الحرص على رد الاعتبار لها من خلال القرارات والإجراءات الرائدة التي ساهمت في إعطائه دفعا هاما؛ ومن أهم هذه الإجراءات نذكر بالخصوص:

- إفراد القطاع بآلية تمويل للأنشطة الحرفية تتمثل في إسناد قروض المال المتداول للحرفيين منذ سنة 1988 والذي وُضع تحت تصرّف الديوان الوطني للصناعات التقليدية؛
- وضع حوافز هامة في نطاق التشجيع على الاستثمار؛
- توفير مصادر تمويل متنّوعة لفائدة القطاع من ضمنها :
  - الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى الذي يقدّم قروضا في حدود 50 ألف دينار تونسي (2,55 مليون دج) بشروط ميسرة؛
  - البنك التونسي للتضامن الذي يموّل المشاريع دون اشتراط الضمانات المادية مع دعمه للنسيج الجمعياتي بتقديمه لقروض صغيرة في حدود 4000 دينار تونسي (حوالي 231 ألف دج)؛
  - بنك تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم إحداثه في بداية سنة 2005؛
  - الصندوق الوطني للتشغيل بما يوفّره من دعم للناشطين عبر آليات مختلفة تضمن استكمال التكوين للمنتفعين وتمويل مشاريعهم؛
  - صندوق التطوير واللامركزية الصناعية الذي يموّل المشاريع في حدود 4 ملايين دينار (231,3 مليون دج).
- وقد ساهمت هذه العناية أيضا في إطار تنفيذ المخططات التنموية في تحقيق العديد من المكاسب للقطاع منها :
  - إسناد حوالي 115.000 بطاقة مهنية وتسجيل أكثر من 850 مؤسسة إنتاج في دفتر مؤسسات الصناعات التقليدية؛
  - قُدّرت قيمة الاستثمار الخاص خلال السنوات 2002 و2004 بأكثر من 35 مليون دينار (2,024مليار دج)، مكّنت من إحداث حوالي 21000 موطن شغل؛
  - تكثيف مجهود الإبتكار والنهوض بالمنتوج التقليدي وتنويعه مع المزيد من التعريف به بداخل البلاد وخارجها.[99]

1. 2. أهمية قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد التونسي :

إلى جانب إعتبار قطاع الصناعة التقليدية بتونس مقوّما من مقومات الشخصية الوطنية التونسية، يمتلك هذا القطاع أيضا مكانة هامة في إقتصادها ويظهر ذلك في مؤشرات عديدة منها :

- يناهز عدد العاملين بالقطاع 300.000 حرفي أي حوالي 11% من مجموع اليد العاملة النشيطة بالبلاد ويتوزّع الحرفيون في كافة المناطق الحضرية منها والريفية مما يساهم في تنويع القاعدة الإقتصادية بها؛

---

[97]- نفس المرجع السابق، ص.ص3-4

[98]- Office naional de l'artisanat tunisien, **le conseil de métiers** ,10/01/2010, http://www.onat.nat.tn/site/fr/article.php?id_article=1006

[99]- Office naional de l'artisanat tunisien, **textes réglementaires :références des textes législatifs et réglementaires régissant le secteur de l'artisanat**, 10/01/2010, http://www.onat.nat.tn/site/fr/article.php?id_article=23

- يوفّر هذا القطاع مداخيل محترمة للحرفيين تم تقدير معدلها السنوي سنة 2000 بحوالي 2500 دينار تونسي للفرد (129,5 ألف دج)؛
- ساهم القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة حوالي 4 %حسب إحصائيات سنة 2004.[100]
- توفّر الصناعات التقليدية سنويا معدل 250 مليون دينار تونسي من العملة الصعبة أي حوالي 13 مليار دج، وهو ما يمثّل 2,2 % من مجموع صادرات البلاد حسب إحصائيات نفس السنة.
- يمكّن الاستثمار في القطاع من إحداث بين 6000 و7000 موطن شغل إضافي سنويا بما يعادل حوالي 10 % من مجموع الإحداثات في كافة القطاعات.[101]

هذه الأهمية تم تتويجها بإعداد إستراتيجية لمزيد من التطوير للصناعات التقليدية بتونس في أفق 2016 تمت أشغالها خلال سنة 2002، مست هذه الإستراتيجية مختلف الجوانب التي يجب تطويرها من شبكات للتموين والتسويق في الداخل وفي الخارج ومستوى تكوين وتأهيل الحرفيين وتحسين جودة المنتجات وعصرنة طرق ووسائل الإنتاج وغيرها؛ وبالتالي ستكون سنة 2016 موعدا متجددا مع الإنجازات بالنسبة للصناعات التقليدية بتونس.

2. التجربة المغربية:

تشمل الحرف التقليدية بالمغرب كل الأنشطة الحرفية التي يمارسها الحرفيون ومختلف الصنائع والخدمات المعروفة في الوسط المغربي التقليدي ويمكن إعتبارها إحدى أسس التجارة الداخلية والتبادل بين البوادي و المدن، ويعدّ هذا القطاع ثاني مشغّل لليد العاملة بعد الفلاحة. وتتنوّع منتجات الصناعة التقليدية المغربية بتنوّع أذواق الصنّاع ومهاراتهم ويمكن حصرها في : الغزل، النسيج والطرز، الدباغة، النقش وزخرفة الخشب، الخراطة، الجباصة والتزليج•، الخزف، النحاس والتفضيض، الحديد والزجاج.[102]

ويندرج قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب تحت وصاية وزارة الإقتصاد الإجتماعي والمقاولات الصغرى والمتوسطة والصناعة التقليدية وتتولّى كتابة الدولة المكلّفة بالصناعة التقليدية (SECA) مهام الإشراف والتنظيم للقطاع، إضافة إلى إعداد وتنفيذ برامج التنمية وكذا التخطيط والتنظيم لبرامج التكوين والسهر على تتبّع أنشطة الغرف وجامعتها ودعم هذه المؤسسات في تحقيق مهامها.[103]

وعلى المستوى الجهوي يتم تنظيم القطاع على مستوى 24 غرفة صناعة تقليدية وتنتظم هذه الغرف في إطار جامعة غرف الصناعة التقليدية،[104] كما تلعب الدولة من خلال أجهزة الإدارة المكلّفة بالصناعة التقليدية دورا هاما على مستوى التخطيط والتأطير وذلك بالتشاور مع مختلف الهيئات الممثّلة للقطاع، بما في ذلك الغرف وجامعتها وفيدرالية مقاولات الصناعة التقليدية.

---

[100]- Office naional de l'artisanat tunisien, **artisans de Tunisie :une patrimoine hérité et recréé par des mains habiles**, 10/01/2010, http://www.onat.nat.tn/images/Artisans%20de%20Tunisie.pdf

[101]- بن يوسف عزيزة، مرجع سابق، ص.5

• أشغال تزيين أسقف الجدران الدور و المحلات بمادة الجبس و التزليج بالفسيفساء.

[102]- بوابة المغرب،**الصناعة التقليدية المغربية**، 2010/02/13، http://www.maroc.ma/PortailInst/Ar/Actualites/الصناعة+التقليدية.htm

[103]- SECA, **Département : missions et attributions** , 14/2/2010, http://wwwfr.artisanat.gov.ma/TopMenu/Pages/Departement.aspx

[104]- SECA, **Département : Organismes sous tutelle** ,14/02/2010, http://wwwfr.artisanat.gov.ma/Pages/orgstutelle.aspx

2. 1. الإجراءات التنظيمية والتشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بالمملكة المغربية :

لإرساء دعائم نهضة متجدّدة لهذا القطاع الحيوي قامت وزارة الصناعة التقليدية والمقاولات الصغرى والمتوسطة والإقتصاد الإجتماعي وبالشراكة مع كل الفاعلين في القطاع بالعمل على تحسين المجالات الموالية :

- دعم وتقوية البنى التحتية وبالخصوص قرى الصنّاع التقليديين كأحد أولويات الاستراتيجية التي وضعتها الوزارة على المديين القريب والمتوسط لخلق فضاءات ملائمة للإنتاج والعرض والتسويق، وبغية دعم تنافسية منتجات الصناعة التقليدية.
- مرافقة المقاول من خلال : تطوير تقنيات الإنتاج وإستخدام أدوات بديلة، تنويع الإنتاج وتبني مفهوم التصميم والإبتكار، وضع وتبني مجموعة من المواصفات في قطاعات النسيج التقليدي والخزف والمعادن للرفع من جودة المنتوج وحمايته من المنافسة غير المشروعة؛ كل ذلك ليتمكن المنتوج التقليدي المغربي من الاستجابة للمواصفات العالمية بهدف ربح أسواق جديدة والمحافظة على الأسواق الحالية.[105]
- تعزيز بنى التكوين بإحداث معاهد جديدة لفنون الصناعة التقليدية ذات إشعاع جهوي وإحداث نظام التكوين بالتدرّج المهني كنمط ملائم للنشاط الحرفي حيث يجمع بين التكوين التطبيقي والنظري، وفي إطار التعاون الدولي يستفيد مجموعة من الصناع من برامج للتكوين سواء داخل المغرب أو خارجه، لتطوير مهاراتهم الحرفية من خلال التعرّف على تقنيات جديدة للإنتاج وطرق استعمالها وكذلك كسب معارف عامة حول ميادين التدبير والتسيير والتسويق الحديثة.[106]
- ما يتعلق بالتسويق وبهدف تحفيز هذا المجال عملت الجهات المسؤولة بالمغرب على : التخفيض من قيمة الرسوم الجمركية المفروضة على بعض المواد الأولية المستعملة في منتجات الصناعة التقليدية، وكذا المساهمة في إحداث فضاءات ومناطق لأنشطة الصناعة التقليدية كقرى الصنّاع التقليديين، إلى جانب تسهيل إستفادة الصناع من المحلات المتواجدة بمجمّعات الصناعة التقليدية، بالإضافة إلى دعم مشاركة الصناع التقليديين في التظاهرات والمعارض الدولية للتعريف بالمنتوج الوطني التقليدي ورواجه ؛[107] وتلعب دار الصانع والمركز الوطني للبحث وتطوير الصناعات التقليدية إلى جانب تنظيمات عمومية أخرى دورا خاصا في ربط منتوجات الحرفيين بالأسواق الخارجية بإعتبارها المحرك الأساسي لدعم وتسويق منتوج الصناعة التقليدية في المغرب وخارجه.[108]

علاوة على ما سبق، حضيَت الصناعة التقليدية لأول مرة بالمغرب من وضع تصوّر عقلاني ومخطط عمل متماسك يستهدف التنمية المستدامة لقطاع الصناعة التقليدية ممتد إلى غاية سنة 2015 والتي تُوّجت بالتوقيع في 24 أكتوبر 2007، بحيث تم التأكيد على ضرورة تنفيذ إستراتيجية 2015 لتنمية القطاع والتي ترتكز على تصوّر شمولي ومندمج يتمحور حول مجموعة من التدابير تهمّ الجانب التنظيمي والمؤسساتي ونمط الإنتاج والتسيير وتعزيز البنيات التحتية خاصة منها فضاءات الإنتاج والبيع ودعم منظومة وبرامج التكوين وإنعاش التسويق وتأهيل المؤسسات المهنية ؛ كما تم تسطير عدد من الإجراءات المرافقة لهذه البرامج لتوفير المحيط والشروط الضروريين والتي بإمكانها تسهيل وتعزيز الجهود المبذولة لنجاح برامج التنمية وتحسين

---

[105]- Secrétariat d'Etat auprès du ministère du tourisme et de l'artisanat chargè de l'artisanat , **bilan d'activités _artisanat _**, Maroc, 2009, p.7

[106]- Ibid, p.8

[107]- السائري محمد، وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.ص4-5

[108]- السائري محمد، مرجع سابق ، ص.11

تنافسية منتجات وخدمات الصناعة التقليدية، وكذا الرفع من القدرة الإنتاجية للقطاع وبالتالي إحداث مناصب شغل إضافية.[109]

2. 2. أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالمملكة المغربية :

يُعدّ قطاع الصناعة التقليدية من أهم القطاعات المنتجة والتي تساهم مساهمة فعّالة في النسيج الإقتصادي والإجتماعي للمغرب الأقصى، فحسب التقديرات الإحصائية المتوّفرة، بلغت مساهمته في الناتج الداخلي الخام خلال سنة 2004، 67,3 مليار درهم (565,9 مليار دينار جزائري) وهو ما يوافق نسبة 19 %، مقابل 8% سنة 1996، كما يشغّل القطاع حوالي 1.500.000 عامل يمارسون عملهم داخل 120.000 مؤسسة سنة 2004،[110] بالإضافة إلى ماسبق يشكّل هذا القطاع أيضا مصدر رزق لحوالي 10 ملايين مغربي (ما يعادل 3/1 السكان).

أما صادرات القطاع فقد بلغت قيمتها سنة 2008، 700 مليون درهم (حوالي 6 مليار دج) إلى جانب 4,4 مليار درهم سنويا (37,1 مليار دج) ناتجة عن مشتريات السياح.[111]

كل هذا يعكس أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالمغرب، فعلاوة عن كونه قطاع جد واعد وذو مضمون ثقافي فريد، يمتلك هذا الأخير إمكانيات إقتصادية و إجتماعية أكبر تسمح المراهنة عليه في تحقيق تنمية مستدامة للبلاد.

المطلب الثالث : دور و أهمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر

يتأكّد الدّور الفاعل لهذا القطاع في المسيرة التنموية ببلادنا من خلال مساهمته في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، التي سنبرزها في الآتي.

1. المساهمة في التنمية الإقتصادية :

تقاس مساهمة قطاع معين في التنمية الإقتصادية أساسا بحجم الزيادات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وفي ما يوفّره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين وفي القدرة على إحداث مواطن شغل جديدة بالإضافة إلى العدالة في توزيع الدخل الوطني. ولقطاع الصناعة التقليدية والحرف دور هام في هذا المسار التنموي، ويمكن إبراز دوره في تحفيز النشاط الإقتصادي من خلال دراسة الآثار الإقتصادية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف على بعض متغيّرات الإقتصاد الوطني منها :

1. 1. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر :

سيتم التركيز هنا على الفترة التي تلت إلحاق القطاع بوزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية سنة 2002 ووضع خطة عمل من أجل تنمية مستدامة له، كما هو موضّح في الجدول رقم (I.03)، حيث نلاحظ من خلال هذا الأخير تطوّر تعداد مشاريع قطاع الصناعة التقليدية ليصل إلى 162.085 مشروع خلال السداسي الأول من سنة 2009، إذ عرف النسيج المؤسساتي للقطاع تطوّرا كبيرا في القاعدة الحرفية التي توسّعت بنسبة تُقدّر بـــ 102,98 %، حيث إنتقلت من 79.850 مشروع حرفي سنة 2003 إلى 162.085 مشروع حرفي سنة 2009، أي ما يعادل 82.235 مشروع جديد.

---

[109]- Seca,**Version 2015 : Une Approche Volontariste Tournee Vers La Croissance Et L'emploi**, 14/02/2010, Http://Wwwfr.Artisanat.Gov.Ma/Topmenu/Pages/Vision.Aspx

[110]- Portail de la diaspora marocaine, **données de base** , 14/02/2010, http://maroc2007.net/chif.html

[111]- Haut-Commissariat au plan, **Caractéristiques démographiques et socio économique de la population** , maroc, 2004, p.38

جدول رقم (I.03) _ تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية و الحرف حسب ميدان النشاط خلال الفترة (2003-2009)

السنة/ نوعية النشاط	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	43.435	45.126	50.139	52.336	54.139	56.196	43.763
الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات	26.151	30.140	32.574	38.500	44.308	50.197	94.009
الصناعة التقليدية الفنية	10.264	11.466	13.359	15.386	17.900	20.494	24.313
المجموع	79.850	86.732	96.072	106.222	116.347	126.887	162.085

المصدر : نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008-2009)

تُظهر الأرقام بهذا الجدول أنّ ميدان الصناعة التقليدية لإنتاج المواد قد شكلّ ميدان النشاط المهيمن على أكبر عدد من المشاريع الحرفية وهذا على حساب الصناعة التقليدية الفنية، ففي سنة 2003 كانت نسبة الأولى تمثّل 54,39 % من مجموع المشاريع المنجزة لتصبح 44,28 % سنة 2008 ثم إلى 27% سنة 2009، و في نفس الوقت نلاحظ تطوّر في عدد مشاريع الصناعة التقليدية لإنتاج الخدمات لتصبح هي الميدان المهيمن في السداسي الأول من سنة 2009 بنسبة تقدّر بـــ60% بعد أن كانت تمثّل 32,75 % سنة 2003؛ 53% من الحرفيين المسجلين و ما يوافق نسبة 94% من حرفيي ميدان الخدمات، تتركز أنشطتهم في هذا الميدان في 3 قطاعات نشاط أساسية و هي:

- الخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات و المواد المستعملة في الإقتصاد : بما يقارب 23% من إجمالي الحرفيين المسجّلين، وتشكّل أنشطة الميكانيك، تصليح التجهيزات المترلية، صناعة الصفائح الحديدية، تصليح عجلات السيارات وكهرباء السيارات الأنشطة الأكثر ممارسة في هذا القطاع؛
- الخدمات المرتبطة بتهيئة، ترميم، تزيين المباني، المحلات ذات الإستعمال الصناعي : هذا القطاع تحتّل فيه كل من أنشطة البناء، السباكة، طلاء المباني، النظافة العمومية لوحدها نسبة 87% من إجمالي أنشطة هذا القطاع، ويضم 14% من الحرفيين؛
- الخدمات المرتبطة بحفظ الصحة و السلامة العائلية : يمارس هذا القطاع 16% من إجمالي الحرفيين، ويشكّل نشاط الحلاقة (رجال و نساء) النشاط المهيمن في هذا القطاع.[112]

أما الصناعة التقليدية الفنية فبالرغم من أنّها تمثّل النسبة الدنيا من مجموع المشاريع المستثمر فيها غير أنّها لم تعرف إنخفاضا في نسبتها طوال فترة الدراسة فبعد أن كانت تمثل سنة 2003، 12,85 % أصبحت تمثّل 15% سنة 2009. وتفسر هيمنة كل من ميداني الصناعة التقليدية لإنتاج المواد و كذا الخدمات للمشاريع المستثمر فيها في قطاع الصناعة التقليدية على ميدان الصناعة التقليدية الفنية إلى إرتفاع أرباح الأولى مقارنة بنظيرتها.

هذا التطوّر في تعداد المشروعات الحرفية خلال تلك الفترة يمكن ملاحظته أيضا إذا قمنا بتحويل مجموع المشاريع الجديدة لكل سنة في شكل نسب كما هو موضح في الجدول رقم (I. 04).

[112]- Ecotechnics, p.11

جدول رقم (I. 04)_ نسبة التطوّر في تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2003-2009)

السنوات	2004/2003	2005/2004	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008
المشاريع الجديدة	6882	9340	10.150	10.125	10.540	35.198
نسبة التطور	% 8,62	% 10,77	% 10,56	% 9,53	% 9,06	% 27.73

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

القراءة المباشرة لهذا الجدول تُظهر أنّ الإقتصاد الوطني قد عرف حركية ملحوظة نتيجة للبرامج الموضوعة من طرف الدولة والتي عملت على تحسين المناخ الإستثماري في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فقد عرف تعداد المشاريع الجديدة تطورا ملحوظا في الفترة ما بين 2003_2009 حيث تُقدّر نسبة الزيادة بحوالي 11% سنويا أي ما يمثّل أكثر من 11700 مشروع حرفي جديد سنويا.

1. 2. أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل :

تعدّ البطالة من بين المشاكل العويضة التي عرفتها و مازالت تعرفها إقتصاديات البلدان و على وجه أخص البلدان النامية، وقطاع الصناعة التقليدية والحرف يمثّل مصدرا بالغ الأهمية في توفير فرص العمل إنطلاقا من كونه يميل إلى تكثيف العمالة على تكثيف رأس المال،[113] وإذا علمنا أنّه من بين طرق تحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني هو مدى إحداث مناصب شغل، نجد أنّ القطاع يدعم الإقتصاد الجزائري بأرقام لا يستهان بها.

ويمكن حساب عدد مناصب الشغل الموفّرة كل سنة إنطلاقا من جدول تطوّر تعداد مشاريع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع في الفترة (2003-2009) وذلك كما يلي :

- كل حرفي فردي مرفق بصانع مؤهّل و بالتالي يتم ضرب مجموع الحرفيين الفرديين لكل سنة في إثنين؛
- كل تعاونية مكوّنة على الأقل من حرفيين إثنين وهكذا يتم ضرب عدد التعاونيات في إثنين؛
- كل مقاولة حرفية مكوّنة من 10 أشخاص فنقوم بضرب مجموع المقاولات الحرفية في 10.[114]

وهكذا نحصل على الجدول الموالي :

[113]- RALPH VON Gersdorff, Situation actuelle de l'artisanat en Afrique francophone. In: Tiers-Monde, **Persee**, tome 10 n°39, 1969, p. 596

[114]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 12**، الجزائر، 2007، ص.26

جدول رقم(I.05) _ تطوّر تعداد مناصب الشغل المصرح بها في قطاع الصناعة التقليدية والحرف حسب الشكل القانوني للمشروع الحرفي

الشكل القانوني للمشروع الحرفي / السنوات		حرفيون فرديون	تعاونيات حرفية	مقاولات حرفية	المجموع
2003	**عدد المشاريع**	78.990	807	53	79.850
	مناصب الشغل	157.980	1.614	530	160.124
2004	**عدد المشاريع**	85.888	787	57	86.731
	مناصب الشغل	171.776	1.574	570	173.920
2005	**عدد المشاريع**	95.208	789	75	96.072
	مناصب الشغل	190.416	1.578	750	192.744
2006	**عدد المشاريع**	105.365	782	75	106.222
	مناصب الشغل	210.730	1.564	750	213.044
2007	**عدد المشاريع**	115.508	767	72	116.347
	مناصب الشغل	231.016	1.534	720	233.270
2008	**عدد المشاريع**	126.052	763	72	126.887
	مناصب الشغل	252.104	1.526	720	254.350
السداسي الأول من 2009•	**عدد المشاريع**	161.266	749	70	162.085
	مناصب الشغل	322.532	1.498	700	324.730

المصدر : نشرية المعلومات الإقتصادية (2004-2005-2006-2007-2008-2009)

بملاحظة الجدول أعلاه نجد أنّ تطوّر تعداد المشروعات الحرفية في الفترة 2003ـــ2009 رافقه أيضا إرتفاع في عدد مناصب الشغل المحدثة، حيث إرتفع عدد المناصب من 160.124 منصب شغل سنة 2003 إلى 324.730 منصب خلال السداسي الأول من سنة 2009 أي بزيادة تُقدّر بأكثر من الضعف في مدة ستة سنوات (164.606 منصب جديد) و هو ما يعادل 102,8 % منصب منشأ خلال الفترة، مع ملاحظة أنّ تطوّر عدد الوظائف المصرّح بها في القطاع يعود إلى زيادة عدد الحرفيين الفرديين المسجلين كل سنة حيث تفوق نسبة مساهمة هذه الفئة الـــ95% في المتوسط، بينما لم تسجل التعاونيات والمقاولات الحرفية أي زيادة ملحوظة بل بالعكس فقد سجلت تناقص من سنة لأخرى وهذا رغم دورها الهام في توفير فرص عمل جديدة.

1. 3. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة :

بعد مهم لحالة أي قطاع هو فرص العمل والوظائف الجديدة التي تستحدث فيه سنويا،[115] وتظهر الإحصائيات عن عدد الوظائف المنشأة سنويا في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في بلادنا مايلي:

جدول رقم (I.06) _ مناصب الشغل المنشأة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف خلال الفترة (2003-2009)

	2004/03	2005/04	2006/05	2007/06	2008/07	2009/08
المناصب المنشأة	13.796	18.824	20.300	20.226	21.080	70.380
نسبة الزيادة	% 8,61	% 10,82	% 10,53	% 9,49	% 9,03	% 27,67

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على الجدول السابق

• قيم هذه السنة تم إستنتاجها لأن القيمة الإجمالية للمشاريع الحرفية قدرت بـــ162085 مشروع حرفي و خلال هذا السداسي تم شطب 16 تعاونية و مقاولتين و إنشاء تعاونيتين.

[115]- BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude, **une analyse socio-economique de l'entreprise artisanale : methodologie,fondement ,theorique et enquetes sur lee terrain** , n°205, lab.RII , universitè du littoral cote d'opale, janvier 2009,p.7

وإذا ما أردنا أن نقوم بمقارنة بين نسب الزيادة في تطوّر التشغيل، ونسب الزيادة في عدد المشاريع الحرفية، نخلص إلى البيان الموالي وذلك بمقارنة الجدولين (I.04) و (I.06) :

الشكل رقم (I.02) _ مقارنة بين نسب الزيادة في التشعيل و عدد المشاريع الحرفية في الفترة (2003-2009)

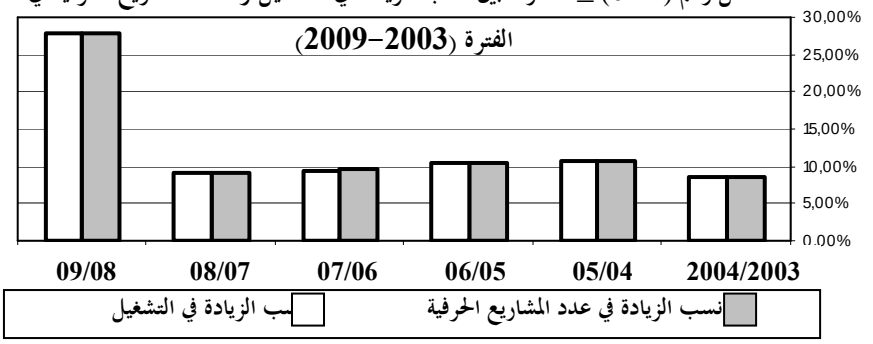

المصدر: من إستنتاج الطالبة

من خلال البيان نلاحظ أنّ هناك علاقة طردية ما بين تطوّر تعداد المشاريع الحرفية المنشاة كل سنة وزيادة نسبة التشغيل في القطاع والتي وصل معدل الزيادة فيها إلى أكثر من 23.500 منصب شغل إضافي سنويا، وهو ما يمثّل نسبة زيادة تقدر بحوالي 11% أيضا.

وبالتالي يمكن القول أن قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا قياديا في توفير فرص العمل والحد من إنتشار الفقر من خلال قدرته على توفير مداخيل محترمة لعدد هام من المواطنين وبالتالي العدالة في توزيع الدخل الوطني ومن ثم تحقيق الرفاهية.

1. 4. أهمية قطاع الصناعة التقليدية في الإنتاج و الإستثمار :

تُمثّل المشاريع الحرفية عمودا هاما للإقتصاد القومي، فهي مصدر لتوليد الناتج القومي والثروة الإقتصادية وإعادة توزيعها، وتستمد ميزتها هذه من قدرتها على تحقيق قيمة مضافة أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى،[116] حيث يساهم القطاع في الإنتاج الداخلي للبلاد، هذا الأخير شهد تطوّرا ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما أنّ حجم الإستثمارات فيه عرفت بدورها إرتفاعا بارزا مثلما هو مبين في الجدول.

جدول رقم (I.07) _ قيم الإستثمار والإنتاج في قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الفترة (2005-2008)

السنوات	2005	2006	2007	2008
الإستثمار (1000دج)	2.704.765	2.991.503	3.067.101	4.140.633
نسبة التطور (%)		10,6	2,5	35
الإنتاج (مليار دج)	53,9	63,6	65,5	74
نسبة التطور (%)		18	3	13

Source :Ecotechnics 2010 : op.cit, p.p 24-36

[116]- RALPH VON Gersdorff, **situation actuelle de l'artisanat de l'Afrique francophone**, op.cit, p.595

سجّل قطاع الصناعة التقليدية تطوّرا هاما في حجم الإستثمارات المحققة بين سنتي 2007 و 2008، حيث إرتفع حجم الإستثمار الإجمالي بأكثر من مليار دينار جزائري بين هاتين السنتين أي ما يعادل 35% مقارنة بالسنوات السابقة، وقد بلغت نسبة إستثمارات الإنشاء 50,2 % من حجم الإستثمارات الكلية مقابل 49,8 % بالنسبة للإستثمارات المخصّصة لعمليات التوسّع. تمويل هذه الإستثمارات هي في غالب الأحيان ذاتية، إذ تبلغ نسبة الحرفيين الذين يموّلون إستثماراتهم بأنفسهم 88,5 % بالنسبة لإستثمار الإنشاء ونسبة 94,8 % بالنسبة لإستثمار التوسّع بينما شكل التمويل البنكي نسبة جد ضعيفة خصوصا بالنسبة للحرفيين الذين يرغبون في توسيع أنشطتهم، [117]

هذه الزيادة في حجم الإستثمار رافقها أيضا إرتفاع بارز في حجم الإنتاج، حيث عرف هذا الأخير زيادة تقدّر بـــ13% خلال نفس الفترة، في حين أنّ الفترة التي سبقتها لم تعرف زيادة في الإستثمار إلا بنسبة 2,5 % وعرفت في المقابل زيادة في الإنتاج بنسبة 3%، والأمر سيكون نفسه إذا لاحظنا نسبة التطوّر في الإنتاج و الإستثمار لسنة 2006، ما يعني أنّ إنتاجية القطاع ترتبط بزيادة الإستثمار فيه، و بالتالي يؤكد أنّ تنمية قطاع الصناعة التقليدية تحتاج إلى الرفع من حجم الإستثمارات الحقيقية في القطاع إلى جانب التأطير الجيد و التنظيم الأمثل للحرفيين.
كما تجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الإنتاج الداخلي الخام قد سجّل نموا كبيرا سنة 2009 ليصل إلى 106 مليار دج، ما يمثّل نسبة زيادة تقدّر بـــ 43,2 %، و يُتوقع أن يصل إلى 592 مليار دينار سنة2025. [118]

1. 5. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي :

يلعب قطاع الصناعة التقليدية والحرف دورا مهما في تحسين المداخيل السياحية، فالسائح يبحث دائما عن أخذ منتوج تذكاري يعكس ثقافة البلد الذي زاره، والصناعة التقليدية و الفنية التي تتوفر عليها الجزائر تجعل السياحة الثقافية أكثر إنتعاشا خاصة في موسم الإصطياف، بحيث يكتسي دور الصناعة التقليدية في ترقية السياحة نفس الأهمية التي يحظى بها قطاع السياحة في تسويق المنتج التقليدي، وإذا أردنا إبراز دور هذا القطاع في دعم القطاع السياحي في الجزائر سنقوم بدراسة وتحليل التدفقات السياحية النقدية من العملة الصعبة لهذا الأخير في الفترة (1990ـــ2002):

جدول رقم (I. 08)_ تطور المداخيل السياحية بالعملة الصعبة في الفترة (1990 - 2002)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
المداخيل (مليون دولار)	105	84	74	73	94	32	45	28	74	80	96	100	133

المصدر: هدير عبد القادر ، واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ،2006 ، ص177

فمن المعلوم أنّ تطوّر المداخيل السياحية مرتبط بتطوّر توافد السياح الأجانب، غير أنّه نلاحظ أنّ عملية تطوّر المداخيل بالعملة الصعبة قد عرف تراجع خلال بداية التسعينيات لكن سرعان ما بدأ في التزايد بدءا من سنة 1998 بـــ74

[117]- Ecotechnics, op.cit, p.p 37-39
[118]- Pmeart, **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel ,**Alger, 2010, P.7

مليون دولار أمريكي، ويمكن إرجاع هذا الإنخفاض في المداخيل السياحية في الجزائر إلى تراجع تدفق السياح الأجانب فقد سُجّل تراجع إجمالي قدره 35% في عدد السياح الوافدين وهذا بسبب :

- الأسباب الأمنية التي عرفتها البلاد خلال العشرية؛
- موسمية النشاطات السياحية الجزائرية؛
- نقص قدرات الإستقبال ذات المستوى العالي؛
- نقص وغياب نشاطات الصناعة التقليدية في تلك الفترة.[119]

وإذا حاولنا إسقاط تطوّر قطاع الصناعة التقليدية في نفس تلك الفترة المدروسة نجد أنّ هذا الأخير قد عرف تدهورا وتباطؤا ملحوظين في الفترة التي سبقت توحيد الوصاية قبل 1998، ليعرف القطاع إستقرارا فيما بعد وهو ما يفسر إرتفاع مداخيل قطاع السياحة في نفس السنة ليستمر بعد ذلك، أما حاليا من المتوقّع أن يصل رقم الأعمال المحقّق من طرف السياح الأجانب من مشترياتهم للمنتجات التقليدية بـــ 96 مليون دولار وبمصاريف تقدّر بـــ 80 دولار للسائح بافتراض أنّ يصل عدد السياح إلى 1,2 مليون سائح سنة 2010.[120]

1. 6. تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات :

يمتلك قطاع الصناعة التقليدية والحرف إمكانيات ضخمة في دعم صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات وبالتالي جلب العملة الصعبة للإقتصاد الوطني، فحسب دراسة أُنجزت من طرف مكتب متخصّص تحت إشراف وزارة التجارة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD سنة 1997، بيّنت أنّ طاقة إنتاج القطاع الحالية تستطيع أن توفّر رقم أعمال سنوي موجه للتصدير يقدّر بـــ55 مليون دولار. وإستنادا لهذا المعطى ولتجربة القطاع في التظاهرات الدولية ومع تقدير نمو بنسبة 50%، من المتوقّع أن تساهم الصادرات في توفير عملة صعبة تصل إلى 66 مليون دولار سنة 2010، وبالتالي يصل الرقم الإجمالي للإيرادات الناجمة عن التصدير في آفاق 2010 إلى 162 مليون دولار أي بحوالي 12 مليار دينار بإضافة رقم الأعمال المحقّق من مشتريات السياح.[121]

إلى جانب ما سبق، تم إحصاء 33 مؤسسة صناعة تقليدية تلجأ للتصدير في الجزائر، منها 11 مؤسسة تخص مختلف منتجات الصناعة التقليدية، خمسة مؤسسات في النسيج، أربعة في الحلي، سبعة مؤسسات في الخزف و الفخار، خمس مؤسسات في الملابس التقليدية و مؤسسة واحدة في الطلاء و التزيين.[122]

قيمة وكمية الصادرات من منتجات الصناعة التقليدية و الحرف موضّحة في الجدول رقم (I.09)

---

[119]- هدير عبد القادر، **واقع السياحة في الجزائر و آفاق تطورها**، مذكرة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر ، 2006، ص.177.

[120]- بن عبد الهادي أحمد، مرجع سابق ،ص.7

[121]- نفس المرجع، ص.8

[122]- شيبان آسيا، **دور المؤسسات ص و م في التنمية الإقتصادية: حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر** ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، 2009، ص.139

جدول رقم (I.09)_ قيمة وكمية صادرات الجزائر لمنتجات الصناعة التقليدية في الفترة (2003-2007)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
الكميات (مليون طن)	0,034	0,069	0,616	2,997	4,091
القيمة (مليون دولار أمريكي)	0,027	0,024	0,069	0,528	1,168

المصدر : شيبان آسيا، شيبان آسيا ،دور المؤسسات ص و م في التنمية الإقتصادية: حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر ،مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجزائر، 2009، ص141

القراءة المباشرة للجدول تُظهر أنّ كمية صادرات الصناعة التقليدية قد عرفت تطوّرا بارزا إبتداءا من سنة 2005، إذ عرفت كمية الصادرات إرتفاعا بنسبة تقارب الثمانية أضعاف حيث قدّرت بـــ 792,7 % في هذه السنة، رافق هذا التطوّر زيادة في قيمة المداخيل بنسبة تقدّربـــ 187,5 %، كما عرفت كمية الصادرات إرتفاعا في السنة الموالية بنسبة 386,5 %، رافقها أيضا إرتفاع في حجم المداخيل من العملة الصعبة بنسبة تقارب 665,2 %، أما سنة 2007 فقد قُدّرت نسبة الزيادة في كمية الصادرات بـــ36,5 % ما سمح بتحقيق إرتفاع في حجم المداخيل بنسبة 121,2 %.

هذه الزيادة في قيمة الصادرات تعكس بوضوح قدرات القطاع و إمكانياته على التطوّر في حال ما إذا وجد الشروط المواتية لتحقيق ذلك.

و هكذا يتضح مما سبق أنّ قطاع الصناعة التقليدية و الحرف يعدّ نشاطا إقتصاديا هاما كغيره من النشاطات الإقتصادية، لكونه قطاع منشئ للعمل وموفّر للدخل وجالب للعملة الصعبة وداعم للسياحة ومفعّل للصادرات خارج قطاع المحروقات وبالتالي مساهم في التنمية الإقتصادية.

2. المساهمة في التنمية الإجتماعية :

تبرز مساهمة القطاع في تحقيق تنمية إجتماعية من خلال :

2. 1. توفير مداخيل للأفراد :

يساهم قطاع الصناعة التقليدية والحرف مساهمة فعالة في تقليص الفقر والقضاء على البطالة إذ يستوعب في الغالب طالبي الشغل من الشباب، فقد كشف تقرير الدراسة حول العاملين في القطاع أنّ 48% من العمالة المشغّلة لدى الحرفيين لايتجاوز سنهم 25 سنة، 66% منهم هم عبارة عن متدربين، في حين شكّلت نسبة فئة الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و34 سنة 36%، 53% منهم هم أجراء دائمين؛[123] كما يعمل القطاع أيضا على الرفع من المستوى المعيشي للأفراد وينبع ذلك من قدرته على تحقيق مداخيل معتبرة لهم، فقد كشف تقرير مكتب الدراسة والإستشارة السابق أنّ القيمة الإجمالية لمداخيل الحرفيين من قطاع الصناعة التقليدية والحرف تقدّر بـــ 10,5 مليار دج، حيث يوفّر مداخيل شهرية تتراوح بين 10.000دج و30.000دج لـــ66,4 % من الحرفيين. [124]

2. 2. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن :

لقطاع الصناعة التقليدية والحرف دور إيجابي في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة للبلدان وتحقيق الإستقرار الإجتماعي للسكان تعود إلى سهولة إنتشاره لإعتماد أنشطته على موارد وخامات محلية وموارد طبيعية تُمكّن من القيام بإستثمارات

[123]- Ecotechnics, op.cit, p.28
[124]- Ibid, p.p.33-34

إنتاجية جديدة في مختلف المناطق قد لا تتمكّن المشروعات الكبيرة من خدمتها خصوصا مناطق البدو والريف؛[125] وتعتبر الجزائر من بين الدول التي يتطلّب عليها العناية بمسائل التنمية الريفية بسبب :

- شساعة المساحة الصحراوية وشبه الصحراوية حيث تمثّل 90% من المساحة الكلية؛
- تزايد عدد السكان حيث أنّ عددهم بلغ 3,13 مليون نسمة سنة 2005؛
- من بين 1541 بلدية توجد 979 بلدية ريفية؛
- موسمية التشغيل في المناطق الريفية وعدم إنتظامه؛
- نقص الدعم المالي للأنشطة الريفية؛
- إختلال التوازن السكاني بين المناطق الريفية والحضرية حيث أنّ الأولى تمثّل 34% من المجموع الكلي للسكان.[126]

الإنتشار الجغرافي للمشاريع الحرفية وفقا لإحصائيات سنة 2008 يُظهر ما يلي :

جدول رقم (I.10) ـ توزيع المشاريع الحرفية حسب المناطق

المناطق	الوسط	الشرق	الغرب	الجنوب	المجموع
العدد	37812	56719	18017	14339	126887
النسبة (%)	29,8	44,7	14,2	11,3	100

Source : Ecotechnics, op.cit, p.14

جغرافيا، تحتلّ منطقة الشرق أكبر عدد من المشاريع الحرفية بنسبة تقارب 45%، تليها منطقة الوسط بما يقارب 30%، إلى جانب هذا 72% من المشاريع الحرفية هي ممارسة في المناطق الحضرية. وإذا قمنا بتحليل إنتشار المشاريع حسب ميدان النشاط سوف نجد إختلاف بسيط، حيث سُجّل عدد كبير من المشاريع الحرفية في ميدان الصناعة التقليدية والفنية متموقعة في المناطق الريفية والتي تمثّل نسبة 37% مقابل 25% و 27% بالنسبة لمشاريع الصناعة التقليدية للإنتاج والخدمات على التوالي،[127] لهذا فإن دعم و ترقية النشاطات الحرفية يمكن أن يعيد التوازن الجهوي بين الولايات فتواصل هذه الوتيرة في الإنشاء سوف يقلّل من النزوح الريفي ويخفّف من الضغط الديمغرافي على المناطق الحضارية، فضلا على الحفاظ على النشاطات التقليدية المتواجدة في هاته المناطق.

2. 3. تثمين دور المرأة :

إن ممارسة الأنشطة الحرفية في البيت يعدّ أحد الطرق لإتاحة الفرصة لعمل المرأة و إبراز دورها الإنتاجي والخدماتي في المجتمع ،[128]حيث أنّ قائمة أنشطة الصناعة التقليدية و الحرف تضم إلى جانب أصناف الأنشطة السابقة بعض الأنشطة التي يمكن أن تمارس في البيت والمنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/7/21.[129]

نسبة مشاركة العنصر النسوي في المشاريع الحرفية مبيّنة فيما يلي :

---

[125]- AUVOLAT.M, op.cit, p.p 6-7

[126]- بن زعرور شكري، **تطور الصناعة التقليدية في الجزائر 1962 ــ 2009**، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، الجزائر، 2009، ص.135

[127]- Ecotechnics, op.cit, p.14

[128]- عويضة سباعي فائقة، الحرف التقليدية بلبنان، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005، ص.9

[129]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21، **الجريدة الرسمية** ، العدد 48، الصادرة في 1997/07/23، ص.23

جدول رقم (I.11) _ توزيع المشاريع الحرفية حسب الجنس

ميدان النشاط	نسبة الرجال	نسبة النساء
الصناعة التقليدية و الفنية	% 69,05	% 30,95
الصناعة التقليدية لإنتاج المواد	% 89,44	% 10,56
الصناعة التقليدية للخدمات	% 87,76	% 12,24
المجموع الكلي	% 82,08	% 17,92

Source : Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA, op.cit

نلاحظ من خلال الجدول أنّ غالبية الحرفيين أرباب العمل هم من الذكور حيث تبلغ نسبة مشاركتهم الكلية82,08 % ورغم ذلك تعدّ مشاركة العنصر النسوي في مشاريع الصناعة التقليدية معتبرة أيضا، خصوصا في ميدان الصناعة التقليدية والفنية، إذ تمثّل هذه الفئة حوالي 31% من مجموع الحرفيين أصحاب المشاريع في هذا المجال مقابل 11% و 12% في كل من ميداني إنتاج المواد و الخدمات؛ وهو ما يؤكّد أنّ دور العنصر النسوي لا يقتصر على مجال دون آخر بل له دور فاعل في مختلف ميادين الصناعة التقليدية و الحرف.

3. المساهمة في التنمية الثقافية :

تنبع مساهمة الصناعات الحرفية في التنمية الثقافية لأي بلد في كونها تمثّل جانبا هاما من التراث الثقافي للبلدان وكذا وسيلة هامة للإتصال وضمان إنتقال الدرايات بين الأجيال لأمة أصيلة وعريقة في مئات الأصناف الحرفية ولعلنا هنا نقصد نشاطات ميدان الصناعة التقليدية والفنية على وجه الخصوص. وإذا حاولنا إسقاط ذلك على بلدنا الجزائر نجد أنّ المنتج التقليدي الجزائري يساهم في :

أ. حفظ و صيانة إرث هاته الأمة الحضاري و مكانتها الكامنة في عراقة تاريخها، و تُميّز ما تزخر به بلادنا من صناعات تقليدية ناتجة عن التزاوج بين مختلف الثقافات والحضارات التي تعاقبت على بلدنا، و التي جلبت معها عاداتها وتقاليدها بشكل أثّر على طرق العيش وكذا على الصناعات التقليدية، وهو ما سمح ببروز فن يستمد إشعاعه من الثقافة البربرية، البيزنطية والإفريقية التي إنصهرت في إطار الثقافة العربية الإسلامية لتظهر جليا في منتجات هذا القطاع[130]، وبالتالي يجعل منها إنعكاسا حيا لماض أصيل وحاضر معاصر و مكوّنة تراثا ثقافيا يسهم في تحقيق الوحدة الوطنية ويحافظ على هويتنا التي نتميز بها دونما تشويه.

ب. وسيلة إتصال و تواصل فعّالة بين أفراد المجتمع،[131] فإذا كانت المرأة الميزابية التي تنسج سجادا سواءا كان "حنبل" أو "تفريشيث" أو "تجرييت" وتنسج عليه رسوما تمثّل " الشمعدان ، حلقة الإرتباط ، سرير الزواج، المثرد.." لتُعبّر عن إحتفالات الزواج فإنها في المقابل سترسم "ثعبانا" أو "عقربا" للتعبير عن الخطر؛ هاته الرسالة التي يحويها المنتج التقليدي تُعدّ وسيلة للتخاطب بين الأفراد كما تعتبر رسالة حية للأجيال اللاحقة عن الفترة التي صنعت فيها الزربية على سبيل المثال.[132]

---

[130]- سلال مختار، الحرفي الفنان و الإتصال ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، العدد 00، 2000، ص.ص25 - 26

[131]- Pmeart, **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel ,** Loc.Cit

[132]- سلال مختار، مرجع سابق ،ص. 25

لهذا يمكن القول أنّ الرموز و الإشارات أو حتى الكتابات التي يحتويها المنتج التقليدي تعدّ في الواقع رسالات قوية للإتصال بين الأفراد و التواصل بين الأجيال.

تأسيسا على ما سبق يظهر لنا بوضوح دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في مسارات التنمية المستدامة للبلاد، ولهذا فإنّ دعم هذا القطاع و توفير الظروف الملائمة له يعدّ ضرورة لتحقيق الأهداف الكلية للتنمية، بإعتباره قطاع لا يحتاج إلى الإنفاق بقدر ما يحتاج إلى تأطير و تنظيم محكمين.

المبحث الثالث : سياسة دعم قطاع الصناعة التقليدية و الحرف المعتمدة بالجزائر

إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم والشروط التي من شأنها أن تساعد على الحفاظ على النسيج الصناعي القاعدي المشكّل أساسا من المؤسسات المصغّرة ذات الطابع الحرفي، ومن ثم توفير الظروف المواتية للنهوض بالقطاع؛ ولهذا فقد تم العمل على تحفيز الإستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الإستثماري فيه، فبعد جعل القطاع تحت وصاية وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، خُصّص له مجموعة من الآليات والبرامج والتدابير التي من شأنها المساعدة في تحقيق ذلك، والتي نشير إليها في هذا التسلسل.

المطلب الأول : هيئات الدعم المالي و القرض

تشكّل الإمتيازات المالية والجبائية عنصرا هاما من عناصر الجذب الإستثماري فمن خلال هاته المزايا سوف يتمكّن القطاع من الوصول إلى أهدافه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المرجوة، ولهذا قامت الدولة بإنشاء العديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية لصالح متعامليه، بحيث يستفيد الممارسون أو المستثمرون بأي نشاط حرفي والمستوفون الشروط المرتبطة على الخصوص بالسن والمهارة ومستوى المساهمة الشخصية من إعانة العديد من الأجهزة الموضوعة، سنقوم هنا بعرض أهمها وشرح كيفية دعمها لهذا النوع من المشاريع أما باقي الهيئات سنحاول إيجازها في الملحق رقم (03).

تشترك الآليات التي نحن بصدد ذكرها بكونها هيئات مسؤولة عن تقديم الدعم والإستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار إنجاز وتطبيق وكذا متابعة مشاريعهم الإستثمارية، وتضع تحت تصرفهم كافة المعلومات ذات الطابع الإقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي والمتعلّقة بممارسة أنشطتهم وترافقهم في الحصول على القرض البنكي، أي أنّها تقوم بدور الوساطة في إطار إتفاقية موقّعة بينها وبين البنوك• التي تمنح القرض على أن يُمنَح هذا الأخير بشكلين :

- قرض بنكي بنسبة فائدة مخفّضة تقع على عاتق المستفيد مكمّل بسلفة دون فائدة؛

•كل الإتفاقيات المبرمة في إطار تمويل المشاريع تتم بين أجهزة الدعم و البنوك العمومية الخمس الموالية: البنك الوطني الجزائري BNA ؛ بنك الفلاحة و التنمية الريفية BADR ؛ بنك التنمية المحلية BDL ؛ القرض الشعبي الجزائري CPA ، بنك الجزائر الخارجي BEA.

- سلفة دون فائدة ممنوحة من طرف الهيئة المختصة.

1. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT):

تم إنشاؤه بموجب المادة 184 من قانون المالية لسنة 1992، و حُددّت طريقة عمله وموارده في المرسوم التنفيذي رقم 06-93 المؤرخ في 2 جانفي 1993[133]؛ ويقوم الصندوق بمنح الدعم المالي للأنشطة والعمليات المرتبطة بالأنشطة الخاصة بترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بشكل حصري ؛ ويستفيد منه كل من الحرفيين الفرديين، التعاونيات ومقاولات الصناعة التقليدية والحرف وكذا الجمعيات النشطة في المجال المذكور حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية المصاريف التالية :

- تمويل جزئي للتجهيزات والأدوات المستخدمة في النشاط للمستثمرين في الأنشطة الحرفية؛[134]
- تقديم دعم خاص للحرفيين القاطنين بالريف من خلال تمويل نشاطات دعم وتطوير وترقية نشاطات الصناعة التقليدية الممارسة في الوسط الحضري أو المناطق الريفية التي يبادر بها المتعاملون والجمعيات ومؤسسات الدعم التابعة لقطاع الصناعة التقليدية.[135]

يتم تحديد مبلغ الدعم على حسب النشاط المصرّح به وتقديرا من طرف لجنة دراسة الملفات بهذا الجهاز، وحسب إحصائيات دراسية للأنشطة الحرفية المنشأة بدعم من هيئة دعم، قام الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بدعم 1589 مشروع حرفي ممارس لإحدى أنشطة الصناعة التقليدية والفنية حسب إحصائيات سنة 2008.[136]

2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) :

وهي هيئة ذات طابع عمومي تعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل و الضمان الإجتماعي،[137] أُنشئت بموجب المرسوم الرئاسي رقم 96-234 المؤرخ في 2 جويلية 1996 و المتعلّق بدعم تشغيل الشباب في حين تضمّن المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 مختلف القوانين التي تنظّم إطار عمل الوكالة؛[138] وقد أُسّست الوكالة خصيصا بهدف مرافقة الشباب البطال وذوي المؤهلات المهنية أو شهادات معترف بها لإنشاء وتوسيع مؤسسات مصغّرة،[139] وتمويلهم عن طريق الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب FNSEJ لذا يمكن للشباب المستثمر في نشاط حرفي والمستفيد من إعانة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب الإستفادة من إعانات مالية وإمتيازات جبائية لدعم إنشاء مشروع إستثماري أو توسيعه على مرحلتين :

2. 1. في مرحلة الإنجاز :

أ. الإعانات المالية :

- تقديم قروض بدون فائدة : وهي قروض تمنحها الوكالة على المدى الطويل؛

---

[133]- الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993، **الجريدة الرسمية** ،العدد 2، 6 جانفي 1993، ص.11.

[134]- Ministère du tourisme et de l'artisanat, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers,** op.cit ,p.22

[135]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 2008/09/24 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/2، **الجريدة الرسمية** ، العدد 56 ، 28 سبتمبر 2008، ص.5

[136]- Ecotechnics, op.cit,p.16

[137]- Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social , **Le dispositif ANSEJ en bref** , l'ANSEJ , algèrie, sans annèe de publication

[138]- المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8، **الجريدة الرسمية**، العدد 52، الجزائر، 11 سبتمبر، 1996،ص. 12

[139]- Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social **, Le dispositif ANSEJ en bref ,** Loc.Cit

- التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي : ففي إطار التمويل الثلاثي، تدفع الوكالة جزء من الفوائد على القروض البنكية بحيث يتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط.

ب. الإمتيازات الجبائية :

- الإعفاء من TVA للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- تخفيض بنسبة 5% من الحقوق الجمركية على معدات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من حقوق تحويل الملكية في الحصول على العقارات المخصّصة لممارسة النشاط؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل على العقود المنشئة للمؤسسة الحرفية.

2. 2. في مرحلة الإستغلال :

وتشمل الإمتيازات الجبائية الممنوحة للمؤسسة المصغّرة لمدة ثلاثة سنوات بداية من إنطلاق النشاط أو ستة سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة وتتمثّل في :

- الإعفاء الكلي من كل من IBS, IRG,TAP؛
- الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات والمنشئات الإضافية المخصّصة لنشاطات المؤسسات المصغّرة.[140]

وتعتبر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هيئة الدعم الأكثر طلبا لدعم مشاريع الصناعة التقليدية والحرف من طرف الحرفيين، فقد تم تسجيل 7031 مشروع حرفي تم إنشاؤه بالإستفادة من هذه الهيئة سنة 2008، أي ما يمثّل نسبة 69,7 % من مجموع المشاريع التي أنشئت بدعم من هيئة في تلك السنة.[141]

3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر(ANGEM) :

تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-13 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المتعلّق بجهاز القرض المصغّر وقد تم تحديد قانونها الأساسي ومهامها وكذا كيفيات تنظيمها وتمويلها و عملها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14، وهي عبارة عن هيئة ذات طابع خاص وتتمتّع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي[142]تابعة لوزارة التضامن الوطني،[143] وتقوم الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر بتقديم قروض مصغّرة لأصحاب المبادرات الفردية الذين هم قادرون على خلق مناصب عمل ذاتي ودائم وكذا للفئات بدون دخل والتي لها مداخيل غير ثابتة أو غير منتظمة أو للنساء الماكثات بالبيت أو البطالين وحاملي المشاريع بشكلين :

- قرض بنكي مكمّل بسلفة بدون فائدة : للذين تنقصهم الوسائل المالية لمشاريعهم والتي تتراوح كلفتها ما بين 50.000دج و400.000دج، وتُستخدم لإقتناء العتاد والمواد الأولية ضرورية لإنشاء نشاطهم بحيث يمنح القرض البنكي لمدة قدرها من 12 شهر إلى 60 شهرا؛

---

[140]- Ibid , p.p 7-9

[141]- Ecotechnics, op.cit, p.15

[142]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 /2004/01، **الجريدة الرسمية** ، العدد 6، 25 جانفي 2004، ص.8

[143]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 08-10 المؤرخ في 2008/01/27 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 2004/01/22، **الجريدة االرسمية** ، العدد 5، 30جانفي 2008 ، ص.4

- سلفة بدون فائدة ممنوحة من طرف الوكالة : للذين لديهم عتاد ولكن تنقصهم المادة الأولية، حيث تُقدّر قيمة السلفة 90% من التكلفة الإجمالية للمشروع وتُمنح لهم خصيصا لشراء هذه المواد للمشاريع التي لا تتعدى تكلفتها 30.000دج.[144]

مع العلم أنّ بنك بدر قام بتمويل 2300 مشروع خلال الفترة الممتدة بين 2009/2008 بمبلغ 430 مليون دينار 25% من هذا المبلغ وُجّهت لتمويل المشاريع المصغّرة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، في حين أنّ الوكالة منحت 42.791 قرضا عن طريق التمويل(وكالة–مقاول) 18% منها هي مشروعات حرفية.[145]

تحتلّ هذه الهيئة المرتبة الثانية بعد الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وفقا لترتيب الهيئات الأكثر طلبا من طرف الحرفيين في تمويل تأسيس مشروعاتهم الحرفية، حيث قامت بدعم إنشاء 1591 مشروع حرفي سنة 2008.[146]

4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC) :

أُنشأ بموجب المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994 حيث نصت المادة 30 منه على أن تُعهَد إدارة نظام التأمين عن البطالة لفائدة الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية لأسباب إقتصادية إلى صندوق مستقل،[147] وتم تنفيذه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرّخ في 6 جويلية 1994،[148] وهو عبارة عن مؤسسة عمومية تابعة لوصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي تم تكليفها بتخفيف الآثار الإجتماعية المتعاقبة الناجمة عن تسريح العمال الأجراء في القطاع الإقتصادي بعد تطبيق مخطط التعديل الهيكلي وكذا محاربة البطالة من خلال منح تعويض عن البطالة لفائدة المنخرطين فيه.

عرف هذا الصندوق في مساره تعديلات عديدة أهمها التعديلات المجراة سنة 2004 والتي عملت من خلالها الجهات المعنية على ترقية أفضل لهذا الجهاز، ويعكف من خلالها الصندوق على:

أ. تسطير برنامج للتكوين بإعادة تأهيل البطالين ذوي المشاريع والمؤسسات المدمجة في إجراءات ترقية التشغيل.

ب. تنفيذ جهاز دعم إحداث النشاط من طرف البطالين ذوي المشاريع الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 سنة.[149]

وعلى هذا الأساس تستفيد المشروعات الحرفية إلى جانب كل من المرافقة الشخصية عبر المراكز المتخصّصة طيلة مراحل إنشاء النشاط المتناسبة مع استعدادات الفرد، والتصديق على الخبرات المهنية وكذا المساعدة على دراسة المشاريع المعروضة عبر لجان الإنتقاء والإعتماد بالإضافة إلى الدعم والتوجيه والمتابعة بعد إنطلاق المشروع، من الإمتيازات المالية والجبائية التالية :

---

[144]- ANGEM BECHAR, **Financement: objectifs,** 17/02/2010,http://www.angem.110mb.com/

[145]- ب.محمد، أهداف وكالة تسيير القروض المصغّرة ، **يومية المساء** ،الجزائر ، العدد3357 ، 2008/03/16، ص.3

[146]- Ecotechnics, op.cit, p.15

[147]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 34، الصادرة في 1994/6/1، ص. 16

[148]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994، ص.5

[149]- CNAC, **présentation de la caisse national d'assurance chomage** , 18/02/2010 , http://www.cnac.dz/default.aspx?id=88

4. 1. الإمتيازات المالية :

- قرض بنكي مكمّل بسلفة بدون فائدة : الصيغة المالية الوحيدة الممنوحة من طرف الصندوق هي ثلاثية الأطراف، يغطي الجزء الأكبر منها مصاريف إقتناء العتاد والمعدات الجديدة، ويُقدّر المبلغ الأقصى للإستثمارات بـــ5 ملايين دينارا جزائريا يتوقّف فيها الحد الأدنى من المساهمة الشخصية للبطال على مبلغ الإستثمار وفق مستويين، كما هو موضح في الجدول.

جدول رقم (I.12)ـ كيفية تمويل المشاريع الإستثمارية من طرف صندوق التأمين عن البطالة

مبلغ الإستثمار	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة المقدم من طرف الصندوق	القرض البنكي
أقل من أو يساوي 2.000.000دج	%5	%25	%70
من 2.000.001دج إلى 5.000.000 دج	الإستثمار في منطقة خاصة و في ولايات الجنوب و الهضاب العليا : 8%	الإستثمار في منطقة خاصة و في ولايات الجنوب و الهضاب العليا : 22%	%70
	الإستثمار في مناطق أخرى: 10%	الإستثمار في مناطق أخرى : 20%	

Source : cnac, 18/02/2010, http://www.cnac.dz/default.aspx?id=192

- قروض بنكية بفوائد مخفضة : حيث تخفّض نسب الفوائد على قروض الإستثمارات الممنوحة من طرف البنوك العمومية وفقا لقطاع النشاط و منطقة الإستثمار فلا يتحمّل المستفيد سوى فارق نسب الفائدة غير المخفّض.
- ضمان القرض البنكي من طرف صندوق الكفالة المشتركة.

4. 2. الإمتيازات الجبائية :

أ. في مرحلة تنفيذ المشروع :

- تطبيق نسبة 5% من الرسوم الجمركية بالنسبة للتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجازالمشروع؛
- الإعفاء من رسوم تحويل الملكية بالنسبة للإقتناءات العقارية المنجزة في نطاق إحداث النشاط؛
- الإعفاء من رسوم ختم العقود و المستندات الخاصة بالإقتراض بفوائد مخفّضة أو المضمونة من طرف الدولة.

ب. في مرحلة إستغلال المشروع : الإعفاء من : IRG، TAP،IBS، الضريبة العقارية على الملكيات المبنية.[150]

وقد تولّى هذا الصندوق تمويل تأسيس 1066 مشروع حرفي وفقا لإحصائيات سنة 2008، في حين أنّ باقي هيئات الدعم المالي الأخرى المدرجة في الملحق فقد قامت بتقديم قروض لدعم إنشاء 399 مشروع وفقا لإحصائيات نفس السنة.[151]

[150]- CNAC, **Avantages financières offerts par le CNAC** , 18/02/2010 , http://www.cnac.dz/default.aspx?id=7
[151]- Ecotechnics, op.cit, p.15

المطلب الثاني : تكوين و تأهيل الموارد البشرية

أصبحت مصطلحات التكوين و التأهيل و تنمية المهارات مرادفا للإستثمار في رأس المال البشري بإعتباره أساس أي عملية تنموية، وتظهر أهمية مرافقة العنصر البشري عند محاولة الإستجابة للمستجدات الحاصلة، وإنتباها لهاته الأمور قامت الدولة بتبني مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع ومن جهة أخرى نحو ترقية الحرفي وتطوير مؤهلاته.

1. برنامج (Cree/Germe_أنشئ و حسن تسيير مؤسستك) لدعم روح المقاولة :

وهو برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء وتسيير المؤسسات المصغّرة، وُضع من طرف المنظمة الدولية للعمل (OIT)،[152] ويُقدّم منهجية متكاملة في التكوين ووسائل مستعملة بنجاح على المستوى العالمي، موجّهة لمنشئي ومسيري المؤسسات الصغيرة، ويهدف إلى دعم و مساندة هياكل ترقية هذا النوع من المؤسسات، وكذا نحو التحسين المستمر لسيرورة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيّري المؤسسات عبر ثلاثة مراحل :

- إختيار الفكرة المناسبة لإنشاء المؤسسة (TRIE)← خاصة المقبلين على إنشاء المؤسسات؛
- إنشاء المؤسسة (CREE)← و خاصة لحاملي المشاريع؛
- التسيير الأحسن للمؤسسة(GERME)← لمسيّري المؤسسات.[153]

يعمل برنامج "حسن تسيير مؤسستك" على البحث عن الهيئات المهتمة بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية و تزويدهم بمكوّنين مدرّبين على منهجية "حسن تسيير مؤسستك"، كما يوفّر جملة من الدعائم التكوينية لكل من المكوّن وحاملي المشاريع ومسيّري المؤسسات، ملخّصة في أدلة خاصة بكل مرحلة من مراحل المنهجية الثلاث وتشمل مختلف وظائف المؤسسة إلى جانب المتابعة ما بعد التكوين.[154]

وقد تبنّت الجزائر هذا البرنامج في سبتمبر 2004 من خلال عقد مبني بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية كـــحل لدعم روح المقاولة لدى الحرفي و التحكّم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغيير، من خلال تمكينه من أسلوب دراسة السوق وإنتهاز الفرص وكذا تسيير الزبون والتحكّم في السعر والإنتاجية وغيرها.[155] ويُؤسس هذا الإتفاق على تكوين مكوّنين ومرافقين إقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعة التقليدية وباقي هيئات دعم إنشاء المؤسسات وتشغيل الشباب (Ansej, Angem, Cnac, Cnam, MPMEA...)، وقد تم في سبيل

---

[152]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.93

[153]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية: دليل الحرفي ،**التكوين في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف** ،الجزائر، 2007

[154]- نفس المرجع السابق

[155]- بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009، ص.15

ذلك تكوين 74 مكوّن ومرافق على هذا البرنامج سنة 2009، 46 إطار منهم هم مكونين على مستوى الهيئات المشرفة على القطاع.[156]

2. برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) لدعم التنمية المحلية و التهيئة الإقليمية:

هو برنامج تم إقتراحه سنة 2007 كمنهج لتنسيق الأنشطة الحرفية مع مقاربة تشاركية على الميدان، ويرتكز أساسا على تنسيق التآزر داخل نفس فرع النشاط وفي نفس الموقع بين الحرفيين و بيئتهم المحلية (خدمات خاصة، عامة، سلطات، هيئات دعم..)؛ وتم على إثره وضع 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في حرف: ترميم البنايات، النسيج الوبري، صناعة الزرابي، الحلي التقليدية، صناعة الطين و الفخار، صناعة النحاس، حرفة العمارة.

وسنعود لتناول هذا العنصر بالتفصيل فيما بعد.

3. برنامج (NUCLEUS) لدعم تآزر الحرفيين :

جاء هذا البرنامج في إطار التعاون الجزائري الألماني GTZ بين وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والوكالة الألمانية للتعاون التقني. فكرة البرنامج مستوحاة من تجربة ناجحة قامت بها الوكالة الألمانية بالبرازيل سنة 1990، ويُعرّف على أنّه مركز إتصال بين مقاولين حرفيين يعملون في نفس الحرفة أو ضمن حرف مختلفة داخل غرفة أو جمعية، بحيث يجتمعون لتبادل الخبرات والتفكير معا في المشاكل المشتركة بينهم وهذا برئاسة وتنظيم ومرافقة من طرف مستشار نوكلس الذي يُكلّف من طرف الغرفة.

والنوكلس هو عبارة عن نواة إتصال تسمح بتبادل الخبرات والأفكار بين الأعضاء ويسمح بتحديد هيكلة وتنظيم الطلب على الخدمات من الأسفل إلى القمة، وتحسين آداءات غرف الصناعة التقليدية وكذا الربط الشبكي بين هاته الأخيرة وباقي المرافق والمؤسسات العمومية والخاصة؛ كما له أهداف جمّة يجنيها الحرفيون المنخرطون فيه والمتمثّلة في إعانة الأعضاء على إنشاء، تطوير، تعليم وتكوين، تحديث ورقي مؤسساتهم، ويتمثّل الحجم الأمثل للنواة الواحدة بين 12-30 مقاول.[157]

وقد تمّ تبني هذه المقاربة في أواخر سنة 2007 وطُبّق على مستوى 10 غرف بولايات : الجزائر العاصمة، بجاية، البليدة، جيجل، مستغانم، وهران، سطيف، تيبازة، تيزي وزو وتلمسان ؛ في إنتظار تعميمه عبر كافة التراب الوطني في أفاق 2010-2011.[158]

4. تنظيم مسابقات وإستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بهدف تشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي :

تم إستحداث مسابقات مفتوحة على النشاطات الحرفية بموجب المرسوم 96-01،[159]كما تم إستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرّخ سنة 1997 لمكافأة أحسن الأعمال المُنجزَة من طرف حرفيين أو تعاونيات أو مقاولات حرفية في مجال الصناعة التقليدية و الصناعة التقليدية الفنية؛ هذه الجوائز هي عبارة عن

---

[156]- **SOUAMI Dalil, Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA.,** Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique, **Bejaia 03 et 04 octobre 2010,p.35**

[157]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، دليل الحرفي ،**نوكلس**، الجزائر، 2007

[158]- R.N, Nouvelle Approche Pour Les Entreprises Les Pme se regroupent en Nucleus **, journal l'expression ,** alger, 15 avril 2009 ,p.6

[159]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر 96-01 المؤرخ في 10 جانفي 1996، مرجع سابق، ص.10

ميداليات ولوحات شرف وكذا مكافأة مالية يُقدّمها وزير المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية كل سنة لأحسن منتج حرفي تقليدي وفني.[160]

5. وضع برامج للترقية وتحسين التنافسية :

إيمانا من الدولة بأهمية الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوجه عام وقطاع الصناعة التقليدية والحرف بوجه خاص بإعتبار أنّ 94% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات مصغّرة، قامت الجزائر بتبنّي مجموعة من البرامج تهدف إلى تنمية هذا القطاع سنقدمها فيما يلي :

5. 1. ترقية المناولة والشراكة :

تعدّ المناولة من أهم أشكال التعاون الصناعي أو التكامل الإقتصادي بين المؤسسات فهي جميع العلاقات التعاونية التي تنشأ بين مؤسستين أو أكثر خلال مراحل العملية الإنتاجية، بموجبها تقوم منشأة مُقدّمة للأعمال بتكليف منشأة أو أكثر تسمى **مُنفّذة أعمال** أو **مناولة** متخصّصة لإنجاز مرحلة أو أكثر من عمليات الإنتاج طبقا لعقد محدّد مسبقا ومُلزم للطرفين، والتي يبقى هذا النشاط الذي تقوم به هو نشاطها الأساسي.[161] وبالعادة تكون المناولة بين مؤسسات كبيرة ومؤسسات صغيرة، هاته الأخيرة تساهم بمخرجاتها في تلبية حاجيات المؤسسات الكبرى من منتجات نصف مصنعة أو منتجات وسيطية، كما يمكن أن تدخُل بإنتاجها كطرف في صناعة مُكمّلة بتقديم أجزاء المنتجات والمكوّنات التي تدخل في المنتج النهائي للمؤسسة الكبيرة.[162]

وفي الجزائر أُدرجت تجربة المناولة والشراكة بين المؤسسات العمومية والخاصة ضمن الخيارات الإستراتيجية للنهوض بالقطاع الصناعي بصدور القانون 18-01 الصادر في 12 ديسمبر 2001 المتضمّن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلاله أُعتبرت المناولة أداة مفضّلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث حظيت بسياسة ترقية وتطوير بهدف تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني وتثمين إستعمال القدرات الوطنية الموجودة.[163]
وعن المناولة في قطاعنا المدروس فإنّ الأمر يتعلّق بمجموع المؤسسات العمومية المعنية بترقية المناولة في القطاع الحرفي، ولهذا الغرض قامت المؤسسات العمومية بتحديد مجالات الصناعات الصغيرة التي تخلّت عنها الوحدات الصناعية، وكذا إدماجها ضمن برامج أنشطتها لمشاركة حرفيين في إنتاج التجهيزات و الأدوات ومعالجة المواد المصنّعة الضرورية.[164]

فإنطلاقا من القانون السابق الذكر وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية لتنظيم وترقية المناولة والتي تجسّدت في إنشاء المجلس الوطني للمناولة الذي يتمثّل نشاطه الأساسي في تنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة الجزائرية فيما بينهما،

---

[160]- وزارة المؤسسات ص و م، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف لسنة 2005، المرسوم التنفيذي رقم 97-273 المؤرخ في 21 جويلية 1997، ص.ص236-237

[161]- منصوري الزين، آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق تنمية- حالة الجزائر-، **المؤتمر العلمي الدولي حول " المقاولاتية و فرص الأعمال "** ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 6-8 أفريل 2010، ص.11

[162]- قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" دراسة ميدانية"**،مذكرة دكتوراه غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2005، ص.34

[163]- العايب عزيوز، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة، **المؤتمر و المعرض العربي الأول للمناولة الصناعية "التعاقد الصناعي بالمنطقة العربية"**، الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006، ص.4

[164]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة إتصالات و إشارات، الجزائر، 2003، ص40

بالإضافة إلى العمل على ترقية وتطوير وعصرنة المنظومة الإعلامية لتمكين المؤسسات الكبرى والمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين في مجال المناولة من التعارف فيما بينهم،[165] بالإضافة إلى إنشاء شبكة بورصات مناولة هدفها الأساسي هو ضمان توافق الطلب والعرض وضبط التدفقات في المعلومات بين أصحاب الأوامر الذين يبحثون عن فائض في الطاقة الإنتاجية المتخصّصة والمناولين الذين لديهم طاقة إنتاجية غير موظفة.[166]

5. 2. برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص و م (ED/PME) في إطار التعاون مع الإتحاد الأوروبي :

يعتبر برنامج ميدا الأداة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-جزائرية، تعود جذوره إلى المؤتمر الأورو-متوسطي المنعقد في برشلونة في 27 و28 نوفمبر 1995، هذا الأخير كان نقطة إنطلاق الشراكة بين دول الإتحاد الأوروبي ودول البحر الأبيض المتوسط[167] ليدخل إتفاق الشراكة الأورو-جزائرية حيّز التنفيذ في 1 سبتمبر 2005 فاتحا المجال لإنشاء منطقة تجارة حرّة مع الأسواق الأوروبية سنة 2017.

إستعدادا لذلك كانت أحد الأهداف المنتظرة من تعاون الجزائر مع الإتحاد الأوروبي هو تأهيل الإقتصاد الجزائري للاندماج في الإقتصاد العالمي وترقيته إلى درجة المنافسة وتكييفه مع متطلّبات التبادل الحر؛[168] وضمن هذا الإطار سعت الجزائر إلى تأهيل مؤسساتها ص وم وجعلها أكثر تنافسية من حيث ثلاثية : **التكلفة – الجودة – التجديد**، بتبنيها لبرنامج ميدا والذي دُشّن سنة 1995 وإستمر إلى غاية سنة 1999 وسميّ **ميدا الأولى**، وبرنامج **ميدا الثانية** للفترة (2000ـــ2007) الذي تضمّن برنامج دعم للمؤسسات ص وم الجزائرية وأخذ إسم **أورو- تنمية المؤسسات ص و م الجزائرية (ED/PME)**.[169] يخضع هذا البرنامج لوصاية كل من اللجنة الأوروبية ووزارة الشؤون الخارجية الجزائرية كمنسّق وطني لفائدة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية.[170]

انطلق البرنامج فعليا في سبتمبر 2002، وينشط بفريق عمل دائم مكوّن من 25 خبيرا (21 خبير جزائري و4 أوروبيين) ويسيّر من قبل وحدة البرنامج UGP والتي مقرّها العاصمة بالإضافة إلى 5 فروع جهوية، وقد خُصّص في سبيل تحقيق ما سبق 62,9 مليون أورو، 57 مليون أورو كتمويل من قبل المفوضية الأوروبية و3,4 مليون أورو من قبل وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية و2,5 مليون أورو مقدّمة من طرف المؤسسات ص وم التي تدفع 20% من التكلفة الكلية لنشاطات التأهيل،[171] وتستفيد من هذا البرنامج المؤسسات ص وم الخاصة والتي تنشُط في القطاع الصناعي وكذا قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات ص وم، في حين أنّ المؤسسات التجارية لا تدخل ضمن ذلك.

ويرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور أساسية للدعم :

---

[165]- العايب عزيوز، مرجع سابق، ص.4

[166]- طاهر سليم، إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في ترقية المناولة الصناعية، **المؤتمر و المعرض العربي الأول للمناولة الصناعية "التعاقد الصناعي بالمنطقة العربية"** ،الجزائر، 12-15 سبتمبر 2006، ص.ص 5-6

[167]- غدير أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2007، ص.47

[168]- نفس المرجع السابق، ص.48

[169]- نفس المرجع السابق، ص. 73

[170]- نفس المرجع السابق، ص.76

[171]- قريشي يوسف وغدير أسماء، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" برنامج ميدا"،**الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة** ،جامعة قاصدي مرباح، 17 / 18 أفريل 2007، ص.ص16-17

- دعم مباشر للمؤسسات ص وم : بتحليل وضعيتها ومن ثم تقديم الدعم المناسب وكذا العمل على تقوية التسيير العملي لها وتأهيلها من خلال ترقية كل من : برامج التكوين، تقديم الاستشارة، تسهيل الوصول إلى المعلومة...
- دعم المؤسسات المالية والبنوك التي لها علاقة مباشرة مع هاته المؤسسات : عن طريق تقديم إستشارات ومساعدتها على تطوير أدوات مالية جديدة لأجل المؤسسات ص وم بالمساعدة على تصميم ومرافقة وإنشاء مؤسسات مالية متخصّصة، بالإضافة إلى تغطية الضمانات من خلال صناديق الضمان مثل FGAR الذي أمضى في هذا الإطار إتفاقية تحوي تغطية 100% للضمانات المعطاة للبنك المانح للقرض؛ وقد استفادت من التغطية المالية FGAR/MEDA 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال الثلاثي الثاني من سنة 2005.
- دعم المحيط المجاور للمؤسسة : من خلال تقوية قدرات جمعيات أرباب العمل والجمعيات المهنية من جهة والهياكل الوسيطية والعمومية من جهة أخرى، بما من شأنه دعم المحيط المقاولاتي لهاته المؤسسات.[172]

وقد قاد البرنامج منذ إنطلاقه سنة 2002 أكثر من 2102 عملية تأهيل إستمرت منها 668 مؤسسة فقط وهذا في 31 أكتوبر 2006، 43% منها مؤسسات مصغّرة وصغيرة وهو ما يعادل 287 مؤسسة.[173]

5. 3. برنامج التعاون الجزائري الألماني للتنمية الإقتصادية المستدامة (GTZ-DEVED) :

تضمّن هذا التعاون برنامجا لتحسين تنافسية المؤسسات ص وم المشغّلة لأقل من 20 عامل، وهو تحت رعاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، في حين أُوكل تنفيذه للوكالة الوطنية لتأهيل المؤسسات ص وم. وتتمثّل الخطوط العريضة لهذا البرنامج في :

- دعم سياسات وإستراتيجيات المؤسسات ص وم؛
- ترقية الخدمات الموجّهة للقطاع؛
- تحسين الخدمات المالية لها : وذلك من خلال السعي مع الشركاء على إنشاء مؤسسة مالية خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إعداد وإنطلاق أنشطة هاته المؤسسة المالية؛
- الرفع من قدرات الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل : عن طريق تقوية القدرات والكفاءات وهياكل الجمعيات المهنية وترقية خدماتها وقدراتها على الحوار، بإعتبار أنّ كل من منظمات أرباب العمل والجمعيات والغرف (صناعة، تجارة، غرف صناعة تقليدية) هم شركاء أساسيون في تحسين التنافسية للمؤسسات ص وم الجزائرية.

وتجدر الإشارة إلى أنّ GTZ تمثّل الوكالة التقنية المقدّمة للمعرفة بالشراكة مع المستثمرين المؤسساتيين وبالتشاور مع الأجهزة المشرفة على القطاع المالي في الجزائر،[174] بحيث إستفادت المؤسسات ص وم في إطار هذا التعاون مما يلي:

- مشروع إرشاد وتكوين بتكلفة إجمالية تُقدّر بـــ3 ملايين أورو، حيث يستفيد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتكوين 50 متخصّص و250 عونا مرشدا؛

---

[172]- نفس المرجع السابق، ص.18

[173]- غدير أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، ص.93

[174]- Ministère de la PME et de l'artisanat**, Programme Algéro-Allemand (GTZ) "Développement économique durable** , 19/02/2010, http://www.pmeart-dz.org/fr/telch_documents/prog_gtz.pdf

- مشروع دعم وترقية المؤسسات الصغيرة بغلاف مالي يُقدّر بـــ 2,3مليون أورو هدفه ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.[175]

المطلب الثالث : الدعم المقدّم في مجال التسويق والتصدير

يُشكّل تسويق المنتجات الحرفية العائق الأساسي لتنمية القطاع، لاسيما بالنسبة لمنتجات الصناعة التقليدية والفنية، لذلك تم إتخاذ مجموعة من التدابير وكذا وضع مخططات سنوية عديدة للترويج تهدف إلى تسهيل موقعتها في الأسواق الوطنية والدولية، ويتعلّق الأمر بـــ :

1. **الدعم المقدّم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية** : حيث تستفيد نشاطات الصناعة التقليدية والفنية في إطار هذا الصندوق من :

- تقديم مساعدات على التصدير في شكل أعمال تسويقية ودعم إعلامي (إشهار، واجهات، ملصقات، كاتالوجات، منشورات...)؛
- جزء من التكاليف المرتبطة بمشاركة الحرفيين في الصالونات والمعارض في داخل وخارج الوطن؛[176]

2. **إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE)** :

تم إنشاؤه بمقتضى قانون المالية لسنة 1996 ونُفّذ بالمرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرّخ في 5 جوان 1996،[177] وهو صندوق مخصّص للدعم المالي لعمليات وأنشطة ترقية الصادرات خارج المحروقات،[178] إذ يقوم هذا الصندوق بتقديم مساعدات تغطّي العمليات الآتية :

- الأعباء المتعلّقة بدراسة الأسواق الخارجية وإعلام المصدّرين ودراسة كيفيات تحسين نوعية المنتجات والخدمات الموجّهة للتصدير؛
- مصاريف المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصّصة المقامة في الخارج بحيث يغطّي : تكاليف كراء الأجنحة ومساحات العرض، تكاليف عبور ومناولة العينات الموجّهة للعرض، بالإضافة إلى تكاليف الإشهار والتسويق الناتجة عن المشاركة في الأسواق والمعارض والصالونات المتخصّصة بالخارج؛
- جزء من التكاليف التي يتحمّلها المصدّرون والمتعلّقة بإستكشاف الأسواق الخارجية؛
- تكاليف العبور والنقل الدولي للمنتجات الموجّهة للتصدير؛
- تمويل التكاليف المرتبطة بتكييف المنتجات مع الأسواق الخارجية.[179]

---

[175]- قدي عبد المجيد و دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجائر و الدول النامية** ،جامعة محمد خيضر بسكرة،ص.ص8-9

[176]- idem

[177]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996، **الجريدة االرسمية** ، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996، ص.5.

[178]- CNAM, **Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers** ,op.cit, p.24

[179]- الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/1، **الجريدة الرسمية** ، العدد 50، 21 جويلية 2002 ، ص.ص14-15

3. دعم في مجال الترويج :

حيث يمكن للحرفيين الذين يواجهون مشاكل في التعريف بمنتجاتهم وأعمالهم الفنية المشاركة إما في التظاهرات الوطنية أو الدولية التي تقام كل سنة، أو طلب الإستفادة من أروقة العرض-بيع المتواجدة على مستوى مؤسسات دعم القطاع بمختلف جهات الوطن.

3. 1. التظاهرات الوطنية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف : ينظّم القطاع ويُؤطّر جملة من التظاهرات الترقوية على المستوى المحلي، الجهوي، الوطني والدولي قصد التعريف بمنتجات الحرفيين وتسويقها، ويتعلّق الأمر بـــ :

- الإحتفال باليوم الوطني للصناعة التقليدية : والذي أُعلن عنه منذ سنة 2007، وحُدّد يوم 9 نوفمبر كيوم للإحتفال بذلك سنويا[180] ويتم خلاله أيضا تقديم الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية، ويهدف الإحتفال بهذا اليوم إلى إبراز الدور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في حياتنا وكذا إعادة الإعتبار للحرف المهدّدة بالزوال، كما يعتبر فرصة لترويج وبيع منتجات الحرفيين.[181]
- تنظيم الصالونات المحلية والوطنية المتخصّصة :كالصالون الوطني للنحاس بقسنطينة، الصالون الوطني للصناعة التقليدية الصحراوية بتمنراست، الصالون الوطني للزربية بغرداية، الصالون الوطني للتزيين البيتي بالعاصمة.....؛[182]
- تنظيم الصالون الوطني للحرف : الذي يعتبر حلقة وصل بين الحرفي ومحيطه (ممونين، زبائن، هيئات خاصة) بالإضافة إلى التوعية بمكانة القطاع في تنمية الإقتصاد الوطني؛
- التشجيع على تنظيم الإحتفالات بالأعياد المحلية : وما لها من دور في إعادة إحياء الحرف المهدّدة بالزوال والمحافظة على بعض المهن الممارسة ببعض المناطق المحلية، ومن بين الإحتفالات المحلية التي تقام ببلادنا نجد : الإحتفال بعيد الفخار بتيزي وزو، عيد الكسكس بميلة، عيد الحلفة بسعيدة وغيرها؛
- تنظيم أسابيع الصناعة التقليدية الجزائرية بالخارج : والتي تدخُل في إطار إتفاقيات التعاون مع البلدان وعقد شراكات والبحث عن أسواق بها فضلا عن الإستفادة من تكوين المكونين مع البلدان التي تتوفّر على نظام ناجح للتأطير والتنظيم والتنشيط للنشاطات الحرفية؛
- تنظيم الصالون الدولي للصناعة التقليدية : لدوره في خلق فُرص التعارف بين محترفي الصناعة التقليدية إلى جانب تبادل الخبرات بين الحرفيين والأجانب، فضلا عن المشاركة في الصالونات الدولية المقامة بدول صديقة بهدف الترويج لمنتجات الحرفيين في الخارج؛

المشاركة في هاته التظاهرات تلزم كل حرفي أو مقاولة أو تعاونية حرفية التقيّد في سجلات الصناعة التقليدية والحرف لمنطقة مزاولة النشاط ودفع مصاريف المشاركة ومحرر إستمارة المشاركة.

3. 2. أروقة عرض-بيع المنتجات الحرفية :

تحفيزا أو دعما للنشاطات الحرفية التقليدية، دعّمت السلطات العمومية هياكل قطاع الصناعة التقليدية بمساحات ترويجية متواجدة بمختلف جهات الوطن على مستوى الغرف والوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، عن طريق فتح أروقة عرض-بيع بها والتي من خلالها يُوضع تحت تصرّف الحرفي الذي لا يملك مكان لعرض وبيع منتجاته، أو أنّ ورشته واقعة في

---

[180]- بن بادة مصطفى، إفتتاحية، **مجلةالحرفي** ،الجزائر ،العدد 4، 2008، ص.3

[181]- نفس المرجع السابق، ص.9

[182]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص. 108

مكان لايتيح له التعريف بأعماله، مساحة للترويج و البيع؛[183] وبهذا يمكن للحرفي الذي يمارس أحد أنشطة الصناعة التقليدية الفنية أن يقوم بـــ:

- إيداع منتجاته على مستوى الأروقة ومن ثم يبيعها؛
- بيع منتجاته للأروقة التي تقوم بإمتلاكها وتعيد بيعها؛
- تأجير جزء من مساحة الأروقة يبيع فيها منتجاته.

على أن يتم تحديد العرض ومدته وكذا هامش الربح وفق عقد مبرم بين الأروقة و المقاول، سواءا كان هذا الأخير حرفيا فرديا أو تعاونية أو مؤسسة أو حتى جمعية.[184]

اتّبعت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والصناعة التقليدية في مجال الترويج للقطاع خطة قسمتها إلى مرحلتين مهمتين :

- المرحلة الأولى: تضمّنت العمل على إعادة تعريف الأسواق الوطنية والدولية بالمنتج التقليدي الجزائري، لذلك إرتكزت الإستراتيجية الترويجية على تسطير برنامج مكثّف للتظاهرات والصالونات المحلية والوطنية خُصّص له مبلغ6,75مليون دج، أما خارج الوطن فيتم المشاركة سنويا في مختلف التظاهرات الدولية وكذا تحفيز الحرفيين على العودة إلى أهم الصالونات الدولية بدعم يتراوح ما بين 50 إلى 100 بالمائة من مصاريف العرض والشحن بهدف رد الإعتبار للمنتج التقليدي الجزائري في تلك الأسواق، حيث إستمرت هذه المرحلة إلى نهاية سنة 2006.
- المرحلة الثانية : وركّزت الإستراتيجية في هذه الفترة على الإستفادة من نتائج المرحلة السابقة ولذلك تم الإعتماد على دراسة نتائج تسويق منتجات الصناعة التقليدية الجزائرية في الأسواق الدولية من خلال مشاركة القطاع في مختلف المعارض والصالونات، ومن ثم إعداد دراسات سوقية للأسواق التي أظهرت النتائج على وجود طلب فيها على المنتج التقليدي الجزائري، وقد تم الإنطلاق في المرحلة مع بداية سنة 2007.[185]

4. دعم في مجال ترقية النوعية والإبقاء على روح المنتج التقليدي الجزائري :

تم في هذا الإطار إصدار مجموعة نصوص تنظيمية تسمح للحرفي من حصول منتجاته على **علامة النوعية والأصالة**• بحصول منتجاته على تسمية **صناعة تقليدية جزائرية** صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، مع توضيح طرق الحصول على ذلك في المرسوم التنفيذي رقم 97-390 المؤرخ في 19 أكتوبر 1997 إذ نصت المادة الرابعة منه أنّ هاته العلامة لا تُسلّم إلا للمنتجات التي تتميّز بطابع تقليدي أصيل، ومستوحاة من الفن المحلي وتتمتّع بمستوى من الجودة من حيث إختيار المواد المستعملة والعناية في التنفيذ، وكذا مصنوعة يدويا أو بالإستعانة بلوازم تكميلية.[186]

---

[183]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، دليل الحرفي ،**الدعم في مجال التسويق** ،الجزائر، 2007

[184]- CNAM, guide de promoteur dand l'artisanat et les metuers, op.cit, p.23

[185]- بن زعرور شكري، **تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009**، ص.ص 18-19

• **علامة النوعية و الأصالة** :هي العلامة الجماعية التي تثبت أن منتوج الصناعة التقليدية يتوفر على جملة من المميزات الخاصة المحددة تحديدا مسبقا.

[186]- وزارة المؤسسات ص و م، المرسوم رقم 97-390 المؤرخ في 19 أكتوبر 1997 المتضمن شروط تسليم علامات النوعية و الأصالة و دمغ منتجات الصناعة التقليدية و كيفياتها وشكلها، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف، مرجع سابق ، ص.ص248-249

5. معايير الدمغ وحماية المنتج التقليدي الجزائري :

تندرج معايير الدمغ في مجال ترقية النوعية والمقاييس، غير أنّ هاته الأخيرة تتعلّق بمنتجات نشاط معيّن يكتسي أهمية إقتصادية وإجتماعية على المستوى الوطني ألا وهو صناعة الزرابي والمنسوجات المماثلة، حيث وُضعت جملة من المتطلّبات والمعايير الموحّدة الخاصة بصنع الزرابي والمنسوجات التقليدية المماثلة لها والتي تمت المصادقة عليها من طرف اللجنة التقنية الوطنية للصناعات النسيجية التابعة للمعهد الجزائري للتقييس سنة 2005، وتُحدِّد هذه المقاييس نوعية المواد الأولية المستعملة وكذا مظهر المنتج (من رموز و أشكال..)، بالإضافة إلى الخصوصيات التقنية للمنتج وكل الجوانب المتعلّقة بالجودة.
تُوكل مهمة الدمغ التي يتم على إثرها التأكّد من مطابقة المنتج لتلك المواصفات والمقاييس الموضوعة، لمراكز الدمغ المتواجدة على المستوى الوطني وتعتبر هاته المقاييس بمثابة ضمان جودة لمختلف المنتجات النسيجية وكذا المرجع الأساسي لكل المعنيين بصناعة الزرابي ودمغها.[187]

و لم يتوقف الأمر على ذلك فقط، إذ تم تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة إطارات القطاع حول تقنيات دمغ الزرابي ومراقبة الجودة، إلى جانب دورات تكوينية لفائدة المتعاملين حول تقنيات التسويق والتصميم بهدف مساعدتهم على تطوير مقاربة سوقية مكيّفة ووضع إستراتيجيات بيع تأخذ بعين الإعتبار المنافسة والتنافسية.[188]

المبحث الرابع : مسار تطوّر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر

إنّ أي تغيير في هيكلة أو سياسة لنظام إقتصادي قائم سوف يؤثّر حتما على نمط تسيير المؤسسات، وهو ما يتطلّب تطوير قواعد التنافسية لها خاصة الصغيرة منها وإستعمال إستراتيجيات تأقلمية تتوافق مع تلك التغيّرات الحاصلة، وما يخصّ قطاعنا ومع التحوّل الذي شهده إقتصادنا وتوجّهه نحو إقتصاد السوق، إتّجهت الدولة الجزائرية إلى إتخاذ مجموعة من الإجراءات وإنشاء مجموعة من الهياكل تهدف جميعا لتحسين البيئة العامة للقطاع وبالتالي الرفع من آداءه الإنتاجي؛ ولهذا فقد مرّت الصناعة التقليدية في الجزائر منذ الإستقلال إلى يومنا هذا بمراحل متعدّدة عكست رغبة الدولة الملحة لتطويره، ولتحليل أدق لسياسة الدولة المتّبعة للنهوض بالقطاع نقسّم مسار تطوّرها إلى ثلاثة مراحل كبرى نجملها في المطالب الآتية.

المطلب الأول : تطوّر قطاع الصناعة التقليدية قبل وضع إستراتيجية لتنمية القطاع (الفترة 1962-2002)

شهد الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال تحوّلات وتغيّرات هامة أملتها الظروف والتحوّلات التي عرفتها كل من الساحتين الوطنية والدولية على كافة الأصعدة، وقد رافق هذا التحوّل قيام الجزائر بجملة من التدابير والإصلاحات الإقتصادية المتتالية والواسعة، التي مسّت جميع جوانب النشاطات الإقتصادية بمختلف القطاعات. ولهذا سنقوم بتقسيم مراحل تطوّر قطاع الصناعة التقليدية في هذه الفترة حسب السياسة الإقتصادية المنتهجة وذلك كما يلي :

---

[187]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق ، ص.ص130-131.

[188]- SOUAMI Dalil, Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les données du FNA, loc.cit

1. المرحلة الأولى (1962-1969) :

في هذه الفترة قامت الحكومة الجزائرية بإصدار العديد من المراسيم المتتابعة تحت عنوان كبير هو **التسيير الذاتي**•، بدأ في 22 أكتوبر 1962، وأصبحت الأملاك الشاغرة مسيّرة من طرف الدولة بواسطة لجان عمومية لتسييرها وتنظيمها بعد صدور مرسوم مارس 1963، ما يعبّر لأول مرة عن التوجّه الإشتراكي بقرار من الحكومة قائم على أساس التخطيط المركزي وهيمنة القطاع العام على الإقتصاد، كما شُرع في عمليات التأميم التي لم تمس القطاعات الإستراتيجية في الإقتصاد ولكن مسّت فقط التجار والحرفيين الصّغار، و لم يكن تدخّل الدولة في الشؤون الإقتصادية بصفة شاملة ومنسّقة، إذ ركّز النموذج التنموي في الجزائر على إعطاء الأولوية للقطاع الصناعي على غيره من القطاعات لهذا لم يُعتَبر قطاع الصناعة التقليدية والحرف من بين الأولويات التنموية آنذاك فلم تكن هناك لا قوانين ولا تشريعات صارمة تنظّم القطاع.[189]

1. 1. الإطار التنظيمي و المؤسسي :

تمثّلت الخطوة الأولى للإهتمام بالقطاع في هذه الفترة في إنشاء مديرية الصناعة التقليدية في أوت 1962 بصدور الأمر 62-025 الصادر في أوت 1962، هاته الأخيرة تم إدراجها تحت وصاية وزارة التصنيع والطاقة وأُوكل لها مهام تطوير مؤسسات الصناعة التقليدية الحديثة أو التقليدية وتطوير أشكال التعاون الإنتاجي الحرفي وتزويده بالدعم التقني والمالي.[190]

وفي سنة 1963 أُنشئ الديوان الوطني للصناعة التقليدية (ONATA) والذي يتكفّل بتحديد البرنامج العام لنشاط الصناعة التقليدية الجزائرية، خاصة ما يتعلّق بمجال التموين وتسويق المنتجات ومراقبة نوعيتها لاسيما تلك الموجّهة نحو التصدير، بالإضافة إلى مركز للمساعدة التقنية للصناعة التقليدية (CATA) المكلّف بالمساعدة التقنية للحرفيين فيما يخص وسائل الإنتاج والتجهيزات؛[191] وفي مارس من نفس السنة أُلحقت الصناعة التقليدية الفنية بوزارة الشباب والرياضة والسياحة، في حين تم تحويل إدارة إنتاج الصناعة التقليدية إلى وزارة السياحة سنة 1964 بالقرار الوزاري المؤرخ في 25 ماي 1964، ومن ثمّ تمّ إلحاق مديرية الصناعة التقليدية بوزارة الصناعة والطاقة سنة 1965 بواسطة المرسوم 65-136.[192]

1. 2. الدعم المالي :

بسبب السياسة التنموية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة المشجّعة للقطاع الصناعي على حساب باقي القطاعات خصوصا الزراعة، نتج عن ذلك تبعية الدولة للخارج في مجال الغذاء ما أدى إلى إرتفاع المديونية وإزدياد خدمة الدين كنسبة من الصادرات وبالتالي إلى عجز الدولة عن تمويل أنشطتها الإستثمارية، لهذا فقد كانت الآلية الوحيدة لمنح القروض للحرفيين تتم عن طريق **المجلس الجزائري للقرض الشعبي** منذ 1961، هذا الأخير يقدّم ثلاثة أنواع من القروض تتمثل في : (قروض بفائدة منخفضة، إجازات للتجهيز غير معوّضة، قروض خاصة بوسائل الإنتاج)، ثم أُلغيت هذه الآلية سنة 1963 وأصبح

• التسيير الذاتي : يقصد به مشاركة العمال في التسيير حيث يصبح مدير المؤسسة العمومية ليس هوالمسؤول الوحيد عن إتخاذ القرارات او الإجراءات المتعلقة بتسيير مصالح المؤسسة بل يجب أن تؤخذ آراء العمال بعين الإعتبار و هو تنظيم جماعي فرض نفسه بعد ذهاب المعمرين و ملاك المصانع

[189]- بهدي عيسى، **رسم ملامح نموذج للتسيير الإستراتيجي لعينة من المؤسسات الإقتصادية وفق التنظيم الشبكي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص.ص 149-150

[190]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق ، ص.13

[191]- شيبان آسيا، مرجع سابق ، ص.114

[192]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009، مرجع سابق** ، ص.ص 13-14

حرفيو القطاع مجبرين على اللجوء للأشكال التقليدية للقروض من طرف البنوك كغيرهم من الأعوان الآخرين، ما يعكس درجة التهميش التي كان يعانيها القطاع آنذاك.[193]

2. المرحلة الثانية (1970-1980) :

عرفت هذه الفترة توجّهات إشتراكية مطردة في النشاط الإقتصادي من تأميم وتأسيس شركات وطنية عامة[194] وتميّزت هذه المرحلة بالتخطيط المصرفي وأُسندت عملية تمويل المشاريع الإستثمارية إلى البنك المركزي والخزينة العمومية، كما تم إعتماد المخطط الرباعي الأول (1970-1973) مما أدى إلى ظهور حيوية إقتصادية ضخمة جعلت الدولة تغيّر سياستها التمويلية بهدف سيطرة أكثر على النشاط الإقتصادي[195] وهو ما كان لو أثر إيجابي على قطاع الصناعة التقليدية من حيث :

2. 1. تزويد القطاع بالهياكل القاعدية : لتحكّم أفضل في القطاع وتزويده بمختلف الوسائل والأدوات اللازمة لتنميته تم إنشاء:

- المؤسسة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) : التي حلّت محل الديوان الوطني للصناعة التقليدية (ONATA) بعد حله سنة 1971 وتتولى القيام بجميع المهام التي كان يقوم بها الديوان الوطني إلى جانب بعض المهام الأخرى الرامية لتنمية الصناعة التقليدية من بينها :
  - تقديم النصح والإرشاد للحرفيين وكل الفاعلين ذوي العلاقة بالقطاع من جمعيات مهنية، تعاونيات، مراكز الصناعة التقليدية وتزويدهم بكافة المعلومات الضرورية؛
  - إنجاز الدراسات الفنية والتقنية والإقتصادية التي تسمح بسير أفضل للقطاع؛
  - تسيير مراكز الصناعة التقليدية والقيام بالتكوين المهني الفردي والجماعي لمتعاملي الصناعة التقليدية.[196]
- إنشاء ورشات إنتاجية في مختلف قطاعات النشاط بالإضافة إلى وضع مؤسسات عمومية متخصّصة على المستوى الولائي حسب قطاع النشاط، خاضعة لنفس السياسة الإقتصادية المفروضة على باقي المؤسسات العمومية في مجال الجباية والجمارك والتمويل وهذا بالرغم من خصوصية قطاع الصناعة التقليدية.
- ضم الحرف لمديرية الصناعة التقليدية سنة 1973 بعد أن كانت من صلاحيات الديوان الوطني للملكية الصناعية (**ONPI**) وبذلك أصبحت تسميتها مديرية الصناعة التقليدية والحرف وتقع تحت وصاية وزارة الصناعة والطاقة.[197]

2. 2. التوجّه نحو تشجيع الإستثمار في قطاع الصناعة التقليدية والحرف :

حيث شهدت الفترة ما بين (1967-1973)• إنجاز 67 مشروع إستثماري في القطاع شمل حرف : النسيج، الخشب، الجلود، النحاس، الحدادة، الحلي والفخار؛ ومن ذلك الوقت لم تشهد عمليات الإستثمار تزايدا ملحوظا بسبب صغر

---

[193]- Centre national d'étude et d'analyses pour la population et développement, op.cit, p.31

[194]- بهدي عيسى، مرجع سابق، ص.150

[195]- نفس المرجع السابق، ص.155

[196]- بن زعرور شكري، **تطور الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق ،ص.ص14-15

[197]- شيبان آسيا، مرجع سابق ، ص.116

• شملت هذه الفترة تطبيق المخطط الثلاثي للتنمية (1967-1969) و المخطط الرباعي الأول (1970-1973)

سوق الصناعة التقليدية وتفاديا لمشكلة بيع المنتجات، ففي الفترة مابين (1974-1976) تم إنجاز 22 مشروع إستثماري فقط في الطرز و الأثاث المنحوت كما وُضعت مراكز للبيع لتسهيل عملية التسويق.[198]

3. المرحلة الثالثة (1981-1991) :

تزامنت هذه المرحلة مع بداية تطبيق المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، حيث تم إدخال تصحيحات وتعديلات لازمة لحل المشاكل التي صادفتها المخططات السابقة والعمل على تحقيق التنمية الشاملة، وفي سبيل الوصول إلى ذلك أُصدرت توجيهات للسياسة الإقتصادية خلال مرحلة تطبيق هذا المخطط، من بين نصوصها :

- تشجيع الصناعات المنتجة؛
- تشجيع القطاع الخاص الوطني للمساهمة في التنمية؛
- البحث عن مصادر أخرى للتصدير خارج قطاع المحروقات خصوصا بعد الأزمة البترولية؛
- إصلاح القطاع الصناعي العمومي بتقسيم الشركات إلى مؤسسات أصغر حجما لتسهيل التحكّم في سيرها.[199]

كل ما سبق كان له دور حاسما في بروز قطاع الصناعة التقليدية إلى الواجهة باعتباره شكلا من أشكال الإستثمار الفردي، وفي محاولة من الدولة لإعادة هيكلة القطاع تم وضع أطر تنظيمية وتشريعية له تتمثّل في :

3. 1. ضم القطاع إلى وزارة الصناعات الخفيفة : حيث تُكلّف بإعداد وتطبيق التدابير التنظيمية المتعلّقة بتحقيق الأهداف المحدّدة لميدان الصناعة التقليدية والحرف والتدابير الرامية إلى تطوير الصناعة التقليدية وتكييفها مع تطوير الأسواق والتطوّر التقني والإقتصادي، وقد حُدّد ذلك بموجب المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 31 جانفي 1980.[200]

3. 2.القانون الأساسي للحرفي : حيث تم ولأول مرة إصدار القانون 82-12 سنة 1982 المتضمّن القانون الأساسي للحرفي والذي تضمّن تعريف الحرفي و حقوقه وواجباته وقواعد ممارسة الأعمال الحرفية، إلى جانب تعريف و تنظيم التعاونية الحرفية وكذا المؤسسة الحرفية، ما يبيّن رغبة الدولة في دعم و تنمية النشاطات الحرفية بعد تأكّد نجاعتها.[201]

3. 3. مرسوم خاص بتنظيم سجل الصناعة اليدوية والحرف : تم إصدار هذا المرسوم والذي يحمل رقم 83-550 سنة 1983، وينقسم إلى **سجل الصناعة اليدوية** والذي يسجّل فيه الحرفيون الفرديون و**سجل الحرف** ويسجّل فيه التعاونيات الحرفية، إذ يترتّب عن هذا التسجيل مباشرة التسجيل في السجل التجاري.

3. 4. المرسوم الخاص بكيفية إعداد الفهرس الوطني للحرفيين والتعاونيات(83-551) : يتولّى جمع المعلومات المتعلّقة بالحرفيين والتعاونيات على المستوى الولائي.

3. 5. المرسوم (88-230) الصادر سنة 1988 المتضمّن إعادة تنظيم سجل الصناعة اليدوية والحرف على أن يتم مسكه من طرف المجالس البلدية بدل الوالي.

3. 6. القانون رقم (88-16) المؤرّخ في 1988/05/10 الذي يعدّل ويتمم القانون 82-12 والمتضمّن القانون الأساسي للحرفي.[202]

---

[198]- شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.117

[199]- بهلول محمد بلقاسم، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص.ص73-74

[200]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 1980/1/31، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الجزائر، 5فيفري 1980، ص.139

[201]- الأمر 82-12المؤرخ في 1982/8/28، مرجع سابق ، ص.1717

[202]- بن زعرور شكري، **تطور الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق ، ص.ص16-17

غير أنّ الإقتصاد الجزائري تعرّض لأزمة بترولية سنة 1986 كان لها تأثير على قطاع الصناعة التقليدية، تلتها تعرّض القطاع لهزّة عنيفة بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987 ما أدى إلى فقدان تأطير القطاع خصوصا في مجال التموين،[203]كما تم أيضا تحويل وصاية القطاع سنة 1990 مع قطاع السياحة ليصبح تابع لوزارة السياحة والصناعة التقليدية بموجب المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 جويلية 1992.[204]

4. المرحلة الرابعة (1992-2002) :

عقب نهاية الثمانينيات عرف الإقتصاد الجزائري تحوّلات جذرية خاصة بعد مظاهر الضعف والجمود التي أبدتها سياسة التخطيط المركزي والتي أسفرت عن توجّه السياسة الوطنية نحو إقتصاد السوق، هذا التحوّل رافقته تغييرات على مستوى البنية الإقتصادية بالإنسحاب التدريجي للدولة من النشاط الإقتصادي أو على مستوى إعادة تنظيم أجهزة الدعم والتأطير ؛ من ثم بدأت عملية التفكير الجدي في هيكلة القطاع وإعادة تأطيره بشكل يراعي خصوصياته لذلك شهدت هذه المحطة إصدار جملة من التشريعات وتحقيق مجموعة من الإنجازات.

4. 1. ما يتعلق بالتأطير و التنظيم : بهدف أفضل تأطير للحرفيين تم إنجاز :

أولا. الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف والغرف الجهوية : والتي أُنشئت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-10 المؤرخ في 9 جانفي 1992 وتُعدّ منتدى لتمثيل المهن الحرفية والدفاع عن مصالح الحرفيين، كما تمثّل الشريك الأمثل للسلطات المحلية أو الوطنية في كل الميادين التي تعنى بتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف، وفي هذا الصدد تم إنشاء 8 غرف جهوية حُددّت مقارها بمقار الولايات وتمارس مهامها تحت وصاية مديريات المناجم والصناعة،[205] ليتطوّر عددها إلى 20 غرفة سنة 1997 خاضعة لوصاية وزارة السياحة والصناعة التقليدية إنطلاقا من جوان 1997.[206]

ثانيا. الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية : تم إنشاؤها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92-12 المؤرّخ في 9 جوان 1992 وهي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتّع بالشخصية المدنية والإستقلال وتهدف إلى الحفاظ على مجمل الأنشطة المتعلّقة بالصناعة التقليدية وترقيتها وتنشيطها وتوجيهها.[207]

ثالثا. إنشاء الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.[208]

رابعا. إنشاء المصالح الخارجية للوزارة المكلّفة بالصناعة التقليدية : ويتعلّق الأمر بإنشاء 48 مديرية ومفتشية للسياحة والصناعة التقليدية تسعى نحو تعزيز التأطير المحلي.

---

[203]- نفس المرجع السابق، ص.19

[204]- الامانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 يوليو 1992، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، 22 يوليو1992، ص.1529

[205]- مرجع سابق، ص.21

[206]- مرجع سابق، ص.35

[207]- Pmeart, **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel,** Op.Cit , P.31

[208]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993، مرجع سابق

4. 2. الإطار التشريعي :

كانت البداية سنة 1996 بصدور الأمر الرئاسي التوجيهي رقم 96-01 الذي يضع الخطوط العريضة للقواعد التي تحكُم الصناعة التقليدية والحرف، بتحديد تعريف دقيق وشامل للقطاع وتنظيم كيفية ممارسة الأنشطة الحرفية وقواعدها ومجالاتها وكذا واجبات الحرفيين وإمتيازاتهم .[209]

وفي سنة 1997 تم إصدار المرسوم تنفيذي رقم 97-99 المؤرّخ في 29 مارس 1997 والذي يتضمّن القانون الأساسي النموذجي لتعاونية الصناعة التقليدية والحرف والمُحدّد للمبادئ العامة للتعاونية وكيفيات إدارتها وتسييرها؛ وفي 30 أفريل من نفس السنة تم إصدار مجموعة مراسيم تنفيذية متتابعة تتعلّق بتحديد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف وإعادة تنظيم سجل الصناعة التقليدية والحرف على مستوى الغرف الجهوية التي تتجلّى وظيفتها الأساسية في مسكه وتسييره بإعتباره جزءا هاما من نظام المعلومات في القطاع، بالإضافة إلى مراسيم أخرى تحدّد كيفيات التسجيل فيه وإعتماد البطاقة المهنية للحرفي والمستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف وغيرها من المراسيم التي تضمن أحسن تنظيم للقطاع.

ولترقية النشاطات الحرفية الممارسة في المترل، تم إصدار المرسوم التنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 21 جويلية 1997 الذي يحدّد شروط ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بالمترل.[210]

4. 3. إجراءات تحفيزية أخرى :

منذ أن قررّت السلطات فتح المجال أمام أصحاب المهن والكفاءات في أيّ من النشاطات الحرفية من خلال إمكانية الحصول على بطاقة الحرفي من البلديات كوسيلة لتقليص حدة الأزمة التي عاشتها الجزائر سنة 1986، ترسّخ لدى السلطات بأنّ الصناعة التقليدية و الحرف هي قطاع يمكن الإتّكال عليه فسعت إلى تطويره من خلال إتخاذ مجموعة من التدابير نجملها في مايلي:

- تطبيق الرسم على القيمة المضافة المخفّض 7% لبعض أنشطة الصناعة التقليدية و الفنية؛
- تمكين الحرفيين من الحصول على العملة الصعبة والتي تستخدم في إستيراد إحتياجاتهم من المواد الأولية والمشاركة في عدة معارض دولية؛
- تعزيز العمل القطاعي الجماعي المشترك في مجال دعم و ترقية الصناعة التقليدية؛
- تنظيم جلسات الصناعة التقليدية سنة 1994 بغرض الإستماع إلى ممثّلي الحرفيين ودراسة المشاكل التي يعانيها القطاع؛[211]
- تنظيم المسابقات وإستحداث جوائز الصناعة التقليدية بهدف رفع روح الابداع لدى الحرفي؛
- وضع علامات النوعية والأصالة ودمغ منتوجات الصناعة التقليدية لترقية المنتج التقليدي وحمايته.

إمتدت هذه المرحلة إلى غاية سنة 2002 كانت نتيجتها في أن وصل عدد الحرفيين المسجّلين في تلك السنة 75.000 حرفي، وإذا أخذنا المعدل الوطني لعدد مناصب الشغل المنشأة لكل نشاط حرفي و المقدّر بثلاثة يكون عدد مناصب الشغل

---

[209]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-01 المؤرخ في 14 جانفي 1996،مرجع سابق ، ص.3

[210]- نفس المرجع السابق، ص.10

[211]- شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.ص118-119

المستحدثة من 1998 إلى غاية 2002 هو 210.000 منصب شغل، وهو ما يعني أنّ القطاع قد أنشئ ما معدله 45.000 منصب شغل سنويا خلال تلك الفترة.[212]

وقد سمح العمل طيلة هذه الفترة من تعميق الفكر بمدى فعالية القطاع وقدرته على تزويد النسيج الإقتصادي الوطني بمؤسسات تساهم في الناتج الداخل الخام للبلاد وفي توفير مناصب شغل وتقليص البطالة وتدعيم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتحقيق التوازن الجهوي، ما جعل السلطات الجزائرية تدمجه مع قطاع م ص وم تحت وصاية وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية وذلك في جوان 2002.

المطلب الثاني : وضع إستراتيجية عمل من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية آفاق 2010 (الفترة 2003-2010)

كان قرار الحكومة بضم قطاع الصناعة التقليدية والحرف إلى وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية ترجمة واضحة لإرادة الدولة في إعطاء هذا القطاع بعده الإقتصادي والإجتماعي والثقافي الكامل، وتجسيدا لهذا القرار بادرت الوزارة الوصية بإعداد إستراتيجية تنمية للقطاع تم إعتمادها في 18 جوان 2003 سمّيت بـــ: **"مخطط عمل للتنمية المستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010"** وخُصّص لها مبلغ مالي تقديري حُدّد بـــ5 ملايير دج،[213] وهذا سعيا منها للسير بالقطاع في مسار التنمية المستدامة لاسيما مع التطوّرات الكبيرة التي يشهدها الإقتصاد العالمي الناتجة عن ظاهرة العولمة والتي من مؤشراتها الواضحة الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي والإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

عملية وضع وإعداد إستراتيجية الجزائر لتطوير قطاع الصناعة التقليدية تمت بعد حملة واسعة من المشاورات، التي تم طرحها ودراستها خلال المؤتمرات والملتقيات المنظمة والتي ضمت حرفيين وغرف الصناعة التقليدية والحرف وممثّلي مختلف الهيئات المعنية بصفة مباشرة أو غير مباشرة بالقطاع على مستوى التراب الوطني لاسيما القطاعات الوزاريّة، وكذا الهيئات الوطنيّة المعنيّة كالوكالة الوطنيّة لدعم تشغيل الشباب ووكالة التنمية الاجتماعيّة وغيرها ؛ كانت نتيجتها الوصول إلى مجموعة من التدابير والإجراءات التنظيمية والتقنية والمالية إلى جانب النتائج المتوقّعة من جراء تنفيذها، تمّ تحديدها بعد تشخيص وفحص شامل للقطاع ثم تسطير الأهداف المرجوّ تحقيقها وبالإستفادة من أمثلة مستخلصة من تجارب مختلف البلدان.[214]

1. **أهداف الإستراتيجية** : ترمي هذه الإستراتيجية إلى الوصول إلى تحقيق الأهداف الموالية :
   - إحداث مناصب شغل للشباب بقطاع لا يتطلّب إستثمارات ضخمة؛
   - تغطية متطلّبات وإحتياجات السكان الأساسية فيما يخص السلع والخدمات؛
   - تحسين نوعية السلع والخدمات؛

---

[212]- بن زعرور شكري، **تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009**، مرجع سابق ، ص.6

[213]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف آفاق 2020**، الجزائر، 2010 ، ص.7

[214]- بن عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص.2

- دعم التكامل الإقتصادي بين فروع النشاط الإقتصادي؛
- المساهمة الفعّالة في المجهودات المبذولة من طرف الدولة في تطوير إستقلالها الإقتصادي والحدّ من التبعية الخارجية من خلال إحلال منتجاتها محل الواردات، وكذا محاربة التبذير عن طريق إستعمال المواد الأولية المحلية وتطوير الصادرات خارج المحروقات؛
- الرفع من مستوى الكفاءات المهنية والمعرفة التقنية عن طريق تحسين نمط التكوين والتمهين؛
- دعم التنمية المحلية بخلق ومضاعفة إنشاء أقطاب لنشاطات صغيرة كوسيلة لتثبيت السكان في مناطقهم والتقليل من النزوح الريفي.[215]

2. **التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف الموضوعة** : لبلوغ هذه الأهداف حُدّدت مجموعة من الإجراءات والتدابير التطبيقية والميدانية من بينها :

- ملائمة وتبسيط الجهاز التشريعي والتنظيمي بالتوافق مع الواقع الإقتصادي والرهانات والتحدّيات المستقبلية؛
- تعزيز ودعم التأطير بإعادة تنظيم مؤسسات التأطير سواءا من حيث التنظيم أو المهام أو قدرة التدخّل؛
- تنمية العمل بالبيت التي تعتبر إحدى خصوصيات نشاط الصناعة الممارس في أغلبية الأحيان بالمناطق الريفية من طرف نساء؛
- إعادة الإعتبار للوحدات الإنتاجية الحرفية الموجودة والمسيّرة من طرف العمال وذلك عبر برامج تكوينية في مجال التسيير والدعم المالي لها؛
- تنمية نشاطات الصيانة والمناولة قصد خلق مناخ متكامل بين الحرفيين والمؤسسات الكبرى؛
- إنشاء شبكة تموين خاصة بالحرفيين تشرف على عملية تنظيم وتحسين التموين بالمواد الأولية والتجهيزات والعتاد والحصول على المحلات التي تعتبر إحدى أكبر العراقيل التي تواجه القطاع؛
- دعم نشاطات تسويق وترويج وترقية وتصدير منتوجات الصناعة التقليدية بفتح المجال أمامها للدخول في الأسواق الوطنية و الدولية؛
- ترقية الموارد البشرية عبر إعداد برامج تكوينية ملائمة وذلك بالتنسيق مع قطاع التكوين والتعليم المهنيين؛
- وضع إجراءات تحفيزية وتشجيعية في مجال الجباية والجمركة والتمويل خصوصا ما يتعلّق بمنح القروض للحرفيين عن طريق تبسيط شروط الاستفادة من صناديق الدعم وتقليص نسب الفائدة والعمل على إنشاء صندوق قرض خاص بالقطاع على غرار البلدان المجاورة، بالإضافة إلى تسهيل عملية الإستفادة من المحلات وقطع الأراضي؛
- وضع أرضية لنظام معلوماتي يتولّى ضبط وتوحيد المعطيات وتسيير محكم للملف الوطني للحرفيين؛
- إستغلال فُرص التعاون الدولي في إطار علاقات ثنائية أو متعدّدة الأطراف وهذا للإستفادة من التسهيلات التقنية والمالية التي يمكن أن تقدّمها المنظمات الدولية المتخصّصة التي تهتم بتطوير حرف الصناعة التقليدية.[216]

3. **النتائج المتوقعة من تطبيق الإستراتيجية** : إنّ التطبيق الميداني المنسجم والمنسّق لهذا البرنامج ستكون له إنعكاسات إيجابية في آفاق 2010 على كل من :

---

[215]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010**، ص.ص31-34

[216]- نفس المرجع السابق ، ص.ص35-60

أ. **الحرفي** : فعملية تأهيل وتأطير الحرفي وإدماجه في وتيرة التنمية تمكّنه من ممارسة نشاطه في إطار شرعي ومنظّم وتسمح له برفع مؤهلاته وتحسين نوعية منتجاته، كما تفتحه على الإبداع والقدرة المستمرة على التأقلم مع متطلّبات السوق وبالتالي تحسين مدخوله ووضعه الإجتماعي والعائلي.

ب. **المجتمع** : نجاح برنامج العمل هذا يمكن أن يؤّدي إلى تحقيق التوازن الجهوي وتثبيت السكان بمناطقهم الأصلية والذي يتم من خلال دعم إنشاء نشاطات بالمناطق الريفية وإعادة الإعتبار للعمل الحرفي البيتي وبالتالي لعمل المرأة، إضافة إلى تثمين التراث الثقافي والحضاري الوطني ومحاربة الآفات الإجتماعية الناتجة عن البطالة.[217]

ج. **الإقتصاد الوطني** : التطبيق الجيّد للإجراءات والتدابير المقترحة في إطار هذه الاستراتيجيّة سوف يمكّن من الوصول إلى النتائج الموالية :

- **في ميدان التشغيل** :

- دعم وتأمين دوام النشاطات الحرفية المسّجلة بسجل الصناعة التقليدية والحرف من حرفيين فرديين أو تعاونيات أو مقاولات حرفية؛
- تشجيع الحرفيين الذين ينشطون خارج الإطار الرسمي على العمل في إطار شرعي ومنظّم إذ قُدّر عددهم سنة 2002 113.000 شخص، الذين بإندماجهم كليا أو جزء منهم بشكل رسمي سيكون لذلك إنعكاسات إيجابية على مستوى تطهير نشاطات القطاع فضلا عن المداخيل التي سوف تجنيها الخزينة العمومية؛
- إنشاء نشاطات جديدة وخلق مناصب شغل إضافية تقدّر بـــ280.000 منصب شغل على أساس وتيرة نمو تُقدّر بـــ20%، وعلى هذا الأساس وفي آفاق 2010 فإنّ القطاع سوف يستقطب 510.000 شخص بشريحة مكوّنة من: 130.000 منصب شغل مُتوفّر، 113.000 منصب ناتج عن تسوية القطاع غير الرسمي، 280.000 منصب جديد.

- **في ميدان الإيرادات لفائدة الخزينة العمومية** :

إنطلاقا من معدل ضريبي سنوي يقدّر بـــ 10.000دج لكل حرفي (خارج فترة الإعفاءات المقترحة) وبطاقة تشغيلية تُقدّر بـــ510.000 حرفي في آفاق 2010 فيُتوقّع أن تصل الإيرادات السنوية إلى حوالي 5 مليارات دينار.

- **في ميدان المساهمة بالعملة الصعبة والمساهمة في الصادرات خارج إطار المحروقات:**

إذ يُنتظر أن تتمكّن الطاقة الإنتاجية للقطاع من توفير رقم أعمال سنوي موجّه للتصدير يُقدّر بـــ5,5 مليون دولار، وبتقدير نمو حُدّد بـــ50% تم توقّع أن تبلغ الإيرادات 66 مليون دولار سنة 2010 وبإضافة مشتريات السياح المقدّر أن يصل عددهم 1,2 مليون سائح بمصاريف تُقدّر بـــ80 دولار للسائح أي ما يعادل 96 مليون دولار، فإنّ مجموع الإيرادات الناتجة عن التصدير سوف تصل إلى 162 مليون دولار أي ما قيمته 12 مليار دينار .[218]

---

[217]- بن عبد الهادي أحمد، مرجع سابق، ص.ص5-6

[218]- وزارة المؤسسات ص وم و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010** ، مرجع سابق ، ص.ص68-69

المطلب الثالث : تقييم فعالية إستراتيجية الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف

إنّ الإجراءات المقترحة في الوثيقة المتعلّقة بهذه الإستراتيجية تُتَرجم الرغبة الحقيقية لتوفير الأدوات والوسائل والميكانزمات الضروريّة لإعادة بعث نشاطات الصناعة التقليديّة والحرفيّة على المدى المتوسّط، التي بدورها ستشكّل أداة أساسيّة وفعّالة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والتي لا يمكن أن تكون لها آثار إيجابيّة إلاّ بتضافر جهود كافة قطاعات النشاط المعنيّة بمساهماتها الكلية لدعم قطاع همّش طويلا، فبعد سبع سنوات من الشروع في تجسيد هذا البرنامج على أرض الواقع كانت النتائج التالية.

1. الإطار التشريعي و المؤسساتي :

فيما يخص التشريع فقد شهدت قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف زيادة في عدد أنشطتها وهذا من 214 نشاط سنة 2007 إلى 338 نشاط سنة 2009، وذلك في محاولة لإدراج أنشطة جديدة غير واردة في القائمة أحدثتها عملية توسيع وتطوير بعض الأنشطة الحرفية ؛ أما التأطير فقد زُوّد القطاع بهيئات تأطير إضافية ممثّلة في غرف جهوية أخرى في المناطق التي لم يكن بها هياكل تأطير فتمّ سنة 2003 إستحداث 11 غرفة جديدة للصناعة التقليدية ليصبح عددها 31 غرفة،[219] وبصدور الأمر التنفيذي رقم 09-323 إنتقل عددها إلى 48 غرفة للصناعة التقليدية والحرف مُوزّعة على كامل التراب الوطني، تعمل على توفير عمل جواري أكثر قربا من الحرفيين وتُقلّص من الكثافة الحرفية التي كانت تضغط على بعض الغرف، كما بادرت السلطات العمومية إلى برمجة عدة دورات تكوينية للحرفيين أعضاء الجمعيات العامة للغرف تضمّنت مواضيع مختلفة والتي تهدف في مجملها إلى التحكّم في صلاحيات التسيير.[220]

وقد تبنّى مخطط الإنعاش الإقتصادي 2005-2009 إنجاز 90 هيكلا قاعديا للتنشيط والتكوين والترويج في مختلف مناطق الوطن ممثّلة في (50 دار للصناعة التقليدية، 10 مراكز لتنمية المهارات المحلية، 5 متاحف، 7 مراكز للصناعة التقليدية، 6 مراكز للتكوين والإنتاج، 4 مراكز لدمغ الزرابي، سويقة، 5 فضاءات عرض وبيع المنتجات، مركز خاص لشراء الصوف، مركز للفنون والمهن ومنح 23.000 محل على مستوى البلديات) خاصة بمناطق الجنوب.[221]

2. في مجال التكوين و التمهين :

لترقية وتأهيل العنصر البشري وضمان تحكّم جيد في آليات وإجراءات ممارسة الحرفة قامت هيئات القطاع بوضع برامج قطاعية خاصة تعتمد على طريقة التكوين عن طريق التمهين، تهدف إلى الوصول لتكوين نوعي يرتكز إلى جانب كبير على الممارسة العملية للنشاط من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية ضمن مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، مما أضفى إلى إستحداث مؤسسات تكوين مهني خاصة بقطاع الصناعة التقليدية.

---

[219] Pmeart, **Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel,** Op.Cit , P.33

[220]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر1962-2009**، مرجع سابق، ص.90

[221]- بن زعرور شكري، **تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009**، مرجع سابق، ص.13

أمام التحوّلات المستمرة والتغيّرات في مجال التحكّم في المهن برز مصطلح التكوين المستمر لضمان تأقلم الحرفي مع محيط تنافسي سريع التغيّر، ولهذا قامت هياكل القطاع بتوسيع إستعمال برنامج Cree-Germe فإلى غاية 31 ديسمبر 2009 تمّ :

- التكوين عن طريق التعليم لـــ5000 شاب لدى حرفيين معلّمين في مختلف فروع الصناعة التقليدية والفنية؛
- مرافقة 85 حرفي في فروع الحلي، الجلود، الفخار، الخزف والزجاج من طرف شركاء إيطاليين وإسبان في إطار إتفاقيات تعاون دولي؛[222]
- تكوين 4400 مقاول وحامل مشروع خلال الفترة جوان 2005 و31 ديسمبر 2006؛
- أفضت الجهود المتتالية للهيئات المسؤولة على القطاع عن تكوين 2410 حامل مشروع جديد و6256 حرفي حول كيفية تسيير المؤسسة، أي ما مجموعه 8666 حرفي إلى غاية ديسمبر 2009.[223] ولم تكتف وزارة المؤسسات ص وم بهذا الحد إذ و حرصا منها على الوقوف وراء هذا المشروع الكبير أَوكَلَت مهمة تعريب دلائل تكوين هذه المنهجية للغرفة الوطنية للصناعة التقليدية.[224]

إلى جانب ما سبق إتجهت هياكل القطاع إلى إعتماد نظام تكوين عن بعد قادر على تسيير ومتابعة المتكوّنين من خلال أرضية تقنية على الخط عبر الانترنت شُرع في إنجازها منذ نوفمبر 2007.

وفيما يتعلق بتكوين الإطارات المسؤولة عن الهيئات المشرفة عن القطاع فقد تم تأهيل 29 مفتش رئيسي للصناعة التقليدية وكذا 70 إطار في مراقبة الجودة ودمغ الزرابي،[225] بالإضافة إلى تكوين 33 إطار على تسيير صيانة نظام المعلومات.[226]

3. تنشيط تجمّعات التعاون بين الحرفيين والتنمية المحلية :

كان لتبنّي برنامجي Nucleus و نظام الإنتاج المحلي النتائج الموالية :

- إرتفع عدد الأنظمة الإنتاجية الموضوعة من 7 أنظمة إنتاجية محلية رائدة في قطاع الصناعة التقليدية سنة 2007 إلى حوالي 15 نظام إنتاج محلي مع نهاية سنة 2008؛[227]
- إنشاء تجمّعين لتصدير منتجات الصناعة التقليدية سنة 2009، وثلاثة سنة 2010 و4 سيتم إنشاؤها سنة 2011؛[228]
- أما عملية تنفيذ برنامج نوكلس أسفرت في أن بدأ 126 نوكلس يشتغل ويجتمع فيه 1200 مقاول يتوزعون على3 مناطق " شرق، غرب، وسط" ويضم 37 حرفة مختلفة في فروع : الخزف، الميكانيك، النجارة، البناء، الحلاقة.[229]

---

[222]- SOUAMI Dalil, op.cit, p.38

[223]- idem

[224]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر1962-2009**، مرجع سابق، ص.100

[225]- شيبان آسيا، مرجع سابق ،ص.127

[226]- SOUAMI Dalil, op.cit, p.38

[227]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.23

[228]- نفس المرجع السابق

[229]- نفس المرجع السابق

4. إنشاء الأنشطة و التشغيل و الإنتاج :

شهدت الفترة مابين 2003 والسداسي الأول من 2009 توسّعا في عدد الأنشطة الحرفية بـــ82.235 مشروع حرفي جديد، أي بزيادة سنوية قدرها 11.748 مشروع وهو ما يمثّل نسبة 11% سنويا، هذا الإرتفاع في عدد الأنشطة إنعكس أيضا على عدد مناصب الشغل المنشأة التي عرفت بدورها زيادة قدرها 164.606 منصب شغل جديد خلال نفس الفترة، وكان معدل المناصب المنشأة سنويا يُقدّر بأكثر من 23.500 منصب بمعدل نمو يقارب نسبة 11% سنويا.

هاته الحركية في الإنشاء رافقها أيضا إرتفاع مقبول في الناتج المحلي الإجمالي والذي إنتقل من 53,9 مليار دينار سنة 2005 إلى 106 مليار دينار سنة 2009، ما يعني زيادة قُدّرت بـــ96,7 % خلال خمس سنوات، أي بمعدل إرتفاع سنوي قدره 19,4 %.

كما شهدت الصادرات إنتعاشا ملحوظا، حيث عرفت إرتفاعا محسوسا في الكمية المصدّرة تقدّر بـــ4.057 مليون طن في الفترة 2003-2007، صاحبت هذه الزيادة إرتفاع في قيمة الإيرادات من الصادرات فقد إرتفعت قيمة هذه الأخيرة بـــ 1.141 مليون دولار أمريكي في نفس الفترة.

5. الترويج :

أسفرت نتائج الجهود المبذولة في هذا الإطار عن ما يلي :

- بهدف التعريف بالمنتج التقليدي في داخل الوطن وفي الخارج وإلى غاية سنة 2006، شهدت تلك الفترة تنظيم مئات المعارض والصالونات المحلية بمعدل يفوق 30 تظاهرة سنويا في مختلف مناطق الوطن وفي مختلف نشاطات الصناعة التقليدية، كما شهدت الفترة أيضا المشاركة في عدد يتجاوز المائة صالون دولي بمعدل يفوق 10 تظاهرات سنويا.[230] وقد عرفت هذه المرحلة المشاركة في العديد من الصالونات الدولية من بينها : **صالون برلين، صالون مرسيليا، الصالون الدولي للصناعة التقليدية بسوريا**...؛ إلى جانب تنظيم مجموعة من الأسابيع الصناعة التقليدية في عدد من الدول من بينها: **تونس، سوريا، مصر، الإمارات**...، وكان أبرزها : **أسبوع الصناعة التقليدية الجزائرية بأبوظبي** في الفترة 20-27 ديسمبر 2008 والذي يعدّ من بين التظاهرات الدولية الناجحة والذي كان من نتائجه بيع مباشر لمنتجات الصناعة التقليدية الجزائرية وتعريف المستهلك الإماراتي بالمنتج التقليدي الجزائري وكذا التعرّف على السوق الإماراتية وبهذا محاولة إيجاد منفذ دائم للمنتجات التقليدية الجزائرية بالسوق الإماراتي.[231]
- أما ما يتعلق بدراسات نتائج تسويق المنتج التقليدي بمختلف التظاهرات فقد تمّ الوصول إلى :
  - إستهداف بعض الأسواق الأوروربية والأسيوية؛
  - تكليف مهمة الترويج الدولي للقطاع لدى مؤسسة أو مؤسستين تابعتين له؛
  - الإكتفاء بدعم المشاركة في الصالونات المهنية فقط وترك المشاركة في صالونات الجمهور العريض لإختيار الحرفي؛
  - دعم وتعزيز حضور نوعي لفئة المنتجات التي حقّقت فيها الصناعة التقليدية ميزة تنافسية.[232]

---

[230]- بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، ص. 18

[231]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر1962-2009** ، مرجع سابق، ص.ص118-119

[232]- بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، ص. 19

6. الترقية و التطوير :

ما يخصّ هذا الجانب لا تزال السياسة الترقوية الموضوعة لتحفيز وتشجيع الحرفيين ورفع روح المنافسة والإبداع فيما بينهم وكذا إعادة الإعتبار للمنتج التقليدي وتكييفه مع المتطلّبات العصرية تسير على نفس الخطى ؛ ذلك أنّ مسابقات الإبداع والمحافظة على التراث التقليدي ومنح جوائز الصناعة التقليدية والصناعة الفنية لم تتوقف، بل تمّ تكريس فعاليتها بالإعلان عن اليوم الوطني للصناعة التقليدية والحرف، فإلى غاية نهاية 2008 تمّ منح 41 جائزة صناعة تقليدية وصناعة فنية، بالإضافة إلى التشجيع على الإحتفال بالمناسبات المحلية الممارسة ببعض المناطق التي تشكّل وسط هام لترقية الصناعة التقليدية.[233]

7. شبكة النظام الإعلامي :

حيث شُرع في إنجاز منظومة إعلاميّة حديثة خاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف إبتداءا من نوفمبر 2007، والتي تمت في إطار التعاون الجزائري الفرنسي المبرم في نوفمبر 2004، تُمكّن هذه المنظومة الإعلامية من المتابعة الآنية لكل مكوّنات البرامج والخطط، ومبينة على الاتصال الدائم أفقيا وعموديّا وكذا تنازليّا وتصاعديّا، كما تربط بين مختلف المتعاملين في قطاع الصناعة التقليدية وتقوم بتجميع المعلومات الواردة إليها من مختلف هياكل القطاع في الوطن في شكل برمجية إعلامية أطرافها في الغرف الجهوية ومركزها هو الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية عن طريق الربط الشبكي بالانترنت، وبذلك تشكّل لوحة قيادة تمكّن من المتابعة وتساعد على إتخاذ القرار.[234]

توفّر هذه المنظومة الإعلامية كافة البيانات النوعية والكمية المتعلقة بمختلف الناشطين في القطاع وتتكوّن من واجهتين، واجهة عامة للزائرين للإتصال بفاعلي القطاع وواجهة خاصة للمسيرين والعاملين بالقطاع؛ بالإضافة إلى ذلك يتضمّن النظام أنظمة فرعية مختلفة متعلقّة بكل من : تسيّير ملفات الحرفيين، سير مشاريع الهياكل القاعدية للقطاع، تسيير الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، النشاطات الترويجية، تسيير المعارض و نقاط بيع منتجات الصناعة التقليدية و كذا المواد الأولية وغيرها.

وزُوّدت أرضية المعلومات هذه بأرضية ثانية مرتبطة بها من خلال محرك بحث يُسمى (Maestro)، وتُدعى هذه الأرضية **النظام المساعد على إتخاذ القرارات** (**SADA**) ويتمثّل دورها في فرز وتنظيم المعلومات المتجمّعة بقاعدة معطيات النظام وفق خريطة معلومات تشكّل لوحة قيادة تجمع مختلف المؤشرات بما يساعد على إتخاذ القرار.[235]

8. التنمية الريفية :

بهدف تطوير النشاطات التقليدية المتواجدة بالمناطق الريفية تم تطبيق برنامج عمل مشترك بين قطاعي الصناعة التقليدية والفلاحة يقوم على أساس إستغلال الترابط الميداني بينهما في دعم التنمية الريفية والتقليص من النزوح الريفي، تقرّر على إثره إحداث إعانة من أجل ترقية النشاطات المتعلّقة بالصناعة التقليدية الممارسة بهذه المناطق، وتخص الإعانة شراء تجهيزات ولوازم أنشطة الصناعة التقليدية، إذ يستفيد من مبالغ الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية وكذا الأنشطة التي يمكن تمويلها وفق برنامج التنمية الريفية،كل القاطنين بالأوساط الريفية والممارسين لإحدى نشاطات :

---

[233]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، أرضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية و الحرف ، **مجلة الحرفي** ، العدد4، فيفري 2008، ص.13

[234]- الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف و نظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي** ، العدد 4، فيفري 2008، ص.42

[235]- نفس المرجع السابق، ص.41

النسيج، صناعة الخزف، الجلود، السلالة، الحلي التقليدية وصناعة الخشب، الذين لم يستفيدوا من أي إعانة من الدولة موجّهة لنشاط الصناعة التقليدية. وقد وصل عدد الملفات المدعومة في إطار هذا البرنامج إلى 2500 ملف سنة 2005.[236]

.بملاحظة ما سبق، نجد أنّ جهود تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف قد حققّت عموما نتائج طيبة على المستوى المحلي، وأكّدت دور القطاع كفاعل إقتصادي وإجتماعي، ولذلك وقبل أقل من سنة على إنتهاء تنفيذ أول إستراتيجية تنمية للقطاع وبهدف الحفاظ على وتيرة التنمية، شرعت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية في جويلية 2009 بالإستعداد لوضع مشروع إستراتيجية جديدة للقطاع آفاق2020، تتضمّن تقديم تقييم دقيق لحصيلة المشاريع والبرامج المُنجزة منذ بداية مخطط العمل الحالي، ومن ثم وضع رؤية مستقبلية للقطاع تسمح له .بمواصلة الإنجازات والإصلاحات والتكيّف مع المستجدات، وكذا البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل القطاع.

[236]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر1962-2009**، مرجع سابق ،ص.ص136-137

خلاصة الفصل :

تبيّن لنا من خلال الفصل أنّ الصناعة التقليدية والحرف تشكّل في الجزائر قطاعا إقتصاديا واعدا تمتلك فيها مؤّهلات تُمكّنه من أن يلعب دورا أساسيا في التنمية المستدامة للبلاد ويشكّل لها ميزة تنافسية كبيرة في حال ما إذا وجد الدعم الضروري، وحاليا بات القطاع يحتلّ مكانة هامة ببلادنا، وظهر ذلك بصفة متنامية منذ سنة 1996 بتحديد المرسوم الرئاسي رقم 96-01 المتضمّن القواعد المحدّدة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، والذي أعطى لأول مرة مقاربة مفصّلة للنشاط الحرفي؛ مصدر هذا الإهتمام المخصّص للقطاع يعود إلى مجموعة من المزايا يحرزها هذا الأخير دون منازع وتعتبر الحافز وراء إنشاء الأنشطة في هذا القطاع وكذا دافعا لحمايته ودعمه.

أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف تبرُز من مساهمته في إقتصاديات البلدان المتقدمة وكذا النامية والتي تتّفق جميعها على أنّه إلى جانب مساهمته في الجانب الثقافي والإجتماعي لها، يعتبر أيضا قطاعاً إقتصادياً يُصّنف في مصف القطاعات الحيوية المنتجة. وفي الجزائر تجسّد دور القطاع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على حد سواء من خلال قدرته الكبيرة على إمتصاص البطالة وخلق فرص عمل بإمكانيات محدودة، كما يمكنه أن يساهم في الإنتاج المحلّي والدخل العام ويعمل على تلبية إحتياجات المواطن الأساسية، بالإضافة إلى ذلك تمثّل أنشطته نشاطا أساسيا لفئة عريضة من الأفراد ويعمل على تثمين دور المرأة خصوصا بالمناطق الريفية وهو ما يساهم في تحقيق إستقرار السكان، وهذا فضلا عن كونه مساهما رئيسيا في إزدهار السياحة بالبلاد وتوفير العملة الصعبة.
وتكمن مساهمة القطاع في التنمية الثقافية، ونقصد هنا الصناعة التقليدية والفنية على وجه التحديد، في كون منتجاتها تعبّر عن التراث الثقافي للبلاد، كما تعتبر وسيلة للتواصل و نقل المعارف بين الأجيال.

أمام هذه الأهمية إتجهت الجهود في السنوات الأخيرة إلى التركيز على توفير مختلف أشكال الدعم التّي من شأنها أن تساعد على تحفيز الإستثمارات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف من خلال تحسين المناخ الإستثماري في القطاع، إذ دُعّم بالعديد من الهيئات العامة لتقديم المشورة الإقتصادية والفنية والمساعدات المالية إضافة إلى التحفيزات الجبائية؛ كما تمّ تبنّي مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية ودعم التنافسية، والتي تسعى من جهة نحو تأهيل إطارات القطاع والرفع من مؤهلاتهم، ومن جهة أخرى تعمل على دعم روح المقاولة للحرفيين وتنمية مهاراتهم وكذا ترقية التعاون والعمل الجماعي بينهم، إلى جانب التّحفيز على الإبداع والإبتكار وتسمح بالتكيُّف مع المستجدات.

وفيما يتعلّق بالتسويق فقد تركّز الدعم في هذا المجال على تسخير كل من الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية والصندوق الوطني لترقية الصادرات، إلى جانب إنتهاج سياسة ترويجية تعتمد على المشاركة في مختلف التظاهرات والمعارض المحلية والوطنية والدولية، وكذا الإستفادة من مساحة من أروقة عرض-بيع المتواجدة على مستوى الهياكل المشرفة على القطاع؛ كما تم إصدار نصوص تنظيمية تتضمّن الشروط التي يتم على إثرها منح المنتج تسمية **صناعة تقليدية جزائرية**،

وكذا منح علامة الدمغة لمنتجات الزرابي والمنتجات المماثلة لها من طرف مراكز دمغ تم إنشائها لذلك، و لم يتوقف الأمر هنا إذ نُظّمت دورات تدريبية لفائدة الإطارات خصيصا لهذا الغرض.

مرّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر بجملة من التطوّرات أملتها التغيّرات التي عرفها الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال على إثر التحوّلات والظروف التّي شهدتها الساحتين الوطنية والدولية، كان أبرزها التطوّرات التي عرفها القطاع إبتداءاً من النصف الثاني من سنة 2002، خلال هذه المرحلة توفّرت لدى السلطات العمومية نظرة إستراتيجية لتنمية القطاع تُوّجَت بإلحاق القطاع بوزارة المؤسسات ص وم في جوان 2002 وعُزّزَت بتنفيذ برنامج عمل من أجل تنمية مستدامة للصناعة التقليدية آفاق 2010 كإستراتيجية تنموية سنة 2003 وهذا لتمكينه من أداء الأدوار المنوطة به وسعيا نحو نقل القطاع إلى مراتب القطاعات الواعدة إقتصاديا. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية تشخيص لوضعية القطاع، ثم تحديدا للأهداف المرجوّ تحقيقها وكذا الإجراءات الواجب إتخاذها والوسائل الضرورية للوصول لذلك، فضلا عن النتائج المتوقعة من تنفيذها.

التقييم الأولي لهذه الإستراتيجية أظهر نتائج محفّزة على المستوى المحلي، ودفع بالسلطات المسؤولة قبل سنة على إنتهاء أول إستراتيجية تنموية، الإستعداد لوضع مشروع لإستراتيجية جديدة آفاق 2020.

الفصل الثاني :

الإطار النظري لأنظمة الإنتاج المحلية

تمهيـــــد:

أمام التغيّرات المعقّدة والسريعة للبيئة الإقتصادية تُعّد عملية مرافقة المؤسسات الصغيرة على المستوى الوطني جزءا من القضايا الأساسية للتنمية الإقتصادية وهذا لتوجيه تحوّلها نظرا لأهميتها البالغة في السنوات الأخيرة؛ هذه المؤسسات غالبا ما تكون معزولة للغاية كما أن طبيعة حجمها غير كافية لتنفيذ الإجراءات اللازمة لتطوّرها كالإبتكار، البحث والتطوير، التوسّع الدولي، تطوير المهارات وإعادة التموضع تجاه عملائها أو الموردين، التنويع وغيرها من الإجراءات، من هنا ظهرت الحاجة الملحة إلى تعزيز التعاون للقيام بمثل هذه المشاريع وبناء مقاربة مشتركة ومتقاسمة حول مواضيع معينة أدت بمرور الوقت إلى إنشاء شبكات مؤسسات غالبا ما تقوم على القرب أو على منطق القطاعية؛ من بين هاته الشبكات نجد **نظام الإنتاج المحلي** (**SPL**)، هذا الأخير يعدّ إحدى الحلول الهامة للإستجابة للتحدّيات التي تواجهها مؤسسات الحجم الصغير، فقد أكّدت التجارب في أوروبا وأمريكا الجنوبية بأنّ التنمية المحلية• يمكن أن تتحقّق عن طريق ترقية مؤسساتها ص وم ومؤسساتها المصغّرة من خلال تبنّي هذه المقاربة.

وعلى غرار الصناعة التقليدية و الحرف هنالك تسميات عديدة تطلق للدلالة على تجمّع مؤسسات صغيرة متخصّصة ومتمركزة في إقليم معين، من بينها : **المناطق الصناعية أو التكنولوجية** (**Districts Industriels ou Technologiques**)، **الأقطاب التنافسية** (**Pôles de Compétitivités**)، **شبكة المؤسسات المتجمّعة إقليميا** (**Réseau d'Entreprise Territoriale**)، **التجمّعات** (**Clusters**) وغيرها، وكلها مصطلحات وإن إختلفت تسمياتها بإختلاف المناطق المستعملة بها تدلّ على هذا النوع من التجمّعات[239]. وسنحتفظ في دراستنا هذه بتسمية أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) كمفهوم شامل لوصف هذا النوع من التنظيم.

وسنحاول فيما يلي تقديم أصول هذا المصطلح ومفاهيمه وكذا أشكاله في مبحث أول، ثم تناول خصائصه وأهميته إلى جانب متطلّبات تطبيقه في مبحث ثان، في حين نعرض في الجزء المتبقي تجارب لدول متقدمة وأخرى نامية نجحت في تطبيق هذا المفهوم.

• تعرّف التنمية المحلية حسب Claude Courlet: بأنّها مزيج بين فكرتين مركزيتين، أوّلها إعتبارها مجموع لديناميكيات إنتاجية تؤسَّس على الإستعمال الأمثل للموارد المحلية:" مواد اولية، يد عاملة، كفاءات صناعية، مهارات...، ومن جهة أخرى هي تنظيم إجتماعي إقتصادي فعّال قائم في إقليم ملائم، يضمن للنظام المحلي قدرته على التطوّر والتكيّف مع المتغيّرات الخارجية.

[239]- DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE,France, avril 2005A, p.1

المبحث الأول : نظام الإنتاج المحلي : أسس ومفاهيم

المطلب الأول : الأساس التاريخي لنظام الإنتاج المحلي

إختلف الكتّاب في تحديد أصل نظام الإنتاج المحلي فقد أرجعوا نظرية أنظمة الإنتاج المحلية إلى ترجمتين هامتين، فهو إما أن يكون شكل تنظيمي ناتج عن التخّلي عن طريقة الإنتاج الشامل (الفوردي) في سياق الإنتقال من طريقة تراكم إلى أخرى، وإمّا أن يكون مكَوّن لأنظمة صناعية جديدة متشكّلة في الإقتصاد الصناعي. ولكن إذا قمنا بتتبع مراحل التنمية الجهوية التي حدّدها الإقتصاديون يمكننا تحديد جذور هذا المفهوم.

حسب الدراسات التّي تم إجراؤها تعود نظرية أنظمة الإنتاج المحلية إلى نموذج **المنطقة الصناعية (District industriel)** المحدّد في الإقتصاد الصناعي•[240] ، وتعتمد فكرة هذه الأخيرة على العلاقة بين الديناميكية الصناعية وديناميكية الإقليم المتواجد فيه، الموروثة من التصاميم النظرية المطوّرة من طرف ألفريد مارشال.
وقد تبلور تصميم المنطقة (District) من مصدرين أساسين متكاملين، أحدهما نظري بالأساس مستمد من أعمال مارشال في أوائل القرن 19 وخاصة أعماله المخصّصة لتحليل الأعمال الصناعية، والآخر تجريبي مستمد من دراسة النماذج المكانية لمسارات تصنيع ظهرت في مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا خلال الستينيات والسبعينيات.[241]

يبرز إهتمام ألفريد مارشال بالمنطقة الصناعية في الدراسة التي قام بها والمتعلّقة بتموقع المؤسسات المحدّدة في كتابيه (مبادئ الإقتصاد السياسي) سنة 1898 وكتاب (صناعة و تجارة) سنة 1919، حيث عالج فيهما الصناعات المتمركزة في مناطق معينة كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير بليون (فرنسا)، الفولاذ بكل من Birmingham و Sheffield بالمملكة المتحدة وكذا بـــ Solingen بألمانيا[242] والتي أطلق عليها تسمية **صناعة محلية (Industrie localisée)**، إذ حاول من خلالها تحديد مدى إمكانية إعتبار التمركز الصناعي كشرط أساسي للوصول إلى تقسيم العمل وتحقيق إنتاجية عالية.

وحسب هذا الأخير تظهر أهمية التمركز الصناعي في الخدمات المجانية التي تقدّمها المؤسسات المتجاورة لبعضها البعض بفعل عملها في محيط متجاور، حيث يعتبر بأنّ عملها مع بعض يحسّن قدرتها على الإستجابة لتغيّرات السوق ويخفّض التكاليف كما يمكّنها من الإستفادة من إقتصاديات الحجم وتكوين اليد العاملة وكذا توفير محيط ابداعي، هاته المزايا•• أو بعبارة أصح الوفورات الخارجية المحقّقة يؤكّد على أنّها ما هي إلا نتيجة لتمركزها الإقليمي وإعتمادها على الخصائص التاريخية

• يعتبر الإقتصاد الصناعي فرعا متميّزا من فروع الإقتصاد و هو لا يوجد كعلم مستقل، لكنه يعدّ شكلا آخر من أشكال الإقتصاد الجزئي و له قاعدة نظرية قوية من هذا الأخير، مفهوم الإقتصاد الصناعي مرتبط بمولد الثورة الصناعية الأولى سنة 1733 ببريطانيا غير أنّه لم يظهر كفرع مستقل من فروع علم الإقتصاد إلا حديثا و بالأكثر في سنوات الخمسين، و يُعرَّف على أنّه العلم الذي يربط بين الجوانب الإقتصادية التي تحدث داخل قطاع معيّن بالجانب الإجتماعي و الممثّل في الإنتماء إلى مجتمع محلي يتميّز بقيم و أفكار نسبيا متجانسة. و قد تم تبنّي تسميته في بداية الخمسينيات من خلال كتابات اندراوس.

[240]- BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux(SPL) et développement local : transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire), **deuxieme collegue international(mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du maghreb),**Tunis, 22-23 juin2006, p.5

[241]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature**, IREPD, France, 2002, p.28

[242]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia**, memoire pour l'accés au grade d'ingenieur en chef, Ministere de l'industrie marocain, maroc, 2006, p.6

•• سنعود إلى التفصيل في هاته المزايا فيما بعد.

والإجتماعية والنفسية السائدة بالمنطقة المحدّدة. وبهذا تكون المنطقة (District) هي بناء من المزايا المُنشأة وغير الفطرية،[243] لذلك يكون العامل الهام لفعالية نظام محلي لمؤسسات صغيرة ومتوسطة هو مدى إندماجها الإجتماعي وتمركزها في الإقليم.

بإسقاط هذا التحليل على مراحل التنمية الجهوية التي حدّدها الإقتصاديون الجغرافيون نجد أنّ المناطق المارشالية قد شكّلت الشّكل السّائد للتعمير الذي تميّزت به أول مرحلة منها، فمنذ بداية الرأسمالية، عملت المناطق كموقع لتجمّعات وتخصّص لأنشطة إنتاج والتي شكّلت وحدات هامة من الجهاز الإنتاجي من خلال مؤسسات صغيرة تميّزها شبكات كثيفة من العلاقات.

فيما بعد جاء الإنتاج الفوردي بدوره بين العشرينيات والستينيات والذي ساهم في إعادة تنظيم هام للمشهد الإقتصادي، و لم يعرف هنا مفهوم التمركز الصناعي المحلي أي تحديث حيث بقي بعيدا عن أفكار الإقتصاديين، وقد مثّلت هذه الفترة ثاني مراحل التنمية الجهوية وعرفت الرأسمالية هنا أوّج إنتشارها؛ إلا أنّه في السبعينيات تبيّن أنّ الرأسمالية تعرف منعرجا بسبب الحدود التي تواجه النموذج الإنتاجي الفوردي (كعدم التأكّد المتعلّق بتكوين وحجم الطلب، تطلّب المنافسة...) والذي تزامن مع المرحلة الأخيرة للتنمية الإقليمية، كما حفّز أيضا على بروز نموذج جديد يرتبط مع مبادئ الإنتاج الحرفي التقليدي مع الحفاظ على مستوى الإنتاجية العالي وكذا الوفورات المتنوّعة ويرتكز على إنشاء مجموعة من الفضاءات الصناعية الجديدة تشبه المناطق الصناعية المارشالية أطلق عليها كل من (Scott وScorper، 1984) تسمية **التخصّص المرن (Spécialisation flexible).** والتخصّص المرن هو عبارة عن تنظيم يتصّف بتقسيم العمل بين شركات صغيرة متوافقة الحجم ونسيج مؤسساتي يسهّل سيرورة المعلومة كبديل كلي للفوردية[244]، فحسب هذين المؤلفين نظام الإنتاج المحلي ما هو إلا نتاج جغرافيا جديدة للتراكم المرن كردّة فعل عن طريقة التراكم الفوردي (الإنتاج بالحجم الكبير).

ترافقت هذه الحركية أيضا مع إنبعاث مناطق صناعية و تجمّعات في العديد من أجزاء العالم كانت محّل دراسة، أوّلها دراسات أجراها باحثون على غرار (Bagnasco، 1977)، (De brusco، 1982)، (G. Garofoli، 1981-1983)، (De Fua و Zacchia، 1985) وغيرهم بإيطاليا في سنوات السبعينيات والثمانينيات، والتي تناولت دراساتهم التطوّر الإقتصادي بالمناطق الإيطالية،[245] كانت نتيجتها وجود شمال معتمد على التصنيع بمؤسسات كبرى وجنوب زراعي متخلّف، في حين ظهرت في مناطق الشمال الشرقي والوسط مؤسسات صغيرة تمكّنت من إثبات نجاعتها في السوق العالمي عبر صناعة متخصّصة في نشاطات الصناعة التقليدية "النسيج، صناعة الملابس، الأحذية، الأثاث، السيراميك..."[246]؛ وقد أكّدت تلك الدراسات على أنّ الحركيات الداخلية للتنمية والخصائص الإجتماعية بتلك المناطق هي العامل المفسّر لهذه الديناميكيات.

ويعدّ بيكاتيني (Bicattini) من إستعمل تعبير المنطقة الصناعية من جديد خلال الفترة (1979-1987)، إذ لاحظ أنّ التنظيم الصناعي بتلك المناطق يعدّ خليط من منافسة – تكامل – تعاون داخل تنظيم لمؤسسات صغيرة ومتوسطة متمركزة جغرافيا في تلك المناطق وتعمل في نفس النشاط أو في نشاطات متقاربة تشبه النموذج المارشالي، هذه المؤسسات هي مرتبطة

[243]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature**, op.cit, p.p28-29
[244]- MARC-URBAIN Proulx, **Territoires et développement économique,** L'Harmattan, paris, 1998, p.28
[245]- COURLET Claude et autre, Industrie et dynamiques de territoires, **Revue d'économie industrielle**. Vol. 64. 2e trimestre, France, 1993, p.9
[246]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia,**op.cit , p.9

تقنيا مع بعضها البعض وتساهم جميعها في إنتاج نفس المنتج والذي يُعيّن كمنتج صناعي للمنطقة، وهو ما جعله يربط بين الجوانب الإقتصادية التي تنتج داخل القطاع مع الخصائص الإجتماعية الممّثلة في الإنتماء لجماعة محلية مميّزة من خلال مجموع ثقافي من القيم المتقاسمة بصفة مشتركة تسمح بإلغاء صراعات المصالح الجماعية الداخلة في تركيب السكان المحليّون.[247]
مجموع هذه الخصائص مكّنت بيكاتيني من تعريف المنطقة الصناعية المارشالية، والتي تظهر كشكل نموذجي لتنظيم إنتاجي محلي أين العلاقات بين المؤسسات تدار من خلال مجموعة قوانين ضمنية وصريحة، تجمع بين قواعد السوق والقانون الإجتماعي، وبهذا سوف تعمل المنطقة الصناعية وفق منطق جهوي أين المبدأ التدرجي للسلطة يُستبدل بتنظيم أفقي محدّد بالتبادل بين الأعوان الذين تجمعهم علاقة إجتماعية تتعدّى المبادلة التجارية.[248]

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي سياق الأبحاث عن المناطق الإيطالية، أُنجزت كذلك العديد من الدراسات التي سمحت بتعريف أشكال مشابهة للتنظيم الإنتاجي المحلي وأعطته مفهوما أكثر شمولية، منها ما عُرف في دول متطوّرة كألمانيا بواسطة (kristensen، 1989) واليابان من خلال (Itakura، 1988) و(Houssel، 1990)، فرنسا (Raveyre وSaglio، 1984) و(Ganne، 1992)، (Courlet وPecqueur، 1992) ؛ تنظيمات هذه البلدان تعود إلى فترات سابقة مرتبطة بتاريخ التصنيع بها، أما النماذج الأخرى والتي هي أكثر حداثة فتواجدت في دول أوروبا الجنوبية التي تبنّت التّصنيع حديثا كالبرتغال وإسبانيا.[249]

و لم يقتصر ظهور التنظيمات المحلية على الدول المتقدمة فقط بل تجاوزتها إلى الدول النامية، حيث برز نموذج آخر بمفهوم أوسع لصناعات محلية صغيرة ومرنة تطوّرت أيضا في الدول التي في طريق نموّها كالهند، تمّ رصدها من طرف كل من (Ferguène، 1996) و (H.Schmitz، 1990، 1994 و 1999) سميّت بالتجمّعات (Clusters) بدلا عن (District)؛ الميزة الأساسية لهذا المفهوم الأخير تكمن في أنّ التمركز القطاعي والجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار (Clusters) لا يكون فيها تعاون بارز بين المؤسسات كما هو الحال في المناطق الصناعية المارشالية أو الإيطالية، إلى جانب أنّ المحيط الإجتماعي لا يكون له دائما دور مؤّكد في الميدان.[250]
مصطلح (Clusters) قُدّم أيضا من طرف مايكل بورتر (M. Porter) سنة 1990 الذي إهتّم بالآثار المادية لتنظيم المؤسسات وفق نظام إنتاجي محلي أو تجمّع وكذا إستخدامه كأداة سياسة إقتصادية لها عدة إيجابيات سنتطرق إليها بالتفصيل فيما بعد.[251]

أخيرا وبفضل مساهمات أولئك الباحثين إلى جانب غيرهم بآرائهم النظرية وأبحاثهم التجريبية، عرف مفهوم المنطقة الصناعية توسيعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليتجاوز بذلك كل حدود الأبحاث الإقتصادية والإجتماعية والجغرافية، ويُطبّق في مجالات الإقتصاد الصناعي والإقليمي، الجغرافيا الإقتصادية، علم الإجتماع الصناعي، العمل، التنمية وكذلك دراسات تسيير المؤسسات والسياسة الإقتصادية، ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلّي (SPL) هذا المصطلح نتج عن تركيبة مساهمات مختلفة لباحثين جدد في هذا المجال ويتعلّق الأمر بـــ : إقتراحات (F.wilkinson) سنة 1983 الذي قام

[247]- MARC-URBAIN proulx, **Territoires et développement économique,** op.cit, p.51
[248]- LOREK MARIA, de l'économie territoriale planifiée a l'emergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSH (pologne**), les cahiers de LAB.RII**, cote d'opale , N°201, novembre 2008, p.5
[249]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature , op.cit**, p.p30-31
[250]- BELKHIRIA layali Houda, op.cit, p.6
[251]- DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, op.cit ,p.5

بتقديم مفهوم **النظام الإنتاجي** والإيطالي (G.Garofoli) بفكرة **النظام الإنتاجي المحلّي** لتفسير العلاقة الوثيقة بين الظواهر الإقتصادية ونظيرتها السوسيوثقافية، إلى جانب مقترحات بعض الكتّاب الفرنسيين كـــ (Raveyre وSaglio، 1984) بإصطلاح **النظام الصناعي المحلّي** (**Systèmes Industriels Localisès**) مع التأكيد على دور الهيئات في التنظيم الإجتماعي المحلّي.[252]

تفسير هذا الأخير يتم بالعودة إلى المقاربة التنظيمية، فالـــSPL ليس بمؤسسة ولا بمجموعة علاقات بين المؤسسات ولا حتى مؤسسة دون جدران، بل هو شكل تنظيمي خاص أين المجال الترابي والعلاقات غير التجارية تلعب دورا أساسيا في التنظيم.

المطلب الثاني : أهم مفاهيم نظام الإنتاج المحلي

استُعمل مصطلح نظام الإنتاج المحلي من طرف الكثير من الكتّاب والمنظّمات الدولية تحت أشكال ومسمّيات عديدة، أثبتت التّجارب أنّه رغم وجود بعض الإختلافات إلا أنّها تصّب جميعها في إطار واحد، إذ يعكس عادة تعدّد التعاريف والعبارات المستعملة إختلاف الأطر النظرية لهذا المفهوم حسب المقاربات والتي لن نتوسّع في عرضها بينما سوف نقوم بعرض عدد من المفاهيم التي وردت في هذا الإطار.

كما سبق وأشرنا فإن المبتكر المعروف لتصوّر نظام الإنتاج المحلّي هو الفريد مارشال سنة 1920 والذي يعّد كذلك أول من يرجع له الفضل في تحديد مفهوم الوفورات الخارجية للتجّمع والتّمركز، هاته الأخيرة هي التي تفسّر التّفاعل بين الأداء الإقتصادي والتجّمع الإقليمي للمؤسسات، حيث يرى مارشال بأن التّمركز الجهوي لمؤسسات ص وم متخصّصة يشكّل **منطقة صناعية** ويخلق **مناخ صناعي** (Atmosphère Industrielle) يسهّل عملية التعلّم بين الأفراد وكذا إكتساب وإنتشار الكفاءات والتكنولوجيا.[253]

وإستخدم **بيكاتيني** سنة 1992 أيضا تعبير المنطقة الصناعية لوصف تمركز المؤسسات الصغيرة في مناطق الشمال الشرقي و وسط إيطاليا وعرّفها على أنها :" وحدة سوسيو-جهوية مميّزة بوجود نشط لجماعة أفراد ومؤسسات صغيرة يعملون في نفس الحرفة أو على نفس المنتج بمنطقة جغرافية وتاريخية محدّدة".[254] فالمنطقة الصناعية حسب بيكاتيني تظهر كشكل تنظيمي إنتاجي لـــPme متخصّصة، قائم بمنطقة معيّنة ويتأثّر بالخصائص الإجتماعية والتاريخية لهاته الأخيرة.

وتتّفق منظمة الأمم المتحدة للتنمية والتعاون (OCDE) مع بيكاتيني بمحافظتها على تعبير مارشال وعرّفت المناطق الصناعية سنة 1993 على أنّها :" فسيفساء من أنظمة إنتاجية محلية مرنة، متخصّصة ومنظّمة ذاتيا، تنشأ بينها علاقات متبادلة داخل تنظيم شبكي مركّب".[255] فوفقا لهذا التعريف تعّد تجمّعات المؤسسات بالمناطق والناشئة تلقائيا من دون تدخّل والتي تمارس نفس النشاط، أنظمة إنتاجية محلية تتولّد بداخلها علاقات متعدّدة.

[252]- MARC-URBAIN proulx, op.cit ,p.58
[253]- DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretoirs :les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole , **Reflets et Perspectives**, Bourgogne,2005B, p.38
[254]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature**, op.cit, p.30
[255]- LOREK Maria, op.cit, p.8

أما **بورتر** سنة 1990 فقد إستعمل مصطلح التجّمع (Cluster) وعرّفه على أنّه : " نمط تنظيمي خاص أين التنافسية فيه تقوم على وجود علاقات وثيقة بين الفاعلين الذين تربطهم أهداف مشتركة أو تكاملية متجذّرة في إقليم محدّد."[256] ويضيف أيضا بأنّه عبارة عن : " تمركز جغرافي لوحدات مترابطة : موردين متخصّصين، مقدّمي خدمات، مؤسسات عاملة في صناعات ذات صلة وهيئات ذات علاقة (جامعات، هيئات مطابقة، مراكز تكوين...) تعمل في مجال معيّن بشكل متكامل ومتعاون."[257] فبورتر من هذا المنظور يضيف إلى التعريفات السابقة أنّ هذا التنظيم يرتكز على تمركز وتجذّر لمؤسسات متخصّصة في مجال ترابي محّدد إلى جانب وجود هيئات أخرى متعلّقة بها، وأضاف أيضا أنّ العلاقات الوثيقة بين المؤسسات المتواجدة ضمنه، النّاجمة عن تشابه الأهداف بينها تصنع ميزة تنافسية لهذا التنظيم، في حين أنّه لم يحدّد طبيعة المؤسسات المتخصّصة المشكّلة له فيما إذا كانت صغيرة أو كبيرة، فحسب هذا الأخير من الممكن أن يحتوي مؤسسات بكل الأحجام.

وفي إطار أعمال الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي (DATAR) سنة 2002 تمّ تعريف نظام الإنتاج المحلي بأنّه : "منظّمة إنتاجية خاصة متواجدة في منطقة تمثّل عموما حوض شغل، تعمل كشبكة مترابطة مكوّنة من وحدات إنتاجية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة والتي تقتسم العمل (مؤسسات إنتاجية أو خدماتية، مراكز بحث، منظمات تكوين، هيئات دعم، جامعات، مراكز يقظة تكنولوجية .....)"[258] ؛ هذا التعريف يتماشى مع تعريف التجّمع المقدّم من طرف بورتر في عدم تحديده لحجم المؤسسات المندرجة داخل التنظيم، ما يمكن أن يكون حسب تقديرنا تعريفا خلاّقا لأنواع من التنظيمات الصناعية التي من الممكن أن تقدّم بأشكال مختلفة، ولكن عند عرض الهيئة لخصائص هذا التنظيم أوضحت بأنّه عبارة عن تمركز لمؤسسات صغيرة ومتوسطة بمجال ترابي معيّن.

ويرى كورلات (C.Courlet، 1994) أنّ الـــSPL هو عبارة عن "تشكيل من المؤسسات الصغيرة المتجمّعة في فضاء جواري حول حرفة أو منتج، تحتفظ هذه المؤسسات بعلاقات فيما بينها ومع الوسط الإجتماعي والثقافي في موقعها، هاته العلاقات لا تأخذ الطابع الرسمي فقط بل هي غير رسمية أيضا وتُنتج خارجيات إيجابية لمجمل المؤسسات"، ويضيف أيضا أنّ "تخصّص المؤسسات المشكّلة للنظام لا يعني عدم إمكانية تواجد هيئات أخرى مرتبطة بهاته المؤسسات في نفس الوقت، فيمكن أن تنشأ أيضا علاقات وثيقة مع مؤسسات كبرى وتجمّعات كبرى ومؤسسات ص وم".[259] من هذا التعريف نستخلص أنّ نظام الإنتاج المحلي ناجم عن مجمّعات أو تجمّعات لمؤسسات (غالبا صغيرة ومتوسطة) تُنتج نفس المنتج أو تدور حول منتج معين، التي تقوم بتحويل المنطقة الجغرافية التي تتواجد فيها إلى منطقة تخصّص إنتاجي تتصّف بالتنظيم.

(Maillat، 1996) أيضا عرفته على أنّه :" مدخلات ومخرجات معرّفة كمجموع أنشطة متجمّعة في نفس الجهة، والتي تؤدي إلى إنتاج سلعة تجارية مميّزة، بواسطة عدد متغيّر من الوحدات الإنتاجية تربطها علاقات بينية وتعمل من خلال تقسيم العمل فيما بينها وترابط تقني."[260]

[256]- DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, 2005A, op.cit ,p.3
[257]- Les Poles et Clusters, **Glossaire**, 15/08/2010 http://www.mediterranee-technologies.com/dev/med-tech-fr/clusters/glossaire.htm
[258]- DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, 2005A, op.cit ,p.3
[259]- CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement, **FACEF PESQUISA**, n.3, 2003, p.103
[260]- LOREK Maria, op.cit, p.7

ولا يختلف تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) عن التعريفين السابقين ففي إطار الملتقى الدولي حول التهيئة والتنمية والإقليم الذي نُظّم بباريس في جانفي 2002 من طرف منظمة التهيئة الإقليمية والتنمية الجهوية واليونيدو، عرّفت المنظّمة نظام الإنتاج المحلّي أنّه : "تمركز جغرافي وقطاعي لمؤسسات تنتج وتسوّق منتجات مترابطة ومتكاملة وتواجه نفس الفرص والتحديات، هذا التمركز يمكّن المؤسسات داخله من الإستفادة من وفورات خارجية وذلك من خلال إستفادتها من مورّدين متخصّصين في نوع معين من المواد الأولية أو الأجهزة المستخدمة خلال العملية الإنتاجية أو من بنية تنظيمية لرصيد معارفي لقطاع معيّن، كما يسمح بوضع خدمات متخصّصة في الميادين التقنية والمالية وفي مجال التسيير."[261]
وقد كانت المنظمة قد بدأت برنامجا لتطوير أنظمة إنتاجية محلية منذ سنة 1993 إستفادت منه 14 دولة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والذي سعت من خلاله نحو تطوير شبكات وإتحادات لـــPME متقاربة جغرافيا وجمعها في شبكات مع خدمات للدعم وكذا مؤسسات حكومية.[262]

رواد المقاربة التنظيمية أيضا أعطوا تعريف لمفهوم نظام الإنتاج المحلّي في الأطروحات التنظيمية التي تفسّر تطوّر المنظّمات الصناعية من طريقة التراكم الفوردية (Fordisme) إلى تخصّص مرن، إذ قدّم كل من (M.Piore و C.Sabel، 1984) مفهوما للـــSPL بتطبيق مقاربة التخصّص المرن• تسمح بفهم الـــSPL على أنّه : "تنظيم لهياكل مؤسساتية وتنظيمية مرتّبة حول وحدات صغيرة في إتصال مباشر وقوّي ومندرجة في شبكة إجتماعية كثيفة"، حيث يظهر نظام الإنتاج المحلّي هنا عبارة عن شكل مُنظِّم لمختلف العلاقات التي تنشئ بين الفاعلين داخله وهو ما يُبرِز الطبيعة التنظيمية لهذا الأخير.

كما تمّ تقديم إطار نظري أكثر تطوّر من الفرضية السابقة من طرف (Salais وStorper، 1993) اللذان عرّفاه من وجهة نظر مؤسّساتية على أنّه : "مجموعة قواعد نظامية، مقنّنة ومؤسَّسة على تمثيلات جماعية تُدرِج الأفراد والمنظّمات في إطار عمل مشترك"[263]. فوفق هذا التعريف يكتسب مفهوم نظام الإنتاج المحلي محتوى أوسع، فهو أكثر من نظام إنتاج محلّي بل هو مجموع منظّمات أو إتفاقيات تولّد علاقات إقتصادية خاصة بين الأفراد أو المؤسسات داخله، ويبدو بذلك كشكل نظام إقتصادي فعّال وكوسط لمسار إقتصادي جماعي في موقع.

باحث آخر وهو (A.Markusen، 2000) قام بتحديد ثلاثة أنواع أخرى من التجمّعات أطلق عليها تسمية **الأماكن الجاذبة** (Lieux_aimants) وعرّفها على أنّها :

- تجمّع لمؤسسات صغيرة مستقرة حول مؤسسة كبيرة كالأشعة حول المركز كما هو الحال في كل من Seattle مع Boeing في الو.م.أ، Toyota City باليابان، Ulsan وPohang بكوريا الجنوبية وغيرها؛ حيث تكون المؤسسة الكبيرة غير تابعة للنظام المحلّي المشكّل من هذه المؤسسات الصغيرة وفي نفس الوقت تحتفظ بعلاقات هامة مع هاته الأخيرة والخارج؛

[261]- RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, **L'artisanat au maroc : un gisement inexploité** ,UNIDO , Autriche, 2003, p.p 1-2
[262]- Ibid ,p.2
• التخصص المرن حسب (piore et sabel,1984) هو أطروحة تعتمد على فكرة أنّ الإنتاج بالجملة أو التطوّر من خلال الإنتاج بأشكال متنوعة ليس هو النموذج الأكثر سيطرة في التطوّر الصناعي.
[263]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature**, op.cit ,p.p36-37

- فروع المؤسسات الكبرى الأجنبية في البلد المضيف تشكّل أيضا تجمّعا جاذبا رغم أنّها غير متحالفة مع مؤسسات المحلية ومنتوجها متوجّه نحو الخارج.
- المؤسسات التابعة لهيئات كبرى بالدولة حسب الباحث تندرج أيضا ضمن المناطق الجاذبة كما هو الحال في المراكز الإدارية الكبرى أو القواعد العسكرية.[264]

غير أنّ هذا التوسيع المتتالي في مجال البحث حول تجمّع المؤسسات و تمديد مجال التعريف إلى ما لا نهاية، قد أفقدها دقتها النظرية حتى أصبح كل تجمّع بالصدفة لمؤسسات تعمل في نفس النشاط أو على نفس المنتج أو توجّه منتجاتها لنفس السوق أو مرتبطة بعلاقات مناولة نظاما إنتاجيا محليا، لهذا يمكن تلخيص العناصر الأساسية التي تدخل في تعريف نظام الإنتاج المحلّي فيما يلي :

- وجود إقليم محدّد وصغير نسبيا؛
- إحتواء هذا الإقليم كثافة عالية من المؤسسات التي تلبّي حاجيات سكانه مع تنوُّع أحجام هذه المؤسسات على أن لا تتجاوز حجم مؤسسة متوسطة؛
- التخصّص في نشاط وحيد من صناعة تقليدية* (نسيج ، مواد غذائية....) أو أنشطة متكاملة تسمح للمنطقة بتحقيق رقم أعمال هام والحصول على حصص سوقية هامة على المستوى المحلي وحتى الدولي؛
- تحكّم هذه المؤسسات في معرفة صناعية محلية جذورها عميقة في هذا الإقليم؛
- نشوء سلسلة قيمة بين أنشطة مستقلة، متخصّصة جدا ومتكاملة؛
- دعمها من طرف منظّمات وهيئات محلية قريبة من تجمّع هذه المؤسسات، والتي يمكنها لعب دور التنسيق والتسهيل بين الفاعلين في نظام الإنتاج (كغرف التجارة والصناعة على سبيل المثال)؛
- توافر مجموعة متنوّعة من مقدمي الخدمات (مموّني المواد الأولية والتجهيزات، مراكز تكوين، بحث، تمويل، بنوك تنمية محلية، خدمات نقل، مصممين، خدمات تصدير....)، حيث تضمن تلبية الحاجيات الأساسية لمؤسسات الإقليم. كما هو موضح في الشكل رقم (II. 01).

[264]- Courlet Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature ,** op.cit, p.31

* نقصد بكلمة نشاط تقليدي هنا كل نشاط مُتوَاجد من قبل ولا نعني بذلك أنشطة الصناعة التقليدية والحرف المدروسة في فصل سابق، وهذا لتمييز نظام الإنتاج المحلي عن القطب التنافسي الذي يجمع بين مؤسسات متخصّصة في نشاط تكنولوجي.

الشكل رقم (II. 01)_ مخطط بياني لفاعلي الــSPL

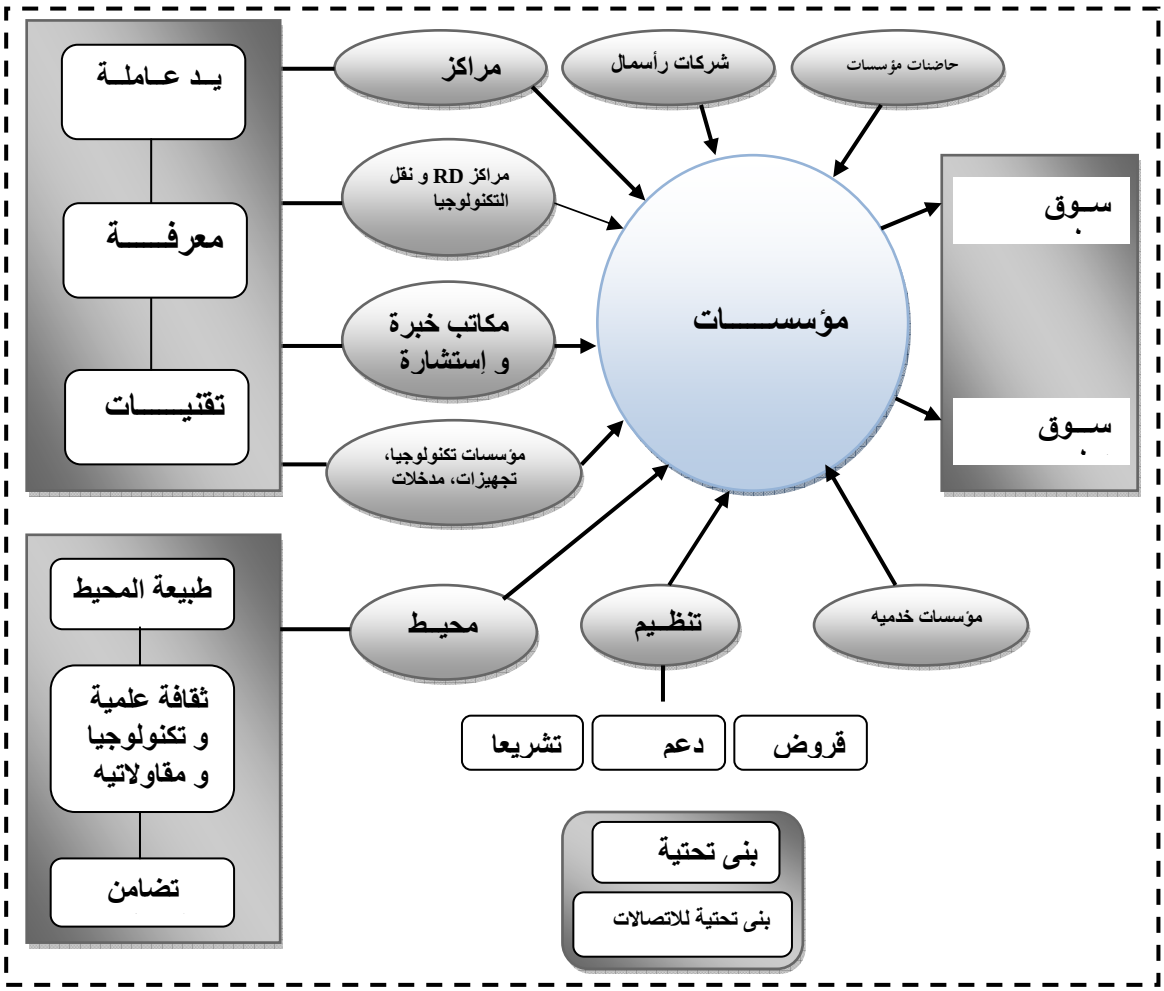

Source : AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia, op.cit,** 2006, p.7

وإستنادا إلى ما سبق يمكن تعريف نظام الإنتاج المحلّي SPL بأنّه :

- نمط تنظيمي لتجمّع إنتاجي مُكوَّن من مؤسسات ص وم أو مؤسسات مصغّرة داخل مجال ترابي معيّن؛
- تخصّص هاته المؤسسات في نشاط أو منتج معيّن؛
- تحتفظ المؤسسات فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة نسبة لعلاقاتها مع المؤسسات الخارجية؛
- الإستفادة من دعم مؤسسات الدولة المحلية العامة وكذا القطاع الخاص (مراكز تكوين، بحث، مؤسسات دعم مالي، جمعيات مهنية.....)؛
- التنسيق فيما بينها من خلال هيكل تنشيط؛
- تُوضع وتُطبّق لها برامج جماعية يكون لها أثر على التّنافسية الفردية والقطاعية.

العلاقات والروابط المحلية بين الفاعلين في نظام الإنتاج المحلّي والذين يبعثون ديناميكية داخله تُمثَّل كما يلي :

الشكل رقم (2.II)_ العلاقات بين الفاعلين داخل الـــSPL

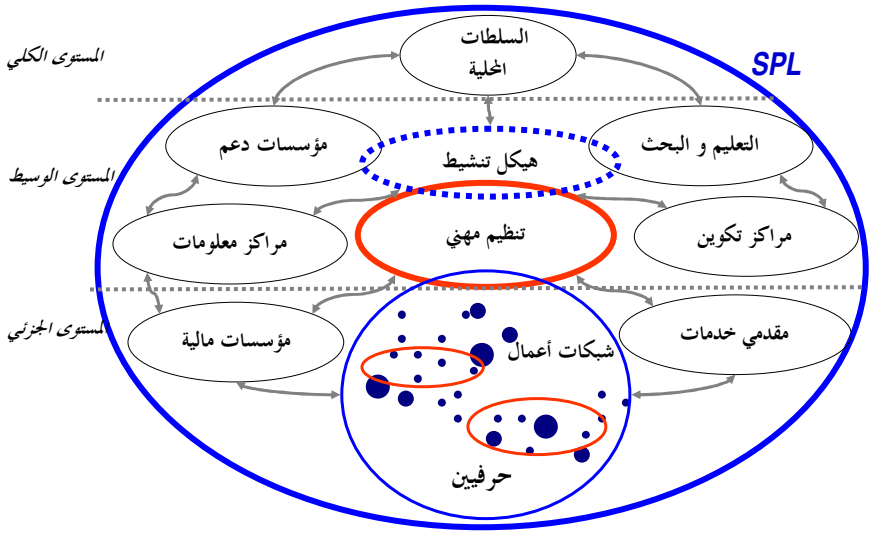

Source: BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2éme Séminaire de Formation sur **Les systemes productifs locaux,** Ouargla, 03/04 mai 2008, p.7

من الشكل السابق نستنتج بأنّ عملية تجميع مؤسسات تعمل في نفس النشاط أو على نفس المنتج وفق نظام للإنتاج المحلّي لا يقتصر على وجود هاته المؤسسات فقط ضمن هذا النظام، بل يتطلّب دعما من مختلف هيئات الدولة المحلية العمومية والخاصة التي تجمعها بها علاقات هامة تفتح المجال للمؤسسات المتجمّعة من الإستفادة من إقتصاديات ضرورية في كل من المجالات التسويقية، اللوجستية، التموين والتمويل، إلى جانب وجود وتدخّل تنظيمات دعم محلية (منظمات تكوين، جمعيات) في عمل التجّمع، والتي تقدّم لتلك المؤسسات الوصول السهل لسلع وخدمات متنوّعة في مجال التكوين والخبرة ومختلف الهياكل القاعدية.

المطلب الثالث : الأشكال المطوَّرة لنظام الإنتاج المحلي

إذا كانت الشبكة تتميّز من خلال العلاقات القائمة على أساس التبادل، المنفعة المتبادلة، السمعة والتكامل والتخلّي عن العقود والإجراءات القانونية والرقابة والأسعار ؛ فإنّ التجمّع الصناعي في مناطق محدّدة يعدّ شكلا خاصا من شبكات المؤسسات ويشار إليه بإصطلاح **الشبكة الجغرافية** (Réseau Géographique) والتي يعدّ نظام الإنتاج المحلي أحد أشكالها. فبعد نجاح هذا المسعى في العديد من البلدان، تمّ تطوير مبادرات أخرى عديدة لدعم تجمّع المؤسسات والتي سنحاول عرض أهمها في هذا التسلسل.

1. الأقطاب التنافسية (Pole de compètitivitè) :

القطب التنافسي هو عبارة عن تجمّع لمؤسسات ومراكز تكوين ووحدات بحث عامة وخاصة في فضاء جغرافي محدّد، التي تتضافر الجهود فيما بينها حول مشروع مشترك ذو طبيعة إبداعية، ويتم تنظيم هذه الشراكة حول سوق أو مجال

تكنولوجي وعلمي يجمعها وتسعى من خلاله نحو تحقيق ميزة تنافسية ومكانة دولية،[265] ويضم القطب التنافسي أيضا شركاء آخرين وهم كل من السلطات العامة الوطنية والمحلية إلى جانب مقدمي الخدمات للمؤسسات العضوة.[266]

وقد بدأت سياسة الأقطاب التنافسية سنة 2004 من طرف المؤسسة الفرنسية للتخطيط الجهوي والجاذبية الإقليمية DIACT، وتهدف هذه الأخيرة إلى :

- تعزيز التفاعل بين فاعلي الإبتكار (مؤسسات، هيئات أكاديمية وبحث .....)؛
- تقوية الشراكة بين المشاريع التعاونية للبحث والتطوير؛
- العمل على إنشاء أقطاب قادرة على إختراق الأسواق العالمية؛
- تطوير الأنشطة وتأهيل العمال.[267]

ويعتبر القطب التنافسي هو المصطلح الفرنسي الذي يُطلق للدلالة على الأنظمة الإنتاجية المحلية لمؤسسات متخصّصة في إحدى مجالات التكنولوجيا المتطوّرة جدا، والذي يتشابه مع كل من التنظيمات التالية :

- الأقطاب التكنولوجية (Technopoles)؛
- المناطق التكنولوجية (District Technologique)؛
- الأوساط الإبداعية (Milieu Innovateur)؛
- شبكات الإبتكار (Réseaux Innovateurs).

هذه الأخيرة تعتبر بدورها النماذج المطوّرة لمصطلح المنطقة الصناعية المستخدم خاصة بإيطاليا.

2. التجمّع المؤسساتي (Les Grappes d'Entreprise):

هي الترجمة الفرنسية لفئة معينة من (Clusters)،[268] وهي ديناميكية جديدة تم إعتمادها على المستوى الأوروبي كسياسة لمساندة تجمّعات المؤسسات في الأول من ديسمبر 2008 عند ترأُّس الإتحاد الفرنسي للإتحاد الأوروبي، وأُعتبرت كأداة رئيسية لتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أوروبا. وتجدر الإشارة إلى أنّ DATAR هي من إقترحت هذه السياسة بالتعاون مع الإتحاد العام للتجمّعات الفرنسية CDIF في أكتوبر 2008، وهذا في إطار السعي نحو وضع نموذج لشبكات مؤسسات متّصلة ومتكاملة مع الأقطاب التنافسية، على أن تُفتح هذه السياسة لمختلف الشبكات لتعزيز تنميتها أو التعاون فيما بينها، من منطلق أن هناك تجمّعات لمؤسسات تتكامل مع بعضها وتبدع غير أنّها ليست بأقطاب تنافسية، كما تعتبر أيضا تحديد مقبل لسياسة النظام الإنتاجي المحلي[269] حيث تُعرّف هذه التجمّعات على أنّها :

- تجمّع مُكوَّن أساسا من TPE/PME تعمل في نفس مجال النشاط وتتكامل _إن سمحت الفرصة_ مع مؤسسات كبيرة، كما تجمع أعوان لتدريب وتسيير العمّال والكفاءات إلى جانب فاعلين لتحفيز الإبتكار والبحوث؛
- تمثّل هذه المؤسسات نواة صلبة راسية في وسط يسمح بوجود روابط سهلة بين الأعضاء المتواجدين في نفس الجوار؛

[265]- France Clusters, **Pôles de Compétitivité, 23/06/2010,** http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=21
[266]- Les pôles de Compètitivitè, **politique des pôles** , 23/06/2010, http://competitivite.gouv.fr/politique-des-poles-471.html
[267]- France Clusters, **Pôles de Compétitivité, 23/06/2010,** http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=21
[268]- QUEYRAS Joachim, **Soutien A La Dynamique Des Grappes D'entreprises**,Datar, paris, 2010, p.6
[269]- Ibid, p.p4-5

- تُقدَّم لهم خدمات لتغطية إحتياجاتهم من خلال إجراءات عمل مشتركة أو جماعية خاصة ما يتعلّق بالإبتكار، تكوين العمال والكفاءات، تعزيز الإتصال، أخذ الجوانب البيئية في الإعتبار، رسم آفاق دولية وغيرها.
- تتكامل هذه المؤسسات وتتعاون مع القطاعين العام والخاص المتواجدين بمحيطها الإقليمي؛
- كل المؤسسات معنية بهذا التنظيم سواءا كانت (مؤسسات إنتاجية، مهن حرة، مقدمي خدمات، حرف إنتاج....) ومن مختلف الأنشطة (التجارية، الصناعية، السياحية، الزراعية...) وفي جميع الأقاليم (حضرية، شبه حضرية، ريفية).[270]

3. أقطاب الإمتياز الريفية (Poles d'Excellence Rurale):

في مواجهة الرهانات الكبرى التي تواجه المناطق الريفية من : عولمة، ديمغرافيا، تحدّيات البيئة والطاقة...؛ تم إدراج مبادرة أخرى لدعم هذه المناطق وتطوير المؤسسات التي تمارس أنشطة بها، ويتعلّق الأمر بإطلاق مبادرة **أقطاب الإمتياز الريفية**[271] بغرض تشجيع المشاريع المبتكرة المنشأة لفرص عمل مباشرة وغير مباشرة والتي أُعتُمدت في ديسمبر 2005 من طرف الهيئة الفرنسية DATAR.[272]

ويعدّ قطب الإمتياز الريفي شكل تنظيمي قريب من القطب التنافسي، خصوصيته تكمن في أنّ هذا النوع من التجمّع يكون بالمناطق المعزولة،[273] ويهدف إلى :

- تطوير الأنشطة الإقتصادية وتعزيز نقاط القوة بالمناطق الريفية من خلال دعم تنمية المؤسسات والأنشطة وكذا عن طريق إنشاء نشاطات وفرص عمل مع التركيز على الإنتاج والمعارف الخاصة بالمنطقة ؛ وفي هذا الإطار الإجراءات تكون من خلال تسهيل تسويق الإنتاج الزراعي والمحافظة على الثروة الغابية والسمكية بمنطق شراكة محلية، إلى جانب نشر مراكز إتصال لتسهيل الإجتماع عن بعد وإنشاء حاضنات أعمال لمساندة المؤسسات حديثة النشأة، فضلا عن تثمين مختلف مكوّنات التراث.
- تلبية متطلّبات السكان بهذه المناطق في مجال الخدمات العمومية من صحة، نقل، تعليم، إتصال....[274]

4. الإتحادات (Consortiums) :

هي عبارة عن تجمّعات لعدد محدّد من المؤسسات (بين 5 و50 مؤسسة) متواجدة بنفس المنطقة، تهدف لتنفيذ عمليات مشتركة وتتكامل على مشروع تنمية موحّد وهذا للوصول لحل المشاكل التي تواجهها معا من خلال القيام بعمل جماعي فعّال متعلّق بـــ :

- عمليات شراء جماعية؛
- تجهيزات إنتاج مشتركة وإنتاج مشترك؛
- صالة عرض مشتركة، إشهار، عرض جماعي....؛

[270]- Ibid, p.7
[271]- VALLETTE. E, **Excellence et innovation rurales :Outil Web de gestion des données et référentiel d'analyse des projets PER pour un développement territorial durable**, DATAR, paris, 2009, p.7
[272]- Poles d'excellence rurale, **Information 1° Génération**, 23/06/2010, http://poles-excellence-rurale.datar.gouv.fr/information-1-generation
[273]- VALLETTE. E, loc.cit
[274]- Datar, **poles d'excellence rural 2010**, paris, 2010, p.p2-3

- دخول جماعي للأسواق التي لا يمكن للمؤسسات العضوة دخولها بمفردها.

وتُعدّ الإتحادات وحدة تعاون بين المؤسسات[275] والتي يعتبر **إتحاد التصدير** من أشهرها، حيث يمثّل هذا الأخير تحالف طوعي لمؤسسات تهدف إلى الترويج لسلعها وخدماتها في الخارج وتسهيل تصدير منتجاتها.[276]

الحالات المبينة أعلاه متنوّعة رغم إتفاقها غالبا على نفس الأهداف، فبدءا من تجمّعات محلية مُشكّلة أساسا من مؤسسات صغيرة متخصّصة في صناعة تقليدية لا تتطلّب نسبة عالية من البحث والتطوير والتي سمّيت بـــ**المناطق الصناعية**، إلى تركيزات لمؤسسات من دون تحديد طبيعة حجمها أُطلق عليها تسمية **التجمّعات** وتركيزات أخرى لمؤسسات صغيرة عاجزة على تصدير منتجاتها وترويجها بالخارج فشكّلت لغرض ذلك **إتحادات للتصدير**. من ثمّ نجد تجمّعات من المؤسسات الصغيرة كـــ**أنظمة إنتاجية محلية أو أنظمة صناعية محلية** تتطلّب نسبة من التكنولوجيا ومن البحث و التطوير وفي معظم الأحيان تكون في إتصال مع منظمات علمية وهيئات دعم، إلى جانب شبكات أخرى لمؤسسات أُنشأت خصيصا لدعم الأنشطة بالمناطق الريفية سُميّت ب**الأقطاب الريفية**، لتظهر لنا أخيرا أشكال لتجمّعات أكثر تطوّرا وتطلّبا للتكنولوجيا والبحوث والدراسات أُطلق عليها تسمية **الأقطاب التكنولوجية أو التنافسية**، هذا النوع الأخير يتصل مع نوع آخر من المؤسسات المتجمّعة والتي تشبه الأنظمة الإنتاجية المحلية وتسمى ب**التجمّعات المؤسساتية**.

والجدول رقم (II. 01) يبين الإختلاف بين النماذج السابقة

[275]- BENABDELHADI.A, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat**,** 2éme Séminaire de Formation sur **Les systemes productifs locaux,** Ouargla, 03/04 mai 2008, p.18

[276]- AZROUL Mohammed, **Consortia A L'exportation Et Strategie D'internationalisation Cas Du Secteur De La Chaussure Des Pme/Pmi : Cas Du Secteur De La Chaussure**, Institut Superieur De Commerce Et D'administration Des Entreprises, Maroc, 2008, p.8

جدول رقم (II. 01)_ الإختلافات الأساسية بين نظام الإنتاج المحلي و باقي أشكال تجمّعات المؤسسات

الخصائص	المناطق الصناعية	الأقطاب التنافسية	تجمعات المؤسسات	الإتحادات	نظام الإنتاج المحلي	الأقطاب الريفية
نوع المؤسسات	TPE	مجموع PME غالبا ، هيئات علمية (جامعات، مخابر، مراكز بحث)، هيئات دعم، مقدمي خدمات ذوي صلة بالنشاط الرئيسي	مجموع PME/TPE ، هيئات علمية (جامعات، مخابر، مراكز بحث)، هيئات دعم، مقدمي خدمات ذوي صلة بالنشاط الرئيسي	TPE/PME، عمال أحرار، حواص عدد الأعضاء يتراوح بين 5 و50 عضو	PME/TPE، حرفيين هيئات علمية (جامعات، مخابر، مراكز بحث)، هيئات دعم، مقدمي خدمات ذوي صلة بالنشاط الرئيسي	مجموع PME/TPE، هيئات علمية (جامعات، مخابر، مراكز بحث)، هيئات دعم، مقدمي خدمات ذوي صلة بالنشاط الرئيسي
نوع النشاط الممارس	حرفة أو صنعة لها جذور تاريخية بالمنطقة	إنتاج أو خدمة جديدة ذات طابع إبداعي ،تكنولوجي ،مبتكر	نشاط أو حرفة متواجدة من قبل	بدون تحديد	نشاط أو حرفة متواجدة من قبل	بدون تحديد
R&D	لا	نعم	نعم	لا	بدون تحديد	نعم
الإبداع والإبتكار	تلقائي	منظّم	منظّم	تلقائي	منظّم لكن من دون بحث و تطوير	منظّم
التموقع	مناطق شبه ريفية و المدن الصغرى	في التجمّعات الكبرى	من دون تحديد(لكن غالبا في الجهات الحضرية)	المدن	دون تحديد (غالبا في المناطق شبه الريفية)	مناطق شبه ريفية و المدن الصغرى

Source : Michel Grossetti , Concentration d'entreprises et innovation : Esquisse d'une typologie des systèmes productifs locaux, **Géographie Économie Société**, n° 2, 2004, p.17

يظهر لنا من خلال الجدول أنّ الإختلاف البارز بين التنظيمات المقدّمة يُلاحظ بصفة خاصة بين القطب التنافسي ونظام الإنتاج المحلي، الفرق بين هذا الأخير والقطب التنافسي يكمن في أنّ نظام الإنتاج المحلي هو تنظيم لنشاط ذو طبيعة تقليدية في الغالب، بينما القطب التنافسي هو تنظيم لمؤسسات حول منتج أو خدمة جديدة ذات بعد إبداعي، تكنولوجي، حديث ومتواجد بالمناطق الحضرية، وهذا لكون النشاطات الجديدة عكس التقليدية تتطلّب في الغالب أبحاث وتجارب في المخابر؛[1]لهذا عادة ما يركّز القطب التنافسي في جزء هام منه على الجمع بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث لتوليد ديناميكية نمو من خلال الإبتكار التكنولوجي مع بعد لا يقل أهمية من البحث والتطوير.[2]

وفيما يخص نظام الإنتاج المحلي فهو يسمح للمؤسسات ص وم بالعمل جماعيا ويمكّنها من جمع عددا من التكاليف : تكوين ،مشتريات، تصدير....، وهذا لتحسين القدرة التنافسية لكل واحدة منها إستنادا لمبدأ "الوحدة هي القوة"، لكن بهدف إنشاء ميزة تنافسية للنشاط المتخصّص فيه والتكيّف مع المستجدات، فإنّ ذلك يستوجب أيضا توفير الدعم التكنولوجي والإقتصادي والإعتماد أكثر على البحث والتطوير فضلا عن توجّه أكثر تنظيم نحو الإبتكار، وبالتالي ضرورة وجود مخابر للبحث وتعزيز التنافسية وكذا مراكز لتطوير التقنيات وهيئات للبحث العلمي، والتي بضمها نكون قد أنشأنا قطبا تنافسيا.[3]

المبحث الثاني : خصائص وأهمية نظام الإنتاج المحلي ومتطلّبات نجاحه

المطلب الأول : خصائص نظام الإنتاج المحلي

الخصائص التي سنقوم بسردها لا تنحصر فقط على نظام الإنتاج المحلي، بل يمكن تعميمها في حالات كثيرة على كل تجميع شبكي يكوّن نظام لمؤسسات صغيرة متخصّصة أو متكاملة قائمة على الجوار الجغرافي.

1. الـــSPL هو تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدّد:

السّمة الأولى التي تميّز نظام الإنتاج المحلي هي وجود شبكة مؤسسات (صغيرة في الغالب) متجاورة ومترابطة ببعضها البعض في فضاء جغرافي محدود وقابل للقياس، كمثال على ذلك منطقة سهل آرف بفرنسا تضم 600 مؤسسة خياطة في 300 كلم مربع؛ هذا الفضاء الجغرافي ليس له حدود بالمعنى الدقيق للكلمة بل يمثّل وحدة وطنية معينة تُترجم من خلال سلوكات محدّدة وخاصة، ويتألّف من موارد مادية وغير مادية يمتلكها ويسيّرها مختلف الفاعلين : مؤسسات، هيئات بحث وتكوين، سلطات عمومية محلية وغيرها، كما تتميّز مؤسساته بتخصّص إقتصادي في نشاط معيّن تقليدي ومعتاد وكذا مرتبط بماضي تمركز الأنشطة في المنطقة، مما يكسبه طابع الأصالة ويمكّن المؤسسات المتخصّصة فيه من تحقيق عوائد كبيرة ومن الحصول على حصص سوقية هامة على المستوى الوطني وحتى العالمي.

2. هو نظام للإنتاج المحلي:

الـــSPL هو عبارة عن نظام إنتاجي يُنتج مزايا متبادلة تستفيد منها المؤسسات المتواجدة بالمنطقة نفسها ؛ فوجود مؤسسات متجمّعة في فضاء محدّد إلى جانب بيئة نشطة تضم هيئات ذات علاقة تتولى عمليات التنسيق وتقديم الدعم وتوفير

[1]- POMMIER Paulette, **Spl et pôles de compétitivité,** Angers, France, septembre 2004, p.24
[2]- QUEYRAS Joachim, **Soutien a la dynamique des grappes d'entreprises**, DATAR, paris, 2010, p.4
[3]- ROUILLIER Jean-Marie, SPL et pole de compétitivité**, Inter Région**, Paris, Numero 265, Mars/Avril 2006, p.31

الخدمات وبالتالي تؤثّر على عمل مجمل النظام المحلي؛ مجموع هذه العناصر يكوّن نظاما إنتاجيا محليا يمكن أن يختلف في درجة التعقيد حسب الأشكال التي سبق وصفها في المطلب السابق.[4] مدخلاته هي مجموع الموارد سواءا كانت معارف، رأسمال، مهارات، مواد أولية...؛ هذه المدخلات تتأثّر بآليات التنسيق التي تصف قوانين المنافسة والتعاون المحلي بين الفاعلين وتضمن التماسك داخل المحيط بفعل الجوار، تُكوّن مخرجاتها خارجيات إيجابية مادية وغير مادية لجميع الأعوان (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تحفيز على الإبتكار، إنشاء ميزة تنافسية خاصة، علاقات رسمية وأخرى غير رسمية) تسمح بالتكيّف مع المستجدات.

فمن وجهة نظر تنظيمية نظام الإنتاج المحلي يُبرز آليات تنسيق تنظّم العلاقات بين الأعوان المحليين وتعمل على تقليص عدم التأكد والديناميكية التي تواجهها المؤسسات، وذلك من خلال تنظيم ضمني وصريح وكذا ترابط وظيفي ومعلوماتي بين الفاعلين المحليين.[5]

3. وجود ترابط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الإقتصادية له:

الفكرة الموجودة في العديد من الأعمال حول الـــSPL هي أنّ فعالية عملية الإنتاج والإبداع فيه تخضع لطريقة إرتباط متغيّرات إجتماعية ثقافية (قيم، سلوكات ومعارف...) مع متغيّرات أخرى إقتصادية خاصة بالمنطقة (وفرة رأس المال، مواد أولية، عمالة منخفضة الأجر..)، التي بتفاعلها تنتج وفورات خارجية تعمل عموما على توفير لغة مشتركة وتشجّع التبادل والتعاون بطابع رسمي أو غير رسمي وكذا تعزّز ظهور الإبداع أو على الأقل نشره داخل النظام الإنتاجي. ففي العادة يُنتج النظام الإنتاجي المحلي وفورات خارجية خاصة به، مشتقة من العديد من التكيّفات الجزئية بين المؤسسات المتنوّعة وكذا بين المؤسسات والأفراد في مجال ترابي معيّن، ويتعلّق الأمر بقدرة تكيّف مرتبطة بثقافة مجموع بشري صعبة الإنتقال (مستوى ثقة عال، لغة علمية أو إنتاجية خاصة...)، والتي تلخّص عادة بتعبير **الرأسمال الإجتماعي**. هاته المزايا هي التي تحدّد المنتجات الخاصة بالنظام الإنتاجي كما تؤدي أيضا إلى تطوير هذه المسارات الإنتاجية وتعطي هوية للإقليم الموجودة فيه، فنجد : باراتو بإيطاليا مشهورة بنسيجها، Grenoble بفرنسا بالإلكترونيك وDetroit بالو.م.أ بالسيارات وغيرها.[6]

4. خصوصيته مستمدة من الإقليم المتواجد فيه :

أثبتت الدراسات النظرية أنّ المجال الترابي أو ما يسمى أيضا بـــ (الإقليم، المنطقة، الجهة، الفضاء الجغرافي) هو عامل هام في طريقة تنظيم وحركية الظواهر الإقتصادية، فبالرغم من أنّه هُمّش في الغالب في التحليل الإقتصادي للرأسمالية إلاّ أنّه أصبح شكلا من أشكال التنظيم الإقتصادي الفعّال له تأثيراته الهامة في تقوية الإنتاجية والنمو.

ويُقدَّم المجال الترابي على هذا الأساس كمنظّمة منتجة للموارد (معارف، مهارات، رأس مال...) كما أنّه يجمع الفاعلين المحليين للإبتكار، ويؤكّد كل من (Colletis et Pecqueur، 1993) على أنّ الموارد الخاصة تتشكّل بطرق مختلفة مما يشجّع على خلق ميزة تنافسية خاصة لمحيط معيّن؛ ويظهر بذلك المجال الترابي كفاعل من خلال مكوّناته يُنظِّم تطوّر هذه الميزة، وأنّ نظام الإنتاج المحلي هو متغيّر يتحرّك وفق الإقليم المتواجد فيه، فهو يحتاج إلى محيط خاص كي يعمل فيه فيشكّل بذلك هذا المجال

[4]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.32
[5]- LOREK Maria, op.cit, p.5
[6]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.32-33

الترابي وسطا إبداعيا للنظام أين التّفاعلات بين الأعوان الإقتصاديين فيه تتطوّر عن طريق التعاون الناتج عن الجوار ومن ثم التعلّم ، كما يُنتج وفورات خارجية خاصة بالإبتكار وأشكال أكثر فاعلية في التسيير المشترك.[7]

5. مكوّن نشط لديناميكية عالمية متغيّرة وفق شكل النظام المحلي المشكّل :

إنّ تمركز مؤسسات بمجال ترابي معيّن لا يعني إنغلاق هذه الأخيرة ضمن حدودها الجغرافية وعدم إنشاءها لعلاقات خارج محيطها الوطني والدولي، بل بالعكس فقد ذهب بعض المؤلفين كـ (Bicattini وRullani، 1995) إلى القول أنّ المؤسسات المتجمّعة في الإقليم أو المجال الترابي لن تُكوِّن نظاما محليا إذا لم يحتوي هذا الأخير على تفرّعات تربطه بالمسار الشامل.

إضافة إلى ذلك، بيّنت التحليلات الحديثة للمناطق الصناعية الإيطالية الإنفتاح الكبير لمؤسساتها الصغيرة والمتوسطة على الأسواق الخارجية، حيث وُجد أنّ 31,4 % من مؤسسات المناطق الصناعية تتعامل مع سوق أساسا دولي مقابل 18,6 % من مجمل PME البلد، كما بيّنت هذه التحليلات أيضا أنّ العلاقة بين المؤسسات تبقى كثيفة داخل المناطق الصناعية بينما تكون ضعيفة فيما بين المناطق الصناعية[8]وهو ما يعني أن المؤسسات المتجمّعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية تفضّل في الغالب تأسيس علاقات تجارية خارج أوطانها عن الداخل.

جانب آخر تجب الإشارة إليه هو أنّ تفتحّ هذه الأنظمة المحلية خارج محيطها الوطني يختلف بإختلاف شكلها التنظيمي، فقد لاحظت كتابات متخصّصة حديثة لـ (V.Hecquetو F.Laine، 1999) الفرق في التفتّح نحو الخارج لمختلف أشكال التجمّعات التي أظهرت أنّ :

- المناطق الصناعية التي تكون متموقعة غالبا في مراكز صناعية تقليدية تتميز بمعدلات تصدير مرتفعة وإنفتاح إنتقائي على الإستثمار الأجنبي؛
- تتّجه بعض الأنظمة المحلية إلى تكوين مجموعات جهوية قوية للتصدير كما في غرب فرنسا وبريطانيا،
- المناطق التكنولوجية الواقعة في تجمّعات عمرانية كتولوز وغرونوبل وفرساي، فتتّصف بكثافة أنشطتها الدولية وإمتلاكها لسمعة عالمية إلى جانب وجود هام للإستثمار الأجنبي؛
- توجد مناطق تصنيع منتشرة في المدن والمناطق الريفية ترتكز على أنشطة حرفية تقليدية تتواجد غالبا في الدول النامية، إحدى خصائصها أنها متمسّكة بشدة في التقاليد الإجتماعية–الثقافية المحلية، وديناميكيتها ترتكز على شبكات مؤسسات ص وم غالبا حرفية وكذا على تثمين مهارات عريقة تتواصل من جيل إلى جيل؛ هذا التجذّر لا يعني الإنغلاق على العالم الحديث والإبتكارات التي يقدّمها بل بالعكس فإن هذه التجّمعات تعمل على البحث عن ديناميكيات تتماشى بين التقليدي والحديث من خلال المرور من منطق حرفي إلى منطق صناعي (صناعات صغيرة).[9]

خلاصة القول أنّ نظام الإنتاج المحلي هو مسار مؤسّس على موارد محلية لكن في نفس الوقت مُنفتح على المحيط الخارجي، هذا الإندماج هو شرط هام لفعالية الأنظمة المحلية ودون شك إنسجامها وبقائها؛ وبذلك يكتسب مفهوم الـــSPL محتوى أكثر شمول، فهو أكثر من نظام إنتاجي محلي بل هو تنظيم منفتح على الخارج وخاصة على الدولي.

---

[7]- LOREK Maria, op.cit, p.p5-6
[8]- COURLET Claude et Ferguene Amaziane, **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**, p.100
[9]- Ibid, p.p 101-102

المطلب الثاني : أهمية نظام الإنتاج المحلي

أكدت العديد من الدراسات التجريبية على أنّ نظام الإنتاج المحلي يُعدّ الوسيلة المثلى التي يجب على الحكومات أن تتّبعها في سياساتها للتنمية الإقتصادية نظرا للمزايا العديدة التي يقدّمها، ويظهر ذلك من خلال :

1. الوفورات الخارجية الناتجة عن التجميع :

ينتج عن تجمّع مؤسسات متخصّصة بقوى الجوار مزايا عديدة يُطلق عليها تسمية **الوفورات الخارجية** (les economies externes)، والتي هي حسب مارشال عبارة عن "خدمات مجانية لمؤسسات متجاورة تقدّمها لبعضها البعض بفعل عملها في نفس المحيط، تكون متجذّرة (ancrèes) بشدة في المنطقة وترتكز على الخصائص التاريخية والإجتماعية للمنطقة"؛ ففي سياق معالجة مارشال للصناعات المتمركزة في مناطق معيّنة لفت إنتباهه أنّه بفعل الجوار ينشأ بين تلك المؤسسات **مناخ صناعي** يعدّ عاملا أساسيا لإندماج وإيصال الكفاءات داخل الأنظمة.[10]

فمن منظور إجتماعي تستفيد هذه المؤسسات المتخصّصة في نفس الصناعة والمتوقعة في محيط متجاور من وجود لغة مشتركة وتتبادل أسرار الصناعة في ما بينها وتتكوّن بينها بيئة إجتماعية مبنية على التعاون والتواصل، وكذا مجموعة قيم ثقافية متقاسمة بصفة مشتركة ذات طابع خاص بالمنطقة وغير قابلة للتحويل؛ الأمر الذي يؤدي إلى إلغاء صراعات المصالح الجماعية ويسهّل عملية التكوين والتعلّم بين الأفراد فيها، كما ينمّي بينها مستوى عال من الثقة ويخلق روابط غير رسمية.

ومن منظور إقتصادي تَحقّق ما سبق يجعل من المؤسسات المندرجة ضمن النظام تتعاون على تقوية القدرة على التنافس للنشاط، من خلال سعيها نحو الوصول إلى خدمات بأقل تكلفة من التكاليف الداخلية (التموين المشترك في مجال المشتريات، الإنتاج المشترك في مجال الإنتاج، القيام بعمليات بحث وتطوير مشتركة وتحقيق مسار للتوزيع المشترك في مجال التجارة) فتنخفض تكلفة التبادل والتعامل فيما بينها، كما تستفيد المؤسسات من حوض عمالة متخصّصة وتشكيل سوق محلّي لنفس النوع من الكفاءة وكذا من أفكار ومعلومات تتدفّق بسهولة، إلى جانب ذلك يسمح التمركز الجغرافي للمؤسسات بجانب ممونين ومشترين بتخفيض تكاليف التّعامل ويسمح بنشوء نشاطات أخرى تابعة لصناعة أساسية تتواحد تقنيا في المنبع والمصب لهذه الأخيرة داخل نفس الفرع الإنتاجي، كما أنّ حاجة المؤسسات للمعلومات لتعريف ومراقبة تبادلاتها تتقلّص عندما تكون المنتجات متماثلة، وبهذا تتمكّن مؤسسات هذا النظام من إنشاء بيئة تنافسية آمنة ومفيدة للجميع.

جانب آخر تستفيد منه مؤسسات نظام الإنتاج المحلي هو وجود هيئة تنسيق وتأطير ورقابة تعمل على إرساء قنوات الإتصال بين المؤسسات ومقدمي الخدمات وسد النقص المسجّل في جوانب عديدة، فتُسهِّل لها وسائل العمل الجماعي وتُوفِّر لها المعلومات الملائمة للجميع وتساعدها على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة لتكون متساوية من حيث القدرة التنافسية مع تجمّعات المؤسسات الكبيرة.

[10]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , op.cit, p.29

وبالتالي فنظام الإنتاج المحلي له إنعكاسات إيجابية على العمال والمؤسسات وكذا على المناطق المتمركز فيها فهو يعمل على مضاعفة عدد الوظائف بزيادة إنتاجية المؤسسات ويسمح بتطوير مهارات العاملين، كما يدعم الفعالية الإقتصادية للمؤسسات التي تُكوِّنه ويُحقّق ميزة تنافسية للمنطقة بفعل أنّ التخصّص المحلي في صناعة معيّنة يُمكِّن من النجاح فيها، إضافة إلى أنّه يُساهم في الإنتاج الكلي للبلاد، ففي إيطاليا تبيّن أنّ مردودية مؤسسات متمركزة بمنطقة إرتفعت من 2 إلى 4% في المتوسط، وأنّ ما يقارب 60% من إنتاج الو.م.أ ناتج عن 380 تجمّع (clusters) وهذا في منتصف سنوات التسعين.[11]

2. وسيلة هامة لتحفيز ظهور الإبتكار :

يعدّ الإبتكار عملية معقّدة تتطلّب الترابط بين العديد من الوظائف المتكاملة (بحث أساسي، بحث تطبيقي، تنمية، إعداد نماذج، إستثمار صناعي، إنتاج، تسويق، تكييف المنتج في السوق وغيرها)، وعادة المؤسسات وعلى وجه الخصوص الصغيرة منها لا يمكنها السيطرة على جميع عناصر هاته العملية الإبتكارية، ولذلك تسعى في سبيل تحقيق ذلك إلى بناء علاقات مع مثيلاتها في الجوار، والتي يمكن أن تكون روابط سوق أو معاملات تجارية أو أيضا علاقات تعاون، هذه الأخيرة تصبح ضرورية حيث أنّ وجودها مع عوامل الجوار الجغرافي تدخل في العملية الإبتكارية.[12]

وبالتوازي مع الإقتصاديات الخارجية المذكورة أعلاه والتي تؤثّر على العمل الإنتاجي لمؤسسات متجاورة ومتخصّصة في نفس النشاط، هناك وفورات أخرى تنتُج عن شبكات معرفية تمكّن المؤسسات المتقاربة جغرافيا من أن يكون لها فرص أكبر لتبادل رسمي أو غير رسمي للمعارف، نظرا لأن هناك معلومات ومعارف يصعب تبادلها رغم التطوّر الكبير لتكنولوجيات الإتصالات، إضافة إلى أنّ المعارف التي تكون أكثر نفعا تبقى ضمنية وتنتقل فقط بالتواصل، وبالتالي مجموع المعارف المتبادلة في هذا الإطار هو مصدر هام لأفكار جديدة وبالتالي مصدرا للإبتكار.[13]

فائدة أخرى كبيرة غير منظورة يقدّمها الجوار للأعوان الإقتصاديين تنبع عن كونه يُعدّ واسطة هامة لتطوير تكنولوجيات وفيما بعد يسمح بنشرها مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية المحلية؛ فالحاجة للمنافسة عن طريق التميّز تتطلب تطوير تكنولوجيات جديدة ومنتجات جديدة، والتي تتحقق بوجود شبكة بالجوار تتكوّن من جميع الأعوان المحليين (مقدمي خدمات، جامعات، جماعات محلية....) تضمن بقاء وإستمرارية المؤسسات صغيرة الحجم، إلى جانب وجود تعاون بين المؤسسات وكذا تجارب مشتركة والتي بتفاعلها جميعا تؤدي إلى ديناميكية تعلّم تسمح بتغيير المهارات والتكيّف مع الأوضاع الجديدة ومن ثم التحفيز على الإبتكار،[14]فإذا كان التعلّم هو منتج النشاط فهذا يعني أن هذا الأخير يحوي معرفة ضمنية[15] ذلك أنّ الديناميكية التعلّمية التي تنتج عن نظام الإنتاج المحلي تميّز الفاعلين في الوسط من خلال قدرتهم على تعديل سلوكاتهم والتكيّف بمرور الوقت مع التغيّرات في بيئتهم، مما يعني أن هناك دوران وتبادل للمعرفة أدت إلى إعادة إنتاج ثقافة تقنية وبالتالي إعادة إنتاج المحيط نفسه.[16]

---

[11]- Datar- ocde, **Congrès Mondial Des Systemes Productifs Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises Ouverts Sur Le Monde,** 23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001, p.8
[12]- COURLET Claude et autre**, industrie et dynamiques de territoires**,p.13
[13]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , loc.cit
[14]- LOREK Maria, op.cit, p.5
[15]- COURLET Claude, **les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature** , loc.cit
[16]- COURLET Claude et autre**, Industrie Et Dynamiques De Territoires**, loc.cit

وبالرغم من أنّ معظم الدراسات التجريبية تؤكّد أن الـــSPL يحفّز على ظهور الإبتكار أو على الأقل إنتشاره السريع داخل النظام، إلا أنّه لوحظ عدم وجود دراسات حقيقية تمكّن من وضع علاقة بين عملية الإبتكار وبنية الأنظمة (شبكات المؤسسات وأفرادها).

3. نظام الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الريفية :

كما سبق وأشرنا في الفصل السابق فإن المؤسسات الصغيرة تلعب دورا هاما في تطوير المناطق الريفية بما تسهم به في توفير مناصب الشغل وتلبية الإحتياجات الأساسية لسكان الأرياف، وقد أثبتت التجارب في أوروبا وأمريكا الجنوبية بأنّ التنمية الريفية يمكن أن تتحقّق عن طريق ترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال تبني مقاربة نظام الإنتاجي المحلي، هذا النظام يمكن أن يقوم بأداء دور مهم ومعتبر في تطوير هاته المناطق نظرا لما ينتجه من مزايا التي سبق وقدمناها، إلى جانب عمله على تقليل التفاوتات الإقليمية من خلال المساعدات للمناطق والقطاعات التي تعاني من صعوبات، ومنه إلى تخفيض التركيز المفرط لأنشطة إقتصادية في بعض الجهات،[17] وخير مثال على ذلك ما تقوم به أقطاب الإمتياز الريفية في تطوير الأنشطة وتوفير مناصب شغل وكذا تعزيز نقاط القوة بهذه المناطق وبالتالي تنافسية الأنشطة بها.

4. بناء ميزة تنافسية خاصة بالإقليم :

دور فاعل يقدّمه نظام الإنتاج المحلي للمناطق والجهات التي تسعى نحو إنشاء روابط وراء أفق التبادل المحلي وهو بناء ميزة تنافسية خاصة بالمنطقة، فحسب (P.Krugman، 1991-1992) فإنّ تفاعل الوفورات المارشالية والمردود المتزايد يمكن أن يقود إلى تقسيم فضائي غير متساوي للأنشطة الإقتصادية، مما سيميّز مناطق دون أخرى، كما يعطي للتاريخ دورا أساسيا في التنظيم الجهوي لهذه الأنشطة، ما يجعل لتلك الخارجيات صفة عدم الرجعية والتأصّل في الإقليم.

إمتداد آخر للتحليل مستوحى من الأعمال المخصّصة لديناميكية التغيير التكنولوجي جاء به (W.B.Arther، 1990)، حيث درس الظروف النظرية لإحتكار منطقة لصناعة معينة، وذلك بإبراز ليس فقط لأهمية إقتصاديات التجمّع والمزايا التي يجلبها التخصّص في صناعة بمنطقة محدّدة، بل أيضا للدور الهام للأحداث التاريخية في الديناميكيات المحلية. هذا التحليل مكّن آرثر من تأسيس وجود نظري لتوازنات متعدّدة مرتبطة على التوالي بالمسار التراكمي للوفورات والأحداث التاريخية بالمنطقة، من منطلق أنّ الفضاء الجواري يقدّم ما يكفي من المزايا المحلية لإقصاء أي منطقة أو تمركز بديل وهكذا الحصول عبر الخارجيات المارشالية والإبتكار على وضعية إحتكار لصناعة وتتشكّل بذلك ميزة تنافسية للمنطقة،[18] هاته الميزة التنافسية المحلية بدورها لها دور هام في تشجيع التنافسية الوطنية حسب بورتر (1990)، حيث يرى هذا الأخير أنّ المزايا التنافسية المستدامة في إقتصاد عالمي يُبحث عنها في النسيج المحلي وهو ما دُعّمَ أيضا بالشّعار "فكّر عالميا و أعمل محليا•".[19]

[17]- Datar, **Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les poles de compètitivitè,** decembre2005, p.p27-28
[18]- Ibid, p.p34-35
• "Penser Globalement et Agir Localement"
[19]- COURLET Claude et Ferguene Amaziane, **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**, p.101

المطلب الثالث : متطلّبات نجاح تطوير نظام إنتاج محلي

رغبة بلدان عديدة نحو ترقية نسيجها المؤسساتي من المؤسسات ص وم جعلها تبحث عن الشروط الأساسية التي يجب توافرها لدعم تجمّعات المؤسسات الموجودة لديها أو إنشاء أخرى جديدة، وقد بيّنت تجارب الدول الناجحة في تطوير تجمّعات مؤسسات أنّ مشروع تنفيذ نظام للإنتاج المحلي هو عملية طويلة ومعقّدة، إذ يتطلّب إنشاؤه توافر مجموعة من المتطلّبات والتي يمكننا حصرها في أربعة عناصر أساسية :[20]

1. الإرادة السياسية والإستراتيجية للفاعلين المحليين : وخاصة في ما يتعلّق بـــ :

- توفير البيئة المؤسساتية اللازمة من مؤسسات دعم عمومية؛
- تكوين فريق يقوم بالتنشيط؛
- وضع إستراتيجيات وإعداد دراسات.

فحسب التجارب المجراة يعتبر هذا العنصر هو الشرط الأول لنجاح المشروع، فسوء تنظيم الفاعلين المحليين الذين لا تكون لهم في الغالب نفس النظرة على المنطقة ورهاناتها يمكن أن يؤدي إلى فشل الجهود التي يبذلها القطاع الخاص، لذا يعتبر دور القطاع العام هام جدا خاصة في مرحلة بداية المشروع، فيمكن لسلطة القيادة التي تحوي شركاء عموميين أن تتولى قيادة المشروع بحيث تأخذ على عاتقها إلتزامات لإعداد المشروع بهدف إعطائه مزيدا من المصداقية ويكون ذا فائدة ويتمكّن هذا النظام من أداء مهامه على أحسن وجه.

2. وجود هيكل تنسيق محترف :

هو أيضا عامل ذو أهمية كبيرة والذي عادة السلطات المحلية تجد صعوبة في تجميعه خاصة في الدول النامية، فقد أظهرت الدراسات أنّ السياسات العمومية بها تتّجه نحو توفير الوسائل لتجنيد أعضاء مهندسين يتولّون مهمة تنسيق وتنشيط مثل هذه النظم، إذ من الممكن أن يتولّى دور المنسّق منظّمة عمومية محلية مكلّفة بتطوير المؤسسات ص وم والمؤسسات المصغّرة أو جمعية أو مستشارون محليون تم تجنيدهم لهذا الغرض، يقومون بالوساطة بين مؤسسات النظام وباقي الأعوان المشاركين في تنميتها،[21] وهذا بشرط أن يمتلك هذا الهيكل إستقلال نسبي في إتخاذ القرار ويكون قادر على إتخاذ خيارات إستراتيجية.

3. الإلتزام القوي من طرف المؤسسات المندرجة داخل النظام :

ويتعلّق هذا الأمر بالإلتزام في القيام بنصوص العقد الذي يربط الأطراف ويُسهِّل وضع البرامج الهادفة لتطوير المؤسسات، ذلك أنّ العلاقة التي تربط بين شركاء النظام مبنية على التفاهم والتعاقد.

4. وجود عدد كاف من المؤسسات لتمثيل كتلة حرجة حقيقية لا تقل عن 50 مؤسسة :

إنّ عملية إشراك المؤسسات ضمن هذا المسعى تشكّل أحد الجوانب الأكثر صعوبة، فتردّد الأعوان المكوّنين للنظام سيشكّل عقبة كبرى أمام الوصول إلى تأسيس هذا الأخير، بالإضافة إلى أنّ عملية بناء ثقة سيكون من الصعب إنشاؤها بين أعضاء الشبكة، لهذا ما تزال المشاريع الجماعية لحد الآن محدودة العدد، وبالتالي فالأمر يتطلّب القيام بعمليات تحسيسية لأرباب

[20]- POMMIER Paulette, op.cit, p.p18-19
[21]- ARIS Ali, Animateur-Spl-, **2 éme séminaire sur les SPL,** Ouargla, 3-4 mai2008A, p.3

المؤسسات من خلال تنظيم ملتقيات أو مؤتمرات وطنية وجهوية وأيام إعلامية تحسيسية مكثّفة للتعريف بالنظام وأهميته وطريقة العمل ضمنه.

ما يمكن إستخلاصه من هاته العناصر هو أنّها تعتبر مفاتيح نجاح عملية الإعداد لهذا المشروع، حيث أنّ تحقّق مثل هذا التنظيم يدفع بالجهات المسؤولة نحو القيام بالتسيير الملائم له والسهر على التنسيق بين المؤسسات داخله ومع باقي الفاعلين، كما يتطلّب هذا التنسيق أيضا تكوين روابط بين هذه المؤسسات المندرجة والذي يعتمد بدوره على وجود نظام إعلامي فعّال يتكيّف مع تطوّر أشكال التعاون القائم بين المؤسسات.

ترتيب هذه المتطلّبات كان محّل إختلاف بين الباحثين، فهناك من أوضح بأنّ عملية بناء هذا النظام ترتكز دائما على إرادة المقاولين في المرتبة الأولى وليس الهيئات العمومية ولو بدفع أولي من معطيات نظامية غير أنّ الأمر لا يقتصر على ذلك فقط، حيث يعتبرون إرادة الأفراد فيها ورغبتهم في بناء مقاربة مشتركة ومتقاسمة قائمة على التآزر والتعاون هي الشرط الأساسي في هذا المسعى.[22]

مقاربة أخرى أيضا أعطت أهمية للمنشّط وهيكل التنشيط في تطوير هذا النظام من خلال قيامه بـــ :

- تحديد الأعوان المحتملين للإندماج في هذا المسعى؛
- تحديد الإحتياجات الفردية للمؤسسات وبناء مشروع جماعي؛
- إعداد ميثاق الإلتزام وكذا إعداد ومتابعة ميزانية تمويل النظام؛
- المساعدة في القيام بالتخطيط الإستراتيجي داخل النظام؛
- مرافقة الأعضاء وتحفيز وتنظيم عملية التواصل فيما بينهم وبين باقي الفاعلين.[23]

وبهدف تجاوز هذا التباين في الآراء سوف نعتبر أنّ كل عنصر من العناصر السابقة ضروري ولا يمكننا التقليل من أهميته على حساب الثاني، فكلها متطلّبات يجب توّفرها متكاملة مع بعضها البعض من دون تقديم إحداها عن الآخر. مع ذلك فما هو مشترك بين دراسات أغلب الباحثين هو أنّ عملية تطوير نظام إنتاج محلي يتكيّف وفقا لإحتياجات مختلف البلدان، فيما يتعلق بحاجيات مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وكذا سياساتها ومبادراتها المحلية، وبما يهدف جميعا لتطوير القطاع الخاص بتلك البلدان؛ لذلك فإنّ الإجراءات المتخذة من طرف هاته الأخيرة لتطوير أنظمة إنتاجية محلية تكون بتركيز بعض من مشاريعها على تعزيز تطوير شبكات المؤسسات في إطار تنمية أنظمة إنتاجية محلية، في حين تُوَجّه مشاريع أخرى لبداية تطوير شبكات أفقية أو عمودية والتي بنموّها وإكتسابها البعد الإقليمي وتزايد عدد الشركات المشاركة فيها، تقوم عندئذ سياسات البلدان بتعزيز عملها وترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية من خلال العمل على إشراك خدمات دعم للمؤسسات وكذا جمعيات ومؤسسات حكومية في مساعيها.[24] ويتم ذلك على ست مراحل :

[22]- POLGE Marion et Autre, Le didigeant-artisan, un developpement par des stratègies individuelles et collectives : illustration par une etude de cas**, 7eme congres international froncophone en entrepreneuriat et pme,** Montpellier, 27-29 octobre 2004, p.2
[23]- ARIS Ali, Animateur-Spl-,2008A, op.cit, p.p7-8
[24]- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, **Developpement des systemes productifs locaux et des reseaux de pme,** ONUDI, Vienne, 2002, p.7

المرحلة الأولى : بعد تكوين فرق للتنشيط التي سوف تتولى تنفيذ الخطة على المستوى المحلي وتدريبها على ذلك، يتم القيام بعملية تشخيص للنشاط أو الصناعة وكذا المنطقة المراد تنميتها، وفي العادة توكل هذه المهمة لفرق التنشيط على المستوى المحلي من خلال قيامهم بـــ : تحديد المشاكل، البنى التحتية، عدد المؤسسات وغيرها من الإجراءات بما يسمح بتحليل العناصر التالية :

- نظام الإنتاج : المكوّن من المؤسسات المشاركة في الإنتاج وموردیهم وزبائنهم؛
- نظام تنمية المهارات؛
- نظام التنسيق المؤسسي وتمثيل الشركات.

من ثم تُنتَهج سياسة إعلامية قوية تتضمن التعريف بنظام الإنتاج المحلي لدى المؤسسات صغيرة الحجم وهيئات الدعم العمومي والخاص المتواجدون محليا وكذا مختلف الفاعلين الذين من شأنهم المساهمة في هذا المسعى، يتم التركيز فيها على إستهداف مسيري المؤسسات وكذا مديري مؤسسات الدعم ومسؤولي مختلف الهيئات الأخرى عن طريق الندوات والبرامج والمؤتمرات سعيا لترسيخ وإقناع المجتمع المستهدف بأهمية هذا المسعى وضرورة تنفيذه.

المرحلة الثانية : الإستعداد لمشروع تطوير أنظمة للإنتاج المحلية تبدأ من خلال إستراتيجية يتم ضبطها على مستوى الوطني وفقا للإحتياجات المحلية والتي تشمل بدورها :

- تحديد أهداف عامة للتنظيم يتم على إثرها ضبط أهداف على المستوى المحلي تكون دقيقة وواضحة وقابلة للتحقّق؛
- تُجرَى دراسة جدوى لكل مشروع وتُوضع الخطة التنفيذية له وهذا بإعتبار أنّ كل نظام مُطوّر بمنطقة معينة سوف يشكّل مشروعا بحد ذاته.

المرحلة الثالثة : عند الإنتهاء من المرحلة السابقة تأتي مرحلة وضع البنيات التنظيمية والشروط الأساسية لعمل الفاعلين المحليين داخل كل نظام على المستوى المحلي ويتم ذلك بالعمل على :

- توفير الهياكل القاعدية الملائمة من خلال الحرص على :
  - إنشاء شبكات تموين وتسويق؛
  - تحفيز الجمعيات المهنية؛
  - وضع مراكز بحث وتطوير؛
  - تعزيز دور الهيئات المالية في الدعم؛
  - ترقية مراكز التكوين وكذا الإستشارة والمرافقة وغيرها من الخدمات اللازمة العمومية منها والخاصة.
- وضع العقد الذي يتضمّن الإجراءات التي تنظّم العلاقة بين مختلف الفاعلين؛
- تأسيس نظام معلوماتي إداري متكامل على المستوى الوطني وربطه بأنظمة معلومات على المستوى المحلي، يحوي كافة المعلومات المتعلّقة بالفاعلين المحتملين ويستخدم كآلية لإتخاذ القرار كما يضمن التغذية العكسية.

المرحلة الرابعة : تنفيذ الإجراءات الأولى للنظام والتي تتمحور في بادئ الأمر حول سهر فريق التنشيط على :

- بناء الثقة بين الأعوان وتعزيز التعاون فيما بينهم وكذا تسهيل الإتصال بوضع جهاز إعلامي فعّال وضمان نوعية جيدة من المعلومات والتحفيز على الإبتكار، إلى جانب التحفيز على الإلتزام بفحوى العقد الذي يجمعهم والتسيير نحو التنمية المستدامة.[25]
- مرافقة مديري المؤسسات العضوة على تنفيذ أعمال بسيطة نسبيا كجمع تكاليف الشراء، القيام بإستثمارات إنتاجية مشتركة، تحديد علامة تجارية للنظام وتنظيم أعمال ترويجية على المستوى المحلي والوطني والدولي، تنظيم ملتقيات بين فاعلي النظام عن طريق : وضع قاعدة بيانات بالانترنت، تنظيم صالونات، منتديات، زيارة مختبرات خاصة بالمؤسسات ص وم وغيرها؛
- متابعة مقدمي الخدمات وتنفيذ الإجراءات المؤدية إلى تطوير المؤسسات خصوصا ما يتعلّق بـــ : تحسين الأداء الصناعي، تنمية تسيير الموارد البشرية، توفير التجهيزات الضرورية، الدعم على التصدير، وضع إستراتيجية للفرع أو النشاط، إعداد تشخيص تكنولوجي وتنافسي، التحفيز على إبتكار منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، مساعدة مسيري المؤسسات على تبني أساليب أكثر فعالية سواءا من حيث الكفاءة الداخلية أو من حيث خدمة العملاء بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات.[26]

المرحلة الخامسة : الإجراءات التالية لنظام الإنتاج المحلي تتعلّق بـــ :

- تسهيل تنفيذ مشاريع مشتركة أرباحها مؤجلة على المدى القصير لكن تعتبر أساسية في تعزيز القدرة التنافسية على المدى الطويل بالإضافة إلى تحديد إحتياجات تطوير النظام عن طريق إجراء دراسات وتنظيم مناقشات وحوارات بين أصحاب المصلحة، إلى جانب تحديد إحتياجات المؤسسات فيما يخص البحث والتطوير وإقامة شبكات وتسهيل تنفيذ المشاريع واليقظة المؤسساتية وكذا القيام بعمليات تكوين للأعضاء للإستجابة للتطوّرات في النظام.[27]
- أخيرا وفي محاولة التكيّف مع الحركية القوية التي تفرضها العولمة للإندماج في المحيط الجهوي والوطني والدولي لا بد من تحفيز المؤسسات العضوة على دخول أسواق جديدة والبحث عن قنوات توزيع أخرى، وتعزيز الإبداع والإبتكار وتأهيل قدرات الموارد البشرية؛ هذا الإندماج يكون شرط لفعالية الأنظمة الإنتاجية المحلية وبالتالي بقائها وإستمرارها.[28]

المرحلة السادسة : الرقابة والمتابعة والتقييم

التنفيذ الناجح لمشروع نظام الإنتاج المحلية مرتبط أيضا بفعالية وظائف الرقابة والمتابعة والتقييم التي يقوم بها المسؤولون، فإذا كانت الرقابة تعتبر الأداة التي يُبلَّغ بها نظام القيادة أو هيكل التنشيط بالأخطاء الواقعة ليتّم على إثرها إدخال التصحيحات اللازمة وضبط الإنحرافات، فإنّ الأمر يتطلّب أيضا متابعة دورية للمراحل المنجزة والتقييم الدوري للإنجازات المحقّقة، كما أنّ تدعيم ما سبق مرتبط بشدة بفاعلية الجهاز الإعلامي الموضوع على المستوى الكلي والجزئي وكذا على نوعية المعلومات المقدّمة، فضلا عن أنّه يمكن تعزيز الإجراءات السابقة من خلال الزيارات الميدانية.[29]

[25]- ARIS Ali, Système Productif Local -SPL-, **2 éme séminaire sur les SPL,** Ouargla, 3-4 mai2008B, p.p23-24
[26]- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, op.cit, p.p11-13
[27]- ARIS Ali, **Système Productif Local -SPL-, 2008B,** op.cit, p.p27-28
[28]- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, op.cit, p.16
[29]- Ibid, p.27

المبحث الثالث : تجارب دول متقدمة في دعم وتطوير أنظمة الإنتاج المحلية

لتوضيح أحسن للفوائد والآثار الإيجابية لأي تجمّع مُنظّم لشبكات مؤسسات (PME/PMI) داخل مجال ترابي معيّن، نجد أنّه من المفيد إلقاء الضوء على بعض التّجارب الدولية الرائدة في ذلك، ولهذا سنتناول فيما يلي تجارب كل من إيطاليا وفرنسا وألمانيا.

المطلب الأول : تجربة إيطاليا (المناطق الصناعية الإيطالية)

تُعدّ التجربة الإيطالية المثال الأكثر شهرة لتطبيق ناجح لتجمّع صناعي محلي لمؤسسات صغيرة، حيث قدّمت هذه الأخيرة إطار منهجي للعديد من الأعمال التجريبية وسمحت بتحديد الملامح الأساسية لديناميكية صناعية محلية فيما بعد.
تطوّر المناطق الإيطالية وإستمراريتها ما يزال يثير الكثير من الجدل وهو ما دفع بالعديد من الحكومات نحو تمويل دراسات متخصّصة تهدف إلى البحث في وصفة تنميتها.

1. ظهور المناطق الصناعية :

ظهور المناطق الصناعية بإيطاليا كان في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات بالجهات الشمالية الشرقية والوسطى منها والتي تسمى بمنطقة **إيطاليا الثالثة** (la troisieme Italie)، هذه المناطق كان تخصّصها في نشاطات تقليدية كالنسيج والملابس، صناعة الأحذية، الأثاث، السيراميك، المجوهرات، المنتجات الجلدية وغيرها، وقد كان ظهورها نتيجة لأزمة الزراعة والصعوبات التي عرفتها المؤسسات الكبرى من جراء الإنتاج الفوردي، هذه الأخيرة قام مسيروها آنذاك بإعادة التفكير في إستراتيجياتهم الإنتاجية والإتجاه نحو اللامركزية في الإنتاج باستبدال النموذج الهرمي بنموذج لامركزي، وهكذا أُوكل جزء من إنتاج هذه المؤسسات للعمال والتقنيين الأمر الذي شجّعهم على الإستقلال عن مؤسساتهم والعمل لحسابهم الخاص فيما بعد.[30]

بداية يمكننا القول أنّ المناطق الصناعية ظهرت بطريقة عفوية من دون أية مساعدة أو برامج مُرَافقة من طرف الحكومة، حيث كانت ثمرة إنبثاق الظروف السوسيوإقتصادية التي سادت في ذلك الوقت من بينها :

- الطّابع المتجانس لهذه المناطق والظروف الطبيعية الملائمة كالقرب من المواد الأولية، سهولة الإتصال وكفاءة السكان المحليين؛
- البيئة التاريخية والإجتماعية المحفّزة، ويتعلق الأمر بوجود تشكيل إجتماعي على مستوى جهوي متجانس من حيث السلوكات الثقافية والتطلّعات (أخلاقيات العمل والثقافة المقاولاتية لدى السكان ورغبتهم في التطوّر)، إلى جانب علاقات القرابة والجيرة القوية والمهيكلة.
- النسيج الصناعي المُكوَّن من مؤسسات ص وم في أغلبه؛
- وفرة اليد العاملة لاسيما بعد تسريح العمال من القطاع الزراعي والبناء والأشغال العمومية؛
- وجود رأس مال متراكم من الزراعة والتجارة؛

[30]- COURLET.C et FERGUENE Amaziane, **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**,op.cit p.p101-103

- الإستفادة من التطوّر التكنولوجي والمرونة التي أنتجتها أساليب الإنتاج الفوردي وبالتالي إدخال تقنيات جديدة إلكترونية؛
- القرب من المراكز الحضرية التي تشكّل أسواق المواد الأولية ومركز الخدمات.[31]

هذه العوامل سمحت ببروز مناطق صناعية منظّمة ومكوّنة من شبكة مؤسسات صغيرة التي من خلال تخصّصها وقيامها بعمليات مناولة تتقاسم فيما بينها القوى العاملة اللازمة لتصنيع نفس المنتج أو منتجات متكاملة، كما تتميّز هذه المناطق أيضا بوجود ترابط وثيق بين النشاط الصناعي والخصائص الإجتماعية والثقافية للمنطقة، مما يجعل منها مزيج من القديم والحديث وهو ما شكّل مصدر ديناميكيتها.

2. فكرة المناطق الصناعية بإيطاليا :

تم تحديد تعريف قانوني للمناطق الإيطالية فقط سنة 1991 وتشكّل هذه الأخيرة شكلا فريدا من نوعه عن باقي أشكال التجمّعات، خصوصيتها تكمن في أنّ التعاون والتكامل بين المؤسسات يكون تلقائيا حول نفس الحرفة أو على نفس السوق، فهي مرتبطة تقنيا ببعضها وتساهم جماعيا في إنتاج منتج معيّن معرّف كمنتج صناعي للمنطقة، إضافة إلى أنّ الخصائص السوسيوثقافية والتاريخية للمناطق سمحت ببناء علاقات أكثر إنتظاما وإستقرارا بين المؤسسات، فوجود علاقات منافسة وتعاون بين مؤسسات المنطقة يجعل من روابطها تفاعلية ومعقّدة، كما أنّ هذا التنظيم يسمح للمؤسسات بتحقيق وفورات حجم كبيرة ويمكّنها من التغلّب على المشاكل المرتبطة بعدم كفاية كتلها الحرجة بتخصّصها في إحدى مراحل الإنتاج، ويجعلها أيضا تستفيد من خدمات مشتركة أو القيام بشكل من أشكال التعاون الأفقي أو العمودي.[32]

ويؤكد على ذلك (Garofoli، 1983) حيث لاحظ أنّ الميزة الأساسية لهاته المناطق لا تعتمد على المنتج المسوّق أو خصائص عملية الإنتاج، وإنّما الأفضلية تكون للأنشطة التي من الممكن فيها تقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل وإلى منتجات وبالتالي من الممكن تصنيفها وفق تخصّصها الإنتاجي وحسب درجة التعقيد إلى: مناطق تخصّص إنتاجي، أنظمة إنتاجية محلية، مناطق منظّمة.[33]

3. أهمية المناطق الصناعية بإيطاليا :

تعتبر المناطق الإيطالية واحدة من بين أهم عوامل التنافسية والمرونة للصناعة الإيطالية حيث يبلغ عددها حاليا 200 منطقة صناعية حسب إحصائيات سنة 2004، كما تحتّل وزنا هاما في الإقتصاد الإيطالي إذ تشغّل 2,2 مليون عامل أي ما يعادل أكثر من 42% من إجمالي اليد العاملة بإيطاليا.[34] ويمكن إبراز دور المناطق الصناعية في الإقتصاد الإيطالي بوضوح من خلال ملاحظة الجدول رقم (II. 02).

[31]- COURLET Claude et Autres, Industrie Et Dynamiques De Territoires, Op.cit, p.p10-11
[32]- BALESTRI Andrea, **Le front des districts industriels italiens dans le système mode: les changements et les défis pour les prochaines années**, International Centre for Research on the Economics of Culture, Institutions, and Creativity(EBLA), Italie, 2003, p.6
[33]- Ibid, p.11
[34]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit, p.10

جدول رقم (II. 02)_ توزيع العمال والمؤسسات المتمركزة بالمناطق الصناعية الإيطالية حسب قطاع النشاط

قطاعات النشاط	عدد المناطق الصناعية	نسبتها(%)	عدد المؤسسات بالمناطق الصناعية	نسبتها(%)	عدد العمال بالمناطق الصناعية	النسبة(%)
النسيج والملابس	45	28,8	63954	30,1	537.435	27,9
السيراميك	38	24,4	56816	26,7	587.320	30,5
سلع محلية	32	20,5	42287	19,9	382.332	19,8
الجلود والأحذية	20	12,8	23441	11	186.680	9,7
مواد غذائية	7	4,5	3781	1,8	33.304	1,7
الحلي والألات الموسيقية	6	3,8	13010	6,1	116.950	6,1
منتجات الورق والطباعة	4	2,6	4342	2	35.996	1,9
المطاط والبلاستيك	4	2,6	4779	2,2	48.585	2,5
المجموع	156	100	212410	100	1.928.602	100

Source : AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit, p.11

بملاحظة الجدول يتضّح لنا أنّ دور المناطق الصناعية في مسار التنمية الإقتصادية بإيطاليا واضح، ينبع أساسا من إحتوائها لنسيج مؤسساتي هام مُكوّن من مؤسسات ص وم في الغالب، حيث تضم 156 منطقة صناعية مجموع مؤسسات يُقدّر بأكثر من 212 ألف مؤسسة تساهم بفعالية في التنمية، فإذا علمنا أنّ تقديرات المؤسسات ص وم بالجزائر قد بلغ سنة 2007، 294.612 مؤسسة[35] وقارناها بعدد المؤسسات التي تحتويها هذه المناطق من دون إحتساب العدد الكلي الذي تحتويه إيطاليا من هذه المؤسسات، فالنتيجة تكون أنّ بلادنا تحوي تعداد ضعيف من هذا النسيج المؤسساتي.

وتوفّر تجمّعات المؤسسات الإيطالية أيضا عدد لا يستهان به من مناصب الشّغل للإيطاليين، وتشكّل فروع النسيج والملابس، السيراميك، السلع المحلية، صناعة الأحذية والجلود حصة الأسد من حيث الأنشطة الأكثر ممارسة من طرف مؤسسات المناطق الصناعية، إذ تتخصّص في هاته الفروع لوحدها 135 منطقة، أي ما يمثّل نسبة 86,5 % من مجموع المناطق، والتي تحتوي بدورها على 186.498 مؤسسة مشغّلة لأكثر من 1,6 مليون عامل.
ومن الجدير بالذكر أيضا أنّ التخصّصات التي تمارسها هذه المؤسسات هي في الغالب نشاطات تقليدية، كان يفترض بدول نامية أين تكاليف الإنتاج منخفضة كتكلفة اليد العاملة على سبيل المثال أنّ تحقّق فيها ميزة تنافسية، وهو ما يدل على أنّ المناطق الإيطالية تمكّنت من تجاوز هذه العقبة وإحتلال حصة سوقية لا يستهان بها على المستوى الدولي بهذه القطاعات.

إلى جانب هذا، تساهم المناطق الصناعية أيضا في الدخل الوطني للبلاد من خلال إيرادات صادراتها، حيث يبلغ رقم أعمال 90 ألف مؤسسة متخصّصة في أنشطة نموذجية خاصة بإيطاليا 80 مليار دولار، 45% منها ناتجة عن التصدير[36] وهذا بالإضافة إلى أنّها تسيطر على حصص سوقية هامة على المستوى الدولي بسلسلة منتجات متنوّعة إكتسبت على إثرها شهرة عالمية خاصة لدى الدول المصنّعة التي يهتم مستهلكوها بالتصميم والطابع الشخصي وهوية تراث معيّن.

[35] وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 12**، مرجع سابق، ص.8

[36]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit, p.10

والجدول الموالي يبيّن مكانة منتجات المناطق الصناعية في التجارة العالمية.

جدول رقم (II. 03)_ حصص المناطق الصناعية الإيطالية من تصدير بعض المنتجات

المنتج	المنطقة	الحصة (%)
البلاط و السيراميك	Sassuolo	39,2
أقمشة الحرير	Come	25,9
أقمشة الصوف	Prato	19,6
عدسات	Belluno	17,6
أقمشة الصوف	Biella	14
الحلى	Vicence	14
الرخام	Carrare	13
الحلى	Arezzo	13
الرخام	Vèrone	10,1
الجلود المدبوغة	Arzignono	10
أثاث وتجهيزات المطابخ	Alto Livenza	7,7
الأرائك والكراسي	Santeramo Altamura	7,2
الأرائك والكراسي	Magnago	6,9
الجلود	Santa Crose	6

Source : Ibid p.10

من خلال الجدول نلاحظ أنّ المناطق الصناعية توّفر تشكيلة متنوّعة من المنتجات التصديرية التي تحتّل فيها مكانة هامة على المستوى العالمي، لاسيما بمنتجات السيراميك والبلاط حيث تشكّل نسبة صادرات المناطق من هذا المنتوج 39,2 %، ومن النسيج نسبة تقارب 60%، الحلي بنسبة 27% وغيرها، فنجد تجمّعات صغيرة غير معروفة على المخطط الجغرافي كـــ Sassuolo• وCôme •• تشكّل عواصم عالمية لمنتجات السيراميك والنسيج وتحتل حصص سوقية تقارب الـــ 40% و26% من الصادرات الكلية على التوالي ؛ لذلك تعتبر منتجات المناطق الصناعية أكبر مساهم في صادرات البلاد حيث تحتل منتجاتها حصة الأسد من علامة (صُنع في إيطاليا).

4. الإجراءات المتخذة من طرف إيطاليا لدعم المناطق الصناعية :

المناطق الصناعية كما سبق وأشرنا ظهرت بطريقة تلقائية وبقيت لفترة طويلة من دون هيئات قانونية أو إدارية تؤطرّها، وبعد تأكّد دورها الفعّال ووعي السلطات الوطنية بأهميتها الإقتصادية، قامت الحكومة الإيطالية بإتخاذ جملة من الإجراءات بهدف إضفاء الطابع الرسمي لهاته الأخيرة وكذا تنميتها، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات المتخصّصة في نفس النشاط أو في أنشطة متكاملة على التجّمع. ومن بين هذه الإجراءات :

- تحديد إطار قانوني للمناطق الصناعية سنة 1991 أين تم وضع تعريف رسمي لها.
- في سنة 1998 تم إعتماد وكالات محلية جهوية لدعم المناطق بقانون منظّم وهذا للوصاية عليها، وبالتالي أصبحت هذه الأخيرة إطار سامح لإضفاء طابع رسمي لنسيج علاقات وحدة تجمّع صناعي بمحيط معيّن وأيضا وسيلة مستخدمة من طرف السلطات الوطنية والجهوية لتنفيذ سياسات تهيئة للأقاليم : تكوين، تدويل، إبتكار تكنولوجي، تحسين البنى التحتية...

• مدينة إيطالية في مقاطعة مودينا الواقعة بوسط إيطاليا تبلغ مساحتها 38 كلم مربع، و تضم 41.586 ساكن حسب إحصائيات 2009.

•• مدينة إيطالية صغيرة تنتمي إلى مقاطعة Côme و تشكّل مركزا لها، تبلغ مساحتها 37 كلم مربع و يسكن بها 84.812 ساكن حسب نفس الإحصائيات السابقة.

- بلغت المساعدات الموجّهة للمؤسسات العضوة في المناطق الصناعية 6,76 مليار أورو سنة 2002، أكثر من 30% من هاته المساعدات تكون في شكل منح إستثمار بينما توجّه 10% منها للدعم على البحث والتطوير، في حين أنّ 11% تخصّص للدعم على التصدير.
- السماح بتكوين لجنة تجمَع الفاعلين السياسيين المحليين وممثلي المؤسسات الأعضاء بكل منطقة وتشكّل هيئة نقاش تسمح بتنسيق الجهود لضمان سير أفضل للمناطق الصناعية.
- لمواجهة النقص في الفعالية الذي عانته هذه الأخيرة مؤخرا بفقدانها لـــ30% من الحصص السوقية على المستوى الدولي في ظرف 5 سنوات قرّرت الحكومة الإيطالية سنة 2002 أن تعطي بعدا آخر لهذه المناطق الصناعية، إذ شرعت السلطات المعنية في نهاية تلك السنة بتنفيذ إستراتيجية جديدة لتشجيع ظهور مناطق صناعية كثيفة الإستعمال للتكنولوجيا أُطلق عليها تسمية **المناطق التكنولوجية**، تهدف هذه الإستراتيجية أساسا نحو إعطاء بعد تنافسي للمناطق الصناعية من خلال تعزيز الروابط بين عالم البحث وعالم الصناعة وبين المجالين العام والخاص، ولتنفيذها أُوكلت المهمة لوزارة التعليم والجامعات والبحث (MIUR) التي قامت بإجراء تقييم أولي لقطاعات البحث الأكثر صلة بالصناعة، كالتكنولوجيا اللاسلكية، النانوتكنولوجي، الميكانيك المتطوّرة وغيرها، ثم إجراء تقييم لوضعية مراكز البحث على المستوى الدولي، بينما تعلّقت الخطوة الثالثة بالموارد البشرية التي سوف تشرف على المشروع والبنيات التحتية الموجودة وكذا المجموعات الصناعية، ليتم أخيرا الإختيار النهائي للمناطق التي سيتم تطويرها وهذا بالتركيز على تلك التي لديها الحجم الكافي لضمان فرص أكبر للنجاح.[37]

وهكذا إستطاعت المناطق الصناعية الإيطالية تجاوز حدود إيطاليا بإثبات نفسها عالميا، ما أدى بالعديد من الكتاب إلى تسميتها بـــ"المعجزة الإيطالية"؛ سر نجاحها يكمُن في توليفة مكوّنة من ثقافة وتاريخ وتقاليد وحرف ممزوجة بتكنولوجيات حديثة وهو ما شكّل مصدر تميّزها وأثار الكثير من التساؤل حول إحتمال تكرار أو تعميم هذا النموذج.

المطلب الثاني : التجربة الفرنسية (الأنظمة الإنتاجية المحلية الفرنسية)

التجربة الفرنسية في تطوير تجمّعات محلية لمؤسسات صغيرة هي أيضا مثال غني مثلها مثل التجربة الإيطالية بإستثناء بعض الخصوصيات التي تعود إلى الإختلافات التاريخية والثقافية بين البلدين، ويثير النموذج الفرنسي الكثير من الإهتمام خصوصا إذا علمنا أنّ هناك أوجه تشابه كبيرة بين المفهومين الفرنسي والجزائري له ؛ لهذا سنحاول تقديم عرض موجز لظهور، خصائص، دور وسياسة دعم هذا النوع من التنظيم فيما يلي.

1. ظهور أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا :

رغم التقاليد الصناعية العريقة لفرنسا وإعتبارها إحدى الدول المصنّعة بجدارة إلا أنّ إهتمامها بمسائل الربط الشبكي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغّرة لم يكن إلا في بدايات سنوات التسعين، أين ظهرت الأعمال الرسمية حول دور شبكات المؤسسات وكذا الأقاليم في تحقيق التنافسية؛ مصدر إهتمام السلطات العمومية الفرنسية بوضع إستراتيجية تهدف إلى إنشاء أنظمة إنتاجية محلية يعود لظاهرتين أساسيتين :

[37]- ZOCCHETTO François et autres, Le Piémont : Une Région Cousine De La France, **Groupes interparlementaires d'amitié France-Italie,** Paris, n° 65, 14 mars 2006, p.p25-28

أولا. بروز سياسات تنمية محلية :

يعود تأخّر فرنسا في الإهتمام بهذا النوع من التنظيم لكون فرنسا في ذلك الوقت شجّعت على إنشاء مؤسسات كبرى بإعتبارها رئات الإقتصاد، بالإضافة إلى أنّ المبدأ السّائد للتنمية آنذاك هو مبدأ التنمية من فوق أي أنّ الخيارات الإستراتيجية لمنطقة بدولة يتم إتخاذها من أعلى على مستوى هرم الدولة دون إشراك فاعليها المحليين، إلى جانب تحفيز الإستثمارات الأجنبية في مناطق دون أخرى مما أدى إلى ظهور فوارق جهوية .[38] وإنطلاقا من الثمانينيات أخذ مفهوم التنمية المحلية يلقى صدى بفرنسا وجُسّد أخيرا بإعتراف رسمي من هيئة المراقبة الإقليمية والعمل الجهوي **داتار** آنذاك _(DIACT حاليا)_ بالتنمية المحلية كنمط تنمية في إطار مخططها التاسع (1984-1988) القائم على تعزيز ظروف محلية داخلية خاصة (ظروف مقاولاتية، تنظيمية وإجتماعية)، كما قامت أيضا بنقل إختصاصات الدولة المركزية في مجال التخطيط وتهيئة الأقاليم إلى الجهات المحلية المختصة بمتابعة من داتار، وأصبحت بذلك الجماعات المحلية قادرة على وضع برامج تنمية محلية مكمّلة لتلك التي تتّبعها الدولة وطنيا في مسار تنمية مشتركة يجمع شركاء خواص وعموميين.

عمليا مهمة الفاعلين المحليين تتجلى في البحث عن حلول مناسبة للصعوبات التي تواجهها مؤسسات المنطقة وخلق بيئة ملائمة لنمو هذه الأخيرة.

ثانيا. الإعتراف بدور المؤسسات الصغيرة بإعتبارها شعاع تنمية إقتصادية :

مع إستمرار أزمة الركود التي عصفت بالدول الغربية من جراء الإنتاج الفوردي والتي لم يسلم منها الإقتصاد الفرنسي أيضا، ظهر جليا دور المؤسسات الصغيرة في دفع عجلة التنمية بتلك البلدان، فخلال التسعينيات ألزم الركود الإقتصادي السلطات الفرنسية على مراجعة مصادر تنافسيتها، ذلك أنّ مؤسساتها ص وم أيضا لم تستطع تجاوز الأزمة بسبب غياب سياسة لدعم ديناميكية هذه الأخيرة ؛ غير أنّه لوحظ أنّ هناك تجمّعات إنتاجية لمؤسسات صغيرة متمركزة في مناطقها تشبه المناطق الصناعية الإيطالية وتستعمل خدمات مشتركة تمكّنت من المقاومة بصفة إيجابية، كتجمّع منطقة Choletais في صناعة النسيج و الملابس وكذا تجمّع Oyonnax في البلاستيك، المصطلح الذي يصف هذا التنظيم بفرنسا هو **نظام الإنتاج المحلي**.

من هنا أصبح هذا النظام نموذجا للتنظيم الصناعي بفرنسا لكونه يستجيب لحاجيات الأقاليم في الحصول على مزايا خاصة والإستفادة من تنمية إقتصادية مستقرة، ولهذا الغرض قامت الحكومة الفرنسية في التسعينيات بتحفيز الجماعات المحلية على تطبيق سياسات تحسين المحيط الذي تعمل فيه الـــPME/PMI.

البداية الحقيقية للسياسة الفرنسية للتنمية المحلية كانت في 15 ديسمبر 1997 عندما قامت المفوضية الفرنسية للتخطيط وتهيئة الأقاليم (DATAR) بالإعلان عن إطلاق مشروع تنمية الأنظمة الإنتاجية المحلية الموجودة وتشجيع إنشاء أنظمة أخرى على أن يتم تنفيذ هذا المشروع على مرحلتين[39]، التزمت فيهما اللجنة بمساندة كل مشروع وذلك بمبادرة فاعلين

[38]- POMMIER Paulette, op.cit, p.2

[39]- TREGAN Jeanne-Marie, L'action Publique En Faveur De L'emergence De Systemes Productifs Localises Et L'industrie Marseillaise De L'habillement :Des difficultés à mettre en oeuvre une stratégie de développement local mobilisant la petite dimension, **le séminaire de 1ère année de thèse sur le thème : Politique De Developpement Local Et Pme**, Paris, 3/12/2001,p.p3-4

نظاميين عموميين أو خواص، من خلال عملها على تسهيل إنشاء أو دعم شبكات لمؤسسات صغيرة محليا، أسفرت عن تشكيل 96 نظام إنتاج محلي موزّع على الأراضي الفرنسية نصفها تجمّعات لمؤسسات كانت موجودة مسبقا.[40]

2. فكرة أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا :

في مقابل المناطق الصناعية بإيطاليا يُعدّ نظام الإنتاج المحلي شكلا من أشكال التركيز الجغرافي لمؤسسات صغيرة تعمل في نفس قطاع النشاط إلى جانب هيئات مؤسساتية، حيث تتعاون المؤسسات داخله معا للإستجابة بفعالية لمتطلّبات السوق،[41] كما يعبّر عن طريقة تنظيم مُعرِّفة إنطلاقا من علاقات مباشرة بين الفاعلين الإقتصاديين الذين ينتمون لنفس الفرع، هذه العلاقات تكون مركّزة فضائيا ومبنية تاريخيا ومقنّنة مؤسساتيا.

إجراءات نظام الإنتاج المحلي بفرنسا موجّهة خاصة نحو أداء المؤسسات (الجهاز الإنتاجي والتطوير التجاري) وكذا الموارد البشرية والإبتكار والتنمية المستدامة.

3. أهمية أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا :

لقي ظهور المنطق الشبكي بين المؤسسات وفق تنظيم للإنتاج المحلي نجاحا كبيرا بفرنسا، فقد بيّنت تقارير لـــDIACT أنّ عدد التجمّعات المحلية للمؤسسات وصل إلى 103 تجمّع صناعي محلي سنة 2004، يضّم 30.000 مؤسسة وبأكثر من 650.000 عامل؛[42] تخصّص الأنظمة الإنتاجية المحلية وعدد المؤسسات وكذا العمال الذي تحتويه هذه الأنظمة ملخصة في الجدول (II. 04).

جدول رقم (II. 04)_ توزيع العدد العمال والمؤسسات المشكّلة للأنظمة الإنتاجية المحلية بفرنسا حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد الأنظمة المحلية	نسبتها(%)	عدد المؤسسات بكل نظام	النسبة (%)	عدد العمال	النسبة (%)
الميكانيك والمعادن	36	34,95	7138	23,73	366745	55,66
النسيج والملابس والجلود	12	11,65	1649	5,48	47.100	7,15
منتجات كيماوية	24	23,3	3761	12,5	92200	13,99
مواد غذائية	12	11,65	4122	13,7	26644	4,04
منتجات إلكترونية وكهربائية	9	8,74	12917	42,94	79890	12,12
مأكولات بحرية	3	2,91	128	0,43	15800	2,4
سلالة	1	0,97	60	0,2	100	0,02
منتجات بيئية	2	1,94	80	0,27	800	0,12
التكنولوجيا الطبية	3	2,91	210	0,7	29500	4,48
صناعة الحلي والجواهر	1	0,97	14	0,05	130	0,02
المجموع	103	100	30079	100	658909	100

Source: Diact, Annuaire des SPL, France, 2006.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا تكتسي أهمية كبيرة في التنمية الإقتصادية للبلاد هي الأخرى بما توفّره من قاعدة واسعة من المؤسسات ص وم التي تعتبر بدورها مصدر عمل عدد كبير من الفرنسيين وكذا منشئا هاما لمناصب شغل جديدة. وتتخصّص أنظمة الإنتاج المحلية الفرنسية في نشاطات متنوّعة إذ أنّ غالبيتها تمارس إحدى

[40]- POMMIER Paulette, op.cit, p.12
[41]- France Clusters, **SPL : définition**, 15/08/2010, http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=23
[42]- Diact, Annuaire des SPL, 2006

نشاطات: الميكانيك والمعادن، النسيج والملابس والجلود، الصناعة الكيماوية، صناعة المواد الغذائية، الصناعة الإلكترونية والكهربائية، حيث ينشط فيها 93 نظام إنتاج محلي أي ما يوافق نسبة تقارب 90% ونسبة مؤسسات تفوق 98% من مجموع المؤسسات التي تحتويها الأنظمة المحلية ككل؛ 42,94 % من هاته المؤسسات مندرجة ضمن تسع أنظمة إنتاج محلية متخصّصة في الصناعة الإلكترونية والكهربائية، كما أنّ 23,73 % منها تعمل في فرع الميكانيك والمعادن.
ونلاحظ من خلال الجدول أيضا أنّ النشاطات الأكثر ممارسة من طرف أنظمة الإنتاج المحلية السابقة تشغّل حوالي 93% من المجموع الكلي لمناصب الشغل الموفّرة من طرف المؤسسات، وهو ما يعزّز إعتبار أنظمة الإنتاج المحلية كمصدر هام في توفير فرص عمل.

إلى جانب ما سبق تم رصد أنظمة إنتاجية محلية عديدة تمكّنت من تخطّي الحدود والتموقع عالميا فأصبحت تحتّل أهمية كبيرة بفرنسا وتشكّل دعامة إقتصادها بما تساهم به في الدخل الوطني، فضلا عن إعتبارها مصدرا هاما في توفير مناصب شغل من بينها :

- نظام الإنتاج المحلي لمنطقة **vallée de la Bresle**: هو تجمّع صناعي لمؤسسات صغيرة متخصّصة في صناعة القوارير الزجاجية، يقوم بتأمين 80% من الإنتاج العالمي لزجاجات العطور ويحوي هذا التجمّع 63 مؤسسة تشغّل 7000 عامل؛
- نظام الإنتاج المحلي لمنطقة **Thiernoise** : ويشكّل واجهة حقيقية لصناعة السكاكين الفرنسية المشهورة دوليا ويضم 100 مؤسسة تحوي 3500 عامل؛
- نظام الإنتاج المحلي لمنطقة **Lunetiers du Jura** : بـــ40 مؤسسة و3500 عامل، وهو نظام إنتاج محلي متخصّص في صناعة النظّارات ولواحقها ويحتل المرتبة السادسة عالميا في هذه الصناعة؛
- منطقة سهل آرف الصناعية (**la vallée de l'Arve**) : يتشابه هذا التجمّع مع المناطق الصناعية الموجودة بإيطاليا من حيث الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي ساهمت في نشأتها، وتتخصّص هذه المنطقة في هندسة الألات وميكانيك الدقة التي تعود للقرن 19 ولهذا فهو يعدّ من أول الأنظمة الإنتاجية المحلية التي ظهرت بفرنسا. تحوي هذه المنطقة 800 مؤسسة تشغّل 20.000 عامل أي ما يمثّل 60% من إجمالي العمال الذي يعملون في مثل هذه الصناعة بفرنسا.[43]

4. الإجراءات المتّخذة من طرف فرنسا لتطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية :

بعد وعي فرنسا بالدور الكبير الذي تؤديه الأنظمة الإنتاجية المحلية في تطوير إقتصادها ونجاح هذا المسعى، إتّخذت الحكومة الفرنسية مبادرات أخرى عديدة لتنميتها وتأهيلها سنوجزها فيما يلي :

- كُلّفت الهيئة المسؤولة عن التخطيط وتهيئة الإقليم DIACT سنة 1998 بتشكيل لجنة قيادة تتألّف من خبراء خارج الإدارة (خاصة باحثين) وممثلين عن الوزارات المسؤولة عن الأنشطة الإقتصادية (صناعة، عمل، زراعة، تجارة خارجية).

[43]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit, p.p16-17

- يتم تمويل مبادرات التجمّع المحلي من طرف DIACT من خلال الصندوق الوطني للتهيئة وتنمية الأقاليم (FNADT) ويتراوح الدعم ما بين 10.000 و 75.000 أورو للشبكة.[44]
- في سنة 2002 قامت الحكومة الفرنسية بدعم مبادرات أخرى جديدة تجمَع بين المجال الصناعي والمجال العلمي والتكنولوجي تقليدا للتجربة الإيطالية في مجال تطوير مناطق تكنولوجية تعتمد على تطبيق مسعى جديد يقوم على إنشاء أقطاب تنافسية فعّالة تحفّز على الإبتكار وتعزّز القدرة التنافسية للمؤسسات الفرنسية، وكذا تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية لتصبح أقطابا تنافسية من خلال إدراج قطاعات التكنولوجيات المتطوّرة كـــ: تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، النقل بالسكك الحديدية، الكيمياء المتطوّرة وغيرها، والتي إنطلق تنفيذها سنة 2004 وأسفرت العملية عن تسمية 67 قطب من طرف DIACT في ديسمبر 2005 من بين أكثر من 100 تجمّع إنتاجي محلي ليصل عددهم إلى 70 قطب تنافسي منتشر بكل التراب الفرنسي سنة 2009 وذلك بعد مساعي نُفّذت في سنوات 2006 ،2007 و 2008.[45]
- تنفيذ مشاريع لدعم المؤسسات المتواجدة بالمناطق الريفية المعزولة بإطلاق مبادرة **أقطاب الإمتياز الريفية** سنة 2005، إلى جانب مسعى **تجمّعات المؤسسات** لتنمية التجمّعات الإقليمية من PME/TRE سنة 2008.

نتيجة هذه الإجراءات تزايد عدد الأنظمة الإنتاجية المحلية بفرنسا ليصل سنة 2007 إلى 160 تجمّع محلي، إلى جانب ظهور مسعى جديد لتطوير أقطاب متخصّصة في التكنولوجيا البيئية سنة 2009 أُعتمد فيها 6 أقطاب لغرض ذلك،[46] هذه الأنظمة كان لها دور هام في تطوير إقتصاد البلاد وإستطاعت أن تشكّل ميزة تنافسية له، فضلا عن أهميتها الكبيرة في إعادة التوازن الإقليمي بين المناطق الفرنسية.

المطلب الثالث : تجربة ألمانيا (شبكات الكفاءة الألمانية)

يعدّ النموذج الألماني في دعم تجمّعات المؤسسات من النماذج الأكثر نجاحا في العالم رغم حداثته بالمقارنة مع نظيريه الإيطالي والفرنسي، إذ تمتلك ألمانيا العديد من شبكات المؤسسات التي تشرف عليها وزارة الإقتصاد والتكنولوجيا (BMWI)، التي قامت سنة 1999 بإطلاق مبادرة تجمَع الشبكات الأكثر كفاءة في الإبتكار بألمانيا وهذا سعيا منها لدعم الرؤية الدولية للتجمّعات وضمان موقع لها على المستوى الوطني والدولي.

1. فكرة شبكات الكفاءة الألمانية :

لا تختلف شبكات المؤسسات في ألمانيا عن باقي التجمّعات التي قمنا بعرضها سابقا، فالتخصّص الصناعي لهذه الشبكات موجود، كما أنّ التموقع في إقليم محدد يعّد أيضا خصوصية تشترك فيها هاته الأخيرة مع نظيراتها، وذلك فضلا عن الرؤية الدولية التي تعتبر شرطا أساسيا للتموقع في ظل محيط تنافسي منفتح على الخارج؛ بيد أنّ الإستثناء الوحيد فيتعلق بعامل بسيط هو حجم المؤسسات التي تحويها كل شبكة فيما إذا كانت صغيرة أم كبيرة.

وعي السلطات المعنية في ألمانيا بأهمية هذه التجمّعات دفعها للعمل جاهدة نحو التركيز على مختلف التقنيات التي تسمح بالوصول لأقصى فائدة من القدرات الإبتكارية لهذه الشبكات، ولذلك قامت بإطلاق مشروع **تجمّعات الكفاءة الألمانية**

[44]- France Clusters, **SPL : définition,**16/08/2010, http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=23
[45]- France Clusters, **Pôles de Compétitivité**,16/08/2010**,** http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=21
[46]- Ibem

(Kompetenznetze Deutschland)، هذا المشروع يشكّل مسعى يجمَع بين شبكات المؤسسات الأكثر إبداعا وتنافسية وذات التوجّه التكنولوجي في ألمانيا، حيث تتميّز هذه الشبكات بمستوى عال من الأداء والكفاءة والتعاون الكثيف وتشترك في صياغة ذات الأهداف، كما تتميّز بتفوقها من خلال قربها من الصناعات والأسواق فضلا عن ديناميكيتها ومرونتها؛ وهذا علاوة على المشاركة الوثيقة بين شركات التجمّع والجامعات والمؤسسات البحثية بما يعزّز قوة الإبتكار لأعضائها. كل هذه الصفات تجعل من شبكات المشروع عنصر أساسي للأداء والتنافسية وبالتالي تمثّل مركز قوة في ألمانيا في العديد من المجالات من التكنولوجيا والإقتصاد.

وتسعى وزارة الإقتصاد و التكنولوجيا الألمانية من خلال هذه المبادرة نحو تشكيل مركز لأفضل شبكات الإبتكار لتمثيل ألمانيا كمركز للإبتكار على المستوى الوطني والدولي، مستندة في ذلك على فكرة الجمع بين الصناعة والبحث والتطوير كما هو الحال بالنسبة للمناطق التكنولوجية بإيطاليا والأقطاب التنافسية بفرنسا هذا من ناحية؛ ومن ناحية أخرى تعمل على دعم الشبكات المشاركة في جميع مساعيها ودفعها للمزيد من التطوير، ولتحقيق هذين الهدفين هناك مجالين رئيسيين يتولى مشروع شبكات الكفاءة الألمانية القيام بهما وهما :

- يتحمّل مسؤولية تقديم الشبكات العضوة وتسويقها أمام الجمهور، وذلك بتركيز المعلومات عن أفضل شبكات الكفاءة في ألمانيا وعرض مجالات الإبتكار التي تتخصّص فيها كل شبكة وتحديد المناطق التي تتمركز فيها، ولهذا تعتبر مبادرة شبكات الكفاءة الألمانية أداة إستراتيجية هامة حيث تلعب العلامة (**der Initiative Kompetenznetze Deutschland**) التي تُمنح للشبكات العضوة دورا كبيرا في الترويج لهاته الأخيرة على المستوى الوطني والدولي.
- توفير الدعم الضروري والمباشر لكل شبكة على حدى ولجميع الشبكات، وذلك بتوفير البنيات التحتية للإتصالات التي تسهّل إمكانية الوصول للمعلومات الجديدة وتبسيط مهمة تبادل المعلومات والمعارف داخلها وفيما بينها، كما تساعد على التواصل الأفقي بين شبكات تمارس أنشطة في نفس المجال وأيضا بين مجالات مختلفة ومتوقّعة في نفس المنطقة أو بين مناطق مختلفة، بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات وحلقات عمل داخليا لتعزيز تبادل الخبرات بين الأعضاء بما يهدف إلى مرافقة الأعضاء في مراحل تطوّرهم وخلال أي عملية للتغيير.[47]

يتولى تسيير مشروع شبكات الكفاءة **مجلس إستشاري** مستقل، مكوّن من ممثّلين عن مجال البحث والإقتصاد وكذا عن شبكات الكفاءة في المجتمع المحلي، ويتمثّل دوره الأساسي في التقرير في شأن التوجّه الإستراتيجي للمبادرة وتقييم وضعية شبكات المؤسسات التي تسعى للإنضمام في هذا المسعى وإختيار قائمة الفائزين في المسابقة السنوية لشبكات الكفاءة،[48] في حين تُخصّص مهمة تحقيق الأهداف السابقة وعملية التنسيق ل**مكتب دراسة** يقوم بتعيين مستشارين تقنيين يشكّلون حلقة وصل مع كل شبكة مشاركة، كما يعمل المكتب أيضا على مناقشة إنشغالات التجمّعات المشاركة ومجالات تخصّصها بالإضافة إلى موضوع الإبتكار الأساسي المشارك فيه من طرف كل تجمّع عضو.

يندرج في إطار مشروع شبكات الكفاءة الألمانية أكثر من 100 شبكة متخصّصة في تسع قطاعات إبتكار أساسية ذات مستوى تكنولوجي عالي ومتمركزة في ثمانية مناطق،[49] وتشمل هذه المجالات جميع مراحل سلسلة القيمة وكذا ميادين

[47]- Der Initiative Kompetenznetze Deutschland, **Die Initiative : Die Idee**,20/08/2010 http://www.kompetenznetze.de/initiative/die-strategie
[48]-Der Initiative Kompetenznetze Deutschland, **Die Initiative : Der Beirat**,20/08/2010 http://www.kompetenznetze.de/initiative/der-beirat-1
[49]- Der Initiative Kompetenznetze Deutschland, **Homepage**, 20/08/2010 http://www.kompetenznetze.de/?set_language=de

البحث ذات الصلة، ويتعلّق الأمر بـــ: ميدان التكنولوجيا الحيوية ، ميدان الصحة والعلوم الطبية، ميدان النقل والتنقّل، ميدان المواد الجديدة والكيمياء، ميدان الإنتاج والهندسة، الطيران والفضاء، الطاقة والبيئة، المعلومات والإتصالات، ميدان التكنولوجيات البصرية، النانو والميكرو.

2. أهمية مبادرة شبكات الكفاءة بألمانيا:

يلعب مشروع شبكات الكفاءة الألمانية دورا أساسيا في تعزيز الإبتكار لدى الأعضاء بصفة عامة، كما أنّ الخبرة المتميّزة للشبكات المشاركة يمكن أن تستفيد منها العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تشكّل ما يقرُب نصف الأعضاء، فبالإضافة إلى أهميتها في خلق مناصب شغل، تمكنت العديد من الشبكات في مختلف التخصّصات الموجودة من بناء ميزة تنافسية ورسم أفق دولي لها تحتّل به ألمانيا موقعا هاما في الساحة الدولية، ومن الأمثلة على ذلك نجد :

أ. تجمع التكنولوجيا الحيوية في بايرن/ منطقة ميونيخ (Biotech Cluster Bayern / Region München) :

ويعتبر هذا التجمّع الرّائد في مجال التكنولوجيا الحيوية بألمانيا، وهو عبارة عن تنظيم متخصّص في تقديم الخدمة والإستشارة، يهدف إلى تعزيز تطوير تجمّع التكنولوجيات الحيوية بميونيخ، ويعدّ نقطة التواصل الأولى للشركات التي تنوي بدء العمل في مجال التكنولوجيا الحيوية للحصول على الدعم المالي والمشورة، حيث يقوم هذا التجمّع بتقديم المساعدة للمؤسسات المتموقعة بميونيخ بتسهيل تواصلها مع مختلف الشركاء ذوي الصلة بالمجال الممارس وذلك من خلال شبكتها التي تضم جميع الفاعلين المهمّين بالمنطقة من : ممثلي المكاتب العامة، المؤسسات العلمية، مموّلين، شركات تكنولوجيا حيوية.
ويعتبر هذا التجمّع أيضا مركز مشهور دوليا في التميّز في مجال التكنولوجيا الحيوية المبتكرة، حيث يحتل المرتبة الرابعة أوروبيا ويعود ذلك إلى القاعدة الممتازة من المؤسسات العلمية التي تحتويها هذه المنطقة، إذ تضم هذه الأخيرة لوحدها 350 هيئة بحث في مجالات التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الدوائية والطبية.[50]

ب. تجمع نورمبرغ للطاقة (Nuremberg Energy Region):

تأسّست هذه الشبكة سنة 2001 وتحتل مكانة رائدة في ألمانيا وفي أوربا وذلك لأنها تمتلك كفاءات فريدة من نوعها في مجالات تكنولوجيا الطاقة والهندسة الإلكترونية لها، ويضم هذا التجمّع حوالي 500 شركة توفّر أكثر من 50.000 منصب شغل، ويركّز على الأنشطة الرئيسية التالية :

- تطوير تطبيقات جديدة لإدارة الطاقة الآلية؛
- يجمَع الشركاء في مجال تكنولوجيا الطاقة في مشاريع تعاونية من خلال نقل التكنولوجيا؛
- توفير التوجيه لشبكات التكنولوجيا؛
- توفير الدعم الدولي التسويقي للمؤسسات ص وم؛
- القيام بعمليات تدريب وتعليم مشتركة للأعضاء؛
- تكثيف الحوار بين الصناعة والأوساط الأكاديمية والحكومية.[51]

[50]- Kompetenznetze Deutschland networking for innovation**, Jahresbericht 2010 | 2011- Die Initiative Kompetenznetze Deutschland im Überblick,** Bundesministerien fur wirtschaft und technologie, Germenie, 2010, p.30
[51]- Ibid , p.49

ج. شبكة الكفاءة لتكنولوجيات الطاقة الموزّعة (DeNet) :

توجد هذه الشبكة بشمال منطقة هيس الألمانية وقد تأسست سنة 2003 وتضم حاليا أكثر من 90 مؤسسة وهيئة بحث إلى جانب مقدمي خدمات متخصّصين في هذا المجال، الهدف من هذه الشبكة الهيكلية هو تطوير منتجات وخدمات جديدة من شأنها إحداث تحسّن دائم للإقتصاد بشمال منطقة هيس وخلق فرص عمل جديدة في المستقبل، حيث يُتوقع في هذا الصدد إنشاء ما لا يقل عن 20.000 فرصة عمل جديدة بهذه المنطقة مع حلول سنة 2020 من خلال قيام الشبكة بتطوير الكفاءة التكنولوجية وتنفيذ تكنولوجيات الطاقة الكهربائية والتي وُزّعت على نطاق واسع في المنطقة للوصول للنتيجة المذكورة إلى جانب تعزيز المشاريع التعاونية المستهدفة، كما قامت الشبكة بإنجاز دراسات مسّت حتى الطاقة المتجدّدة، فبالتعاون مع جامعة كاسل بالمنطقة تتوّلى الشبكة إجراء بحوث وتطوير على مشروع الإستخدام الواسع النطاق للطاقة المتجدّدة على الصعيد الوطني وذلك بدعم من وزارة البيئة الألمانية وحفظ الطبيعة والسلامة النووية لتحديد وإبراز عوامل النجاح اللازمة لتحقيق هذا الهدف.[52]

د. تجمّع (Rhine-Nicker) البيولوجي :

هو رابطة توحّد ما يقرب الـــ90 عضوا وتهدف لتعزيز التنمية في منطقة (Rhine-Nicker) كموقع للعلوم الحية رائد أوروبيا ومتخصّص في مجالات : التكنولوجيا الحية، الطب، المؤشرات الحيوية، علم الأورام، وتضم هذه الشبكة مراكز للبحث وكذا جامعات (هايدلبرغ، ماهايم وكايزرسلوترن)، بالإضافة إلى مؤسسات كبيرة مشهورة عالميا وحوالي 60 مؤسسة تكنولوجيا حية ومقدمي خدمات، إلى جانب كل من السلطات العمومية الجهوية والغرف والجمعيات.

ويعدّ تجمّع (BioRN) التجمّع الوحيد الذي تمكّن من النجاح في مجال العلوم الحية بألمانيا سنة 2008 في إطار مبادرة شبكات الكفاءة الألمانية التي نظمتها وزارة التعليم والبحوث الألمانية، كما يحتلّ مكانة هامة أوروبيا حيث يسعى حاليا إلى تطوير حوالي 70 دواء تخدير جديد وكذا منتجات تشخيصية وبرامج تكنولوجية، فضلا عن ما يقرب عن 20 خدمة مبتكرة بحلول سنة 2013 وهو ما سيضمن 400 وظيفة للأشخاص المؤهلين تأهيلا عاليا في مجال البحث والتنمية، وهذا علاوة على التخطيط لإنشاء 4000 وظيفة أخرى سنة 2018.[53]

هـــ. شبكة بادن فورتمبيرغ المترابطة:

ويُرمز لها إختصارا (BWcon) وتعتبر أفضل مشروع تجاري هادف لتعزيز منطقة بادن فورتمبيرغ كمنطقة تكنولوجية متطوّرة جدا، وتعتبر أيضا واحدة من أكثر شبكات التكنولوجيا نجاحا بأوروبا، وتربط هذه الشبكة بين 480 مؤسسة ومعهد بحث، وحاليا أكثر من 4600 خبير يستفيد من التنظيم الشبكي عبر محورها فمن خلال مجالات أنشطتها (شبكة تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الإبداع، الرعاية الصحية) أنشأت BWcon قاعدة تكنولوجيا فريدة من نوعها للإستخدام المشترك بين القطاعات والتعاون متعدّد التخصّص بمنطقة بادن فورتمبيرغ.

وتهتم الشبكة بتشجيع المؤسسات الحديثة والناشئة من خلال تقديم جائزة التكنولوجيا المتطوّرة **CeberOne** للمؤسسات العاملة بقطاعات الأعمال والتكنولوجيا الفائقة الأكثر أهمية بمنطقة بادن فورتمبيرغ، مثل التكنولوجيات الصناعية، الأنظمة والتطبيقات في مجالات تكنولوجيات المعلومات، الإتصالات، الإعلام، البيئة، التقنيات الطبية، تكنولوجيات الطاقة والعلوم

[52]- Ibid, p.52
[53]- Ibid, p.62

الحية؛ حيث يحصل الفائزون على جوائز تصل إلى 35.000 أورو والتوجيه لمدة عام من قبل مديرين ذوي خبرة فضلا عن تقديم المشورة وتنظيم حلقات عمل.[54]

قائمة الأمثلة عن الشبكات ذات الأهمية بألمانيا لا تزال طويلة، حيث تمتلك ألمانيا شبكات عديدة من مختلف المجالات السابقة تسهم بشدة في تطوير الإقتصاد الألماني وتعزيز تنافسيته.

3. الإجراءات المتخذة لدعم مشروع شبكات الكفاءة الألمانية :

سخّرت الحكومة الألمانية في إطار هذا المسعى مجموعة من الفاعلين لتقديم كافة الخدمات الضرورية للشبكات العضوة وضمان أحسن النتائج، فبالإضافة إلى إمكانية إستفادة الأعضاء من كل من :

- إتحاد غرف الصناعة والتجارة الألماني (DIHK) : وهو منظمة مركزية لـــ80 غرفة صناعة وتجارة في ألمانيا وكذا عضو في المجلس الإستشاري العلمي للمبادرة، وتتجلى مساهمته في إطار المشروع في مساعدة الأعضاء بالمبادرة في جهودها الرامية لتدويل أنشطتها.[55]
- ألمانيا للتجارة الخارجية والإستثمار : هي الأخرى تلعب دورا بارزا في دعم جهود تدويل أنشطة الأعضاء وكذا دفع صادراتهم.[56]
- المكتب الدولي للوزارة الألمانية للتعليم والبحث (BMBF) : والذي تتمثل مسؤولياته في :
  - مراقبة التطوّرات الدولية ذات الصلة بمجالات البحوث والإبتكار؛
  - دعم الوزارة في تخطيط وتنفيذ الإتفاقيات الدولية وبرامج التعاون؛
  - تقديم المشورة والمساعدة لأصحاب الدعم في الساحة العلمية الألمانية والترويج لألمانيا بوصفها مكانا للبحث والعلم والإبتكار.[57]

يمكن للأعضاء أيضا الإستفادة من خدمات مُقدّمة من طرف فاعلين آخرين ويتعلّق الأمر بـــ : فيديرالية البحث والإبتكار لتمويل الخدمات الإستشارية، الشبكات الكُفأة في الطب، الإتحاد التكنولوجي (TechnologieAllianz e.V)، مركز TheoPrax،[58] وجود الشركاء السابقين في المبادرة سيكون له أثر فاعل في دعم الشبكات العضوة في المشروع نحو تحقيق أهدافها وتعزيز رؤيتها الدولية، كما يشارك مشروع شبكات الكفاءة أيضا في مختلف التدابير والبرامج التي يتخذها الإتحاد الأوروبي لدعم تجمّعات المؤسسات وتحفيزها على تطوير عمليات الابتكار بشكل أكثر فاعلية، وهو ما يشكّل حلقة ربط بين الأعضاء والعالم الخارجي وإقامة المزيد من التعاون الدولي بين التجمّعات والشبكات في أوروبا.

علاوة عن نماذج أنظمة الإنتاج المحلية التي طورتها البلدان التي قمنا بعرضها والديناميكية والنجاح الإقتصادي الذي حقّقته هذه الأخيرة، تمكنت دول أخرى من منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي OCDE من أن توفّر أمثلة أخرى من

[54]- Ibid, p.72
[55]- Ibid, p.13
[56]- Ibid, p.14
[57]- Ibid, p.16
[58]- Ibid, p.19

الأنظمة الإنتاجية المحلية الناجحة، من بينها : الأقطاب المجرية، التجمّعات بلوكسمبورغ، برنامج (point one) بهولندا، شبكات نقل المعرفة بالمملكة المتحدة[59]، هذه الأنظمة بدورها ساهمت بفعالية في إقتصاديات بلدانها.

المبحث الرابع : تجارب دول نامية في دعم وتطوير أنظمة الإنتاج المحلية

أكّدت التجارب في الدول النامية مثلها في الدول المتقدمة بأنّ المؤسسات الصغيرة أصبحت أكثر إستعدادا للحفاظ على علاقات تعاون والعمل معا في حالة تواجدها بالقرب من بعضها البعض، بإعتبارها تمتلك مصالح تجارية مشتركة وتستهدف نفس الأسواق، فضلا عن حاجتها لنفس الهياكل القاعدية ومواجهتها لنفس المنافسين، لذلك كان من الضروري العمل على تعزيز التعاون بين المؤسسات الصغيرة بهذه البلدان من جهة وبينها وبين هيئاتها المحلية من جهة أخرى من خلال تطوير أنظمة إنتاجية محلية فيها.

وفي إطار الدعم المقدّم من طرف اليونيدو للبرامج الصناعية بالدول النامية، كان لهذه المنظمة دور لا يستهان به في دعم التجمّعات الصناعية المحلية بهذه الدول، عن طريق قيامها بوضع برنامج لتطوير أنظمة إنتاجية محلية سنة 1993 والذي طُبّق بـــ14 بلدا بإفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا،[60] إذ يسعى هذا البرنامج نحو تحسين القدرة التنافسية للنسيج المؤسساتي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في أنشطة صناعية أو تقليدية نظرا لدورها الأساسي في النمو الإقتصادي والتنمية العادلة بالبلدان النامية، من خلال دعم التعاون فيما بين المؤسسات من جهة، وبين المؤسسات والهيئات المرتبطة بها من جهة أخرى. وقد قامت المنظمة بتكييف مشاريع برنامجها وفقا لإحتياجات مختلف البلدان، حيث تتمحور هذه المشاريع في ثلاث عناصر أساسية وهي :

- تنظيم وتطوير أنظمة إنتاج محلية؛
- تنمية شبكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير العلاقات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة.

وفي سبيل تحقيق ذلك تعمل اليونيدو على تقديم المساعدة التقنية اللازمة لتمكين أعضاء تجمّعات المؤسسات من تحقيق تنميتهم في مقاربة مشتركة وحشد المعارف والموارد المنتشرة، بهدف الوصول لأهداف مشتركة والقيام بإجراءات محدّدة في إتفاق جماعي ومن ثم تطويرها إلى أنظمة إنتاجية محلية. وتتعلّق الجوانب الرئيسية من المساعدة التقنية التي تقدّمها اليونيدو لتطوير هذه الأخيرة في :

1. إعتماد مقاربة تشاركية لفتح آفاق جديدة :

حيث عمدت المنظمة للبدء في تطوير أي نظام إنتاج محلي بالعمل على إقامة روابط ثقة بين الفاعلين داخله (مؤسسات وهيئات)، وذلك بعد أن أسفرت تجربة المنظمة عند قيامها بتشخيص بيئة تجمّعات المؤسسات ص وم بالدول النامية عن تسجيل مستوى ثقة منخفض عموما بين الفاعلين، ولهذا الغرض سعت هذه الأخيرة نحو تحسين العلاقات بين مختلف

[59]- Ibid, p.p.22-24
[60]- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, **Développement Des Systèmes Productifs Locaux Et Des Réseaux De Pme**, Onudi, Vienne, 2002, p.6

الفاعلين كما عزّزت دورها بالإعتماد على منسقين تابعين لها أو لهيئة دعم محلية (هيئة محلية مسؤولة عن تنمية الـــPME أو جمعية على سبيل المثال) الذين يتولّون مهمة تسهيل تنفيذ الإجراءات الرامية لتطوير أنظمة إنتاج محلية. [61]

وبهدف تطوير مقاربات جماعية وتنفيذ خطة عمل مشتركة، سعت المنظمة أولا نحو القيام بتوعية فاعلي نظام الإنتاج المحلي ووضعهم في إتصال مع بعضهم البعض، وذلك في محاولة لتعزيز الثقة فيما بينهم بإعتبار عملية توثيق العلاقة هي عملية مستمرة، ويمكن أن تلعب الأنشطة الترويجية دورا كبيرا في تحفيز الأعضاء المحتملين من خلال تحفيز المؤسسات على المشاركة في نظام إنتاج محلي يهدف إلى إختراق أسواق جديدة، ويعتبر هذا الهدف حاليا في البلدان النامية من أكثر الطرق فعالية لتشجيع المؤسسات على الإنضمام.

2. تنفيذ التدابير المؤدية إلى تعزيز قدرات مؤسسات الدعم :

في بداية إنشاء نظام إنتاج محلي تكون خطة العمل ما هي إلا قائمة أنشطة، أما المنسّقون فيعملون خصوصا على تعزيز تنفيذ إستراتيجيات قصيرة الأجل على مجموعات صغيرة من المؤسسات والهيئات، وبتطوّر نظام الإنتاج المحلي تصبح الإستراتيجية أكثر وضوحا ويتم إنضمام المزيد من الجماعات المحلية في الأنشطة، إذ يشارك الأعوان المحليون كلية في جميع المراحل من خلال تحديد أنشطة المؤسسات المشترِكة وهم مطالبون بضمان مراقبة ومتابعة إحترام الإلتزامات التي أُدليَ بها في الإتفاق المتبادل.

ولهذا العقبة الرئسية أمام تطوير نظم إنتاج محلية غالبا ما تكمن في إنعدام التنسيق وملائمة الإجراءات وليس في غياب خدمات الدعم للمؤسسات، وبعبارة أخرى في معظم الحالات، بناء القدرات لا يرقى بالضرورة إلى إنشاء هيئات جديدة أو خدمات لدعم المؤسسات، ولكن الجمع بين تلك الموجود أصلا في مكان والعمل على تقليص الفجوة بين العرض والطلب.[62]

3. ضمان إستمرار عملية تنمية الأنظمة الإنتاجية المحلية المطوّرة:

يعتبر كل من (تنظيم تربّصات عمل وورشات تعلّم مشتركة، توفير المساعدة التقنية، تقديم أفضل الممارسات، وكذا وضع مجموعات نقاش) من أهم الأعمال المجراة خلال مرحلة تنفيذ خطة عمل نظام إنتاج محلي، والتي تهدف إلى سد الثغرات التي حددتها الدراسة التشخيصية حول نظام دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أنّها تعطي الفرصة للمشاركين في نظام الإنتاج المحلي لإختبار قدرات أنظمة الدعم على تلبية الطلب وتحسين فعالية عملها بالنسبة لإحتياجات المؤسسات ص وم، إلى جانب التحضير لقيام الهيئات المشرفة على هذا النوع من المؤسسات بتولّي مهام منسّق الأعمال المشتركة. والهدف في النهاية من هذه العملية هو تشجيع نشوء هيكل حكم ذاتي داخل نظام الإنتاج المحلي لضمان إستمرار التنمية المحلية بعد الإنتهاء من مشروع اليونيدو.

طريقة نقل المسؤوليات تدريجيا إلى الجهات الفاعلة المحلية تتم بواسطة إستشاريين محليين يعملون كمنسّقين يتم تعيينهم في إطار مشروع اليونيدو لتعزيز تطوير نظام إنتاج محلي أو شبكة، حيث يقدّمون التكوين للهيئات المحلية بالطريقة التي تسمح لهم فيما بعد تولّي أنشطة التنسيق وضمان بقاء المشروع.[63]

[61]- Ibid, p.p8-9
[62]- Ibid, p.p12-13
[63]- Ibid, p.21

ومن بين الدول التي رافقتها اليونيدو في تطوير أنظمة إنتاج محلية : الهند، تونس والمغرب. تجارب هذه البلدان تتوافق مع أشكال التجمّع السائدة في كل بلد، ولهذا سعت المنظمة نحو هيكلة هذه الأنظمة بما يتماشى مع ذلك، فنجدها قامت بإنشاء أنظمة إنتاج محلية بالهند، في حين قامت بالمساعدة على تعزيز العلاقة داخل شبكات المؤسسات الصغيرة بالتركيز على تطوير إتحادات تصدير تسعى نحو العالمية لتتطوّر فيما بعد إلى أنظمة إنتاج محلية في تونس، بينما قامت في المغرب بتطوير إتحادات تصدير وكذا أنظمة للإنتاج المحلية.

المطلب الأول : التجربة الهندية (التجمّعات الهندية)

تشكّل التجمّعات الهندية تجربة تستحق الذكر نظرا للأداء الرائع الذي حققّه الإقتصاد الهندي خلال العقد الماضي بسبب ديناميكية مؤسساتها ص وم التي أولتها الحكومة الهندية إهتماما خاصا.

1. فكرة التجمّعات بالهند :

كلمة Cluster هو مصطلح إنجليزي يحمل معان عديدة، فيمكن أن يدل على : مجموعة نباتات تنمو بجوار بعضها البعض، باقة (أزهار)، عنقود (عنب)، عقد (ماس)، مجموعات (نجوم)، فصيلة (نحل)، مجموع بشري، كتلة (جزر).....؛ وبالتالي يعني فعل (To cluster): جمَع، وحَّد، شكَّل، ضمَّ، كتَّل.... حول شيء معين[64]. أما مصطلح (Cluster) في سياق دراستنا نعني به :" مجموعة مؤسسات تعمل في نفس قطاع النشاط والمتواجدة في نفس الإقليم أو المجال الجغرافي". ويمكن التمييز بين نوعين من التجمّعات فنجد :

- تجمّعات مُحثَّة (Cluster induit): وهي التجمّعات التي تنشأ بتدخّل من سلطات عمومية؛
- تجمّعات طبيعية (Cluster spontané): وهي التجمّعات التي تشكّلت تلقائيا نتيجة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تسود في إقليم وزمن معيّن.

وبالهند أغلبية التجمّعات هي تجمّعات طبيعية تشكّلت تلقائيا.[65]

2. إهتمام الهند بتجمّعات المؤسسات :

إنطلقت حملة الإهتمام بالتجمّعات في الهند سنة 1991 في سياق قرار الحكومة الهندية بداية برنامج الإصلاح الإقتصادي، بحيث عملت على وضع برنامج تنمية التجمعّات (CDP) يهدف إلى دفع نسيجها من الـــPME/PMI، التي كانت بحاجة كبيرة للمساندة في مجال البنية التحتية والتكنولوجيا وكذا الإبتكار والتسويق.

ولتنفيذ برنامج تنمية التجمّعات ركّزت السلطات الحكومية الهندية على دعم التجمّعات الموجودة وإنشاء أخرى مستفيدة من برنامج اليونيدو، هذه المنظمة إلتفتت أيضا إلى تعزيز الجماعات المحلية التي ستتولى قيادة المشاريع بعدها.[66]

[64]- Wikipidia (The Free Encyclopedia), **Cluster**, 28/08/2010, http://en.wikipedia.org/wiki/Cluster
[65]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, loc.cit
[66]- Ibid , p.21

3. دور تجمّعات المؤسسات في الإقتصاد الهندي :

تساهم التجمّعات الهندية مساهمة فعّالة في الإقتصاد لما تنتجه من فرص عمل إلى جانب مساهمتها في الدخل الوطني وفي إحداث التوازن الجهوي بين المناطق، ويوجد بالهند ما يقرب 400 تجمّع صناعي لـــPME/PMI و2000 تجمّع ريفي وحرفي متخصّص في قطاعات مختلفة.

منتجات هذه التجمّعات لها دور كبير في صادرات البلد والتي تمثّل لوحدها 60% من إجمالي صادرات السلع المصنّعة بالهند. ومن بين التجمّعات التي لها دور واضح في دعم الصادرات الكلية نجد :

- تجمّع تيروبور (**Tirupur**) بولاية تاميل نادو: حيث يحوي 7000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة متخصّصة في صناعة النسيج والملابس، بلغت قيمة صادراته من الملابس القطنية لكل من الإتحاد الأوروبي، و.م.أ واليابان 650 مليون دولار سنة 1999 أي ما يعادل 80% من إجمالي صادرات البلد من هذا المنتج؛[67]
- تجمّع لودهيانا (**Ludhiana**) بولاية بنجاب : الذي يضم 10.000 مؤسسة ويوفّر 90% من منتجات البلد من الملابس الصوفية؛

إلى جانب هذه التجمّعات، هناك تجمّعات أخرى كان لها ديناميكية ملحوظة من بينها : تجمّع بانغالور (**Bangalore**) مختص في التجهيزات الآلية، تجمّع أحمدأباد (**Ahmedabad**) في صناعة المنتجات الصيدلانية، تجمّع شيروشيبالي (**Tiruchipalli**) لصناعة الحلي، تجمّع جاييور في صناعة النسيج، تجمّع بوني (**Pune**) متخصّص في صناعة المنتجات الغذائية.....[68]، وكلها أمثلة عن هذه الديناميكية.

وإذا قمنا بإلقاء نظرة على التخصّص القطاعي للتجمّعات الهندية نجد : الجدول رقم (II. 05)

جدول رقم (II. 05)_ التخصّص القطاعي للتجمّعات الهندية

قطاع النشاط	عدد التجمعات	نسبتها (%)
منتجات معدنية ،مواد تجهيز ولواحقها وقطع الغيار	117	30,15
النسيج والملابس	73	18,81
منتجات حيوانية ونباتية وكذا البستنة	62	15,98
منتجات أخرى مصنعة	35	9,02
منتجات كيماوية	25	6,44
المطاط والبلاستيك والجلود	24	6,18
الخشب والورق	21	5,41
منتجات منجمية، بترول، زيوت ومنتجات الكترونية	19	4,9
تجهيزات نقل ولواحقها وقطع غيارها	12	3,09
المجموع	388	100

Source: AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit. p.22

[67]- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, op.cit, p.8
[68]- AZROUL Mohammed**, Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit. p.22

من خلال الجدول يظهر لنا أنّ تجمّعات المؤسسات بالهند متخصّصة في فروع متنوّعة، أبرزها صناعة المنتجات المعدنية، مواد التجهيز ولواحقها وقطع الغيار، النسيج والملابس، صناعة المنتجات الحيوانية والنباتية وكذا البستنة؛ حيث تضم هذه التخصّصات وحدها 252 تجمّع أي بنسبة تقارب 65% ؛ أهمية هذه التجمّعات تزداد إذا علمنا أنّها شبكات لمجموعة من المؤسسات الصغيرة ممارسة لأنشطة تقليدية وتساهم بفعالية في توفير التشغيل وتشكّل مصدر دخل لعديد من الأفراد، كما تعمل على تلبية إحتياجات المواطنين المحلية.

وسنقوم فيما يلي بعرض تجربة اليونيدو في دعم تجمّع جايبور المتخصّص في الطبّاعة والصبّاغة.

4. تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة الطّباعة والصّباغة بمنطقة جايبور :

تعد الطّباعة والصّباغة تقليد قديم بمنطقة جايبور مركز ولاية راجاستان بالهند، وتضم هذه المنطقة 350 مؤسسة صغيرة تعمل في هذه الحرفة وتشغّل حوالي 10.000 عامل، كما تشكّل موردا هاما للدخل بالمنطقة خصوصا في سنوات الثمانين، فقد إزدادت الصادرات في تلك الفترة نتيجة زيادة الطلب في الأسواق الدولية على التصاميم التقليدية والصّباغة التي لا تضر بالبيئة، إذ يعتمد الحرفيون في هاته الصنعة على صباغة الأقمشة باليد بإستخدام أصبغة طبيعية وعلى طباعتها بواسطة أختام.[69]

وفي سنوات التسعين وبزيادة الطلب لم يعد الحرفيون التقليديون قادرين على تلبيته خصوصا بمنطقتي Bagru وSanganer، هذا الأمر أفسح المجال تدريجيا لمنتجات أخرى بديلة يتم طباعتها بواسطة طابعات آلية وبإستخدام أصبغة إصطناعية، وتتميّز منتجات هذه الأخيرة بقلة تكلفة إنتاجها إلى جانب إستفادتها من السمعة التي تمتّع بها الحرفيون المحليون مما شكّل منافسة لمنتجات الفئة الأخيرة من الحرفيين وبالتالي صعّبت من عملهم وقلّلت من هوامش أرباحهم.

عملية تطوير هذه الحرفة تمت بدعم من برنامج اليونيدو لتطوير أنظمة إنتاجية محلية بالدول النامية، وتم ذلك بعد دراسة تشخيصية قامت بها المنظمة سنة 1997 بالتعاون مع المؤسسة التعاونية لطابعي الكاليكو• (calicot)، كشفت أنّ تنظيم هؤلاء الحرفيين في شكل نظام للإنتاج المحلي سيكون له فوائد كبيرة، ولهذا الغرض إعتمدت خطة العمل على إعادة تطوير طرق الإنتاج التقليدية للأعضاء بنظام الإنتاج المحلي الذي ضمّ 120 مؤسسة صغيرة، من خلال :

- فتح صالة عرض مشتركة وتشكيل إتحاد مصدّري النسيج، كما سعت العديد من الهيئات إلى عرض خدمات مشتركة للأعضاء؛
- إدراج منتجات وتصاميم جديدة بدعم من المعهد الوطني لتقنيات الموضة وهذا لإكساب القطاع صورة جديدة؛
- تنظيم دورات تسويقية تمكّن بواسطتها الحرفيون من الإتصال بالأسواق الوطنية والدولية من خلال المشاركة الجماعية في المعارض التجارية؛
- وضع برنامج قروض بدعم من البنك الهندي لتنمية الصناعات الصغيرة.

[69]- Unido, **Cluster Development and Promotion of Business Development Services (BDS): UNIDO's Experience in India, Service du développement du secteur privé** , Document de travail nº 6. 2000 ,p.3

• قماش من القطن الخشن إسمه مستمد من مدينة كاليكوت التي تقع في مقاطعة كيرالا جنوب غرب الهند.

من ثم تكفّلت اليونيدو فيما بعد بعملية نقل خبرتها في مجال تطوير الشبكات وأنظمة الإنتاج المحلية إلى المعهد الهندي للتنمية الريفية ليتولى تدريجيا مهام التنسيق وتأطير النظام لضمان حسن سيره عندما تنسحب المنظمة من المشروع،[70] وبهذا أصبح لنظام الإنتاج المحلي لحرفة الطّباعة والصّباغة متعددة الألوان نظاما ذاتيا مستمرا وقادرا على مواجهة المنافسة على المستوى الوطني والدولي.

قامت اليونيدو أيضا إلى جانب ما سبق بتطوير عدة أنظمة إنتاج محلية أخرى بالهند من بينها : نظام الإنتاج المحلي للصناعة الغذائية بمنطقة بوني، نظام الإنتاج المحلي لطباعة اللوحات بمنطقة باغرو، نظام الإنتاج المحلي لصناعة المنتجات النسيجية بلودهيانا.

المطلب الثاني : التجربة التونسية

تعدّ تونس من بين الدول التي إستفادت مؤخرا من دعم منظمة اليونيدو لتطوير أنظمة إنتاجية محلية تهدف إلى تنمية مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة نظرا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في النمو الإقتصادي للبلاد، فهي قلب مسار التنمية حيث توفّر أكثر من 90% من فرص العمل بالإضافة لأنها تعمل على تلبية حاجيات المواطنين اليومية، كما تمثّل المورد الأساسي للجباية.

1. نمط تجمّعات المؤسسات السائد بتونس :

تحتوي تونس عدة تجمّعات لمؤسسات صغيرة متمركزة تتجمّع غالبا وتمارس أنشطة مشتركة في كثير من الأحيان وتربطها أيضا علاقات تعاون غير رسمية، وتخص قطاعات : الإكترونيك، قطع غيار السيارات، صناعة زيت الزيتون، صناعة الألبسة، صناعة الأغذية والنسيج وغيرها من الحرف؛ الشّكل الرّسمي السّائد لتجمّع المؤسسات بتونس هو الإتحادات التصديرية التي رافقتها منظمة اليونيدو من خلال برنامجها لتعزيز إتحادات التصدير، إذ يمكن لمؤسساتها أن تتجمّع رسميا في شكل إتحادات صغيرة تسعى نحو إستغلال فرص جديدة وإختراق أسواق دولية. غير أنّه لا يوجد شكل قانوني محدّد لهذه الأخيرة بتونس، فليس هناك شرط من حيث العدد ورأس المال لإنشاء إتحاد مؤسسات ص وم، ولذلك إعتمدت تونس سنة 2001 شكلا قانونيا وكيّفته مع احتياجات إتحادات الترقية بفضل مرونته وتكاليف إنشائه المحدودة أُطلق عليه تسمية **التجمّع ذو الفائدة الإقتصادية (GIE)**،[71] ما يعني بأنّ أي شكل من أشكال التجمّع للمؤسسات الصغيرة والتي توّد الإعلان رسميا عن أنشطتها يمكنها التسجيل وفق هذا الشكل.

2. أهمية تجمّعات المؤسسات الصغيرة بتونس :

تمتلك تونس عدد معتبر من التجمّعات تساهم بفعالية في التنمية المحلية والوطنية وتمكّنت من إنشاء مزايا تنافسية خاصة بها، حتى أصبحت تسمية المنتج تقترن بإسم المنطقة المتخصّصة في إنتاجه، ومن بين أشهر تجمّعات المؤسسات الشبيهة بالمناطق الإيطالية والتي إستطاعت تشكيل أنظمة إنتاج محلية بمناطقها نجد تجمّعي منطقة الجّم وقصر هلاّل.

[70]- Ibid , p.p 5-7

[71]- CHAABANE Taoufik, Rapport National Tunisie, **Réunion d'Experts des Pays de l'Accord d'Agadir sur La Promotion des Consortiums d'Exportation**, Rabat, 25-26 mai 2007, p.7

2. 1. نظام الإنتاج المحلي لصناعة الجلود بمنطقة الجّم :

الجّم هي بلدية تابعة لولاية المهدية الواقعة في الوسط الشرقي لتونس ويقطنها حوالي 18.302 ساكن وفق إحصائيات لسنة 2004[72]، وهي معروفة من طرف السياح بسجاداتها البربرية التقليدية وبالمسرح الروماني الكبير، كما تشتهر بصناعة تعود لأكثر من 30 سنة وهي العمل على الجلود، هذه الصناعة تشكّل نظام إنتاج محلي حقيقي يبرهن على ديناميكية ملحوظة التي تظهر سواءا في الإنتاج أو التشغيل أو في تراكم المهارات أو التصدير عبر الطلب السياحي؛ وتُفسَّر هذه الديناميكية بمجموعة عوامل تتعلّق بمحيط نظام الإنتاج المحلي، فالموقع الجغرافي الملائم وكثافة الأنشطة المرتبطة بالسياحة إضافة إلى وجود مركز تكوين على هذه الحرفة وكذا خصائص النظام الإنتاجي المرن وطريقة التنظيم المتمركزة التي تتماشى مع تصوّر التخصّص المرن كلها عوامل تسمح للفاعلين المحليين بالاستفادة من المزايا.

الميزة الأولى لصناعة الجلد بهذه المنطقة تكمن في مرونة نظامها الإنتاجي المكوّن من PME غالبا أو من ورشات غير رسمية و التي تشكّل أيضا إحدى نقاط قوتها الأساسية، وتبرز هذه المرونة الإنتاجية أولا على المستوى التكنولوجي في كون التجهيزات المستعملة في هذه الصناعة هي تجهيزات مرنة ومتعدّدة الإستعمال، ما يعني أن نفس الآلات تُستَخدم في إنتاج مختلف البضائع، وهو ما يعكس ببساطة إبداع المقاولين الصغار وعمالهم في قدرتهم على تحويل أجهزة متخصّصة إلى تجهيزات متعددة التخصّص من خلال تكييفات ذكية يمتلكون أسرارها.

الميزة الثانية لهذا التجمّع الإنتاجي لصناعة الجلد تكمن في كفاءة الحرفي التونسي، فبغض النظر عن كونه حرفي أو متعلّم أو عامل أو حتى عامل بالمترل فإنّ الحرفي التونسي يمتلك كفاءة مهنية متنوّعة ومؤهلات متعدّدة الإختصاص، هذه المؤهلات تُكتَسب إما عن طريق الخبرة أو من خلال التدرّب في مركز التكوين المحلي، إلى جانب قدرة الحرفي الكبيرة على التكيّف والإبتكار التي تظهر في تكييف معداته لمتطلّبات الوقت وسعيه الدائم لتحسين جودة المنتوج مما يدل على أنّ العامل البشري يلعب دورا حاسما في نجاعة هذا التجمّع الصناعي المحلي.

ثالث ميزة لهذا النظام تكمن في طريقة تنظيمه المحفّزة للإبتكار والمنتجة لوفورات خارجية إيجابية، فكما هو جاري في العديد من الأنظمة الإنتاجية المحلية عبر العالم، تُنظَّم الورشات ووحدات الإنتاج في الجّم في شبكات إنتاج فعّالة رغم أنّها غالبا غير رسمية؛ الإنتماء لهذه الشبكات والتي هي في نفس الوقت شبكات تضامن تجبر كل فرد على إحترام قواعد العمل الجماعي وكذا التعاون مع الأعضاء الآخرين، وبالتالي تعمل على تقليص تكاليف التبادل وتسمح بدوران المعارف والإبتكار أي نجاعة النظام الإنتاجي ككل.
هاته المزايا ساهمت بجزء كبير في فعالية النظام الإنتاجي المحلي بمنطقة الجّم وعملت على إستمراره.[73]

2. 2. نظام الإنتاج المحلي للثنائي (نسيج/خياطة) بقصر هلاّل :

قصر هلّال هي مقر بلدية غير بعيدة عن الجّم تتواجد بين منطقتي المهدية ومونستير وهي تابعة إداريا لهذه الأخيرة، تضم هذه البلدية 39.991 ساكن حسب إحصائيات 2004 وتُقدّر مساحتها إجمالية بـــ 11,2 كلم مربع، [74]وتعتبر أحد أهم

[72]- Wikipidia (The Free Encyclopedia), **el Jem**, 30/09/2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/El_Jem
[73]- COURLET et FERGUENE Amaziane 2003 : **Globalisation et territoire : le cas des spl dans les pays en developpement**,op.cit , p.p 105-106
[74]- Wikipidia (The Free Encyclopedia), **Ksar hellel**, 30/09/2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/Ksar_Hellal

الأقطاب الصناعية في البلاد وخاصة في صناعة النسيج والخياطة بالإضافة إلى صناعة الجلود، حيث بلغت نسبة المؤسسات المسجلة على مستوى البلدية في هذه الأنشطة 85% بـــ93% من العمال المحليين وهذا في التسعينيات.

وتلعب أنشطة النسيج والخياطة دورا هاما في ديناميكية التنمية بقصر هلّال والتي يعود أصلها بالمنطقة إلى تاريخ بعيد، مما ميزّها بتقاليد غنية وعريقة في هذه النشاطات التي ورثتها عن الأسلاف ومكّنت سكان المنطقة من الإستفادة من معارف وخبرات متراكمة عبر الزمن فسمحت بذلك بتكوين نواة مركزية لإقتصاد محلي مهيكل كـــSPL حقيقي له دور معتبر في إجمالي الصناعة التونسية من النسيج.

وتحوي الصناعة النسيجية بقصر هلّال حسب إحصائيات سنة 1995 :

- في القطاع الرسمي: 35 مؤسسة نسيج صناعي، 30 مؤسسة خياطة، 4 وحدات للغزل؛
- في القطاع غير الرسمي: 150 ورشة نسيج بدوي، 300 وحدة نسيج صناعي، 50 ورشة خياطة.

تجمّع هذه الوحدات يشكّل بمنطقة قصر هلال نظاماً إنتاجيا محليا منظّماً بالطريقة الموالية :

- في المنبع: نجد مموّني الخيوط بنوعين من الفاعلين (مصانع الغزل وبعض بائعي الجملة المستوردين للخيوط) متمركزين بوسط المدينة؛
- في الوسط: ونجد المؤسسات الرسمية للنسيج الصناعي وحولها نظيراتها العاملة بشكل غير رسمي بالإضافة إلى النسيج البدوي؛
- في المصب: يضم ورشات الخياطة المنتجة للألبسة بشركات مُصدّرة كلية وشركات أخرى توجّه منتجاتها للسوق التونسي، ويتمركز حول هذه الأخيرة عدد معين من العاملات في المنزل اللاتي يقمن بكل أعمال الإتقان النهائية للمنتج.

هذا النظام الإنتاجي المكوّن من (نسيج/خياطة) شكّل مصدر ديناميكية مذهلة ترتبط بالإنتاج والتشغيل وكذا الإبتكار وتكوين اليد العاملة بالمنطقة، إذ يجمع هذا الأخير 8% من مؤسسات النسيج الموجودة بتونس، أصل هذه الفعالية مرتبط بمجموعة من العوامل والتي تتعلّق بـــ :

- حركية تاريخية طويلة مع بعض التحديثات، فالعديد من الوحدات الإنتاجية التي تكوّن هذا النظام المحلي عرفت كيف تتطوّر في هذه الحرفة عن طريق التنوّع والتحديث التدريجي؛
- تنوّع وإرتباط الأنشطة ببعضها في هذه المنطقة سهّل من عملية إنشاء فرع نسيجي مكوّن من مموّنين ومؤسسات نسيج وورشات خياطة؛
- الإنفتاح الإيجابي على الأسواق الخارجية.[75]

[75]- FERGUENE Amaziane et HSAINI, **Developpement endogene et articulation entre globalisation et territorialisation : Element d'analyse a partir du cas de Ksar hellal (Tunisie)**,Revue Règion et developpement, n°7, 1998, p.p14-18

مجموع هذه العوامل جعلت من هذه المنطقة مركزا صناعيا هاما في صناعة النسيج مشهور عالميا، وهو ما أدى إلى تسميتها بـــ "ليون الصغيرة" (Petite Lyon) تشبيها لها بليون الفرنسية المعروفة بصناعة النسيج، كما أُطلق عليها أيضا تسمية **مدينة الحبابل والخيوط** إيحاءا عن أنّ النشاط الأساسي في المدينة هو الخياطة.[76]

3. سياسة تونس في دعم تجمّعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

أول تجربة لتطوير تجمّع مؤسسات في شكل إتحاد تصدير قامت بها تونس كانت سنة 2000 في إطار برنامج المساعدة التقنية المموّل من طرف مديرية التعاون الإنمائي لوزارة الشؤون الخارجية الإيطالية وبمرافقة من اليونيدو، وتتعلّق أنشطة البرنامج بـــ :

- دعم إنشاء إتحادات في مختلف القطاعات؛
- تكوين أعضاء الإتحاد؛
- ترقية الإطار المؤسساتي والقانوني لإتحادات التصدير؛
- تقييم تنافسيتها بمقارنتها مع التجارب الدولية.[77]

من هنا أدركت الحكومة التونسية ومختلف الفاعلين على المستوى المحلي بالأهمية التي تحتويها مقاربة تجمّعات المؤسسات الصغيرة في عملية التنمية الصناعية المنسجمة مع الواقع الحالي للعولمة، وهذا باعتبار أنّ الإنتماء إلى مجموعة يسهّل على السلطات المسؤولة تجنيد الموارد المالية والبشرية.

وبهدف دعم إتحادات المؤسسات العاملة رسميا وتشجيع تجمّعات المؤسسات غير الرسمية على التسجيل الرسمي، بالإضافة إلى تجاوز عوائق النمو والمنافسة في الأسواق التي تواجه النسيج التونسي من المؤسسات ص وم وإعطاء الأولية للإستثمار التكنولوجي، عملت الحكومة التونسية منذ سنة 2002 على تعزيز إستفادة إتحادات التصدير من حوافز ومساعدات عديدة أكثر من تلك الممنوحة للمصدّرين الفرديين، إلى جانب تمتعها بمزايا أخرى توفّرها تونس تهدف إلى ترقية الإستثمارات والصادرات من بينها :

- تستفيد الإتحادات المتشكّلة منذ ماي 2002 والمتخصّصة في أنشطة صناعية أو في مجال المعلومات والإتصالات والهندسة من حوافز يقدّمها صندوق التنمية الصناعية (FODEC)، حيث يقوم هذا الصندوق إلى جانب تغطية 70% من مصاريف كل من (التسمية وتسجيل علامة تجارية، دعم في تنفيذ مخططات تسويق إستراتيجي، إنشاء موقع على الانترنت، دعم تقني) بتقديم مبالغ دعم ليس لها سقف أعلى.
- دعم من طرف صندوق (FAMEX) المموّل بقرض من البنك العالمي لتسهيل دخول الأسواق الدولية والذي يقوم بتغطية 70% من كل من المصاريف المتعلّقة بالعملية الترويجية والتسويقية والمساعدة التقنية، بالإضافة إلى تقديم مبلغ أقصى للدعم يقدّر بـــ120.000 دولار.

[76]- Wikipidia (The Free Encyclopedia), **Ksar hellel**, 30/09/2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/Ksar_Hellal
[77]- CHAABANE Taoufik, op.cit, p.9

- الإستفادة من صندوق ترقية أنشطة صناعة زيت الزيتون (FOPROHOC) للإتحادات المنتجة والمصدّرة لهذا المنتج، حيث تستفيد هذه الأخيرة أيضا عن طريق هذا الصندوق من تغطية بنسبة 70% من المصاريف التي يغطيها الصندوق السابق فضلا عن تقديم مبالغ دعم ليس لها حد.
- تُرافَق الإتحادات أيضا من طرف مختلف الهيئات المؤسسية (مكتب التأهيل (BMN)، مركز ترقية الصادرات (CEPEX)، غرف التجارة والصناعة، مراكز التقنية القطاعية (CTS)، وكالة ترقية الإستثمارات (API)، مكاتب الإستشارة، مراكز التكوين...)، كما تستفيد مؤسساتها من مختلف برامج تحسين التنافسية المقدمة كبرنامج التحديث الصناعي المموّل من طرف الإتحاد الأوروبي(PMI)[78]، وكذا برنامج لإنشاء أقطاب تنافسية سيتم على إثره إنشاء ثلاثة أقطاب رائدة في الصناعات الميكانيكية والكهربائية في كل من تونس، سوسة–موناستير، صفاقس وقطب آخر للصناعة الغذائية في بترت، كما تستفيد الإتحادات أيضا من البرامج المتعلّقة بتطوير الجانب المالي.[79]

4. دعم اليونيدو لتطوير إتحاد تصدير لقطع غيار السيارات (C-8) بتونس العاصمة :

في إطار برنامج التعاون المخصّص لتأهيل الصناعة بتونس والموقّع بين اليونيدو ووزارة الصناعة اللذان وحّدا الجهود لتطوير مقاربة جديدة تعتمد على شبكات المؤسسات، تمّ إنشاء إتحاد تصدير تونسي يحوي 8 مؤسسات صغيرة ومتوسطة غير متنافسة متخصّصة في صناعة قطع غيار السيارات سمّي **بالإتحاد التونسي لقطع غيار السيارات (C-8)** وذلك في أواخر سنة 2000، وهذا بعد عمل مطوّل سمح بتحديد المؤسسات المهتمة بالمشروع، ثم تلا ذلك تنظيم إجتماعات لتبادل الأفكار والأراء.

تعتمد مبادرة الإتحاد التونسي على الهيئات التابعة لمكتب التأهيل (BMN) التي تقع تحت إشراف وزارة الصناعة، وقد مكّنت هذه الشراكة مع مكتب التأهيل لمنسّق المشروع من توحيد المسؤولين الأوائل للمؤسسات الذين أبدوا رغبتهم في إنشاء إتحاد محتمل، كما قدّموا موافقتهم لتبادل التجارب والخبرات وإتخاذ كافة الوسائل المؤدية إلى إنجاح المسعى.

خلال الإجتماع الأول إتّفقت الأطراف العضوة على إنشاء إتحاد يهدف للوصول إلى الأسواق الأجنبية ويمكّن الأعضاء الذين لم تسمح لهم مواردهم المالية واللوجستية من الوصول إليها، في حين تناولت الإجتماعات اللاحقة تحديد كل من : الأهداف، الشكل القانوني، خطة العمل وكذا الميزانية، حيث جرى تحديد تسع أهداف أساسية وهي :

- إنشاء موقع على الإنترنت يحوي معلومات حول تأطير وتسيير الإتحاد كما يساهم في العملية الترويجية للمنتجات، إلى جانب وضع قاعدة بيانات على أقراص مضغوطة وتوسيع نظام التبادل الإلكتروني للبيانات؛
- تطوير علاقات مع آمرين كبار؛
- إنجاز دراسات سوقية وإمداد؛
- تنظيم مشاركة جماعية في معارض مهنية وإطلاق أعمال ترويجية أخرى مشتركة؛
- القيام بعمليات تكوين مشتركة؛
- إعداد مجلة حول النشاط؛
- وضع نشاط مرتبط باليقظة التكنولوجية والمطابقة؛

[78]- Ibid, p.p 7-8
[79]- BELKHIRIA Layali Houda, op.cit, p.p24-25

- البحث عن شراكات أخرى في المجال الصناعي والتجاري؛
- القيام في مرحلة ثانية بدراسة فرص تجارية مشتركة سواءا في عمليات الشراء أو البيع.

وبغرض تحديد شكل قانوني محدّد لإتحاد التصدير أجرت اليونيدو دراسة على مختلف الوضعيات القانونية المتاحة بتونس، وفي ضوء هذه الدراسة قرّر الأعضاء الثماني للإتحاد عن تشكيل هذا الأخير في شكل شركة محدودة (Société Anonyme) موصوفة كتجمّع ذو فائدة إقتصادية للأعضاء.[80]

وهكذا تم تطوير أول تجمّع ناجح بتونس والذي تبعه أيضا تشكيل إتحادات أخرى، فبفضل الجهود المشتركة بين اليونيدو ومكتب التأهيل إستفادت شبكات المؤسسات من دعم في إطار المشروع سنة 2003 لتطوير إتحادات تصدير جديدة بمساعدة مالية من إيطاليا والتي تم الإنتهاء منها في أواخر 2007، وقد تم تقييم هذا المشروع من طرف فريق التقييم التابع للمنظمة في ديسمبر 2005 واعتُبر بأنّه الأكثر ابتكارا من بين مشاريع برنامج اليونيدو المتكامل، ولذلك قامت المنظمة بحشد المزيد من الموارد المالية والتقنية المقدّمة من طرف البرامج وكذا الجهات المانحة كالبنك الدولي (من خلال FAMEX)، GTZ، الاتحاد الاوروبي، FOPRODEX، FODEC وغيرها.

وإلى غاية مارس 2007، بلغ عدد إتحادات التصدير المشتغلة 10 إتحادات بالإضافة إلى الإتحاد السابق، متخصّصة في قطاعات مختلفة: المنسوجات والملابس، صناعة الأغذية، تكنولوجيا المعلومات، الهندسة، ...؛ ومتمركزة خصوصا بالعاصمة، نابل، صفاقس، هذا بالإضافة إلى 10 مجموعات أخرى هي قيد التنفيذ تخص في الغالب نشاطات صناعة تقليدية.

إهتمام الحكومة التونسية بتجمّعات المؤسسات لم يتوقف عند هذا الحد، حيث تقدمت وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات ص وم بطلب إلى اليونيدو لوضع وتنفيذ إستراتيجية ربط شبكي بين المؤسسات ص وم، تم الموافقة عليه سنة 2006 ويتم فيه التركيز بصفة خاصة على كافة أشكال الإتحادات وتطويرها إلى أنظمة إنتاج محلية تهدف إلى تعزيز (الإقتصاد الشبكي).[81]

المطلب الثالث : التجربة المغربية

تعتبر الأنظمة الإنتاجية المحلية بالمغرب ظاهرة هامة بالنسبة للحرف كما بالنسبة للصناعة، فحسب الأبحاث التي أجرتها مديرية التهيئة الإقليمية سنة 1999 بيّنت عن وجود ما يقرب 50 نظام إنتاجي محلي مشغّل لـــ35% من اليد العاملة بالمغرب، من أشهرها : الفخار بآسفي، المنتجات البحرية بالناضور والخياطة بمكناس.[82]

1. ظهور أنظمة الإنتاج المحلية بالمغرب :

المغرب مثل تونس والهند إستفادت أيضا من مرافقة منظمة اليونيدو في تطوير أنظمة إنتاجية محلية وتعزيز شبكات المؤسسات بها، حيث شرعت الحكومة المغربية سنة 1997 بشراكة مع اليونيدو ودعم مالي من إيطاليا بتنفيذ مشروع قائم على إستراتيجيات لتطوير أنظمة إنتاجية محلية مُتخصّصة في صناعات تقليدية وجعلها أكثر تنافسية وقادرة على الإبتكار بالمغرب،

[80]- Service de petites et moyennes entreprises division de l'elaboration des programmes et de la cooperation technique, op.cit, p.26
[81]- Audinet Tunisie, **Tunisie - ONUDI : «Création de consortiums d'exportation»,** 27-02-2007, http://www.audinet-conseil.com/news/article.php?id=1292
[82]- RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, op.cit, p.6

وتعتمد هذه المشاريع على تجربة المناطق الصناعية الإيطالية وخبرة اليونيدو في مجال تطوير أنظمة إنتاجية محلية وعلى تنفيذ من الوزارات القطاعية المغربية (وزارة الصناعة والتجارة، وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي، وزارة التهيئة الإقليمية والمياة والبيئة، وزارة التجارة الخارجية)، بما يهدف للوصول إلى تنمية صناعية مستدامة في إطار ديناميكية تنمية محلية.
وقد اختير في هذا الإطار 3 صناعات رائدة بسبب قدرتها الإنتاجية العالية ودورها في التصدير، هذه الصناعات هي : دباغة الجلود بمنطقة فاس ، الفخار بآسفي والنقش على الخشب بالصويرة مع أفق توسيع التجربة بأنشطة أخرى.[83]

2. أهمية تطوير أنظمة إنتاج محلية بالمغرب :

كما سبق وأشرنا في الفصل السابق فإنّ هناك مؤشرات عديدة تُظهر الوزن الذي يحتلّه قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد المغربي وكذا بالنسبة لعدد كبير من السكان، إذ يمثّل ذخيرة إقتصادية ضخمة، ذلك أنّ النمو السنوي للقطاع في الفترة بين سنتي 1998-2002 قُدّر بـــ5,5 %، كما مثّل النمو السنوي لمناصب الشغل المنشأة به 3,5 %، إلى جانب إرتباط القطاع إرتباطا وثيقا بالسياحة، ولذلك أولته الحكومة المغربية أهمية خاصة نظرا لإمكانياته الكبيرة في التنمية.
ويعكس الواقع المغربي عدة تركيزات قطاعية وجغرافية لمؤسسات صغيرة غالبا ما تكون ذات طابع حرفي، غير أنّ مجرد تمركز هذه المؤسسات العاملة بالقطاع لا يكفي لمجرد النجاح، لهذا سعت المغرب نحو دعمها من خلال العمل على إستفادة المقاولين المؤهلين للتجمّع من برنامج اليونيدو خصوصا بالمناطق التي تعرف تمركزا كثيرا لنشاط يشكّل مصدر عيش فئة هامة من السكان. وسنقوم فيما يلي بتقديم تجمّعين هامين أظهرت الدراسة أنّ نجاح تطوير أنظمة إنتاج محلية فيهما يظهر كمحرك هام لمستقبل الصناعة بهاتين المنطقتين.

2. 1. التجمّع الصناعي المحلي لحرفيي الفخار بمنطقة آسفي :

آسفي هي مدينة مغربية تابعة لولاية دكّالة عبدة وتقع على الساحل الأطلسي وتحديدا بالجنوب الغربي لمدينة الدار البيضاء، حيث تبعد عنها بـــ200 كلم ويبلغ عدد سكانها 344.800 نسمة حسب إحصائيات سنة 2004 وتقدّر مساحتها بـــ100 كلم مربع، وتتمثّل الأنشطة الأساسية بالمنطقة في : إستخراج الفوسفاط، صناعة الفخار، المواد الغذائية المعلبة، أعمال الميناء وصيد السمك والتي تشكّل عصب إقتصادها، كما تعدّ أيضا مدينة سياحية بالدرجة الأولى لكونها تعتبر من أعرق المدن المغربية.[84]

تعتبر الصناعة التقليدية بآسفي أحد القطاعات الحيوية التي تساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للمدينة، حيث تمثّل حرفة صناعة الفخار والخزف أهم هذه الحرف فهي تشكّل القطاع المهيمن، إذ يعيش منها 10.000 شخص كما تمثّل منتجاتها تراثا ثقافيا وموردا سياحيا هاما.

ويشكّل حرفيو الفخار بآسفي نظاما إنتاجيا محليا ويتوزّعون فيها على 3 مناطق أساسية وهي : هضبة الخزف التي يبلغ عدد العمال بها 455 عامل في 41 ورشة، حي الشعبة والتي يوجد بها 561 حرفي يمارسون عملهم بـــ72 ورشة، وأخيرا حي زرالدة والتي تتوفّر فيها 8 ورشات يعمل بها 76 عامل، ولدعم هذا التجمّع المحلي وإكسابه طابعا رسميا قامت وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي بدراسة إمكانية تطوير نظام إنتاج محلي بين حرفيي الفخار بالمنطقة مع ممثلين من منظمة

[83]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit. p25
[84]- Wikipedia (The Free Encyclopedia), **Safi(maroc),** 30/08/2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/Safi_(Maroc)

اليونيدو، سمح هذا التحليل بتحديد المشاكل التي تواجهها هذه الحرفة وسعت نحو حلها ومن ثم بداية مشروع طويل المدى يهدف إلى إنشاء نظام إنتاج محلي لصناعة الفخار والخزف مهيكل بمدينة آسفي ومستوحى من التجربة الإيطالية في تطوير هاته الصنعة.[85]

2. 2. التجمّع الصناعي المحلي بحرفة دباغة وصناعة الجلود بفاس :

تقع فاس في أقصى شمال شرق المملكة المغربية وتعتبر ثاني أكبر مدينة بها، حيث يفوق عدد سكانها 1,9 مليون نسمة حسب إحصائيات 2010 كما تبلغ مساحتها 500 كلم مربع، وتعتبر هذه المدينة من أقدم المدن في العالم وتعدّ مثال نموذجي للمدينة الشرقية وواحدة من بين عواصم الحضارة العربية الإسلامية لذلك تم حمايتها من طرف منظمة اليونيسكو.

تعتمد فاس إعتمادا كبيرا على السياحة، كما تمتلك فرع صناعي هام جدا منتج للمواد الغذائية، إضافة إلى نسيج ثري من الصناعات التقليدية والحرف تتقدمه حرفة دباغة الجلود، وتعتبر هذه الحرفة من أشهر وأقدم الصناعات التي تُعرَف بها المنطقة منذ 6 قرون، معارفها تم نقلها من الأباء إلى الأبناء على مدى أجيال ولذلك تكتسي بها المنطقة شهرة واسعة، كما تعتبر مصدر عيش فئة كبيرة من السكان وهذا فضلا عن مساهمتها في الإقتصاد المحلي.[86]

تضم فاس العديد من الوحدات الجلدية التي يعمل بها عدد كبير من الحرفيين الذين يتمركزون خصوصا في جهة فاس العتيقة، حيث توجد بها ورش للدباغة تمتدّ مساحتها الإجمالية على حوالي 3500 متر مربع، ويعمل فيها قرابة 700 صانع يتوزّعون على 400 محل لصنع المنتوجات الجلدية وهذا إضافة إلى محلات تجارية تتخصّص في بيع كل المنتجات ذات الصلة بدباغة الجلود، وهو ما يوفّر مناصب شغل لـــ5 ألاف شخص وينتج نحو عشرة أطنان من الجلود المخصّصة للتصنيع يوميا.[87]

وتُشكِّل صناعة الجلود بكل أصنافها قوة اقتصادية مهمة في المغرب نظرا لغناها بالمواشي، فصادرات المنتجات الجلدية تساهم في إنعاش الاقتصاد المغربي، كما تحتكر الأسواق الأوروبية صادرات المغرب من هذه المنتجات والتي يوجّه إليها نحو 94,3% من منتجات تحمل أغلبها علامات عالمية معروفة، وبالتالي يساهم هذا النشاط في الناتج الداخلي الخام وكذا في الدخل الفردي كما يعدّ أحد مجالات الإبداع المغربي دون منازع حيث يُقبل عليه السياح بشغف كبير.

تتمركز أهم الوحدات المغربية المتخصّصة في دباغة وتصنيع الجلود وتصديرها في فاس والدار البيضاء، لذلك عملت الحكومة المغربية على توفير مختلف أشكال الدعم لحرفيي صناعة الجلود بالمغرب كما سعت نحو تطوير SPL متخصّص بهذه الحرفة بفاس من خلال إستفادة الحرفيين فيها من برنامج اليونيدو للتطوير.[88] ولتحقيق هذا الهدف قامت منظمة اليونيدو بمرافقة التجمّع الحرفي لصانعي الجلود بفاس عن طريق تأسيس تعاون فيما بينهم وبين نظام للإنتاج المحلي يعمل بنفس الحرفة بسانتا كروس (إيطاليا)، وتم على إثره تبادل المعلومات التقنية بين النظامين وأسفر عن تكوين المقاولين في هذه الحرفة على تقنيات حديثة في صقل الجلود بالمغرب، في حين تم تدريب ممثلي مصالح الدعم المغربية بإيطاليا على كيفية تكييف برامج دعم المصالح وفق منظور يتوافق مع تطوير أنظمة إنتاج محلية.[89]

---

[85]- Unido, **Cluster Development and Promotion of Business Development Services (BDS): UNIDO's Experience in India**, p.p17-18

[86]- Wikipedia(The Free Encyclopedia), **Fès,** http://fr.wikipedia.org/wiki/F%C3%A8s#Musiques

[87]- شكيب فاطمة، دباغة الجلود في فاس...مهنة قديمة تجذب السياح، **الشرق الأوسط**، لندن، العدد 11791، 2011/03/11

[88]- سكينة أنصيب، أضاحي العيد تنعش الدباغة...و السلخ يقف في وجه الإستفادة منها، **الإتحاد**، أبو ظبي،2010/11/17

[89]- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes et De La Coopération Technique**,** op.cit, p.28

3. الدعم المقدّم من طرف المغرب لدعم تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية :

أ. فيما يتعلق بصناعة الجلود بفاس : إتخذت مديرية التجارة و الصناعة إجراءات عدة من بينها :

- التكوين على التصميم لفائدة 20 مؤسسة تزاول نشاط صناعة الأحذية؛
- التدريب في إيطاليا حول تقنيات الدباغة والصقل لتقنيي إتحاد صناعات الجلود (FEDIC) بالمنطقة؛
- تنظيم تربّصات بإيطاليا للأعوان المسؤولين عن إتحاد صناعات الجلود في مجال الخدمات التي تقدّمها الجمعيات المهنية لصناعة الجلود هناك؛
- تنظيم مؤتمرات توعوية عن مفهوم إتحادات التصدير؛
- تحمّل مصاريف زيارة عاملين مغاربة لمناطق صناعية متخصّصة بصناعة الجلد بإيطاليا؛
- القيام بدراسة جدوى حول إنشاء منطقة صناعية متخصّصة في صناعة الجلود بمنطقة فاس؛
- إنشاء مركز تكوين محلي لتعليم هذه الحرفة؛
- إختيار المؤسسات الراغبة في الإنضمام داخل نظام إنتاجي والإشراف عليها؛
- إطلاق مشروع إنشاء حديقة صناعية تعمل على توفير خدمات المنبع والمصب لحرفيي صناعة الجلد تمتد على مساحة 50 هكتار؛
- وضع علامة "صُنع في فاس".

تندرج هذه الإجراءات في إطار تحسين صناعة الجلود بهذه المنطقة وتعزيز قدرتها التنافسية وتحفيزها على الإبتكار.

ب. ما يتعلق بالنقش على الخشب بالصويرة و الفخّار بآسفي :

تولّت وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي سنة 2001 تنفيذ مشروع متكامل لتطوير أنظمة إنتاجية محلية مغربية في الصناعة التقليدية يمتد لمدة 4 سنوات ويندرج في إطار التعاون مع اليونيدو _سنقوم لاحقا بعرض كيفية تطوير أحدها_، وبالتوازي مع هذا الإجراء قامت وزارة التجارة الخارجية المغربية ودائما في سياق نفس البرنامج، بإطلاق مبادرة تهدف لتشجيع الفاعلين الإقتصاديين خاصة PME/PMI وتحفيزها على إنشاء إتحادات تصدير للتغلّب على صعوبات نقص كتلتها الحرجة وزيادة حظوظها في الدخول إلى الأسواق الخارجية، خُصّص لذلك مبلغ 200.000 درهم سنويا• لتمويل خطتها التسويقية بالإضافة إلى 100.000 درهم مخصّصة لتغطية تكاليف التأسيس، وقد تم إنشاء إلى غاية اليوم 10 إتحادات تتعلّق بصناعات مختلفة منها : البناء، دباغة الجلود، النسيج والألبسة، الصناعة الغذائية، الرّخام، البلاستيك، تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، الميكانيك.

أما وزارة تهيئة الأقاليم والمياه والبيئة وبشراكة مع جامعة غرونول بفرنسا فقد قامت سنة 2002 بعمليات تشخيص عميقة لواقع 10 تجمّعات محلية لمؤسسات من بين 50 تجمّع صناعي محلي تهدف إلى تحديد المشاريع التي سيتم دعمها ضمن برنامج الـــSPL، من خلال مقارنة مدى إستجابة المناطق المدروسة لمتطلّبات محددة (عدد كاف من المؤسسات، وجود تعاون بين المؤسسات، الوفورات الخارجية، وجود هياكل قاعدية...)، ويتعلّق الأمر بكل من : النسيج والملابس بطنجة، النسيج والملابس بين مسيك سيدي عثمان (الدار البيضاء)، النسيج والملابس بقورسيف وتازة، صناعة زيت الزيتون بقورسيف وتازة، الصناعة الميكانيكية والالكترونية بعين سبيا وسيدي برنوصي (الدار البيضاء)، تكنولوجيات المعلومات بالدار البيضاء، الزراعة المكثّفة بسوس ماسا (أغادير)، الزراعة التقليدية بسوس ماسا (أغادير)، السياحة بمنطقة آفرود، الصناعة التقليدية بفاس.

• 10 درهم=0.8 دولار

تستفيد على إثر ذلك المشاريع المؤهلة للتطوير من خدمات عديدة : متابعة، تقديم إستشارة ، توفير معلومات تجارية وعلمية وتكنولوجية بالإضافة إلى التكوين.[90]

4. تطوير إتحاد تصدير بحرفة النقش على الخشب بالصويرة :

تقع الصويرة على ساحل المحيط الأطلسي للمغرب وجنوب غرب الدار البيضاء بـــ350كلم، وهي مدينة خلّابة وذات تاريخ عريق بحيث تم إدراجها من ضمن مواقع التراث العالمي من قبل اليونيسكو سنة 2001، وتضم هذه المدينة 70.000 ساكن (وفق إحصائيات سنة 2004) وتبلغ مساحتها 350 كلم مربع، 80% من سكانها يعيشون بالمناطق الريفية وهي مركز ولاية مغربية تحمل نفس الإسم.[91]

تشتهر الصويرة بصناعتها التقليدية حيث توفّر هذه الأخيرة 7000 منصب شغل حسب إحصائيات 2001، ويعتبر النقش على خشب التويا المغربي (العرعار) إحدى أهم القطاعات الرئيسية المنتجة، إذ يمثّل أكثر من 75% من الإنتاج الحرفي، ما دفع بالحكومة المغربية نحو التفكير في إعداد مشروع نظام إنتاج محلي في هذه الحرفة بإشراف من اليونيدو وبالتعاون مع وزارة الصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي.

مشروع الإعداد تضمّن إجراء تحليل أولي لمجموع الحرفيين تم فيها دراسة : معارفهم، نوعية وجودة منتجاتهم وفعالية نظامهم الإنتاجي؛ كما تم دراسة وتحليل طبيعة العلاقات فيما بينهم وبين باقي الفاعلين من هيئات عمومية وخاصة، إلى جانب علاقاتهم مع الأسواق الوطنية والعالمية؛ وإنطلاقا من هذه الدراسة الأولية تم إتخاذ إجراءات تتوافق تماما مع إحتياجات الحرفيين وقد كان أهم إجراء هو إنشاء إتحاد تصدير يضم 50 حرفي، كما سمحت الدراسة كذلك برسم وتوجيه إجراءات مستقبلية تهدف إلى ضمان تنمية مستدامة للنظام الإنتاجي المحلي بحرفة النقش على الخشب بالصويرة.

4. 1. التخطيط لإنشاء إتحاد تصدير بمنطقة الصويرة :

بدعم من اليونيدو ومرافقة وفد صناعة تقليدية، عملت الجهات المسؤولة في المغرب على توفير مختلف البنى التحتية الضرورية للحرفيين المحتملين بمنطقة الصويرة كما تَقرّر تجميعهم داخل إتحاد تصديري، حيث تم ذلك رسميا في أفريل 2002 أُطلق عليه تسمية **إتحاد التصدير الحرفي لمنتجات خشب التويا**.

ويشكّل إتحاد التصدير قاعدة ترويجية وتسويقية لكافة منتجات أعضائه، كما يعتبر رابط مستقر وديناميكي مع الهيئات والأسواق الوطنية والدولية، ولهذا فقد تم إتخاذ إجراءات محدّدة هي قيد التنفيذ لتحقيق الأهداف التالية :

- وضع سياسة تجارية حقيقية يجري إعدادها على أساس نتائج الدراسات السوقية واللوجستية؛
- تنظيم دورات تكوين مشتركة تهدف لتنمية مهارات الحرفيين؛
- البحث عن مصدر جديد متجدّد للخشب بإعتبار أنّ خشب التويا هو المادة الأولية الرئيسية المستخدمة في حرفة النقش على الخشب(95% من الخشب المستعمل) وهو مورد غير متجدّد؛

[90]- AZROUL Mohammed**, Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit. p25-26
[91]- Wikipedia (The Free Encyclopedia), **Essaouira** ,30/08/2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/Essaouira

- الهدف النهائي والأهم للإتحاد هو بناء روابط ثقة بين الحرفيين وأيضا مع الهيئات العمومية والخاصة.[92]

4. 2. تدّخل اليونيدو بالصويرة :

يمكننا إظهار كيفية مساهمة منظمة اليونيدو في تعزيز تطوير إتحاد تصديري بحرفة النقش على الخشب في المنطقة المدروسة عن طريق عرض الإجراءات المُبَاشرة والمستقبلية المتّخذة في كل جانب سُجِّل فيه نقاط ضعف، والتي تعمل الجهات المسؤولة بالمغرب على تحقيقها بمتابعة وتسهيل من هذه المنظمة، وذلك على ضوء النتائج التي حددتها الدراسة التشخيصية المنجزة من طرف خبراء المنظمة وزارة الصناعة التقليدية.

نتائج الدراسة التشخصية والإجراءات التي تم إعدادها في مختلف الجوانب التي يواجه فيها حرفيو النقش على الخشب صعوبات، سنحاول تلخصيها في جداول كما يلي.

أ. ما يتعلق بمعارف العمالة وجودة المنتجات :

جدول رقم (II. 06)_ الإجراءات الموضوعة لتنمية مهارات حرفيي النقش على الخشب بالصويرة وتحسين جودة منتجاتهم في إطار مشروع تطوير إتحاد للتصدير بالحرفة

الوضعية الأولية	الإجراءات المُبَاشرة	المشاريع المستقبلية
بينت الدراسة التشخيصية عن وجود مجموعة من النقائص في هذا المجال، من بينها: **1. معارف تقليدية** : إذ أظهر التشخيص في هذا المجال بأنّ: - 11% من الحرفيين فقط من تكوّنوا مهنيا؛ - الأدوات المستخدمة في العمل يدوية وبسيطة وتجاوزها الزمن؛ - لا يخضع الحرفيون لأي تكوين مستمر. **2. الجودة ليست من الأولويات:** حيث لوحظ بأن غالبية الحرفيين يقومون بتجفيف الخشب في الهواء الطلق وهو ما يؤدي إلى شقوق في حالة تغيّر حالات الطقس.	**1. تكوين الحرفيين** : ويكون ذلك بـــ: - التكوين على تقنيات الرسم والتصميم وكذا إستخدام تقنيات حديثة، إضافة إلى الطلاء والتغليف فضلا عن كيفيات التسويق؛ - التعاون مع نظام الإنتاج المحلي بمنطقة بيدمونت (إيطاليا) لتنظيم دورات في الرسم بالمغرب، بالإضافة إلى تربّصات تكوين لصالح مسيّري المؤسسات الحرفية بمنطقة بيدمونت؛ - نشر كتيّب حول الرسوم والنماذج الصناعية؛ - الدعم المستمر لصالح ورشات أعضاء الإتحاد. 2. سلسلة منتجات جديدة يجري إنشاؤها لصالح الأعضاء؛ 3. إصلاح مجفّفات الخشب الإلكترونية وتكوين تقنيين محليين للتعامل بالمجفّفات.	حيث وُضعت مشاريع مستقبلية ستتخذ في أفق الإتحاد، يقوم على إثرها هذا الأخير بـــ: - تنظيم دورات تدريبية مستمرة ومشتركة لجميع أعضائه؛ - البحث عن شركاء محليين ودوليين للتكوين؛ - تحسين جودة المنتجات من خلال : توحيد التصميم والجودة للحصول على شهادة مطابقة، تسجيل الإختراعات والنماذج الجديدة لدى المكتب المغربي للملكية الصناعية، إبتكار مجموعة جديدة من المنتجات.

Source : RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, L'artisanat au maroc : un gisement inexploité, Unido, Autriche , 2003, p.10

[92]- RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria, op.cit, p.p 8-9

ب. ما يتعلق بالنظام الإنتاجي :

جدول رقم (II. 07)_ الإجراءات المتخذة لتطوير نظام الإنتاج لحرفيي النقش على الخشب بالصويرة

الوضعية الأولية	المشاريع المستقبلية
أظهرت النتائج بأنّ نقاط الضعف المسجّلة في هذا جانب تخّص: 1. سوء تنظيم القطاع. **2. سوء ظروف العمل** : والذي يظهر في : – ورشات ضيقة (بمعدل 4 حرفيين في 15 متر مربع)؛ – تجهيزات مختلف مراحل العمل مخزّنة في الورشات نفسها؛ – عدم إحترام معايير السلامة والأمن؛ – تعرّض الحرفي للتلوث (الغبار، الضجيج، النفايات). **3. سوء إستغلال المواد الأولية** : إذ أظهرت الدراسة أنّ : – هناك تبذير في إستخدام الخشب بسبب عدة عوامل: – نقص تجهيز الورشات؛ – عمليات النشر التي تسبب في فقدان ما يصل إلى 50%؛ – الإستخدام واسع النطاق للآلات التي تولّد خسارة في المادة الأولية في شكل نشارة غير قابلة للإسترداد؛ – السُّمك المفرط الذي تتطلّبه المنتجات النهائية. – تزايد كبير لعدد الحرفيين في هذه المهنة. – تناقص الثروة الغابية من أشجار التويا.	حيث خُطّط للقيام بـــ : – قيام الحكومة المغربية بإعادة تنظيم القطاع لتنظيم تدفّق الوافدين الجدد، من خلال تشجيع العمل الجماعي وتشجيع التخصّص وإصلاح النظام الضريبي؛ – إنشاء قرية حرفيين تضم ورشات تحترم قوانين السلامة القانونية، على أن تكون أكثر إتساعا وتوفّر شروط العمل الملائم. – لمعالجة مشكلة إستتراف المواد الخام يقوم الاتحاد ببدء عمل تشاركي مع السلطات العمومية لتعزيز موارد الغابات من خشب التويا، إضافة إلى البحث عن مصادر جديدة متجدّدة من الخشب. – قيام الجهات المسؤولة محليا ووطنيا بتشجيع التحديث في الورشات وكذا المساعدة في تحديد مصادر جديدة للخشب المتجدّد، إلى جانب إنجاز دراسة تقنية لإعادة إستخدام النفايات التي تسمح بإطلاق صناعة جديدة (صناعة الورق على سبيل المثال).

Source : Ibid, p.11

ج. العلاقات داخل التجمّع الحرفي و دوران المعلومات :

جدول رقم (II. 08)_ الإجراءات المتخذة لتحسين العلاقة بين الفاعلين المحتملين داخل إتحاد للتصدير

التشخيص الأولي	الإجراءات المُباشرة
كان لدراسة علاقات الحرفيين فيما بينهم وعن مدى تبادلهم للمعلومات النتائج الموالية : 1. المناولة هي شكل التعاون الوحيد الملاحظ بين حرفيي النقش على الخشب؛ 2. غياب روح العمل الجماعي بين الحرفيين؛ **3. عدم دوران المعلومات** : حيث يحصل الحرفيون على معلومات قليلة جدا عن المعارض والصالونات وأنظمة التمويل.	**1. إنشاء إتحاد التصدير**: الذي يكسب الحرفيين داخله قوة تفاوضية أكبر ويمكّنهم من الإنتساب لمختلف لجان العمل المتخصّصة بالتموين بالمواد الأولية، المعدات، التسويق وغيرها؛ **2. وضع دليل الحرفيين و نشرة دورية:** مما يعزّز الشعور بالإنتماء إلى نفس المجموعة ويسهّل عملية دوران المعلومات؛ 3. تنظيم دورات تعليم الكمبيوتر والإنترنت لفائدة مسؤولي مختلف الجمعيات بالصويرة ؛ **4. تأسيس مركز معلومات** : تم إنشائه بمبنى مقدّم من طرف ممثّل الصناعة التقليدية بالصويرة، مجهّز بحاسوب موصول بالانترنت بالإضافة إلى كافة الوثائق والملفات المتعلّقة بهذا القطاع؛

Source : Ibid, p.12

د. **العلاقة مع الهيئات العمومية و الخاصة :**

جدول رقم (II. 09)_ طبيعة العلاقة بين حرفيي النقش على الخشب ومختلف الهيئات العمومية والخاصة وإجراءات تحسينها

التشخيص الإبتدائي	مشاريع قيد التنفيذ
1. وفقا للحرفيين والهيئات المحلية لدعم الصناعة التقليدية فإنّه يجب على السلطات المغربية إيلاء المزيد من الإهتمام بكل من : – التخطيط والتنفيد لمشاريع هيكلية؛ – تنشيط الإتصالات بين الحرفيين بشكل أكثر إنتظام؛ – ضمان المشاركة المنصفة لجميع المؤسسات الحرفية في المعارض الدولية و الصالونات. 2. ضعف سياسة تمويل القطاع من طرف البنك المركزي: إذ سُجل عدم كفاية القروض الممنوحة للحرفيين لتمويل أنشطتهم.	فبتشكّل إتحاد التصدير بين حرفيي النقش على الخشب فسوف يعمل في هذا الإطار على تعزيز الراوبط مع الهيئات وبالتالي يضمن : – الوجود العادل لأعضائه في إجتماعات الإتحادات المهنية المغربية والأوروبية؛ – تعزيز مشاركتهم مع دار الحرفي للمشاركة في المهرجانات الهامة؛ – تأكيد إشتراكهم لدى بعض القواعد اللوجستية في أوربا المتخصّصة في توزيع المنتجات الحرفية؛ – يقوم الإتحاد بإستكشاف حلول ناجعة ليوفّر للأعضاء الضمانات اللازمة للحصول على القروض بأسعار ملائمة (على سبيل المثال تنظيم إتحاد لضمان القروض).

Source : Ibid, p.13

ه. **العلاقة مع الأسواق الوطنية و الدولية :**

جدول رقم (II. 10)_ علاقة حرفيي النقش على الخشب بالأسواق الوطنية والدولية والإجراءات المُخطط لتنفيذها في إطار تشكيل إتحاد التصدير المحتمل

الوضعية الأولية	مشاريع قيد التنفيذ
تم رصد 3 ظواهر أساسية فيما يخص علاقة الحرفي بالأسواق، وهما: **1. إحتكار شبه كلي من طرف الوسطاء:** حيث أنّ 88% من المنتجات تباع لأصحاب الدكاكين مقابل 7% تباع مباشرة للمستهلكين، والأكثر من ذلك يعاني الحرفيون المعزولون من إستغلال مضاعف ذلك أنّ الحرفي يقوم بشراء مواد أولية بأسعار مرتفعة ويضطر لبيع منتوجه بسعر في حدود سعر تكلفته إن لم يكن أقل. 2. عدم وجود إستراتيجية تسويقية محدّدة. 3. لا تستفيد منتجات الحرفيين من الترويج الدولي.	يتولى الإتحاد المشكّل بين الحرفيين مهمة توثيق علاقات تعاون بمختلف الأسواق عن طريق : 1. تطوير علاقات مشتركة مع مقدمي أوامر تُعزّز من القدرة التفاوضية للحرفيين؛ 2. تنظيم عمليات ترويجية مشتركة بين الأعضاء (دراسات سوقية، نقل وإمداد، حملات ترويج، المشاركة العادلة في المعارض و الصالونات)؛ 3. البحث عن شركاء محليين ودوليين من شأنهم توفير فرص للحرفيين لولوج أسواق دولية؛ 4. الترويج لمنتجات الحرفيين من خلال إنشاء موقع إلكتروني على الانترنت خاص بالحرفة.

Source : Ibid, p.14

من خلال الجداول السابقة يتبيّن لنا أنّ عملية تطوير هذا الإتحاد قد تطلّبت تدخّلا سريعا في مجالات معينة مثل ما يتعلق بتنمية مهارات الحرفيين وتحسين جودة منتجاتهم، في حين أنّ مجالات أخرى تزامنت عملية ترقيتها مع الإنشاء القانوني للإتحاد كما هو الحال بالنسبة للعلاقات الناشئة فيما بين الحرفيين وكذا مع باقي الفاعلين، زيادة على ذلك فقد تم التخطيط لمشاريع مستقبلية تحقّقها هو أمر ضروري لفعالية وإستمرار هذا الإتحاد.

وهكذا تم إنشاء إتحاد للتصدير بحرفة النقش على الخشب بالصويرة، الذي بتأسيسه أنتج ديناميكية محلية حقيقية للتنمية بين الحرفيين بهذه المنطقة وساهم بفعالية في إنعاش إقتصادها، ليبقى التحدي الوحيد للمغرب هو توسيع نطاق هذا التدخّل على أنظمة إنتاجية محلية حرفية وصناعية أخرى.

إلى جانب ما سبق، وفي تطوّر آخر قامت وزارة الصناعة بإعداد إستراتيجية تنمية أقطاب تنافسية بالإعتماد على النموذج الفرنسي على أن تلقى هاته الأخيرة دعم مالي وتقني من طرف الدولة.[93]

[93]- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia**, op.cit.p.27

خلاصة الفصل :

تعود جذور نظرية نظام الإنتاج المحلي إلى نموذج المنطقة الصناعية، مفهوم هذه الأخيرة تبلور بدوره من مصدرين متكاملين، واحد نظري مستمد من أعمال ألفريد مارشال في أوائل القرن 19 عند معالجته للصناعات المتمركزة بمناطق معيّنة، والآخر تجريبي مستمد من مجموعة دراسات في سنوات السبعينيات والثمانينيات تم إجراؤها على مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا من طرف باحثين إجتماعيين وإقتصاديين جهويين. وقد لقيت التجمّعات الصناعية بأوروبا صدى واسع حيث أُنجزت العديد من الدراسات في سياق الأبحاث عن المناطق الإيطالية، والتي عرف على إثرها مفهوم المنطقة الصناعية توسيعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلي (SPL)، هذا الأخير إستُعمِل مفهومه من طرف العديد من الكتّاب والمنظمات الدولية تحت أشكال وتسميات عديدة ومتنوّعة حسب المقاربات أثبتت التجارب أنّه رغم وجود بعض الإختلافات إلا أنّها تصّب جميعا في إطار واحد وهو كونها تجمّعات قائمة على التعاون والتآزر بين الفاعلين داخلها.

تطبيق هذا المفهوم لقي نجاحا باهرا الأمر الذي سمح بتعريف أشكال مشابهة للتنظيم الإنتاجي المحلي أكثر تطوّرا وتعتمد بشكل أكبر على عنصر التكنولوجيا، ميزتها الأساسية تكمن في كون المؤسسات التي تضمّها هذه الأنظمة متخصّصة في نشاطات حديثة ذات طابع تكنولوجي.

خصوصية نظام الإنتاج المحلي ومختلف التنظيمات التي قمنا بعرضها سابقا تنبع من أنّها تنظيمات لمؤسسات (PME غالبا) متجمّعة في فضاء جواري محدود نسبيا حول نشاط أساسي أو أنشطة متكاملة، هذه المؤسسات تنشأ بينها علاقات رسمية وغير رسمية فيما بينها ومع الوسط الإجتماعي والثقافي والإقتصادي في موقعها، وتنتج وفورات خارجية إيجابية لمجمل المؤسسات المتجمّعة مع ضرورة وجود علاقة مع المحيط خارج التنظيم.

ويكتسي تجمّع المؤسسات وفق أنظمة للإنتاج المحلية أهمية كبيرة تظهر في المزايا العديدة التي يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا بزيادة الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحسين تسيير مواردها البشرية، وكذا تعزيز الإبتكار والإبداع وتحقيق ميزة تنافسية للمنطقة المُتجمَّع فيها كما يسمح بالتكيّف مع المستجدات ورسم أفق دولي لها.

عملية تطوير ناجح لهذه التنظيمات تتطلّب توافر إرادة سياسية لدى الفاعلين العموميين المحليين المسؤولين عن مجال ترابي محدّد وكذا وجود هيكل يقوم بالتنشيط، إلى جانب عدد كاف من المؤسسات على أن تلتزم هذه الأخيرة بالعمل داخل النظام، فضلا عن توافر مختلف البنيات القاعدية التي تتطلّبها عملية التنفيذ، ليبدأ أخيرا مشروع طويل لتطوير مسعى تشاركي يضم مؤسسات متخصّصة في نشاط واحد أو أنشطة مترابطة، بالإضافة إلى كافة الفاعلين ذوي العلاقة بالنشاط الممارس المتواجدين محليا.

وقد حقّقت تجمعّات المؤسسات الصغيرة وفق أنظمة للإنتاج المحلية نجاحا كبيرا في عدة دول متقدمة كان أبرزها النموذج الإيطالي، حيث إستطاعت مؤسسات صغيرة متجمّعة في مناطق معيّنة أن تشكلّ قوة ضغط تنافسية بتحكّمها في التقنية والتكلفة وإختراقها للأسواق الدولية، ولهذا سعت حكومات هذه البلدان إلى توفير مختلف المتطلّبات الأساسية لدعم التجمّعات الناشئة تلقائيا وكذا الحث على إنشاء أخرى، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل عملت على ترقية تجمّعات

المؤسسات المتخصّصة في إحدى مجالات التكنولوجيات المتطوّرة أو تلك التي أثبتت تفوّقها بإدراجها ضمن مسعى أكثر تطوّرا إلى جانب مراكز بحث متخصّصة ومؤسسات تطوير ومنظمات تعليم عالي.

وعن الأنظمة الإنتاجية المحلية الناشئة بالدول النامية، ففي إطار الدعم المقدّم من طرف اليونيدو للبرامج الصناعية بدول نامية لترقية نسيجها من المؤسسات ص وم وقطاع الصناعة التقليدية لديها، قامت المنظّمة بوضع برنامج لتطوير أنظمة إنتاجية محلية يتماشى مع إحتياجات هذه البلدان، ركّز هذا البرنامج على دعم تطوير شبكات أفقية بين المؤسسات ص وم من خلال تحفيزها على التجمّع في شكل إتحادات تصدير صغيرة تمكّنها من إستغلال فرص جديدة ودخول الأسواق الدولية بسهولة، وأخرى عمودية بين مؤسسات ص وم والمؤسسات الكبيرة، وكذا تطوير أنظمة إنتاجية محلية في حالة وجود تركيز عال من المؤسسات العاملة في نفس المكان وتنتمي لنفس الفرع أو لفروع متكاملة؛ وتجدر الإشارة بأنّ التجمّعات التي تم دعمها عن طريق برنامج المنظمة استطاعت أن تثبت نفسها بقوة وتساهم في إقتصاديات بلدانها بالرغم من حداثتها، ولذلك عملت دول نامية عديدة على تطوير مثل هذه التنظيمات، من بينها الجزائر التي جعلت منها محورا لإستراتيجية تنمية قطاعها من الصناعة التقليدية والحرف، وهو ما سوف نقوم بتقديمه في الفصل الموالي إلى جانب دراسة إحصائية لعينة من حرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، نحاول فيها إستطلاع آرائهم حول تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة ومن ثم محاولة وضع تنظيم لهؤلاء الحرفيين وفق هذا النظام.

الفصل الثالث :

الدراسة الميدانية

تمهيـــــد :

سجّلت الإجراءات والمبادرات المتّخذة في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر والرامية نحو إعادة بعث هذا الأخير، حصيلة أولية مشجّعة تعكس حجم الإصلاحات المُبادر بها والمكانة المهمة التي أصبح يحظى بها القطاع في تحقيق الأهداف من خلال الدور الإقتصادي الذي أُنيط به إلى جانب أدواره التقليدية، وهذا على الرغم من الصعوبات العديدة التي كان ولازال يعرفها قطاع الصناعة التقليدية والحرف، والتي تراوح مردّها بين ما أنتجته الأزمتين الإقتصادية والأمنية اللتين شهدتهما الجزائر خلال الثمانينيات والتسعينيات، وبين طبيعة الإصلاحات الإقتصادية الداخلية وواقع الأسواق على المستوى العالمي في وقتنا الحالي، وما كان لها من أثر في الحد من التطوّر السريع للقطاع والأداء الأمثل لمهامه الإقتصادية.

وعليه سنقوم في هذا الفصل بمعالجة مجموعة من العناصر، نبدأها بعرض للصعوبات التي يواجهها قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا، التي على إثرها تم الشروع في التفكير في تبنّي برنامج أنظمة الإنتاج المحلية كإحدى الوسائل المستخدمة في إطار إستراتيجية البلاد لتنمية القطاع، مع الإشارة إلى تجربة تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة صناعة الفخّار بإقليم بجاية-البويرة، يلي ذلك تقديم لمنطقة تقّرت وحرفة النسيج التقليدي وتاريخها في الجزائر وكذا بالمنطقة المدروسة، ومن ثم نتناول دراسة إحصائية نُبرز فيها المشاكل التي يواجهها الممارسون لهاته الحرفة بمنطقة تقرت وكذا دراسة مدى إمكانية تجميعهم وفق نظام للإنتاج المحلي من خلال إستبيان قمنا بتوزيعه على عينة من حرفيي النسيج التقليدي، وأخيرا سوف نحاول وضع تصوّر لتنظيم يجمع هؤلاء الحرفيين في إطار هذا المسعى.

المبحث الأول : تقديم التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاجية محلية

تشير الدراسات والأبحاث الخاصة بالصناعة التقليدية والحرف بالدول النامية عموما والجزائر خصوصا إلى تعرّضها للعديد من الصعوبات التي تُعرقِل نشاطها في الأجل القصير وتهدّد نموّها وبقائها في الأجل الطويل، وبغية إعطاء القطاع دوره الحقيقي في حركية التنمية عملت الدولة الجزائرية نحو السعي لإيجاد حلول سريعة للصعوبات التي يواجهها هذا الاخير، من خلال تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية.

المطلب الأول : عوائق تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر

أظهرت إحصائيات دراسية عن Ecotechnics سنة 2008 بأنّ حوالي 25,5 % من المشاريع الحرفية في الجزائر هي متوقّفة عن النشاط بسبب العوائق التي تواجهها هذه الأخيرة؛[1] ويمكن حصر أهم المشاكل التي تواجه قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتحدّ من تنميته فيما يلي :

1. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه :

فغالبا ما تُظهر سياسات الحكومة بالبلدان النامية إنحيازا إلى جانب الصناعات مكثّفة رأس المال أكثر من وقوفها إلى جانب الصناعات مكثّفة العمل،[2] بالإضافة إلى أنّ هاته الحكومات لا تتقدم بأية برامج منظّمة أو طويلة الأجل لتوجيه هذه الصناعات أو مساعدتها فنيا أو ماليا أو تقرير إعفاءات ضريبية لها ؛[3] وهكذا نجد أنّه في إطار التوجّهات الحديثة للبلدان نحو إقتصاد السوق وعند الحديث عن الإستثمار وفرصه وميادينه، نلاحظ بروز قطاعات تتصدّر القائمة وجُعلت مركزا للإهتمام، في حين نجد قطاع الصناعة التقليدية والحرف من بين القطاعات التي مسّها الإستثناء الإستثماري رغم قيمته ومردوديته في الواقع الحديث.

وعن قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا فالإهتمام بهذا القطاع تأخّر لسنوات عديدة، حيث كان محلّ تجاهل دائم، ويعود السبب في ذلك إلى الإقتصار على التعامل معه من وجهة نظر تاريخية فلكلورية، دون الوعي بأهميته الإقتصادية والإجتماعية،[4] إذ يعرف القطاع حاليا صعوبات إقتصادية حقيقية بإعتبار أنّه لم يستفد من الدعم بالوسائل والتأطير الملائمين، ولم يُدمَج في إطار سياسة التنمية الوطنية، فكل المجهودات المبذولة إلى يومنا هذا لتنظيمه ودعمه تبقى ضعيفة نظرا لحجم الإحتياجات وقلة الوسائل المسخّرة سواءا على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.[5]

---

[1]- Ecotechnics, op.cit, p.50

[2]- سبنسرهل جالن، **الأعمال الصغيرة –إتجاهات في الإقتصاد الكلي**، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر و التوزيع، مصر، 1998، ص.115

[3]- عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص30

[4]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الإقتصادية، مرجع سابق ، 2001، ص.ص12-13

[5]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.29

ويبدو جليا القصور الملاحظ على التشريعات الحالية الموضوعة للنهوض بهذا القطاع في عدم قدرتها على التأقلم مع التغيّرات والتحوّلات السريعة التي يعرفها هذا الأخير، حيث أثبتت عدم مواكبتها للوضعية الحالية؛ فعلى سبيل المثال رغم صدور الأمر الرئاسي رقم 96-01 المحدِّد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف والذي نتجت عنه جملة من الإجراءات التشريعية والتنظيمية، إلّا أنّه لا توجد حدود فاصلة بين النشاط التجاري والحرفي[6]، وأبسط مثال على ذلك هو مسألة القيد المزدوج لمقاولة الصناعة التقليدية والحرف في سجل الحرفي والسجل التجاري ؛ هذه العملية تُصعِّب من مهمة تحديد الطبيعة القانونية للمقاولة بإكتسابها الصفتين الحرفية والتجارية معا،[7] فإذا كان هذا التكييف ليس له أي تأثير من الناحية الإقتصادية إلا أنّه من الناحية القانونية يثير عدة تساؤلات في غاية الأهمية من حيث التعامل معها كمقاولة حرفية أو كشركة تجارية؟ ونفس الأمر بالنسبة للتقاضي، إلى أيّ جهة قضائية تحتكم إذا كانت طرفا في النزاع•، وبالتالي تكون النتيجة عددا من الممارسين للأنشطة الحرفية في إطار المقاولة يكتفون بالتسجيل في السّجل التجاري دون سجل الصناعة التقليدية والحرف.

2. عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع :

لم يعرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف إستقرارا في تنظيمه فقد كان في كل مرة يخضع لوصاية ثم إلى أخرى،[8] ويعود سبب ذلك إلى طبيعة نمط التسيير المُنتهج ثم التخلّي عنه، الأمر الذي صعّب من عملية تحديد القطاع ذي الأولوية، فمن وزارة التصنيع والطاقة سنة 1962[9]، إلى وصاية وزارة الشباب والرياضة والسياحة سنة 1963[10]، ثم من جديد إلى وزارة الصناعة والطاقة سنة 1965[11]، ليُجمَع مرة أخرى في وزارة الصناعات الخفيفة سنة 1980[12]، ومنها إلى وزارة السياحة سنة 1992؛[13] هاته الأخيرة بقي القطاع تحت وصايتها فترة طويلة إلى غاية جوان 2002 أين أُدرج إلى جانب قطاع المؤسسات ص وم في وزارة واحدة شهِد القطاع خلال فترة وصايتها لأول مرة وضع إستراتيجية للتنمية، [14] ليتم قبل أقل من سنة عن نهاية تنفيذ هذه الإستراتيجية وفي إطار مرسوم رئاسي مؤرّخ في 28 ماي 2010 إعادة إدماج القطاع مع قطاع السياحة في وزارة السياحة والصناعة التقليدية.[15]

---

[6]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70.

[7]- قاستل نور الدين، **نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية و الحرف (دراسة مقارنة)، مذكرة ماجستير غير منشورة**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009، ص.230.

• كل النزاعات المتعلّقة بالقيد في السجل التجاري ينظر فيها وجوبا قاضي السجل التجاري، و بالتالي فالأحكام الصادرة يحكمها القانون التجاري عموما و النصوص الملحقة به خصوصا، و كل النزاعات المتعلّقة بالقيد في سجل الصناعة التقليدية و الحرف يحكمها وجوبا القانون المدني و النصوص المتصلة به.

[8]- سالم عطية حاج، هياكل و مهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.5.

[9]- الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 62-025، **الجريدة الرسمية**، رقم 05، الجزائر، في 23 نوفمبر 1962، ص.54.

[10]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 63-79، **الجريدة الرسمية**، رقم 13، الجزائر، 15 مارس 1963، ص.270.

[11]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 65-136، **الجريدة الرسمية**، رقم 42، الجزائر، 18 ماي 1965، ص.555.

[12]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 1980/01/31، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الجزائر، 5فيفري 1980، ص.139.

[13]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 1992/07/19، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، 22 يوليو1992، ص.1529.

[14]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 02-208 المؤرخ في 2002/06/17، **الجريدة الرسمية**، العدد42، الجزائر، 18جوان 2002، ص.5.

[15]- الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 10-149 المؤرخ في 2010/05/28، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الجزائر، 30 ماي 2010، ص.6.

عملية تأرجح القطاع بين وصاية وأخرى أفقدته قيمته الحقيقية في كونه فاعلا إقتصاديا بسبب إختلاف المعاملة التي كان يُعامَل بها من طرف كل وصاية••، بالإضافة إلى الطابع التاريخي والثقافي الذي كان يُعامَل به كل مرة، كما أنّ تعدّد التجارب التي تم إجراءها عليه فوّت عليه فرص الإستفادة منها،[16] إلى جانب أنّ عملية الترحيل هذه صعّبت من إمكانية تقييم وضعية القطاع تقييما واقعيا ومنه صعوبة إيجاد إستراتيجية متناسقة ومتكاملة الأهداف.[17]

3. صعوبة التموين بالمواد الأولية و التجهيزات :

يواجه الحرفيون في الجزائر صعوبات كبيرة في التموين لاسيما بعد حل الشركة الوطنية للصناعة التقليدية (SNAT) سنة 1987، التي كانت المسؤول الأساسي عن كل العمليات التي ترمي إلى تنمية الصناعة التقليدية بما في ذلك عملية ضبط ووفرة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات؛ ومنذ ذلك الوقت تعذّر إعادة تأسيس هذه الشركة بسبب تحويل ممتلكاتها لفائدة وحدات التوزيع والجماعات المحلية، لذا فالوضعية الحالية للقطاع تشهد تبعية شبه كاملة للخارج في ميدان التموين بوسائل الإنتاج والتزوّد بالمواد الأولية، نظرا لإفتقار الحرفيين لمصادر توريد منتظمة بإستثناء بعض المؤسسات العمومية (SIDER, AGENOR) التي كانت تُموّن السوق بصورة مؤقتة لكن من دون الإلتزام بالمواصفات المطلوبة من طرف الحرفيين فيما يخص جودة ونوعية المواد والمعدات المستوردة علاوة على سعرها المرتفع.[18]

4. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي :

عوائق أخرى تحُول دون ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف بشكل منظّم وتقديم منتجات بكميات كبيرة وذات نوعية جيدة وفي المُدد المحدّدة، ويتعلّق الأمر بصعوبة الحصول على المحلات والأراضي والتي غالبا ما تباع في المزاد العلني،[19] وفي حالة إمتلاك الحرفي لمحل فعادة ما يتميّز بقدمه وعدم تهيئته وكذا عدم توفّره لأدنى شروط الأمن والنظافة فضلا عن ضيق المساحة؛ إلى جانب ذلك يلجأ الممارسون للأنشطة الحرفية في أغلب الأحيان إلى إستعمال وسائل إنتاج لا تتلائم مع نوعية النشاط ويغلب عليها القدم،[20] بالإضافة إلى تشغيل يد عاملة غير مؤهلة وقليلة العدد.[21]

5. نقص التأهيل المهني للحرفيين :

إنّ نجاح وفعالية أي قطاع تتوقف بصفة أساسية على مهارة وتأهيل الممارسين له، لذلك فإن الرفع من مستوى التأهيل يُعدّ من الأولويات للإستمرار والتكيّف مع المستجدات،[22] وقطاع الصناعة التقليدية والحرف كغيره من القطاعات التي تأثّرت بالتحوّلات الإقتصادية الجارية، وبالتالي يكتسي التكوين والتأهيل في الحرف أهمية بالغة للتماشي مع متطلّبات السوق

•• الوصايات التي قمنا بعرضها في هذا الجزء هي ليست كل الوصايات التي تداولت على الإشراف على القطاع، بل تمثّل تلك التي تمكنّا من الحصول عليها والتأكد من وصايتها لهذا الأخير من خلال الجريدة الرسمية، إذ أنّه في كتابات أخرى ذُكر أنّه قد تداولت عليه حتى وزارتي الثقافة والتجارة أيضا، غير أننّا لم نستطع تحديد الفترة التي تولّت فيها هاتين الوزارتين هذه مهمة.

[16]- سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفعالية الإقتصادية، مرجع السابق ، ص.ص40-41

[17]- سالم عطية حاج، هياكل و مهام، مرجع سابق، ص.5

[18]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق ، ص.ص 20-21

[19]- نفس المرجع السابق، ص.55

[20]- نفس المرجع السابق،ص.ص21-22

[21]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص10-11

[22]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.46

خصوصا بعد الوعي بعدم تلاؤم أنظمة التكوين الحالية عندنا مع هاته التغيّرات، حيث تم تسجيل مجموعة من النقائص متعلّقة بهذا الصدد، من بينها :

- نسبة كبيرة من الحرفيين لم يتلقّوا تكوينا مهنيا، فحسب إحصائيات Ecotechnics السابقة حول عدد الحرفيين الذين تلقّوا تكوينا مهنيا، وُجد أنّ نسبة الحرفيين أرباب العمل الذين إكتسبوا معارف حول الحرف التي يمارسونها بالتكوين المهني هي 27,2 % من إجمالي المسجّلين بتلك السنة؛[23]
- غياب سياسة واضحة في مجال تأهيل الموارد البشرية، فمراكز التكوين المهني المتخّصصة في الصناعة التقليدية غير متوَفّرة بعدد كاف؛
- عدم توفّر القطاع على هياكل متخصّصة ذات تكوين ممتاز (معلم مختص في الصناعة التقليدية) بالإضافة إلى غياب التكوين في بعض النشاطات الحرفية.[24]
- عدم دعم روح المقاولة لدى الحرفيين بالشكل الكافي، فلا يستفيد الحرفيون في الغالب من دورات تكوينية في مجالات التسيير والتسويق إلا بنسب قليلة في إطار برنامج Cree_Germe، إذ مع تزايد عدد الحرفيين أرباب العمل الذين وصل عددهم إلى أكثر من 162.000 حرفي في السداسي الأول من 2009، بلغ عدد المتكوّنين على هذا البرنامج بنفس السنة، 8666 حرفي مُكَوّن، وهو ما يتطلّب مضاعفة الجهود.[25]
- عدم ملائمة نظام التمهين المعمول به بسبب عدم مزاوجته مع مفهوم التعليم، فإذا كان التمهين هو إكساب المتمهّن تقنيات الصانع فالتعليم يكسبه المبادئ النظرية للحرفة التي تسمح له بالتطوّر و التطوير.[26]

نتيجة هذه العوامل تظهر عند ملاحظة خريجي هاته الأنظمة التكوينية، حيث نلمس عجزا دائم في مهارات معيّنة وفائض واضح في مهارات أخرى، أو عدم توفيرها لمهارات كافية ومؤهلة أصلا لتحقيق الأهداف المرجوة، فعادة ما تكون مخرجاتها متمهنون لا يتحكّمون جيدا في التقنيات المستعملة مما سيؤثر سلبا على تنافسية المنتج سواءا من حيث الجودة أو من حيث السعر.[27]

6. ضعف التحفيز المالي و الجبائي :

يعاني الحرفيون في مجال الدعم المالي من صعوبة الحصول على قروض بنكية إذا ما أرادوا التوسّع في أنشطتهم أو إقتناء تجهيزات إنتاجية جديدة أو الحصول على قروض إستغلال لشراء مواد أولية إضافية،[28]فغالبا ما يصطدمون بأسعار فائدة مرتفعة على القروض وشروط باهضة لضمان استرداد أصل القرض، فضلا عن المطالبة برد القرض خلال فترة لا تتناسب مع طبيعة النشاط،[29] فوفقا لـــEcotechnics، 53,9 % من الحرفيين يعتبرون سعر الفائدة هو عائق ذو أهمية كبرى،[30] فكل إستثمار في مجال الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر يمكنه الحصول على الدعم من الأجهزة التي سبق وعرضناها في الفصل الأول، غير

[23]- Ecotechnics 2010, op.cit, p.21

[24]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.70

[25]- شيبان آسيا، مرجع سابق، ص.110

[26]- بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001، ص.ص 7-8

[27]- نفس المرجع السابق، ص.7

[28]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 03، 2004، ص.10

[29]- أحمد يسري عبد الرحمان، مرجع سابق، ص.33

[30]- Ecotechnics, op.cit, p. 44

أنّ الحرفي يواجه صعوبات نظرا لضعف إمكانياته، فهو لا يحضى بالأولوية في الحصول على الأراضي والمحلات بأسعار يمكنه تحمّلها، بالإضافة إلى ثقل الإجراءات المعمول بها في مجال الإستفادة من القروض وكذا خصوصية أحكام وكيفيات الإستفادة من موارد أجهزة الدعم.[31]

وفي المجال الجبائي، يعدّ الضغط الضريبي عبئا ثقيلا يعيق نمو وتطوّر القطاع، الأمر الذي ينعكس سلبا على الأداء الإقتصادي لهم،[32] ذلك أنّ التدابير الممنوحة إلى الآن في هذا المجال تبقى غير كافية ويجب تعميمها لأن العديد من حالات الشطب التي تم تسجيلها يعود سببها إلى الديون المتراكمة على الحرفيين فيما يخص علاقاتهم بالضرائب وكذا صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء،[33] حيث سُجّل في هذا الإطار 4698 حالة شطب على مستوى هذا الصندوق خلال السداسي الأول لسنة 2009.[34] كما بيّنت دراسة مكتب الدراسة والإستشارة حول العوائق التي يواجهها الحرفيون أنّ 62%، 54% و 66% منهم على التوالي صرّحوا بأنّ الوصول إلى القروض، أسعار الفائدة والجباية المرتفعة تعتبر من أهم المعوّقات المشتركة التي تواجه أنشطتهم.[35]

7. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي :

يمكن إعتبار عدم تنافسية المنتج التقليدي نتيجة حتمية لتجمّع المشاكل السابقة والتي نلمسها في كل من :

أ. النوعية و الجودة :

ففي مجال نوعية المواد والخدمات ما زالت مخرجات هذا القطاع بعيدة عن المستوى المرجو، فإذا تتبعنا مسار العملية الإنتاجية للمواد نجد :

- إستعمال أدوات غير ملائمة؛
- مواد أولية ذات نوعية محدودة ويصعب الحصول عليها؛
- نقص تأهيل اليد العاملة وقلة عددها.

أما على مستوى الخدمات فسنلاحظ:

- العمل غير المتقن بسبب غياب التأهيل المهني؛
- غياب فواتير الخدمة المنجزة؛
- خدمات مُسندة إلى ممتهنين تنقصهم الخبرة.[36]

وهكذا تكون النتيجة، إنتاج بطيء ومنتوج ضئيل ونوعية محدودة وخدمات لها وعليها.

وفي مجال الجودة، وبهدف إدخال المنتوج التقليدي الجزائري للأسواق الدولية لابد من مطابقته لمقاييس جودة موضوعة من طرف هاته الأخيرة، من هنا يواجه الحرفي مشكلة تكييف المنتج التقليدي مع معايير الجودة المحدّدة، وفي الوقت

[31]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص 27-28

[32]- البرنوطي نائف سعاد، مرجع سابق، ص.ص 86-87

[33]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص. 74

[34]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية لسنة 2009**، مرجع سابق، ص.3

[35]- Ecotechnics, loc.cit

[36]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.ص22-24

نفسه يواجه مشكلة الحفاظ على أصالة وعراقة المنتج، ذلك أنّ مطابقة المنتوج التقليدي للمقاييس تعني إستجابته لمتطلّبات معيّنة محدّدة من طرف الزبون،[37] وفي محاولة من الحرفي للوفاء بهذه المتطلّبات غير المتحكّم فيها والمتغيّرة بتغيّر الأذواق، البيئات والمستوى المعيشي، الثقافة وغيرها، فإن ذلك يقضي على كل ما هو أصيل وعريق في المنتوج التقليدي،[38] وهو ما يشكّل تحدي حقيقي وُجب رفعه بوضع معايير مناسبة بالتنسيق بين المعايير الوطنية والدولية.

ب. السعر :

إلى جانب النوعية والجودة يحدّد سعر السلعة إلى حد كبير قدرتها التنافسية، وبجهل من الحرفي الذي يشغُل مشاركته في الصالونات والمعارض الدولية لبيع منتجاته بسعر مرتفع إعتقادا منه أنّه يقوم بتغطية تكاليف الإنتاج، تضيع منه فرص القيام بإستقراء أو دراسة السوق أو معرفة خصائص المنتج المطلوب أو ربط علاقات مع زبائن أجانب، إذ يكون هم الحرفي الوحيد في هذه المناسبات هو بيع منتوجه بسعر مرتفع يكون غالبا بنفس سعره في الجزائر إلا أنّه بعملة أجنبية.[39]

8. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي :

على غرار التموين يواجه الحرفيون مشاكل تسويق منتجاتهم ناتجة عن غياب شبكة التسويق (SNAT)، حيث عرف تسويق المنتوج التقليدي تذبذبا بعد حلّها، خصوصا منتجات الحرفيين التي لا تتوفّر على نقاط بيع أو التي تقع في مناطق لا تتوفر على أسواق كافية،[40] فتواجد محلات الحرفيين في خلفيات الشوارع الرئيسية أو في فروعها البعيدة[41] إضافة إلى ضعف العملية الترويجية للمنتوج التقليدي، تُعدّ عوامل أساسية تحد من إمكانية التسويق المحلي.[42]

9. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي :

توجد مجموعة من العوائق والعراقيل تحول دون البرهنة عن الإمكانيات التصديرية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، تتمثّل في :

- قلة المعلومات والدراسات والإحصائيات حول الأسواق المستهدفة ونوع المنتجات المطلوبة وخصائصها وإتجاهات الأسعار بها، بالإضافة إلى عدم تحديد هدف كمي حول حجم الصادرات المتوقّع تحقيقها سنويا، والأكثر من هذا غياب التنسيق بين الهيئات المرافقة للمصدّرين؛
- الحضور المتقطّع للمنتج التقليدي الجزائري في التظاهرات الدولية، ما يفتح الفرص أمام المنتجات المنافسة الحاضرة بقوة إضافة إلى سعر المنتوج المرتفع؛
- مشكلة الجودة والمعايير؛[43]

---

[37]- سلال مختار، **ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية**، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجزائر، 2002، ص.48

[38]- BENZAROUR Choukri, La fontion promotionnelle dans le secteur de l'artisanat et des metiers_ entre la contradiction et l'exigence attendue, **Revue L'ARTISAN**, N°2, Algerie, 2003,p.p23-24

[39]- سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**،العدد03، الجزائر، 2004، ص.ص8-9

[40]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.65

[41]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.14

[42]- كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002، ص.54-55

[43]- بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية، مرجع سابق، ص.ص15-16

- عدم ملائمة إجراءات بعض الهيئات العمومية كالجمارك و القطاع المصرفي.[44]

علاوة على المشاكل السابقة، يعتبر نقص الدراسات والأبحاث وضعف التنظيمات الجمعوية وقلتها من بين العوامل التي تقف عقبة أمام تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فمن جهة تشكّل الدراسات والأبحاث إحدى المحاور لتوضيح الرؤى وتحديد أبعاد التنمية، فبإلقائنا نظرة على هذا المجال نجد غياب مركز للوثائق ومكتبة فعّالة للأبحاث، بالإضافة إلى نقص الدراسات وغياب لنشر تلك المنجزة بهدف الإستفادة منها، فضلا عن عدم إستغلال البحوث والدراسات المجراة من طرف الطلبة والباحثين من خارج القطاع، وهو ما عمّق الفجوة بين القطاع ومراكز البحث العلمي؛[45] ومن جهة أخرى تلعب التنظيمات الجمعوية دور المتحدّث القادر عن التعبير عن حاجيات القطاع،[46] فمهما كانت الجهود المبذولة من طرف الدولة لن يؤدي ذلك إلى تحسّن ملموس ما لم ينظم الحرفيون أنفسهم في شكل تنظيمات جمعوية،[47] إضافة إلى أنّ الكثير من الجمعيات الناشطة ما تزال تفتقد إلى الإنتشار المناسب ولا تتوفر على عدد كاف من الأعضاء الناشطين تطوّعا، فضلا عن إفتقارها إلى برامج عمل تتلائم مع المتطلبات الحالية و المستقبلية.[48]

إنّ كل الصعوبات السابقة الذكر، تجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع ضعيف المردودية ولا يمتلك حصة سوقية واسعة، وهو جعل الدولة تسعى نحو تحقيق تنمية مستدامة للقطاع ووضع حد للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير من خلال برامج متنوّعة أبرزها برنامج أنظمة الإنتاج المحلية.

المطلب الثاني : تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر

إنّ إعطاء الدور الحقيقي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في حركية التنمية يتطلّب إيجاد حلول سريعة للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير، والذي بدوره سيساهم مساهمة فعّالة في تحقيق تنمية محلية بالمناطق فضلا عن تحقيق الإستقرار السكاني بها، لهذا الغرض تم تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية الذي يقوم على أساس العمل التساهمي المشترك بين السلطات العمومية وهياكل دعم القطاع والحرفيين العاملين بنفس النشاط وفي نفس الإقليم، بهدف تطوير حرفتهم وإيجاد حلول لمشاكلهم، خاصة في ظل التحدّيات الإقتصادية التي يواجهونها في إطار حرية المبادلات والعولمة.

1. نظام الإنتاج المحلي بلغة الحرفي :

يمكن تعريف هذا النظام على أنّه : " تنظيم لمجموعة مقاولين حرفيين يعملون في نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي وينشطون في نفس المنطقة، كما تربطهم علاقات تعاون إذ يقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هياكل دعم كغرف الصناعة التقليدية والحرف أو الجماعات المهنية التي تكون مدعّمة من طرف السلطات المحلية ومختلف الأعوان ذوي العلاقة بالقطاع، بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية والحرف".[49]

---

[44]- الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، ص.ص 5-6

[45]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية لسنة 2009**، مرجع سابق، ص.5

[46]- وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، مرجع سابق، ص.20

[47]- بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف 1992-2009، مرجع سابق، ص.30

[48]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962-2009**، مرجع سابق، ص.ص 143-144

[49]- شيبان آسيا، مرجع سابق ،ص.128

2. إنطلاق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية :

إنطلق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية في الجزائر سنة 2007، وقد إتبعت الدولة لتنفيذه ما يلي :

- إختيار النظم الإنتاجية المرغوبة، على أن يتم إختيار من خمسة إلى سبعة مجموعات ركّز الدعم عليها بعد دراسة مقترحة لسبعة عشر غرفة للصناعة التقليدية والحرف؛
- تحليل جميع نقاط القوة والضعف لدى المجموعات لتحديد الإجراءات التي يجب تطبيقها من خلال البرنامج لدعمها؛
- تكوين منسقي تجمّعات الحرفيين.
- تطوير الجمعيات المهنية القطاعية.

فعالية هذا الإجراء تطلّبت بالتوازي الربط بين المستويات الجزئية والوسطى والمركزية في آن واحد، وذلك عن طريق تأمين مزج عملية التأطير الوطنية مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، بما يؤدي إلى تنمية التعاون بين الحرفيين الذين ينشطون في نفس النشاط، كما يرافق ذلك عملية تنسيق مع الهيئات والأجهزة التي تدعم النشاط الحرفي، والتنسيق في إطار إستراتيجية مشتركة ومخططات عمل، إلى غاية تمكين الفاعلين من بعث عملية ترقيتهم الذاتية والحوار مع السلطات العمومية، الشكل رقم (III.01).

الشكل رقم (III.01)_ تنفيذ برامج إنتاجية محلية في قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر

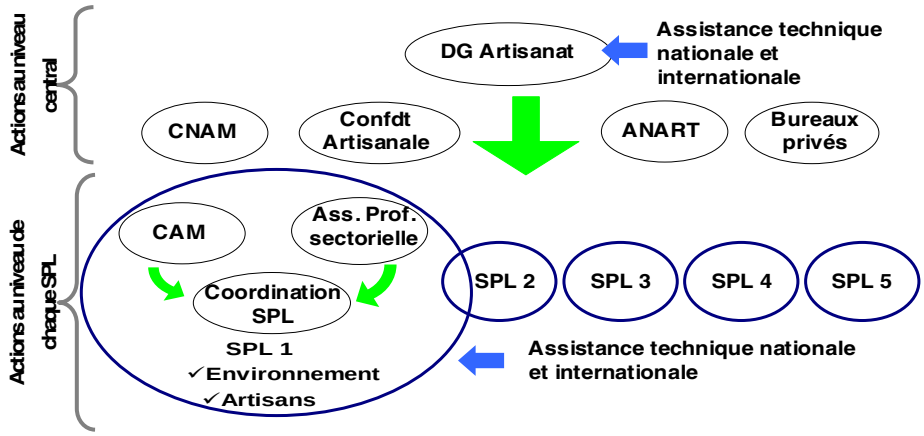

Source : BENABELHADI Ahmed, op.cit, p.12

إلى جانب ما سبق عملت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية على إرساء إستراتيجية تدخّلها من خلال مبدأ التعاون الدائم بين القطاعين العام والخاص، الذي يقوم على التفويض من خلال عقود نجاعة ملزمة للطرفين،[50] وموجّهة للقيام بـــ :

أ. **الدعم المباشر للحرفيين** : من خلال ما يلي :

[50]_ وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إسترتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.19.

- ترقية المنتوجات الحرفية عن طريق :
  - تنظيم ورشات عمل حول البحث والتطوير والإستشارة التكنولوجية (مرة في السنة)؛
  - تنظيم مسابقات الإبداع بشكل نصف سنوي والتحضير للصالونات الوطنية والدولية 3 مرات سنويا؛
  - توفير فضاءات عرض وبيع المنتجات التقليدية؛
  - تشكيل إتحاد تصدير ينشّطه منسّق.
- تطوير الخدمات العمومية الموجّهة للمقاولين الحرفيين بـــ :
  - التكوين وفق برنامج Cree-Germe وكذا تعزيز المزيد من المكوّنين على هذا البرنامج، بالعمل على توفير 15 مُكوِّن كل سنة؛
  - تكوين الحرفيين المعلمين بمتوسط 20 معلّم سنويا؛
  - تنظيم مسابقات جودة وتطوير أجهزة دعم إنشاء المؤسسات؛
- تطوير الخدمات الخاصة و تيسير الحصول على القروض من خلال :
  - التنسيق مع برامج التأهيل وتسهيل وصول الحرفيين إليها؛
  - التنسيق مع أجهزة الدعم الموجودة وتمكين الحرفيين من الوصول إلى صناديق الضمان.
- تنمية التعاون ما بين الحرفيين وتحسيسهم بأهمية ذلك، ومن ثم القيام بإجراءات رائدة لتأطير تجمّعات الحرفيين، إضافة إلى تحفيز المؤسسات الكبرى على القيام بعمليات مناولة معهم.[51]

ب. الدعم المؤسساتي : و ذلك بـــ :

- إنجاز دراسات إستراتيجية حول الفروع الإنتاجية في البلاد لمعرفة قدراتها التنموية، إلى جانب دراسات على المستوى المحلي تخص المواد الأولية، التجهيزات، كيفيات الإنتاج، نظام التكوين وغيرها؛
- تفعيل الروابط داخل الأنظمة الإنتاجية المحلية الحرفية بالعمل على تكوين منسّقين لتولّي ذلك (ستة أعوان سنويا)، بالإضافة إلى تنشيط أنظمة إنتاجية محلية رائدة يُخصّص لها منسّق واحد لكل نظام محلي، علاوة على وضع إطار تشاوري داخل كل تنظيم؛
- تقوية الهياكل العمومية للدعم من خلال تكوين مواردها البشرية على الحوكمة الجماعية وتطوير الخدمات العمومية المتخصصة في (التكوين، الإستشارة، المعلومات....)؛
- تعزيز الجمعيات المهنية للحرفيين وترقيتها ودعم الناشئة منها؛
- تطوير نظام معلومات للحرفيين يتم وضعه على الانترنت وإنشاء شبكة وطنية معلوماتية لهم تضم معلومات حول المراكز الوطنية، هيئات الدعم ومختلف الفاعلين، وكذا وضع قاعدة تكوين عن بعد.[52]

ج. تحسين الإطار العام للقطاع : عن طريق :

- تفعيل الحوار بين الحرفيين والدولة، بتنظيم ورشات وملتقيات جهوية ووطنية وتكوين فضاء حواري دائم لهم؛
- تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للقطاع وفق المستجدات؛

51- BENABDELHADI Ahmed, op.cit, p.p15-17

52- Ibid, p.p 21-26

- إنشاء الهياكل القاعدية للحرفيين كدور الصناعة التقليدية عبر الولايات، مراكز التكوين، متاحف وغيرها.[53]

د. تلبية الإحتياجات المالية للبرنامج : بغرض تمويل سبع مجموعات إنتاجية محلية تم تقدير الإحتياجات المالية لمدة أربعة سنوات من 2008 إلى 2011 كما هو موضح بالجدول :

جدول رقم (III. 01)_ تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بين (2008-2011)

	الميزانية المركزية	الميزانية لكل مجموعة SPL	الميزانية العامة
الدعم المباشر للحرفيين	139.820	139.320	1.115.060
الدعم المؤسساتي	150.920	71.400	65.070
تحسين الإطار العام للقطاع	22.200	3940	49.780
المجموع	312.940	214.660	1.815.766

الوحدة: ألف دينار

المصدر: شيبان آسيا مرجع سابق، ص.131

فروع الصناعة التقليدية المنتقاة على أساس إمكانياتها في التنمية قد تم دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاجية محلية إبتداءا من نهاية 2008 في سبعة مناطق وهي :

- وهران (ترميم البنايات)؛
- مستغانم (حرفة العمارة)؛
- مسيلة (النسيج الوبري)؛
- غرداية (صناعة الزرابي)؛
- تمنراست (الحلي التقليدية)؛
- منطقة بجاية-البويرة (صناعة الطين والفخار)؛
- قسنطينة (صناعة النحاس).[54]

إذ يستفيد كل نظام إنتاجي من دعم منشّط مهني مكّون لهذا الغرض، والذي سيساعد الفاعلين داخل الأنظمة الإنتاجية فيما يأتي :

1. التبادل داخل اللجنة التعاونية للأنظمة الإنتاجية المحلية، التي تجمع كل الممثّلين المعنيين (تجمّع الحرفيين، الجمعيات المهنية والقطاعية، غرف الصناعة التقليدية والحرف، مؤسسات الدعم العمومية، الجماعات المحلية، مراكز البحث، مؤسسات التكوين...)؛
2. العمل بطريقة تساهمية على صياغة تشخيص وإستراتيجية تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية، ينبثق عنها برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط؛

[53]- Ibid, p.28

[54]- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، دليل الحرفي، **نظام الإنتاج المحلي** ،الجزائر، 2007

3. إنجاز المشاريع ذات الأولوية في الأنظمة الإنتاجية المحلية، وذلك بالعمل على إيجاد التمويل المناسب لتسهيل التنفيذ مع ضمان المتابعة.[55]

وقد سمح تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية من تحقيق حصيلة إيجابية، إذ بيّنت النتائج الأولية المتحصّل عليها لتطبيق هذا البرنامج في الجزائر الوصول إلى مجموعة من النتائج تجلّت خصوصا في نجاح تكوين جمعيات ولائية تضم حرفيين متخصّصين في الأنشطة السابقة، يتم داخل كل تجمّع تبادل الخبرات والمهارات ويقومون بعمليات مناولة فيما بينهم، كما أبدوا موافقتهم لإنشاء مجمّع منفعة عامة، فضلا عن تمكنّهم من الحصول على مشاريع وإنجازات محلية.[56]

نجاح هذا البرنامج إستدعى تظافر جهود مجموعة من الفاعلين، ويتعلّق الأمر بكل من : هيكل التنشيط، المقاولين الحرفيين، الجمعيات المهنية، هيئات التأطير والتنظيم المسؤولة عن النشاط والهيئات العمومية والخاصة ذات العلاقة (غرف الصناعة التقليدية، غرف التجارة و الصناعة، ANART، ANDPME، برامج ترقية...)، مؤسسات الدولة المحلية، مقدمي الخدمات (موردين، وكلاء توزيع، صالونات عرض..)، مؤسسات التكوين، مراكز البحث والتطوير، مؤسسات الدعم المالي (Ansej، Angem .....)، البنوك، صناديق الضمان وكل فاعل من شأنه إنجاح هذا المسعى، الشكل (III.01).
و هكذا يبقى التحدي في أن يتم توسيع تنفيذ المزيد من الأنظمة الإنتاجية المحلية على تجمّعات حرفية أخرى حسب درجة النضج في مناطق أخرى من الوطن.

المطلب الثالث : تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة صناعة الفخار في منطقة بجاية–البويرة

تنفرد منطقة القبائل عموما وولايتي بجاية والبويرة خصوصا بصناعات تقليدية متميّزة، إمتزجت وتفاعلت مع عراقة المكان، ميزتها المشتركة هي اللمسات التقليدية التي يتفنّن الحرفيون في إضفائها على منتجاتهم، والتي تأتي على رأسها صناعة الفخّار التي تُعرَف بها المنطقة وتحتّل مكانا هاما في الإقتصاد المحلي نظرا لكونها مصدر دخل للعديد من الأسر. هذه الحرفة إستفادت من برنامج دعم تطوير نظام للإنتاج المحلي سنة 2008 بعد جملة من الإجراءات سنقوم بتلخيصها فيما يلي.

مرت عملية تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة الفخار في إقليم بجاية–البويرة بأربع مراحل أساسية، تتعلّق بـــ :

1. مرحلة التشخيص :

وتضمنت هذه الخطوة القيام بتشخيص دقيق للفرع من خلال :

- تحديد عدد الحرفيين الذين سيشاركون في النظام، حيث وُجد أنّ 26 حرفي مسجّل (13 في بجاية و13 في البويرة) و168 حرفي غير مسجّل (108 ببجاية و60 بالبويرة) أظهروا إهتمامهم بهذه المبادرة؛
- معرفة الأسباب الرئيسية لرغبة الحرفيين في التجمّع في إطار نظام للإنتاج المحلي، وهذا عن طريق تحديد المشاكل التي يواجهها الحرفيون بهذا المجال، ومن ثم صياغة مشروع جماعي لتحسين مبيعات المنتجات وطريقة تشغيل النظام وكذا نوع الإجراءات الجماعية المقترحة لتحقيق هذه الأهداف؛

[55]- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.22

[56]- بن زعرور شكري، **تطور قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر 1962–2009**، مرجع سابق، ص.103

- تحديد التحدّيات الأساسية المتعلّقة بكل المجالات من : ترويج وتسويق، تأهيل الموارد البشرية، عصرنة تقنيات الإنتاج، تنظيم عملية التموين بالمواد الأولية.[57]

2. تحديد أهداف لتنافسية الإقليم :

وذلك عن طريق :

- صياغة أهداف تطبيق نظام الإنتاج المحلي على حرفة صناعة الفخّار : حيث يُرجى من التجمّع في إطار هذا المسعى تيسير إستفادة حرفيي هذه النشاط من كافة أشكال الدعم التي تقدّمها السلطات من خلال :
  - تسهيل الحصول على التمويل عن طريق توعية البنوك ومختلف الأجهزة المالية (ANSEJ، ANGEM، CNAC، صندوق الزكاة..) بأهمية مرافقة الحرفيين؛
  - تزويد الحرفيين بالوثائق الضرورية حول (دليل صندوق الضمان الإجتماعي، الضرائب، صناديق الدعم...)؛
  - تحسين نوعية المنتجات وعمليات الإنتاج من خلال تنظيم دورات تكوينية بالتعاون مع مراكز التكوين المهني ومدربي برنامج حسّن تسيير مؤسستك الموضوعين من طرف الغرفة؛
  - عقد إجتماعات ومؤتمرات تهدف إلى توعية الحرفيين بحقوقهم وواجباتهم وإزالة الحواجز بينهم وبين الإدارة؛
  - توجيه الطلاّب على إنجاز بحوث وتربّصات حول حرفة الفخّار؛
- تطوير البنيات التحتية الموجودة أو التي في طور الانجاز ووضعها في خدمة المشروع الجماعي، والذي يتم بالعمل على إستفادة حرفيي الفخّار من الهياكل القاعدية للإنتاج أو البيع الموجودة بالجهة (الطابق السفلي لدار الثقافة ببجاية، وحدة سابقة للفخار بمنطقة آيت رزين، أسواق الفلاّح، مساحات العرض....) أو التي هي قيد الإنشاء (دار الثقافة، 100 محل سيتم توزيعه على مستوى كل بلدية...).
- الحوار مع السلطات العمومية لتحسين الإطار التنظيمي للحرفة ولهذا تم التركيز على :
  - تقديم مقترحات لتحسين البيئة التنظيمية من خلال عقد ملتقيات مع ممثّلي باقي الأنظمة الإنتاجية المحلية الموجودة لصياغة مقترحات مشتركة؛
  - الرفع من فرص الحرفيين للحصول على القروض وتوسيع أنشطتهم؛
  - تبسيط الإجراءات الإدارية وخاصة ملف إنشاء بطاقة حرفي وملف الحصول على الدعم، بالإضافة إلى تسهيل الحصول على المحلات وكذا الوصول إلى المعارض بالخارج، فضلا عن تسهيل الإجراءات والمتطلّبات المرتبطة بالتصدير؛
  - تحفيز وتشجيع الجمعيات المهنية بإعتبارها شريك ووسيط بين الحرفيين والسلطات العمومية.[58]

3. إشراك القطاع الخاص :

بحيث تم في هذا الإطار ضم تجمّعات أو جمعيات لحرفيين في نفس الحرفة تمكّنوا من تحقيق إنجازات جماعية إلى نظام الإنتاج المحلي المراد تشكيله، وهذا بهدف الإستفادة من تجاربهم في تطوير هذه المهنة؛ ومن أبرز هذه التجمّعات نجد: الجمعية المهنية الوطنية (**أيادي الجزائر**) والجمعية المهنية المحلية (**آفوس**).

---

[57]- Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA, **Projet de Création d'un Système Productif Local (SPL) en poterie,** République Algérienne Démocratique et Populaire, sans année de publicaton, Des données non publiées, sans année de publication, p.p2-6

[58]- Ibid, p.p 7-9

أ. الجمعية المهنية الوطنية (أيادي الجزائر) :

هي منتدى مفتوح لكل الحرفيين الجزائريين والمهتمين بكل ما هو قيّم وأصيل، يوجد مقرها بالأبيار وتضم حاليا 60حرفي،[59] وتهدف هذه الجمعية إلى:

أ. حماية وتطوير صناعة الفخار والسيراميك؛

ب. تشجيع الصادرات من السيراميك والفخاريات وبالتالي المساهمة في الجهود الوطنية لتعزيز الصادرات غير النفطية؛

ت. تقريب الحرفيين من خلال عقد الإجتماعات والقيام بالمعارض في مختلف أنحاء البلاد؛

ث. تشجيع التمركز والجوار لتحسين البيئة التنظيمية للفرع؛

ج. تحسين مستوى المعرفة والمهارات الفنية للحرفيين عن طريق دورات تدريبية؛

ح. الحفاظ على علاقات مع جمعيات مماثلة وطنية ودولية؛

خ. جمع ونشر دوريات ومجلات متعلّقة بالصناعة التقليدية و الحرف عموما وحول السيراميك والفخار خصوصا.[60]

وقد تمكّنت هذه الجمعية منذ إنشائها من تحقيق إنجازات عديدة، حيث إستطاعت تنظيم الكثير من التظاهرات الوطنية والدولية من بينها :

- الصالون الوطني للخزف والزجاج والمواد التزيينية المنعقد في جوان 2004 بدار الثقافة بالجزائر؛
- المعرض الدولي للصناعة التقليدية والحرف في جويلية 2004 بسافيكس-الجزائر؛
- المشاركة في مؤتمر تكوين بغرناطة –إسبانيا في ديسمبر 2004؛
- أول مشروع تعاوني جزائري إسباني كان لصالح هذه الجمعية من جانفي 2005 إلى جوان 2006؛
- الصالون العربي للصناعة التقليدية والحرف في مارس2007 بسافيكس؛
- المؤتمر العالمي للتكوين في ماي 2007 بتيبازة؛
- الحصول على جائزة شرف على التصدير من طرف مركز التجارة العالمي بالجزائر في جوان 2007؛
- تطوير الوحدات الإنتاجية العاملة في صناعة الفخّار والسيراميك بالولايات التي تشتهر بهذه الحرفة كبسكرة على سبيل المثال، التي إستفادت فيها وحدتين إنتاجيتين وهما " مشونش والقنطرة" من مرافقة عضوين من جمعية أيادي وكذا تيبازة.
- تنظيم ملتقى مع خبراء إسبان عاملين بمعهد السيراميك في مدريد بالإضافة إلى مسؤولي مختبر التحليل CETIM ببومرداس، يهدف إلى تطوير قدرة معالجة الطين بإعتباره المادة الأولية الأساسية وجعله يتوافق مع المعايير العالمية.[61]

ب. الجمعية المهنية المحلية (آفوس) :

وهي جمعية تضم مختلف الحرفيين العاملين بأي الأنشطة بما في ذلك حرفيي الفخّار والسراميك، أُنشئت في 2007/04/18 وتقع بآيت إسماعيل ببجاية. يبلغ عدد الحرفيين المشتركين بها 160 حرفي من بينهم إثني عشر حرفيا هم حرفيو فخّار وسيراميك.

تهدف هذه الجمعية إلى :

- تجميع أكبر عدد من الحرفيين المسجّلين وغير المسجّلين؛

[59]- Ibid, p.11
[60]- NADI Saad, Role des associations professionnelles dans le cadre du systeme de developpement local - association AYADI, **2eme seminaire de formation sur le systéme productif local « SPL »**, Ouargla 03-04mai 2008, p.5
[61]- Ibid, p.p 10-18

- تنظيم وهيكلة النشاط الحرفي على المستوى المحلي؛
- تشجيع الحرفيين على الإنضمام للقطاع الرسمي؛
- إنشاء آليات جديدة للعمل.

كما تتطلّع هذه الجمعية مستقبلا إلى :

- تنظيم المؤتمرات والمعارض على المستوى المحلي؛
- مرافقة الحرفيين لحل مشاكلهم الإدارية والعملية.[62]

4. الإستفادة من مختلف أشكال الدعم العمومي :

تضمّنت هذه الخطوة ما يلي :

- صياغة إستراتيجية عمومية للتنمية المحلية التي يمكن بواسطتها تحقيق مسعى نظام الإنتاج المحلي، وهو الذي لا يتم إلا من خلال وصف السياسات العمومية المحلية التي يمكن الرجوع إليها في تطبيق هذا النظام وإشراك السلطات في هذا المسعى، بالإضافة إلى تسهيل عملية الحصول على التمويل العمومي الملائم لهذا الغرض وغيرها من الإجراءات؛ ونظرا لأن السلطات العمومية أبدت إستعدادها للمساعدة في أي عمل يسهُم في تنمية المنطقة والعمل على مشروع ترقية الفخّار، أصبحت شريكا فاعلا في تنفيذ المبادرة من خلال قيامها بـــ :
  - مساعدة الحرفيين في الحصول على التمويل الضروري؛
  - تسهيل الوصول إلى المواقع، الورشات، أماكن العرض...؛
  - توفير البنى التحتية الأساسية؛
  - تنظيم أيام دراسية وملتقيات ومؤتمرات بشراكة مع مختلف الهيئات ذات العلاقة بالحرفة (الجامعة، مراكز التكوين، غرفة الصناعة التقليدية والحرف...).
- تحديد الدور المرتقب لهيئات الدعم ومقدمي الخدمات العمومية (تكوين مهني، معلومات، بحث، تصميم...)، وكذا مستوى وأشكال مشاركتهم في تقديم خدمات دعم للنظام، ففي سياق الملتقيات التي قام بها مسؤولو الغرفة الجهوية مع مديري هذه الهيئات لشرح فحوى النظام وأثره الإيجابي على التنمية المحلية للمنطقة، لوحظ وجود رغبة كبيرة لدى هاته الهيئات في المساهمة في نجاح هذا المشروع الطموح الخاص بالمنطقة، وهو ما يتطلّب إتخاذ جملة من الإجراءات :
  - التكامل بين مختلف آليات التمويل الرئيسية الخاصة بتمويل الأنشطة الصغيرة (ANSEJ، ANGEM، CNAC) في نواة نظام الإنتاج المحلي وتحسيسهم بأهمية مرافقة حاملي المشاريع في أنشطة الفخار على تمويل أنشطتهم؛
  - إشراك السلطات المحلية في الإجتماعات والمهرجانات للإستفادة من دعمهم، لاسيّما ما يخّص توفير الهياكل القاعدية وكذا الإعانات وأيضا في المساهمة في كافة الأنشطة كالتصدير على سبيل المثال؛
  - إدماج كل من مديرية السياحة التي تلعب دورا لا يستهان به في ترقية صناعة الفخّار، إلى جانب مديرية الصناعة والمناجم وكذا الجامعة في البحوث المتعلّقة بالنشاط؛
  - إقامة وتعزيز إتفاقيات بين غرفة الصناعة التقليدية والحرف ومديرية التكوين المهني.[63]
- تعزيز دور غرفة الصناعة التقليدية والحرف في تطبيق المشروع باعتبارها الوسيط المباشر مع الحرفيين وبالتالي تلعب دورا رائدا في تنفيذه من خلال المساهمات التالية :

[62]- Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA, op.cit, p.13
[63]- Ibid, p.p 14-15

- التكوين والتأطير في إطار برنامج Cree-Germe؛
- إعلام الحرفيين بكل المعلومات المتعلّقة بالنشاط، وذلك بإعداد وطباعة دلائل ومطويات ودعائم إعلامية تتضمن المعلومات المتعلّقة بالنشاط (المزايا الجبائية، الضمان الإجتماعي، الضرائب، التكوين، أجهزة الدعم...) بالإضافة إلى المستجدات، و كذا القيام بالدراسات حول حرفة الفخار أو الأنشطة المرتبطة بها؛
- التنسيق والتأطير بين نظام الإنتاج المحلي لحرفة الفخار وأنظمة محلية أخرى لنفس الحرفة بالوطن أو حتى بالخارج، علاوة على تعزيز وتوسيع الحوار مع جميع الهياكل التي يمكن أن تساهم في عملية تنمية النشاط؛
- دعم المبادرات الهادفة إلى تشجيع النشاط وتحفيز المشاريع المبتكرة بـــ : الإقتراح على الوزارة بفتح معرض وطني لمنتجات الفخار ببجاية-بويرة، توقيع إتفاقيات مع مراكز تكوين مهني متخصّصة، إلى جانب إجراء دراسات وبحوث حول النشاط بالتعاون مع الجامعة.

- إشراك مديرية المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية في عملية التنسيق لكونها تلعب دورا هاما في تيسير الإتصال مع السلطات.

وأخيرا تم تأسيس نظام إنتاجي محلي خاص بحرفة الفخّار يضم كل من : غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية بجاية، مديرية المؤسسات ص وم لبجاية، مديرية المؤسسات ص وم لولاية البويرة، ANSEJ البويرة، ANGEM بجاية، CNAC بجاية، BADR بجاية، جامعة عبد الرحمان ميرة ببجاية، مديرية الشؤون الدينية والأوقاف بجاية، مديرية التكوين المهني بجاية، الجمعية المهنية الوطنية أيادي الجزائر، الجمعية المهنية المحلية آفوس، حرفيو الفخار والممارسون للأنشطة المشابهة كالسيراميك.[64]

فكرة إنشاء أو دعم تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الفخار تنبع بصفة أساسية عند ملاحظة الإمكانيات التصديرية الكبيرة التي تُظهرها منتجات هذه الحرفة، والتي بلغت ببعض مناطق بجاية-بويرة 25.000 أورو سنة 2006 في حين مثّلت مشتريات السياح قيمة 30.000 أورو، حيث تُوجّه منتجاتهم إلى كل من: ألمانيا، ليبيا، هولندا، فرنسا...؛ مع العلم أنّ صادرات القطاع في نفس السنة قد بلغت 15 مليون دولار[65]، وهو ما يعني أنّ صادرات منتجات حرفيي هذا النشاط تُشكّل أرقام محفّزة خصوصا أمام الحاجة الضرورية لتنويع الصادرات غير النفطية لبلادنا.

[64]- Ibid, p.p 15-16
[65]- Ibid. p.18

المبحث الثاني : تقرت وحرفة النسيج التقليدي _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية

المطلب الأول : التعريف بمنطقة تقّرت

تُطلق تسمية **تقّرت** على المنطقة التي تضّم كل من سيدي راشد (التي إندثرت)، سيدي سليمان، لهرهيرة، مقّر، لقصور، غمرة، ميقارين، الزّاوية العابدية، تبسبست، تقّرت، النزلة، تيماسين، بلدة عمر وقوق، أي المجال الترابي الذي يضّم كل من دوائر ميقارين، تيماسين، تقّرت (الملحق رقم_ 04)؛[66] و تشكّل هذه المنطقة العاصمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية لوادي ريغ•، و يُقال أنّ أصل تسمية تقّرت أو (**توثورت**) بالأمازيغية يعود إلى إمرأة بربرية شجاعة عاشت قديما.

1. الإطار التاريخي :

يعود عهد عمارة تقّرت حسب المؤرّخين القدماء إلى قرون عديدة قبل ميلاد المسيح **عيسى** عليه السلام، بحيث يُرجَّح أنّ القفصيين قد سكنوا هذه المنطقة بين 9000 و3000 سنة قبل الميلاد، غير أنّ الإستقرار بها كان صعبا لإنتشار المستنقعات وعدم ملائمة المناخ رغم أنّها كانت محطة عبور للقوافل التجارية.

ومن القبائل الأولى التي سكنتها هم (**الجيتول**) أو (**الغرامينت**) التي كانت منتشرة في عدة مناطق كوادي ريغ وغيرها، ويُقال أيضا أنّ **يوغرطة** لجأ إلى هذه المنطقة عندما كان الصّراع على أشده بينه وبين الرومان الذين هزموه خلال القرن الأول الميلادي؛ ومن القبائل التي حلّت أيضا بالمنطقة وإكتسب على إثرها الإقليم كله تسميتها هي قبيلة **ريغة** و**سنجاس** الأمازيغيتين وأصلهما يعود إلى قبيلة بربرية هي **زناتة**، وكان فرارهم من الشمال على إثر المد الروماني الغاشم مما جعلهم يستقرون في منطقة تقّرت ومناطق أخرى من وادي ريغ، وهنا سُمِّي الإقليم كله بـــ(**وادي ريغ**) نسبة إلى قبيلة ريغة. ومنذ ذلك الوقت بدأت بعض القبائل تتوافد إلى تقرت لتشكّل السكان الأوائل للمنطقة إلى أن جاء الإسلام عن طريق **حسّان بن النّعمان** مُوفَّد من قبل **عقبة بن نافع الفهري**، وبفتح وادي ريغ أعتنق الأهالي الديّانة في النصف الثاني من القرن السابع الميلادي.[67]

أمّا ما جاء في كتابات المؤرّخ إبن خلدون، فتقّرت كانت ترمز قديما إلى إسم قرية أو قبيلة لها وقع أمازيغي من حيث النُطق، حيث تستعمل اللهجة (الرّيغية) أو (الشّلحة) المشابهة كثيرا للقبائلية بفوارق بسيطة في النطق. وتُعرف تقّرت كناية بـــ**البهجة** ويُرمَز لها بالجوهرة والكوكب، وما يؤكّد ذلك هو أنّ كلمة (قمر) بالأمازيغية تُنطَق تقريبا مثل كلمة (تقّرت) مع تحريف بسيط من حيث مخرج الحروف.[68]

---

[66]- عبد الجواد محمد الطاهر، **مدينة تقرت و ما جاورها حلقات من ماضيها و حاضرها**، دار شمس المعارف للطباعة و الإعلام الآلي، تقرت، 1999، ص.16

•وادي ريغ: منطقة تطلق على شريط طوله 160كلم طولا و عرضه من 30 إلى 40كلم يمتد من الشمال إلى الجنوب في شمال الصحراء الشرقية الجزائرية و إلى الجنوب من الأطلس الصحراوي من شط ملغيغ قرب لمغير و إلى قوق قرب بلدة عمر جنوب تقرت، و يأخذ في الإنحدار من الجنوب إلى الشمال .و يتوضّع على هذا الشريط أكثر من 40 مدينة وقرية ودشرة تُشكّل في مجموعها واحات وادي ريغ و منها:

- منطقة لمغير التي تضم : أم الطيور، نسيغة ، سيدي خليل، البارد، تندلة و لمغير أيضا؛
- منطقة جامعة وبها : الغفيان ، الزاوية، مازر، تكددين، سيدي عمران، سيدي يحيى و جامعة؛
- منطقة تقرت.

[67]- محمد الطاهر عبد الجواد، مرجع سابق ، ص.8

[68]- بن العمودي محمد الصغير، **تقرت عاصمة وادي ريغ**، المطبعة العصرية للواحات، تقرت، الطبعة الأولى، 1995، ص.10

عرفت المنطقة عبر تاريخها الطويل أنظمة حكم مختلفة نذكر من أهمها : بني حمّاد، بني هلاّل، الحفصيين وبني موزني وسلاطين بني جلّاب وأخيرا الإستعمار الفرنسي،[69] وتُعدّ فترة حكم سلاطين بني جلّاب أحفاد الشيخ **سليمان بن جلّاب** من أبرز فترات الحكم التي عرفتها المنطقة، إذ حكموها قرابة أربعة قرون من الزمن إلى غاية الإحتلال الفرنسي، أي بين (1445م-1854م). وتعدّدت الروايات في عدد أفراد العائلة الذين حكموا وادي ريغ من عاصمته تقّرت، وقد ميّز هذه المرحلة ظهور عملة مصنوعة من النحاس تدعى **عملة السّلطان** وكان التعامل بها جاريا لما بعد الغزو الفرنسي، كما عرفت فترة حكمهم إتساعا في رقعة الحكم فشملت كل مناطق وادي ريغ (تقرت، جامعة، المغيّر وقراهم ومداشرهم عدا تيماسين) كما كانت تنتمي لها وادي سوف.

حاول سلاطين بني جلّاب البقاء دوما مستقلين بسلطنتهم غير آبهين بالسلطة المركزية في تونس أو الجزائر أو قسنطينة أثناء حكم الدولة العثمانية رغم بعض الحملات ضدهم، فقد دام حكم هذه الأسرة 440 سنة كما خصّصوا لموتاهم مقبرة هي جزء من مقبرة تقّرت الحالية تدعى (**مقبرة المشايخ**).[70]

وبالرغم ممّا عُرف عن بعض حكاّم بني جلّاب من خبرة وحنكة، إلا أنّ الأمر لم يخلو من التنافس على كرسي الحكم والتناحر على السلطة بين أحفاد السلطان سليمان بن جلّاب، إلى غاية سقوط تقّرت في يد الإحتلال الفرنسي يوم 5 ديسمبر 1854 في عهد السلطان سلمان الجلّابي، ومن ورائها كل مملكة وادي ريغ بعد حصار دام 10 أيام وبذلك وُضع حد لحكم دام أكثر من أربعة قرون من الزمن.[71]

2. الموقع وجغرافيا المنطقة :

تقع منطقة تقّرت بالجنوب الشرقي للوطن وتنتمي إداريا لولاية ورقلة، والتي تبعد عنها بـــ160كلم وعن العاصمة بـــ620 كلم وعن الوادي بـــ95كلم وعن بسكرة بـــ220كلم، وترتفع عن مستوى سطح البحر بـــ70م.[72] وعلى غرار سائر مناطق وادي ريغ تتمتّع تقرت بمناخ صحراوي يميّزه سقوط أمطار ضعيفة وغير منتظمة، كما تتميّز بدرجة حرارة عالية والتي تصل إلى 45 درجة مئوية وبرودة شتاءا تصل إلى درجتين تحت الصفر.[73]

وتتواجد المنطقة المدروسة في الجزء الجنوبي من وادي ريغ، هذه المنطقة تقع بمنخفض تتلاقى فيه أودية صحراوية تحتية وهي **وادي إيغرغر** المنحدر من قمم الهقّار **ووادي ميّة** القادم من أعالي عين صالح، وهو ما يعطي تفسيرا لوفرة المياه التي تسقي واحات وادي ريغ؛ كما يُحدِّد السكان المحلّيون وادي ريغ شمالا من رأس الوادي (شط ملغيغ) وجنوبا بسيدي بوحنية الموجود بقوق.[74]

---

[69]- عبد الجواد محمد الطاهر، مرجع سابق، ص.ص17-18

[70]- نفس المرجع السابق، ص.ص20-22

[71]- D. Abdelkrim, **Touggourt, Algérie arts et métiers**, ediions Anep collection art et culture, rouiba, 1999, p.13

[72]- Wikipedia**, touggourt**, 27/08/2010, http://fr.wikipedia.org/wiki/Touggourt

[73]- بن العمودي محمد الصغير، مرجع سابق، ص.6

[74]- نفس المرجع السابق، ص.9

3. التقسيم الإداري و ديمغرافيا السكان* :

تتميّز تقرت ووادي ريغ بشساعة رقعتها وتمركز أغلبية سكانها حول الواحات، فهي تتربّع على مساحة إجمالية قدرها 1874كلم مربع، ويقطن بها 200.916 نسمة حسب إحصائيات سنة 2008 ويُوزّعون كالآتي :

- دائرة ميقارين : المشكّلة من بلديتي ميقارين وسيدي سليمان شمالا بمساحة تقدّر بـــ920 كلم مربع؛
- دائرة تقرت : وتبلغ مساحتها 404 كلم مربع، و تضّم بلديات تقّرت، التزلة، تبسبست والزاوية العابدية وسطا؛
- دائرة تيماسين : المكوّنة من بلديتي تيماسين وبلدة عمر جنوبا وتبلغ مساحتها 550 كلم مربع.

ويُقسَّم سكان المنطقة حسب الجنس إلى 100.290 نسمة ذكور و100.626 نسمة إناث، كما تبلغ الكثافة السكانية 107,26 نسمة/كلم المربع، وتُقدَّر النسبة المئوية للنمو الطبيعي للسكان بـــ4,07 %، وأنّ حوالي 60% من مجمل سكان المنطقة في سن العمل.[75]

حسب ابن خلدون يعود أصل سكان وادي ريغ عموما إلى تمازج إجتماعي ناتج عن قبائل عديدة قدِمَت من نواحي مختلفة، وحّدهم العادات والتقاليد ويمكن تقسيمهم إلى ثلاثة فصائل أساسية نتج عنها فصيلة رابعة بعد عملية التزاوج بين الأجناس الثلاثة وهم :[76]

- الرواغة (الحشاشنة): وهم سلالة من قبيلة زناته البربرية وسّمي بهم الإقليم لكونهم أغلب السكان به، ويُعتبرون الأوائل الذين ظهروا في القرن الخامس الميلادي بالمنطقة؛
- العرب: وهي تلك الأجناس التي وفدت من مختلف الجهات وخاصة منطقة الزيبان ببسكرة والجريد التونسي والمغرب الأقصى وتمركزوا عبر وادي ريغ؛
- الأعراب: وهم المنحدرون من سلالة بني هلاّل الذين حلّوا بالمنطقة وإستقروا نهائيا بعد إستقلال الجزائر ويحتفظون إلى اليوم بعاداتهم و تقاليدهم؛
- المولّدون: وهم نتاج زواج مختلط بين الفصائل الثلاثة السابقة الذكر، وبطول الزمن اندمجت هذه الفئات الثلاثة وشكّلت مجتمعا واحدا متماسكا و لم يعد هناك فوارق جوهرية بين هذه الأجناس.

4. النشاط الإقتصادي :

منذ القديم عرفت منطقة تقّرت إزدهارا إقتصاديا كبيرا رخاؤه مازال مستمرا، فموقعها الجغرافي شمال الصحراء بلغة الإرصاد الجوي وبوابة لحقول البترول والغاز، وإنتاجها الوفير من التمور والذي يُصدَّر منه إلى الخارج، إضافة إلى إعتبار المنطقة كنقطة أخيرة في خط السكة الحديدية بالجهة الجنوبية، وكذا وجود مصانع عديدة أشهرها مصنعي الآجر والأفرشة والأسفنج (**رغوة الجنوب**)..الخ، كل هذه العوامل تجعل من تقّرت مركزاً إقتصاديا معتبرا مقارنة بباقي مدن الجنوب الجزائري الكبير. [77]

ويُشكِّل النخيل المثمر المنتوج الفلاحي المسيطر إقتصاديا، إذ أنّ معظم غابات النخيل مسقية بإستثناء القليل منها، كما تغطّي زراعة النخيل بالمنطقة 9584 هكتار يحوي 1.102.668 نخلة من بينها أكثر من 870 ألف نخلة منتجة.

---

* كافة الإحصائيات المقدّمة في هذا الجزء و الجزء المتبقي من هذا المبحث تم أخذها من الدليل الإحصائي السنوي لسنة 2009

[75]- D. Abdelkrim, op.cit, p.18

[76]- نجاح عبد الحميد، **منطقة ورقلة و تقرت و ضواحيها_ من مقاومة الإحتلال إلى الإستقلال**، منشورات جمعية الوفاء للشهيد تقرت، الجزائر، 2003، ص.75.

[77]- بن العمودي محمد الصغير، مرجع سابق ،ص.6

الصناعة التقليدية هي الأخرى متجذّرة وقديمة قدم المواطن التقّرتي رغم الصعوبات التي يعانيها الحرفيون، ومن أهم الحرف المنتشرة بالمنطقة نجد : صناعة النسيج التقليدي، صناعة الفخّار، صناعة الجلود، حرفة الحدادة، النقش على الخشب.[78] وعلى الرغم من تعرّض حرف يدوية كثيرة للإندثار في العديد من المناطق بالوطن، غير أنّ عاصمة وادي ريغ تقّرت تمكّنت من الحفاظ على عدد من تلك الحرف، كما لا تزال منتجاتها التقليدية محافظة على سحرها.

إحصائيات الحرفيين المسجّلين حسب ميدان النشاط الممارس ملخّصة في الجدول رقم (III. 02).

جدول رقم (III. 02)_ عدد الحرفيين المسجلين بمنطقة تقرت حسب ميدان النشاط لسنتي 2004 و2008

السنة	2004			2008		
ميدان النشاط	إنتاج مواد	خدمات	تقليدية و فنية	إنتاج مواد	خدمات	تقليدية و فنية
عدد الحرفيين المسجلين	139	306	66	174	303	99
المجموع	511			576		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على Annuaire Statistique pluriannuel 1998-2004-2008

فإذا علمنا أنّ العدد الإجمالي للحرفيين المسجّلين بولاية ورقلة ككل كان 1972 حرفي سنة 2004 و 2391 حرفي سنة 2008،[79] ما يعني أنّ منطقة تقّرت تمتلك قاعدة حرفية هامة، حيث تمثّل نسبة تقارب 25% من المجموع الكلي للحرفيين بالولاية، تحتّل فيها حرف الخدمات حصة الأسد بنسبة تفوق 50%.

وتعتبر تقّرت أيضا محطة تبادل ومبادلات بين الجنوب الشرقي والغربي من جهة، والجزائر والدول المجاورة من جهة أخرى، كما يُعدّ سوقها الأسبوعي يوم الجمعة من أعظم الأسواق الوطنية، حيث يغطّي مساحة 2.148 متر مربع، أما ما يخّص أسواق التجزئة فيوجد بالمنطقة 10 أسواق موزّعة على مناطق الإقليم.[80]

5. السياحة بتقّرت :

تزخر منطقة تقّرت بالعديد من الأماكن السياحية غير أنّ الجهل بقيمتها وعدم الإهتمام الجاد بها أدى ببعضها إلى التهميش والبعض الآخر إلى الإندثار والزوال، من هذه المواقع :

- طبيعتها الصحراوية الخلّابة التي تحمّلها الكثبان الرملية وغابات النخيل دائمة الإخضرار؛
- ما يوجد بها من بحيرات ونذكر على سبيل المثال :
  - بحيرة **زرزاين** و **سيدي عبد القحر** بميقارين؛
  - **بحيرة البحريات** بتيماسين؛
  - بحيرة سيدي سليمان؛
  - **بحيرة مرجاجة** بالنزلة و غيرها.

والتي لو لقيت الإهتمام وهُيّئت وتم تربية الطيور التي تلائمها لكانت موقعا سياحيا ممتازا دون منازع؛

[78]- نفس المرجع السابق، ص.13

[79]- Direction de la planification et de l'amenagement du territoire, **Annuaire Statistique pluriannuel 1998-2004-2008**, wilaya de Ouargla, Avril 2009, p.97

[80]- Ibid, p.94

- القصور القديمة والأحياء التي تحتويها المنطقة : والتي تعكس نمطا معماريا متميّزا كـــ: **حي مستاوة** والمقر العتيق للمدينة، **ساحة ستروين** بوسط المدينة، قصور التزلة وتبسبست والزاوية العابدية وتيماسين، القرية المشيدة بالطوب ومنازل مؤسسة على جذوع النخيل بتيماسين....؛
- الجامع الكبير بتقرت : الذي بُنِيَ وشُيّد في عهد الشيخ إبراهيم بن محمد بن جلّاب في الفترة (1833-1835)؛
- مقبرة السلاطين : وتقع وسط مدينة تقّرت وتضم رفاة شيوخ بني جلّاب الذين حكموا المنطقة؛
- الأضرحة : منها **ضريح سيدي محمد بن يحي** بالتزلة، **ضريح سيدي بوحنية** بقوق، **ضريح سيدي الحاج علي** بتيماسين.....؛
- الزوايا : من بينها : زاوية **الشيخ الهاشمي** بتقّرت، الزاوية **التيجانية** بتيماسين.[81]

فالمنطقة تزخر بخامات كفيلة ببعث السياحة والنهوض بها من جهة وربط حلقات الماضي ببعضها البعض لصالح الأجيال اللاحقة من جهة أخرى.

المطلب الثاني : تاريخ النسيج التقليدي

تعتبر صناعة النسيج واحدة من أهم الحرف التقليدية التي ورثها الجزائريون عن أجدادهم، وهي نتاج الحضارات المتعاقبة، فجذور هذه الحرفة تضرب في أعماق التاريخ، وإستطاعت أن تلبّي معظم حاجيات السكان من الملبوسات والزرابي والأفرشة والبرانيس وغيرها من الأغراض التي تدخل في صناعتها الخيوط النسيجية بالعديد من المناطق الصحراوية نظرا لتمسّك أهاليها بالحرف التقليدية.

ويعتبر النسيج أحد أهم سفراء تراثنا، وهي حرفة إختصّت بها النساء وتحوّلت إلى لغة يتخاطبن بها ويُعبّرن من خلالها عن إبداعهنّ وإتقانهنّ صنعة الجدّات، وتنتشر صناعة النسيج في عدة مناطق من الوطن، لكنها تنحصر بصفة خاصة في المناطق الصحراوية، حيث تُستعمل منتجات النسيج في الحياة اليومية.

ويصنّف النسيج ضمن ميدان الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية في قطاع النشاط رقم ستة، وينقسم إلى أربعة أنشطة وهي :

- الطّرز على القماش؛
- الرسم على القماش؛
- خياطة الملابس التقليدية؛
- صناعة أغطية الرأس التقليدية.[82]

ويعدّ الطّرز على القماش من بين الفنون العريقة الأولى والمتأصّلة الذي مارسته النسوة وتحكّمت فيه منذ القدم وهو النوع الذي سنحاول دراسته في ما يلي.

[81]- D. Abdelkrim, op.cit, p.28

[82]- Direction Générale de l'Artisanat et des Métiers, **Nomenclature**, 26/08/2010**,** http://www.pme-artisanat.gov.dz/prometica/sect_activite/affnomenclature.php

1. المقصود بالطّرز :

الطّرز أو التطريز هو فن التزيين بالغرز على القماش أو مواد مشابهة بإستخدام إبرة خياطة وخيط، ويمكن المزاوجة بين الغرز لرسم رسوم مختلفة ليس لها حدود منها : الحيوانات، البشر، والمناظر الطبيعية والتجريدية وغيرها؛ ويستخدم في التطريز أقمشة مختلفة مصنوعة من ألياف طبيعية (الحرير، الحلفاء، الصوف، القطن، الكتّان) أو من ألياف صناعية مصنوعة من مركبات كيمياوية (الرايون، النايلون، الأورلون...)، كما تُستعمل خيوط متنوعة وإبر ذوات أحجام وأشكال عديدة. وينقسم الطّرز إلى 3 أقسام :

- الطّرز اليدوي : الذي يتم بواسطة الإبر العادية أو المعقوفة (Crochet)؛
- الطّرز شبه آلي : والذي يتم بالإستعانة بآلة ميكانيكية؛
- الطّرز الصناعي : والذي يتم بإستخدام ماكينة طرز خاصة لهذا الغرض.[83]

ويشكّل الطّرز في الجزائر حرفة تمارس في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء، حيث يكون الطّرز التقليدي الممارس في المدن ذو لمسة تزيينية أندلوسية وشرقية، في حين يحتفظ الطّرز التقليدي الموجود في الأرياف بلمسة بربرية وصحراوية معمولة بنفس الزخارف الهندسية التي نجدها على الزرابي والمنتجات الفخارية؛[84] ويُرجَّح أنّ القبائل الرُحل بالجنوب هم أول من اهتدوا إلى هذا الإبداع وذلك لأنهم غير مستقرين، فطبيعة الحياة التي تحمل الإنسان على التخفيف قدر المستطاع من الأمتعة دفعت به إلى إستعمال صوف حيواناته لتوفّر له الدفء المطلوب.

2. تاريخ الطّرز التقليدي في الجزائر :

إزدهار الطّرز في الجزائر مرتبط بالدخول العثماني في القرن السادس عشر، حيث أدخل الأتراك أساليب جديدة مخصّبة بمضامين عربية وفارسية، كما لا يمكن إهمال التأثير الأندلسي في القرن الخامس عشر الذي أورَث دول المغرب العربي مؤثّرات فنية تعكس الحضارة الأندلسية خاصة بمدن الرباط، فاس، تلمسان، الجزائر وتونس؛ هذا التمازج بين الطابع الأندلسي والتركي ولّد فنا زخرفيا ذو سحر تعبيري وجد تألّقه في القرن الثامن عشر والتاسع عشر في شكل مطروزات رائعة على أنسجة حريرية وأقمشة ناعمة وأخرى رقيقة غير متشابكة (Etaminèes) وحتى على الجلود،[85] وقد ساهم الإحتلال الفرنسي أيضا في إدخال تعديلات على هذا الفن.

شساعة البلاد هي الأخرى سمحت بوجود أكثر من نوع للطّرز، فنجد الطّرز الريفي خصوصا في مرتفعات القبائل وعند بني ميزاب وتقّرت وقبائل الهقّار والأوراس، أما طرز المدن فيتمركز بمدن العاصمة وعنابة وقسنطينة وتلمسان، ويشترك الصنفان في كونهما يُنجزان يدويا، إذ يُنجَز طرز المدن بواسطة خيوط رفيعة مصنوعة من الذهب أو الفضة خصوصا وعلى أقمشة مصنوعة من الحرير، الكتّان، القطن والقطيفة (وهي النوع المستعمل في الغالب)، وتكون هاته الأقمشة ذات ألوان داكنة زرقاء وحمراء وأرجوانية؛ في حين يكون الطّرز الموجود في الأرياف على أقمشة مصنوعة من الصوف أو من وبر الجمال، بإستثناء الطّرز القبائلي الذي يمكن أن يتّم على أنواع أخرى من القماش بحيث يشترك مع النوع الأخير من الطّرز في التصميم.[86]

---

[83]- Wikipedia, **Broderie**, 25/09/2010,http://fr.wikipedia.org/wiki/Broderie

[84]- AUZIAS Dominique et al, **Alger _ plan de ville et d'accès,** 1er edition, Le Petit Futé, paris, 2009, p.63

[85]- Artisanat Algerie_ le pertail de l'artisanat traditionnel et l'art Algerien, **Broderie**, 25/09/2010,http://www.algerie-artisanat.com/default.asp?page=secteur&sec=5&v1=Broderie

[86]- LABOURDETTE Jean-Paul, Martin Marie-Hélène, **Algerie**, 4 eme edition, Le Petit Futé, paris, 2009, p.115

3. أشكال الطّرز التقليدي في الجزائر :

يختلف الطّرز التقليدي في الجزائر بإختلاف القماش والألوان وحتى التصميم، فإذا لاحظنا الطّرز العاصمي نجده يتم بطرق مختلفة كلها يدوية كالمجبود• والفتلة والشعرة لتزيين **الكاراكو العاصمي**،[87] ويتشابه الطّرز القسنطيني والعنّابي مع سابقه بإستثناء أنّه في النوعين الأخيرين تكون الخيوط المستعملة في الطّرز مصنوعة من الذهب والفضة التي تستخدم في تطريز قماش القطيفة بألوان بديعة لتشكيل ما يسمى بـــ**الجبّة القسنطينية**، ولا يختلف كثيرا الطّرز العنّابي عن نظيره القسنطيني لتصميم **القندورة العنابية** أو ما يسمى بـــ**الفرقاني**، والأمر نفسه فيما يخّص طرز مناطق الغرب خصوصا تلمسان؛[88] وبهدف التمّاشي مع التطوّر والتحديث تم إستخدام أنواع أخرى من الخيوط لتطريز القماش مصنوعة من مواد طبيعية أو صناعية ذات ألوان ذهبية أو فضية غالبا، كما يمكن أن يُزيَّن القماش أيضا بأحجار صناعية كالسمسم والعدس.

وما يتعلّق بطرز منطقة الأوراس فيمكننا لمسه في سطيف على الدونتيل (Dentelle) أو القماش المخرّم بالإبرة، وهو حرفة فنية ما تزال تمارس في البيوت ونجده أيضا في العاصمة والبليدة، القليعة، المدية وتنس، ويُستخدم هذا الطّرز في سطيف لتزيين **البنوار السطايفي**.

الطّرز القبائلي المُنجَز على **الجبة القبائلية** أيضا له سحر خاص، حيث تمتلئ الجبة القبائلية لباس منطقة القبائل المحصورة بين دلس بولاية تلمسان إلى بجاية مرورا بولايتي البويرة وتيزي وزو، بعدة ألوان وأشكال وتُزيّنها على الأقل عشرة ألوان يختصّ بها العُرف القبائلي على رأسها الأصفر والأزرق والأخضر، وما يميّز نقوش لباس القبائل الأشكال الهندسية الدائرية والمربعة والمثلثة التي تتفنّن النسوة في رسمها وطرزها بإستعمال خيوط تسمى (**الزفزاف**)، وهي خيوط مسنّنة الجانبين مصنوعة من القطن الخالص وبكل الألوان.

ويعدّ الطّرز الصحراوي الخاص بمناطق الجنوب الجزائري من أقدم هذه الأنواع وتشتهر به خاصة منطقتي تقّرت وبني ميزاب، كما أنّ تصاميمه الهندسية تعتبر الأكثر غنى لذلك يطلق عليه الكثيرون تسمية **النسيج التقليدي***، وهو فن تتميّز به هذه المناطق دون سواها، حيث يُزيّن الأقمشة المصنوعة من الصوف ووبر الجمال بواسطة خيوط ذات ألوان مستمدة من البيئة الصحراوية، وهي البني الذي يرمز للتمر والأصفر للرمال والأخضر لأشجار النخيل وسنعود بالتفصيل إلى ذلك في المطلب الموالي.[89]

وتجدر الإشارة أيضا إلى أنّ الطّرز الذي تتميّز به كل منطقة _ما عدا طرز منطقة القبائل_ ليس حصرا على الألبسة فقط، فيمكن أن تُزيَّن به الستائر، المخدّات، الأفرشة، البرانيس وغيرها من الأغراض المستعملة، مع فرق وحيد هو إستعمال خيوط حريرية أو صوفية أو الفتلة.

• المجبود: عبارة عن رسومات ترسم على الجلد ثم تقص بدقة و تلصق على القطعة المراد تطريزها ثم تطرز بخيوط ذهبية

[87]- AUZIAS Dominique et autres,loc.cit

[88]- LABOURDETTE Jean-Paul, Martin Marie-Hélène, loc.cit.

* سوف نحتفظ فيما تبقى بتسمية الطرز التقليدي عن تسمية النسيج التقليدي و ذلك لتمييز الحرفة عن باقي أصناف النسيج.

[89]- Ibid, p.116

وبالتالي نخلص مما تقدّم أنّ الطّرز على القماش هو فن يعكس خصوصية كل منطقة و يميّزها عن باقي المناطق، كما يعدّ أداة تعبيرية بالنسبة للمرأة ولغة تسمح لها بالكلام مع الآخرين من خلال الرموز الهندسية والألوان، و هو أيضا مؤشّر مثالي عن إمكانياتها الإبداعية والخلاّقة التي تنبع من قدرتها على تسخير الوسائل لصالحها.

المطلب الثالث : النسيج التقليدي لمنطقة تقّرت

يعدّ الطّرز التقليدي من بين أشهر و أقدم أنواع النسيج الممارس في مناطق الجنوب و خاصة مناطق الجنوب الشرقي، وتعتبر عاصمة وادي ريغ تقّرت من أكثر المناطق التي لا تزال حاضنة لهذه الحرفة إلى جانب حرف يدوية قديمة أخرى، حيث تُمارس نساء هاته المنطقة حرفة الطّرز التقليدي وتتفنّن فيها منذ القديم، كما تقوم في كل مرة بإبتداع أساليب ووسائل شتى لتجميل مطروزاتها بإستخدام تصاميم فنية عديدة.

1. تاريخ الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت :

تاريخ هذه الحرفة بالمنطقة المدروسة يعود إلى زمن بعيد وتم تطويرها في العهد الإستعماري على يد الأخوات البيض بواسطة مركز قُمن بإنشائه لهذا السبب، غير أنّ إنعدام التدوين والتأريخ خلال عدة عصور وأزمان لهذه الحرفة لم يسمح بتحديد دقيق لتاريخ ظهور هاته الأخيرة، و لم تفلح أيضا محاولاتنا العديدة لدخول بيوت أقدم حرفيات المنطقة الممارسات لهذه الحرفة العريقة واللواتي تعلّمن على أيادي الراهبات البيض في معرفة تاريخها، فمنهنّ من تكتّمت عن الإجابة خوفا من إستغلالها، ومنهنّ من خفن من إطلاعنا على أسرار مهنتهن أو لإعتقادهن بأننا من مصلحة الضرائب، في حين أنّ عينات أخرى من النسوة إستهزئن بفكرة محاولة تأريخ الحرفة إما لبخلهن أو لجهلهن بأهمية ذلك.

تدوين تاريخ لهذه الحرفة يعدّ من الضروريات، لذا ومن أجل التحضير لهذا البحث تركّزت الجهود على الفترة ما بين أوائل القرن العشرين إلى يومنا هذا، وقمنا لغرض ذلك بالإستعانة بإجراء مجموعة من المقابلات مع بعض الحرفيات اللواتي تلقينَ الحرفة على أيدي الحرفيات القدامى بالمنطقة وأيضا سكان المنطقة القدامى، إلى جانب زيارة أول مركز للتكوين المهني بالمنطقة محاولين إستقراء وجهات نظر مختلف الأطراف التي قمنا بمحاورتها حول مجموعة من المواضيع.

حسب ما جاء على لسان إحدى الحرفيات فإنّ هذه الحرفة كانت موجودة قبل إنشاء المركز، بدليل أنّ التنافس كان على أشدّه بين نساء تقّرت وتيماسين في صناعة أقمشة الصوف والطّرز عليها بمنازلهن، وبمجيء الإستعمار الفرنسي وفي إطار مخطّط يُضمر لتبشير وفرنسة الأهالي، لاحظت الأخوات البيض (Les sœurs) أنّ نساء المنطقة لهنّ شغف كبير بصناعة الصوف منذ القدم والإهتمام بالطّرز التقليدي، فنساء المنطقة كنّ يُبرزن نقوش على الخمار (البخنوق) والأثواب لرسوم عديدة مستوحاة لما يحيط بهنّ، فأرادت الأخوات البيض تطوير هذه الحرفة وفي نفس الوقت القيام بعمليات التبشير والتنصير، وهذا تكملةً لدور الأباء البيض (Les pères) الذّين يقومون بجلب الفتيان اللائي لم يسعفهم الحظ في مواصلة الدراسة بدعوى تعليمهم وإكسابهم مهنة خُصصّت لهم في الفترة الصباحية، فيما تخصّص الفترة المسائية للنشاطات الثقافية والرياضية والقيام بالتبشير.[90]

[90]- عزيزي نجاة ، حرفية في الطرز التقليدي،**تاريخ الطرز التقليدي**، تقرت، 2010/09/27 (مقابلة شخصية)

قامت الأخوات لهذا الغرض بإنشاء مركز لتعليم الطّرز التقليدي والخياطة سنة 1923 من أجل تعليم فتيات المنطقة فن الطّرز التقليدي، وتمكّنت الراهبات من جمع مجموعة من النسوة ليتعلّمن مجانا هذه الحرفة، وذلك من خلال التجوّل في البيوت ودعوة الفتيات والنساء بالتقرّب من ذويهن وإقناع الأهالي بأنّ هذه الحرفة تخدم أسرهم وتبعدهم عن الفقر، ويذُكَر بأنّ أول مركز للطّرز والخياطة كان قرب المسجد الكبير بتقّرت وهو مسكن يهودي سُلّم للراهبات، ففتحنه مدرسة سنة 1923، وبزيادة عدد الراغبات في التعلّم تم تغيير المقر إلى المقر الحالي قرب بلدية تقّرت سنة 1942.

إعتمدت الأخوات على الخبرة السابقة لدى بعض النساء في حرفة الطّرز على أقمشة الصوف ووبر الجمال، في حين إقتصر ما قامت به الرّاهبات على تنظيم و تقنين نقوشهن وتطويرها وكذا إدخال نوع آخر من القماش يدعى **الترقال** وهو معروف بملمسه الناعم وسهولة سدله، إلى جانب إدخال تصاميم جديدة كالورود، السّواقي وأشكال هندسية كالصليب على سبيل المثال، وكُنّ يُوفّرن مختلف المواد الأولية اللازمة للعمل، بينما تقوم النسوة بنسج الأقمشة وطرزها في بيوتهن ومن ثم تُوجّه المنتجات مباشرة إلى فرنسا في حين تتلقى النسوة مقابل ذلك أثمانا معينة؛ وذُكر في هذا الصدّد بأنّ المسؤول العسكري الأول في منطقة تقّرت كان يبعث دوريا طرود بريدية خاصة تحمل ملابس مطرّزة محليا إلى مدينة باريس لمسؤوليه وذويه.

إستمر بقاء إدارة الأخوات للمركز إلى ما بعد الإستقلال، وقد تخرّجت منه نسوة عديدة، وحسب مدير المركز الحالي فإنهنّ غادرنه سنة 1991، فمنهن من رجعن إلى بلدهن آخذات معهن أغلب الوثائق أو الكتيبات المهمة معتقدات أنّ هذا المركز لن يدوم طويلا، ومنهن من بقين بالبلاد وتُوفين فيها. وتنازلت الرّاهبات بعد ذلك عن المركز للسلطات المحلية لمنطقة تقّرت، كما تنازلت عن البيوت التي كانت قرب المركز للسكان؛[91] غير أنّ هذا الأخير عرف مشاكل عويصة في تسييره، حيث تعاقبت عليه قطاعات مختلفة مما أدى إلى تدهور حالته ونقص عملية التكوين، ليعود من جديد بفضل المجهودات التي بذلتها السلطات المحلية لمحاولة إنقاذه وتتواصل عملية التكوين التّي لم تتوقف رغم المشاكل والصعوبات التي شهدها، وأصبحت بعد ذلك **تعاونية أصالة وادي ريغ** هي المشرف على هذا المركز سنة 1996 وتقوم بتسييره والحفاظ عليه من الغلق، إلا أنّ الجمعية إنفصلت عنه وأصبح المركز بعد ذلك تابعا لبلدية تقّرت.[92]

2. التّعريف بالطّرز التقليدي التقّرتي :

يعتبر الطّرز التقليدي جزءا هاما من حياة المرأة بمنطقة تقّرت، وهو فن شعبي ترثه وتنقله إلى بناتها وللأجيال القادمة من بعدها، وتستعمله لتزيين ثوبها التقليدي والكماليات الأخرى للباسها وكذا لتنظيم بيتها، حيث كانت تزيّن الأقمشة بمطروزات مستوحاة من البيئة المجاورة لها (رسومات تعبيرية لمناظر طبيعية كالكثبان الرملية أو الشمس والنجوم، أشكال لحيوانات أو لحشرات وكذا لمنتجات زراعية خاصة بالمنطقة كالنخيل والفول، كما تقوم أيضا برسم أشكالا صغيرة عن أدوات النسيج كالمغزل والميزان).

إلى جانب ما سبق تضع المرأة التقّرتية على مطروزاتها أشكالا مختلفة لحروف أمازيغية ترمز بها لمدن مجاورة وتسمّيها بأسامي تلك المدن مثل : مسعد، الجلفة، تيماسين، الطيّبات وغيرها، ولذلك كُنّ يُميّزن المناطق التي ينتمين إليها بمجرد النظر إلى أثوابهن، كما ذهبت النسوة إلى أبعد من ذلك، إذ وصلت معرفتهنّ التمييز حتى بين منطقة وأخرى بعد تفحّصهنّ للرسومات

[91]- غولة حسان، نائب التقني البيداغوجي لمركز التكوين المهني و التمهين رقم 3، **تاريخ الطرز التقليدي بمنطقة تقرت**، تقرت، 2010/09/30 (مقابلة شخصية)

[92] - مجموعة مربد للأسواق و المعارض التجارية، **تقديم منطقة ورقلة_التكوين المهني**، http://www.groupe-merbed.dz/formation.htm2010/10/05 ،

والوحدات التطريزية وطريقة تنسيقها على الثوب؛ هذه الوحدات هي مؤشر هام لهوية كل منطقة، فالمرأة تعرف هذه الرسومات جيدا وترث هذه المعلومات عن أمها وجدتها، إذ أنها تبدأ بتعلّم فن التطريز في سن مبكرة حالما تتمكّن من إمساك الإبرة وتنغرس فيها منذ طفولتها ضرورة نقل رسومات منطقتها على أثوابها.

وكانت المرأة أمينة في نقل تراث منطقتها وكذا خلاّقة في التغيير في تطريزها، وبذلك أكسبت الرسومات التقليدية ذوقها الخاص دون المساس بالبنية الأساسية في التكوين، ومع أنّ هذه التغييرات كانت بسيطة إلا أنّها أعطت الأثواب رونقا متجدّدا تفتخر به المرأة، كما ساهم التزاوج بين أنحاء مناطق تقرت المختلفة في تطوّر الرسومات التقليدية، فبإنتقال النسوة مع أزواجهن من قرية إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى يقمن بنقل بعض الرسومات إلى أماكن تواجدهنّ الجديدة، وشجّع أيضا تطوّر وسائل النقل أهالي المنطقة على التنقّل والتزاور الأمر الذي ساهم في نقل وتبادل الرسومات التطريزية.[93]

وقد خضع التطريز برسوماته لتغيّرات أساسية مع مرور الزمن، فالمرأة التقّرتية مثلها مثل باقي نساء الوطن ترغب دائما في التجديد وفي خلق عالم جمالي خاص في لباسها وزينتها، ففي السابق كانت النسوة يستعملن اللون الأبيض والمائل إلى الرملي والأسود والبني والأصفر، أما الآن فقد تم إدخال أشكال وألوان جديدة من دون أن يتم الخروج عما هو مألوف من الأشكال الخاصة بالمنطقة ؛ فعلى مستوى الألوان تم إدخال اللون البنفسجي والوردي والأحمر والبرتقالي إلى جانب الرمادي والأزرق بدرجاته المختلفة والمتفاوتة، كما أُدرجت رسومات وتصاميم جديدة في التطريز كأشكال متنوعة من الورود مثلا التي تتشابه مع التصاميم التونسية لهذه الحرفة خصوصا تصاميم منطقة نابل، إضافة إلى مؤثّرات أخرى أُضيفت لخصوصية التطريز التقليدي، ويتعلّق الأمر بإستعمال أقمشة وخيوط مصنوعة من ألياف صناعية وأخرى طبيعية فضلا عن تلك المصنوعة من الصوف والوبر.

وبالتالي فالتجديد بالنسبة للمرأة التقّرتية تحقّق من خلال إستخدام الألوان غير التقليدية، إلى جانب نسج كل ما تحتاجه المرأة العصرية من أغطية للأسرّة والمناضد وكذا مختلف الألبسة، عكس ما كان يحدث سابقا حينما كانت الحياكة تقتصر على بعض الحاجات فقط، في حين بقيت الأشكال والتصاميم الخاصة بالمنطقة من دون تغيير.[94]

ويلقى تعلّم مهارات الطّرز التقليدي بمنطقة تقرت إقبالا كبيرا من طرف بنات المنطقة وحتى المناطق المجاورة نظرا لخصوصيته وتعقيده، إذ يظهر فيه التنوّع والتضّاد في الألوان المستعملة والمستمدّة من البيئة، كما تستقطب منتجاته جمهورا واسعا من الزبائن من مختلف مناطق الوطن إضافة إلى الأجانب والمغتربين من الفئات الذواقة والمحافظة على التقاليد.[95]

3. لوازم الطّرز التقليدي :

تستخدم المرأة التقّرتية لطرز منسوجاتها المواد الأولية الموالية :

- القماش: وهو نسيج أساسي مصنوع من الصوف أو وبر الإبل ويستخدم في الطّرز التقليدي الخاص بالمنطقة قبل تأثّره بالعصرنة، ويتم شراءه خاصة من الطيبات لأن نساءها يجدن نسجه، ومع التطوّر أصبح يُستخدم القماش الذي ينتج في المعامل والمصانع، كما تم إدخال أنواع أخرى من القماش مصنوعة من ألياف طبيعية أخرى أو صناعية؛

[93]- كول عتيقة، أستاذة بمركز التكوين المهني و التمهين رقم 3، **التعريف بالطرز التقليدي التقرتي**،تقرت، 2010/10/12 (مقابلة شخصية)

[94]- قاسمي سعدية، حرفية في الطرز التقليدي، **الطرز التقليدي التقرتي**، تقرت، 2010/10/18(مقابلة شخصية)

[95]- الضب نجاة، أستاذة إنجليزية بالمتوسط و حرفية بالطرز التقليدي، **الطرز التقليدي التقرتي**، تقرت، 2010/10/22(مقابلة شخصية)

- الخيوط : وهي بدورها متنوّعة وتُصنع من ألياف طبيعية (صوف، وبر جمال، قطن، حرير ...) كما تختلف تبعاً لاختلاف النسيج المستخدم، فبعد أن كانت النسوة تستخدم الخيوط التي تغزل يدويا أصبحت تشتري أخرى مستوردة من الخارج وخاصة نوع يدعى (DMC) المصنوع بفرنسا، حيث يُعدّ النوع المفضّل لدى النسوة لأنه يحافظ على لونه رغم غسله وكيّه عدة مرات، وتُقدّم الخيوط في خبابل (Bobinettes) وتدعى أيضا ربيطة خيوط، وتتألف من 6 خيوط طولها 8أمتار، كما تتوفّر هذه الأخيرة في أكثر من 500 لون إلى جانب بعض المؤثّرات كالخيوط اللمّاعة وكذا الخيوط ذات الألوان المتدرجة.
- لوازم أخرى : ونعني بذلك :

1. الإبر العادية : والتي تختلف تبعا لسمك القماش والخيط المستخدم، فهناك الدقيقة والسّميكة؛
2. الإبر المعقوفة(CROCHET) : وهي عبارة عن أداة تستخدم لجذب الخيوط من تحت القماش؛
3. واقي الأصبع : ويعتبر من أدوات التطريز المهمة، يصنع من البلاستيك أو المعدن أو الجلد السميك ويُرتدَى في أصبع السبّابة، يساعد على حماية الأصبع من وخز الإبرة؛
4. المقص : حيث يكون مقص التطريز صغير الحجم ذو قبضتين مستديرتين ويراعى عدم استخدامه في قص الورق؛
5. الدبابيس : هي أداة معدنية حادة من طرف واحد؛
6. شريط القياس : لتحديد طول القماش المستخدم؛
7. طارة التطريز (tambour à broder) : هي طوقان من الخشب أو البلاستيك وتستعمل لشد القماش أثناء التطريز وبذلك يكون العمل سهل وأكثر انتظاما وإتقانا؛
8. المكواة؛
9. ماكينة الخياطة: و تستعمل في تكفيف القماش غير أنها ليست وسيلة هامة لدى معظم الحرفيات.[96]

تفنّن المرأة التقّرتية أنتج منتجات عدة من بينها : البرانيس وأشهرها **البرنوس الزّغداني**، الجلّابات، القفطان، الأوشحة، الستائر، والمخدّات، وملابس الأطفال الخاصة بالختان، ومختلف تجهيزات العروس، أغطية الطاولات بمختلف الأحجام وغيرها، التي تمكّنت على إثرها نساء كثيرات من حصد جوائز في العديد من التظاهرات المحلية والدولية وهذا دليل قاطع على غزارة وثقافة المرأة بهذه المنطقة وكذا بأنّ هذه الحرفة هي فن يحتفظ مبدعوه بأسراره.

[96]- جغبالة وهيبة، حرفية في الطرز التقليدي، **الأدوات المستخدمة في حرفة الطّرز التقليدي**، تقرت، 2010/09/25(مقابلة شخصية)

المبحث الثالث : دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي (SPL) بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت (دراسة الإحصائية)

تشكّل حرفة الطّرز التقليدي وسيلة هامة لتوفير فرص عمل خاصة للنساء وتعتبر مصدر دخلهن إضافة إلى أهميتها الثقافية، إلا أنّ حرفيي هذه الصنعة خصوصا ونظرائهم العاملين بباقي الحرف الأخرى عموما يواجهون بمنطقة تقّرت عدة صعوبات تتطلّب تحرّكا سريعا لإنقاذ هذه الحرفة من الزوال وكذا من تناسي الحرفة التي اكتسبوها عن طريق الأجداد، لما لها من أصالة عريقة في المجتمع وفي المراحل التاريخية لتطوّره.

وفي سياق النتائج الطيبة التي لقيها تطبيق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) بمجموعة من مناطق الوطن حاولنا إستطلاع آراء حرفيي الطّرز بالمنطقة حول تطوير نظام في هذه الحرفة وتحديد مدى إستجابتهم له، وذلك بعد دراسة تشخيصية للمشاكل التي يواجهونها من خلال إستبيان قمنا بتوزيعه على الحرفيين، نتائجه سنقوم بتحليلها في الآتي.

المطلب الأول : عرض ومعالجة الإستبيان

سعيا لقياس درجة إستجابة العينة المدروسة لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي قمنا بإعداد إستبيان على أساس دراسة ميدانية لعينة من الحرفيين بدوائر تقّرت، ميقارين وتيماسين، نرمي من خلالها جمع المعطيات عن الحرفيين المستهدفين وترتيبها ضمن إطار موحّد.

1. إعداد الإستبيان :

تم بناء إستبيان يتضمّن 38 سؤال رئيسي (الملحق رقم 05) إعتمدنا في توزيعه على :

- الإتصال المباشر بأفراد العينة فكل حرفي أو حرفية كانوا يقومون بإرشدنا إلى الحرفيين الذين يمارسون نفس نشاطهم؛
- الإستعانة ببعض الزملاء العاملين ببعض الهيئات التي تشهد توافد للحرفيين، منها الوكالات الجهوية للقرض المصغّر بدوائر تيماسين، تقرت وميقارين.

أما عن طريقة الحصول على الإجابات فقد تراوحت بين :

- الإعتماد على طريقة المقابلة الشخصية لملئ الإستبيان وبالتالي الحصول على الإجابة من اللقاء الأول أو إعادة الإتصال بالفرد مرة ثانية في حالة إرتيابه من مضمون الإستبيان ليتم تحديد موعد لمقابلة أخرى؛
- الإتصال بالزملاء الذين إستعنا بهم دوريا لإستلام الإستمارات.

2. هيكل الإستبيان :

تحتوي إستمارة الإستبيان على 38 سؤال موزّعة على أربعة أقسام رئيسية وهي :

- القسم الأول : ويحوي أسئلة عامة متعلّقة بالبيانات الشخصية عن أفراد العيّنة وتخصّ الأسئلة من 1 إلى 5؛
- القسم الثاني: ويضمّ هذا القسم الأسئلة المتعلّقة بظروف ممارسة النشاط الحرفي بهذه المنطقة والمشاكل التي يواجهها حرفيو هذه الصنعة والمحدّدة من السؤال السادس حتى السؤال رقم 28؛

- القسم الثالث : ويتناول هذا القسم طبيعة علاقة الحرفي مع باقي الحرفيين، وكذا علاقته مع الهيئات العمومية والجمعيات المهنية من جهة وتمركز مختلف الأعوان السابقين من جهة أخرى، ويتعلّق الأمر بالأسئلة من 29 إلى غاية 35؛
- القسم الرابع: ويضم الأسئلة الممتدة من (36-38) التي تبحث في مدى إستجابة أفراد العينة لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي.

3. مجتمع الدراسة :

إعتمدنا في إختيار عينة الدراسة على الممارسين لنشاط الطّرز التقليدي بشكل رئيسي كشرط للقبول ضمن عينة الدراسة، وهذا بغض النظر فيما إذا كان الحرفي ممارسا للنشاط بشكل رسمي أو غير رسمي، حيث ركّزنا على الممارسة المستمرة للحرفة وكذا كون مصدر الدخل الرئيسي للحرفي هو هذه الحرفة.

وما يخصّ عينة الدراسة فقد قمنا بتوزيع ما يقرب 120 إستمارة، 30 منها تم توزيعها بالإستعانة بزملاء عاملين بوكالات القرض المصغّر المتواجدة بالدوائر المذكورة بمعدل 10 إستمارات لكل دائرة، أما الإستمارات الباقية فقد إعتمدنا على المقابلة الشخصية لملئها، فمنها من طلب أصحابها أخذ مهلة للإطّلاع عليها على أن يتم الإتصال بهم لاحقا لأخذ موعد للمقابلة، ومنها ما تم الإجابة عنها من اللقاء الأول، لنتحصّل في الأخير على عينة قدرها 79 إستمارة، من بينها 19 إستمارة تم إستلامها بواسطة الزملاء.

بعد عملية الفرز والتنظيم قررنا الإبقاء على 59 إستمارة لتكون محل الدراسة وهذا بعد إستبعاد 20 إستمارة منها 4 مكررة أما الإستمارات الباقية أستبعدت لنقصانها أو التضارب في إجاباتها، بينما تم فقدان 41 إستمارة من المجموع الكلي للإستمارات الموزّعة.

صادفتنا في دراستنا الميدانية جملة من القيود والصعوبات، نذكر منها على سبيل المثال :

- جل أفراد العينة الذين طُبقت عليهم الدراسة كانوا من النساء اللواتي يمارسن أنشطتهن غالبا في منازلهن بالرغم من إستفادتهن من محلات، إلا أنّ الكثيرات منهن لا يقمن بفتحها، وهو ما عثّر دراستنا الميدانية حيث إستهلكنا الكثير من الوقت في البحث عن منازلهن؛
- الغياب المستمر والدائم لمسؤولي الغرفة الجهوية بمنطقة تقرت أثناء كل الزيارات التي قمنا بها لأخذ إحصائيات الحرفيين المسجلين بالمنطقة وأسمائهم لتسهيل مهمة البحث عن منازلهم؛
- التكتّم والسرّية الذي طبع سلوك الحرفيات خصوصا القديمات في الصنعة ورفضهن مقابلتنا أو الإدلاء بأي معلومة دون أسباب واضحة رغم الإلحاح المستمر؛
- رفض العديد من الحرفيات الإدلاء بمعلومات تخص أنشطتهن، وذلك بسبب التخوّف من سرية العملية، كون غالبية الحرفيات ناشطات في قطاع غير رسمي، أو لإعتقادهن بأننا من العاملين بمفتشية الضرائب وهذا رغم الضمانات المقدّمة؛

- عدم الإكتراث والإهمال الذي لمسناه في إجابات بعض الحرفيات، وهو ما قلّل من الثقة في صحة الكثير من الإجابات لعدم تطابقها مع أنشطتهن؛
- عائق آخر واجهناه بالنسبة للعاملات في بيوتهن هو كون أغلبهن ربات بيوت مرتبطات بمهام أسرية وإنشغالات، وهو ما أطال من مدة المقابلة، كما صعّب من مهمة تلقّي إجابات واضحة ومحددة وهذا رغم أخذنا لمواعيد مسبقة؛
- الإنشغال المفرط والغياب المستمر للحرفيات اللواتي يعملن بمحلات بإعتبارهن المؤهلات للإجابة عن الأسئلة، فهن في الغالب يتركن عاملات يناوبن عنهن؛
- معظم الحرفيات اللاتي تمت عليهن الدراسة كنّ ذوات مستويات تعليمية منخفضة، الأمر الذي أخذ منا الكثير من الوقت في شرح كل سؤال من الإستبيان، كما لم تخل المقابلة الشخصية من الخروج عن المواضيع الأساسية للأسئلة، حيث وصل معدل الإستبيانات التي نقوم بملئها إستبيانين في اليوم.

4. معالجة الإستبيان :

تمت معالجة الإستبيان من خلال فرز وتحليل الإجابات التي تضمنتها الإستمارة تمهيدا لبناء قاعدة إستبيان تتضمّن المعطيات المستخلصة من الإستمارات، وقد إعتمدنا في بناء هاته القاعدة على برنامج (EXEL 2007)، حيث إحتوَت ورقة الحساب 59 سطرا بعدد أفراد العينة التي تم قبولها بعد الفرز و123 عمود بخانة لكل جواب رئيسي أو فرعي، وبهذا تكون قاعدة الإستبيان مكوّنة من (59 X 123= 7257 معطية) وذلك بإتباع أسلوب الترميز العددي (0 ،1 ،2 ،3، 4، 5) حيث:

- نرمز للجواب نعم بالعدد (1) والجواب لا بالعدد (0)؛
- نرمز بالعدد (1) للخيار الأول والعدد (2) للخيار الثاني وهكذا.

عملية تبويب بيانات قاعدة الإستبيان وجمعها تمت بإستخدام برنامج SPSS إصدار 17.0، كما يُعدّ هذا البرنامج مصدر لكافة الجداول والأشكال البيانية الواردة خلال هذه الدراسة، (الملحق رقم 06).

معالجة الإجابات تمت وفق التقسيم الموالي :

- التصنيف الديمغرافي لأفراد العينة؛
- ظروف ممارسة النشاط الحرفي في حرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت؛
- علاقة حرفيي الطّرز التقليدي مع مختلف الفاعلين ذوي العلاقة بهم؛
- مدى إستجابة الحرفيين لتطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت.

المطلب الثاني : الخصائص الديمغرافية وتحليل البيئة المهنية لأفراد العينة

ويتعلّق هذا العنصر بتحليل نتائج أسئلة الإستبيان الممتدة من السؤال رقم (1) حتى السؤال رقم (28)، والتي نهدف من خلالها أساسا نحو تصنيف أفراد العينة وفق خصائصهم الديمغرافية من جهة، وكذا دراسة ظروف ممارسة الحرفة بالمنطقة من جهة أخرى، من خلال تناول العنصرين الآتيين :

1. التصنيف الديمغرافي لأفراد العينة؛
2. ظروف ممارسة العمل الحرفي بحرفة الطّرز التقليدي في منطقة تقّرت.

1. التصنيف الديمغرافي لأفراد العينة :

أولا. الجنس : حسب ما نتج عن المعالجة، شكّل العنصر النسوي حصة الأسد من أفراد العينة، حيث بلغت نسبة الإناث في الحرفة 98,3 %، في حين شكّل عنصر الذكور نسبة 1,7 % كما هو موضح في الشكل (III. 02)، و يعود ذلك إلى سببين :

- كون حرفة الطّرز التقليدي هي نشاط نسوي بالأساس، فحتى العينة من الذكور الذين تم مقابلتهم هم في الواقع مسيرون للمشروع فقط و ليسوا ممارسين له، إذ تبقى مهمة مزاولة النشاط الرئيسية هي مسؤولية نسائية؛
- عزوف عنصر الذكور عن هذا المجال.

وهو الواقع الذي صادفناه على الأقل أثناء توزيع الإستبيان.

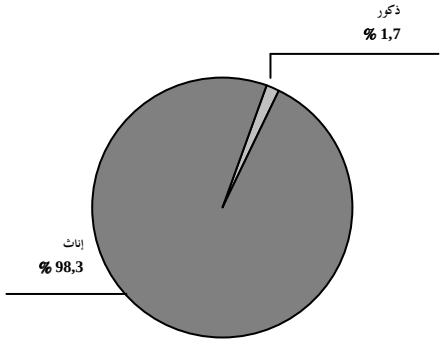

الشكل رقم (III. 02)_ توزيع الحرفيين حسب الجنس

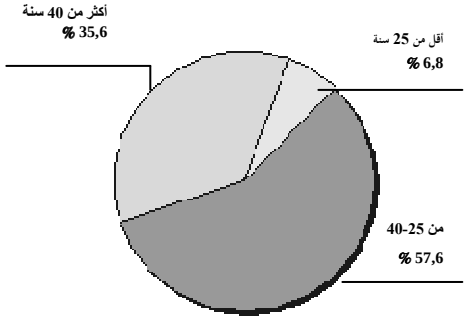

الشكل رقم (III. 03)_ توزيع الحرفيين حسب الفئة العمرية

ثانيا. العمر : تباينت أعمار الفئة المستجوبة وتراوحت عموما بين (21 سنة–60 سنة)، ولذلك قمنا بتشكيل ثلاثة فئات عمرية وكانت النسبة الكبيرة من الحرفيين مركّزة عند الفئة (25–40) سنة بنسبة 57,6 %، تليها الفئة العمرية (الأكثر من 40سنة) بنسبة 35,6 % ثم الفئة (أقل من 25 سنة) بنسبة 6,8 %. الشكل (III. 03).

تفسير توزيع نسب الفئة العمرية بهذا الشكل ينبع من ميلنا نحو الأعمار المتقدّمة نسبيا لإفتراض أن هذه الفئة تكون أكثر خبرة وأقدمية في ممارسة الحرفة، وبالتالي تكون أكثر دراية بخبايا النشاط.

ثالثا. المستوى التعليمي : تبيّن من خلال الدراسة أنّ نسبة 8,5 % من مجموع العينة لديهم مستوى تعليمي جامعي، في حين أنّ نسبة 40,7 % لديهم مستوى تعليمي ثانوي وهي نفس نسبة من لديهم مستوى تعليمي متوسط، بينما شكّلت نسبة الأفراد الذين يمتلكون مستوى تعليمي إبتدائي 10,2 %، أي أنّ ما يعادل 91,5 % من الأفراد هم دون مستوى جامعي، الشكل (III. 04). ويمكن تفسير ذلك حسب رأينا بأنّ الذين يلتحقون بهذا النوع من النشاط هم من الملتحقين بمراكز التكوين والمنقطعين عن الدراسة في سن مبكّرة، لإفتراض أنّ المستوى التعليمي في قطاع الصناعة التقليدية والحرف عموما لا يشكّل حاجزا في ممارسة أي حرفة كما هو الحال في بعض الأنشطة الإقتصادية الأخرى.

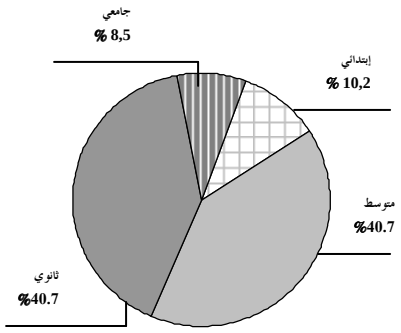

الشكل رقم(III. 04)_ توزيع الحرفيين حسب المستوى التعليمي

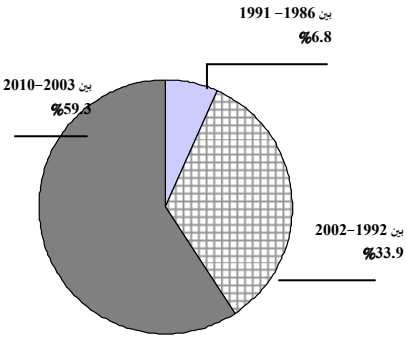

الشكل رقم(III. 05)_ توزيع الحرفيين وفق تاريخ بداية النشاط

رابعا. تاريخ بداية النشاط : فيما يتعلّق بتوزيع أفراد العينة على أساس تاريخ بداية النشاط أو ما يعبّر عن الأقدمية في ممارسة الحرفة، فقد وجدنا أنّ العينة التي قمنا بجمعها يتراوح تاريخ بداية أنشطتها بين (1986-2008)، وبالإعتماد في تقسيم هذه الفترة على المراحل التي شهدها تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر أي إلى ثلاثة فئات نجد أنّ تمركز حرفيي العينة يكون ضمن الفئة الأخيرة (2003-2008) بنسبة 59,3 %، تليها الفئة الثانية بين (1992-2002) بنسبة 33,9 %، ثم فئة الحرفيين الذين بدأوا أنشطتهم قبل سنة 1991 بنسبة 6,8 % من أفراد العينة. الشكل (III. 05)، ويعود سبب صغر حجم الفئة الأخيرة من الحرفيين لكونها تمثّل فئة الحرفيات القدامى اللواتي سمحن لنا بمقابلتهن.

خامسا. شكل ممارسة العمل الحرفي : يمارس حرفيو العينة المستجوبة النشاط الحرفي في شكلين، إما بشكل فردي وهو ما يمثّل حصة الأسد من الأفراد المستجوبين بتشكيلهم نسبة 98,3 %، وإما في تعاونية حرفية بنسبة 1,7 %، في حين لم تتضمن العينة أي مقاولة حرفية، الشكل (III. 06). ويمكن إرجاع ممارسة غالبية الحرفيات أنشطتهن بشكل فردي إلى :

- رغبة الحرفية في الحرية الكاملة والإستقلالية في إدارة نشاطها وإتخاذ قراراتها بالشكّل الذي تريده؛
- تفضيل الكثير من النساء ممارسة الحرفة فرديا حتى يستطعن العمل في الوقت والشكل الذي يُناسبهن وهو أمر غير ممكن في كل من التعاونية والمقاولة؛
- مسألة القيد المزدوج في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف بالنسبة للمقاولة الحرفية ساهم في عزوف الحرفيين عن تسجيل أنفسهم ضمنها، حيث سمحت لنا المقابلة الشخصية للحرفيين من ملاحظة أنّ أفراد العينة يفضّلون التسجيل كحرفيين فرديين رغم إمتلاكهم عددا من العمال يفوق الـــ10، بالإضافة إلى عدم إكتسابهم شخصية الحرفي (كما هو الحال بالنسبة لعينة الذكور الذين يمارسون الحرفة)، فعملهم يقتصر فقط على عملية تسيير

النشاط بينما مزاولة العملية تتولاها في الحقيقة نساء، وأما بالنسبة للتعاونيات فالمنطقة تحوي مجموعة من التعاونيات غير أنهم تجاوبوا سلبيا مع هذه العملية وهو ما قلّل من نسبتها ضمن عينتنا.

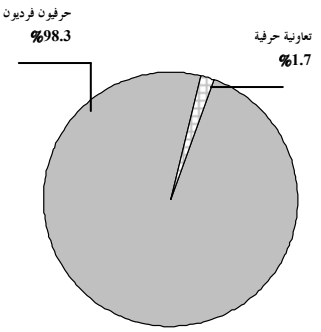

الشكل رقم(III. 06)_ توزيع حسب شكل ممارسة العمل الحرفي

2. ظروف ممارسة العمل الحرفي بحرفة الطّرز التقليدي في منطقة تقّرت :

ويرتبط هذا العنصر بمجموع الأسئلة الممتدّة من السؤال السادس إلى غاية السؤال الثامن والعشرين، وتهتم هذه الأسئلة عموما بإستطلاع آراء المستجوبين حول ظروف ممارسة حرفة الطّرز التقليدي بالمنطقة المدروسة، مع محاولة إبراز أهم العوائق التي يواجهها حرفيو هذه الصنعة.

أولا. مكان ممارسة النشاط : 45,8 % من الحرفيين المستجوبين يمارسون أنشطتهم في ورشات مقابل 54,2 % يعملون بمنازلهم، ومردّ ذلك حسب رأينا هو مزاولة هذه الحرفة من طرف العنصر النسوي اللاتي يفضّلن العمل ببيوتهن عن إنتظار الإستفادة من محلات بسبب صعوبة الحصول على المكان الملائم لإقامة مشاريعهن، إلى جانب البطئ في الإجراءات الإدارية.

وإختلفت طبيعة ملكية المحل بالنسبة للذين يمارسون أنشطتهم بورشات، حيث أنّ 32,2 % من أفراد العينة يمارسون أنشطتهم في محلات مؤجّرة، إذ تمثّل هذه النسبة في الواقع نسبة أولئك الذين إستفادوا مؤخّرا من محلات في إطار برنامج رئيس الجمهورية الذي نصّ عن توزيع 100 محل لكل بلدية يتم دفع أقساط تأجيره شهريا، أما نسبة الحرفيين الذين يعملون في محلات مملوكة فيشكّلون نسبة 8,5 %، في حين شكّلت نسبة 5,1 % الباقية أولئك الذين يعملون في محلات سُلّمت لهم لمزاولة النشاط شرط أن تعود لأصحابها الأصليين في حالة التوقّف، الشكل (III. 07).

وتجدر الإشارة إلى أنّ جل المحلات الموزّعة في إطار برنامج رئيس الجمهورية لا يزال أصحابها يعملون بمنازلهم لكون محلاتهم لم تزوّد بعد بالكهرباء والماء خصوصا بدائرة تقّرت.

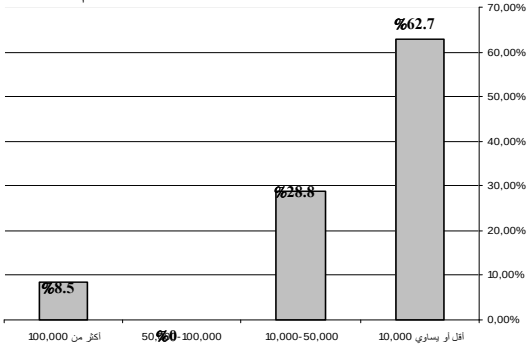

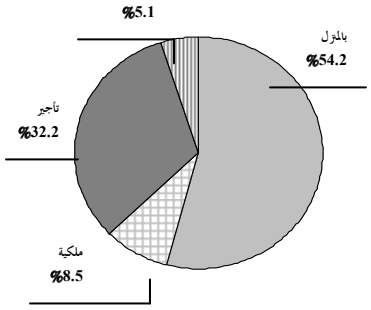

الوحدة: دج

الشكل رقم(III. 07)_ توزيع الحرفيين حسب مكان ممارسة النشاط **الشكل رقم (III. 08)_ حجم رأس المال اللازم لبداية المشروع**

ثانيا. حجم رأس المال : بيّنت عينة البحث أنّ هناك تباين كبير في حجم رأس المال اللازم لبداية النشاط في هذه الحرفة ولذا قمنا بتبويب هذا المتغير ضمن أربعة فئات، الشكل (III. 08). القراءة المباشرة للشكل السابق تبيّن أنّ تمركز النسبة الكبرى من حرفيي الطّرز التقليدي كان بالفئة الأولى، أي الذين يقل أو يساوي رأس مالهم الإبتدائي عن 10.000دج بنسبة 62,7 % من مجموع العينة، تليها فئة الذين تراوح رأس مالهم بين 10.000دج و50.000دج بنسبة 28,8 %، ومن ثم أفراد العينة الذين فاق رأس مالهم الإبتدائي 100.000دج بنسبة 8,5 %، بينما لم تتضمن الفئة الثالثة أي نسبة. ويمثّل هذا المتغير مثالا هاما عن أنّ مشاريع قطاع الصناعة التقليدية والحرف تتميز بإنخفاض رأس مالها المطلوب للبدء بها كما سبق وأشرنا في الفصل الأول.

ثالثا. قيمة الأرباح السنوية : كما هو مبين في الشكل (III. 09)، تنوّعت قيمة الأرباح السنوية للحرفيين غير أنّها تركّزت بشدة ضمن فئة الذين يحصلون على ربح سنوي يتراوح بين 100.000دج و200.000دج بنسبة 54,2 %، في حين كانت نسبة الذين يفوق ربحهم السنوي قيمة 200.000دج ويقل عن 500.000دج 16,9 %، أما الذين يقع ربحهم السنوي بين 500.000دج و1.000.000دج فقد شكّلوا نسبة 15,3 %، لتبقى النسبة الباقية موزّعة بين الذين يفوق ربحهم مبلغ 1.000.000دج والذين يقل ربحهم عن 100.000دج، ويمكن تفسير هذا التباين في قيمة الأرباح لعامل الأقدمية في ممارسة النشاط بالنسبة للحرفي.

وعموما فإن حرفيي الطّرز التقليدي بالمنطقة يعانون من محدودية الأرباح السنوية التي يحققونها مقارنة مع مبالغ الأرباح التي يحقّقها أي نشاط آخر ، فقد تكون عالية كنسبة من رأس المال إلا أنها تبقى محدودة جدا كأرقام مطلقة.

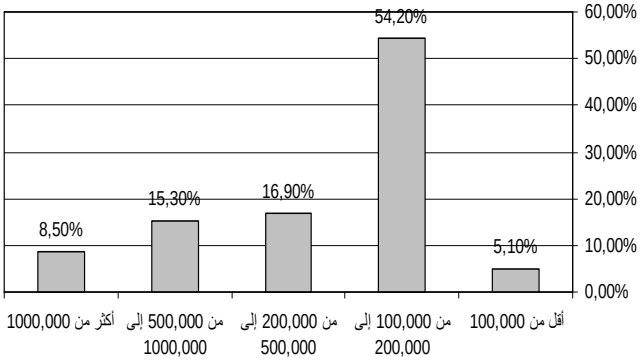

الشكل رقم (III. 09)_ توزيع قيم الأرباح السنوية للحرفيين

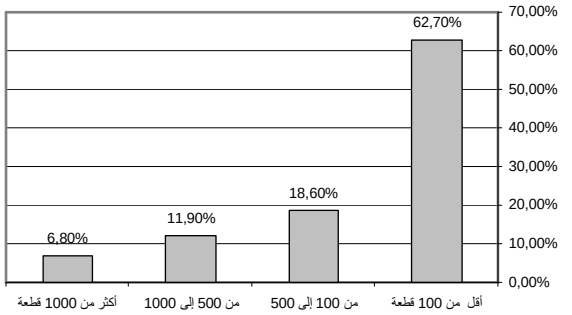

الشكل رقم(III. 10)_ حجم الإنتاج السنوي

رابعا. حجم الإنتاج السنوي : بالإعتماد على توزيع حجم الإنتاج السنوي إلى أربعة فئات، نلاحظ أنّ غالبية حرفيي العينة يتمركز حجم إنتاجهم عند الفئة الأولى (أقل من 100 وحدة) بنسبة 62,7 %، تليها الفئة الثانية للذين يتراوح إنتاجهم بين(100-500) وحدة منتجة، ثم الفئة الثالثة فالرابعة كما هو مبين في الشكل (III. 10)، من خلال هذا الأخير نجد أنّ الإنتاج الحرفي لجل أفراد العينة ضئيل نسبيا، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من الأسباب منها :

- طبيعة العمل الفردية والممارسة بالمترل وفي أحسن الأحوال العمل في ورشة صغيرة إلى جانب قلة عدد المستخدمين؛
- طبيعة الحرفة التي تتطلّب الإتقان والعمل اليدوي كلية ما يؤدي إلى طول مدة الإنجاز.

خامسا. مصادر التمويل : نسعى من خلال هذا السؤال نحو تصنيف أفراد العينة حسب مصادر تمويل رأس مالهم الإبتدائي عند تأسيس أنشطتهم، حيث تبيّن من خلال الدراسة أنّ 89,8 % من الحرفيين كانت مصادر تمويلهم ذاتية، في حين شكّلت نسبة المستفيدين من قروض بنكية أو من هيئة دعم مالي 1,7 % و8,5 % على التوالي، الشكل (III. 11). ويُعزى سبب إعتماد الحرفيين على مصادرهم الذاتية في تمويل تأسيس أنشطتهم إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية أو دعم من هيئة مالية بسبب إرتفاع معدلات الفائدة، فضلا عن طول الإجراءات الإدارية التي تُحول في بعض الأحيان دون دراسة الملفات في الوقت المحدّد لها قانونا.

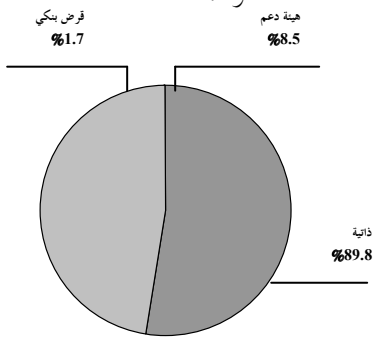

الشكل رقم (III. 11)_ مصادر تمويل حرفيي الطرز التقليدي

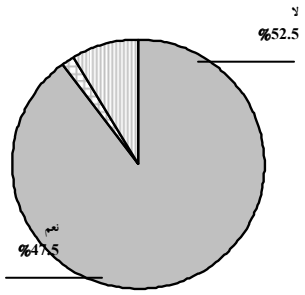

الشكل رقم(III. 12)_ الإستفادة من دعم مؤسسة مالية

سادسا. الإستفادة من دعم هيئة مالية : يرتبط هذا السؤال بأفراد العينة الذين إستفادوا من دعم هيئة مالية في حالة رغبتهم في توسيع أنشطتهم، حيث بلغت نسبة المستفيدين من هذا الدعم 47,5 %، في حين مثّلت النسبة الباقية 52,5 % نسبة الذين لم يستفيدوا من دعم أي هيئة مالية حيث يعتمدون على مصادر تمويلهم الذاتية، الشكل (III. 12)، وهو ما يمكن إرجاعه أيضا إلى عامل صعوبة الحصول على القروض الميسّرة.

سابعا. قيمة المشتريات السنوية : نلاحظ من خلال الشكّل البياني (III. 13) أنّ 47,5 % من حرفيي الطّرز التقليدي تتراوح قيمة مشترياتهم السنوية بين 100.000دج و200.000دج، وتوزّعت النسبة الباقية على باقي الفئات الأخرى؛ فإذا قمنا بمقارنة تمركز قيمة المشتريات السنوية مع تمركز قيم الأرباح، يتبيّن لنا أنّ قيمة المشتريات السنوية تشكّل تكاليف مرتفعة بالنسبة للحرفي، وهو ما يعكس إرتفاع أسعار المواد الأولية بإعتبارها الأكثر إستخداما في العملية الإنتاجية من منطلق أنّ التقنيات المستخدمة هي عبارة عن أدوات يدوية بسيطة وقليلة التكلفة.

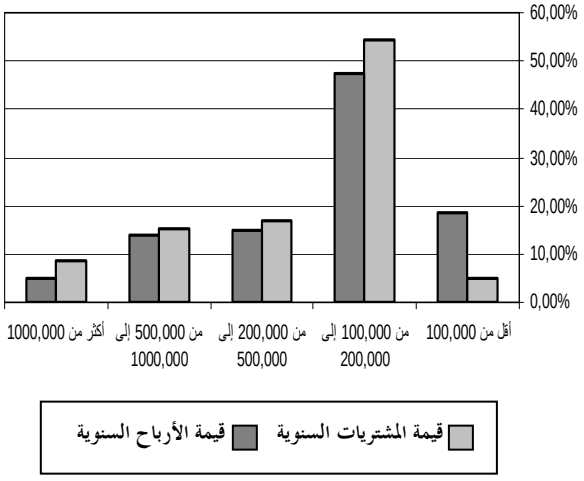

الشكل رقم (III. 13)_ مقارنة بين قيمة المشتريات و قيمة الأرباح السنوية

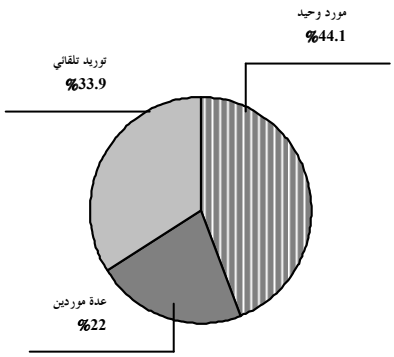

الشكل رقم(III. 14)_ تصنيف الحرفيين حسب طريقة التموين المعتمدة

ثامنا. كيفية التوريد : تبيّن لنا من خلال الدراسة أنّ 44,1 % من الممارسين للحرفة يعتمدون على مورّد وحيد، في حين أنّ 22% منهم يعتمدون على عدّة مورّدين، وشكّلت النسبة الباقية 33,9 % نسبة من ليس لديهم قنوات تموينية محدّدة، الشكل (III. 14). ظاهريا القراءة المباشرة لهذه النتائج تظهر أنّ 66,1 % من أفراد العينة يتعاملون مع مورّدين منتظمين مقابل 33,9 % منهم يقومون بعمليات شراء عشوائية، إلا أنّ هذا التوزيع في الواقع يعكس تبعية كبيرة في مجال التموين بالمواد الأولية، وهو ما يؤثّر على حرفيي الطّرز التقليدي بإرتباطهم بمورد وحيد متحكّم في تحديد الكمية والسعر، عكس الحرفيين المعتمدين على عدة موردين الذين تكون لهم فرص أكبر للتفاوض وعدم الرضوخ للمورّد في تحديد الكمية والسعر، إلى جانب ما سبق فإن هؤلاء المموّنين هم في الحقيقة وسطاء عن المورّد الأساسي.

تاسعا. موقع المورّدين ونسبة التّعامل معهم :

يحدّد موقع مصادر التموين إلى حد كبير تكلفة المواد الأولية، لذلك إعتمدنا في تصنيف موقع الموردين المتعامل معهم إلى أربعة أصناف، الصنف الأول يضم الحرفيين المتعاملين مع مموّنين واقعين بتقّرت؛ الصنف الثاني للمتعاملين مع مموّنين واقعين بورقلة؛ الصنف الثالث للمتعاملين مع موّردين واقعين داخل الوطن؛ الصنف الرابع للمتعاملين مع مونين من خارج الوطن؛ ونهدف من ذلك دراسة تمركز مموّني المواد الأولية الذين يتعامل معهم حرفيو الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت.

وقد أسفرت نتائج الدراسة على أنّ معظم حرفيي الطّرز التقليدي للعينة يتعاملون مع مورّدي مواد أولية من مختلف المناطق، إلا أنّ نسبة التّعامل مع المورّدين تختلف من منطقة إلى أخرى، فقد وُجد أنّ كل أفراد العينة يتعاملون مع موردين متواجدين بمنطقة تقّرت، حيث أنّ 89,8 % منهم فاقت نسبة تعاملهم مع مورّدي المنطقة 75%، أما الحرفيون الذين يتعاملون مع مموّنين متواجدين بورقلة فشكّلوا نسبة 6,8 % حيث لم تتعدى نسبة التّعامل معهم 25%، في حين بلغت نسبة الحرفيين المتعاملين مع مورّدين من باقي ولايات الوطن 13,6 %، 6,8 % من هؤلاء الحرفيين تراوحت حجم مشترياتهم من ولايات أخرى بين 50 و75%، أما نسبة الحرفيين الذين يقومون بعمليات شراء من خارج الوطن فقد شكّلوا نسبة 5,1 % بنسبة شراء تقل عن 25% من حجم مشترياتهم الإجمالية من المواد الأولية. الجدول (III. 03).

	تقرت	ورقلة	داخل الوطن	خارج الوطن
أقل من 25%	%6.8	%6.8	%3.4	%5.1
من 25-50%	%1.7	0	%3.4	0
من 50-75%	%1.7	0	%6.8	0
أكثر من 75%	%89.8	0	0	0
نسبة التعامل الكلية	%100	%6.8	%13.6	%5.1

جدول رقم (III. 03)_ تصنيف الحرفيين حسب موقع الموردين و نسبة التعامل معهم

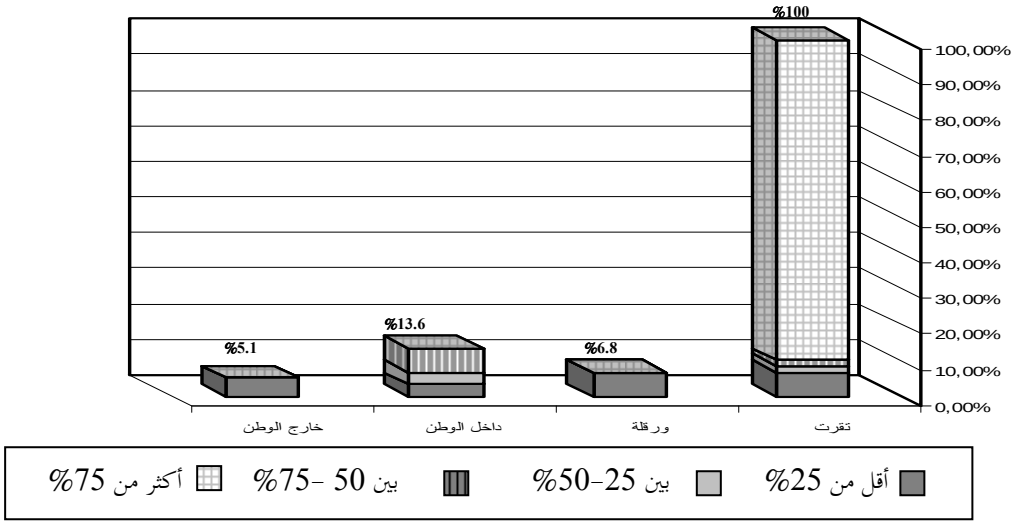

الشكل رقم (III. 15)_ تصنيف الحرفيين حسب موقع الموردين ونسبة التعامل معهم

من خلال الشكل (III. 15) والجدول (III. 03) نلاحظ أنّ جل تعاملات الحرفيين فيما يتعلّق بمشترياتهم من المواد الأولية متمركزة بمنطقة تقرت، أما باقي التعاملات فهي مع موردين بمناطق أخرى خارج منطقة الدراسة والتي يمكن أن تتشكّل في إطار تنقّلات الحرفيين للمشاركة في معارض خارج المنطقة.

عاشرا. موقع الأسواق ونسبة التّعامل فيها : إختلفت الأسواق التي يتعامل فيها حرفيو المنطقة، لهذا فقد قمنا بتتبّع نفس التقسيم السابق في تصنيف موقع الأسواق أي إلى أربعة أصناف؛ الصنف الأول يحوي حرفيي الطّرز التقليدي الذين يبيعون منتجاتهم بمنطقة تقّرت، الصنف الثاني يضم الحرفيين الذين تباع منتجاتهم بورقلة، الصنف الثالث للذين يُوجَّه إنتاجهم إلى ولايات أخرى داخل الوطن، الصنف الرابع للحرفيين الذي تُباع منتجاتهم خارج الوطن بشكل مباشر أو عن طريق مشتريات السياح.

	تقرت	ورقلة	داخل الوطن	خارج الوطن
أقل من 25%	%49.2	%28.8	%10.2	%23.7
من 25-50%	%6.8	%3.4	%5.1	3.4
من 50-75%	%1.7	0	%42.4	0
أكثر من 75%	%35.6	%3.4	%11.9	0
نسبة التعامل الكلية	%93.2	%35.6	%69.5	%27.1

جدول رقم (III. 04)_ تصنيف الحرفيين حسب موقع الأسواق ونسبة التعامل فيها

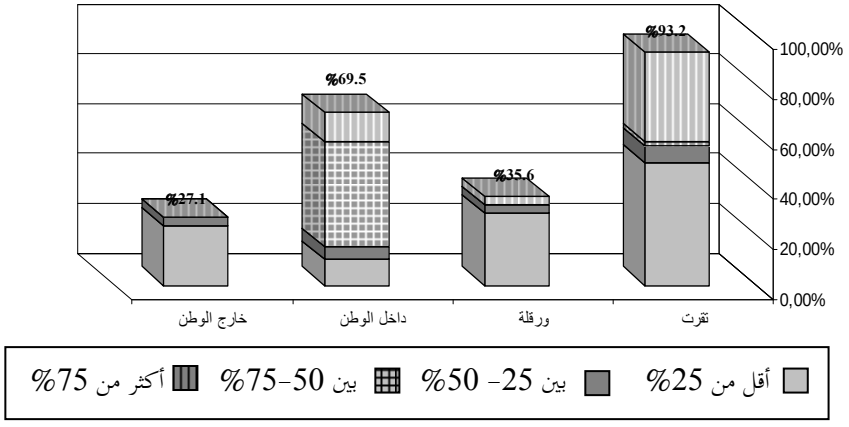

الشكل (III. 16)_ موقع الأسواق و نسبة التعامل فيها

كما هو موضح في الجدول والشكل السابقين، 93,2 % من حرفيي الطّرز التقليدي يمتلكون زبائن بالمنطقة، إلا أنّ 49,2 % منهم تقل نسبة تعاملاتهم مع سوق المنطقة عن 25%، في حين أنّ 35,6 % من حرفيي العينة يتجاوز حجم مبيعاتهم بالمنطقة 75%، ويمكن إرجاع إنخفاض حجم المنتوج الموجّه إلى المنطقة للمنافسة وهذا بإعتبار أنّ غالبية سكان المنطقة يمارسون هذه الحرفة ما يجعل الحرفيين يبحثون عن منافذ أخرى للتسويق.

الصنف الثاني المتعلّق بالحرفيين الذين يوجّهون منتجاتهم لورقلة فيشكّلون نسبة 35,6 %، جزء كبير من هذه النسبة شغلها متعاملون يقّل حجم تعاملهم مع سوق هذه المنطقة عن 25%؛ أما الصنف الثالث الخاص بأفراد العينة المتعاملين مع أسواق أخرى بباقي ولايات الوطن فيمثّلون نسبة 69,5 % من مجموع الحرفيين، 42,4 % منهم يتراوح حجم مبيعاتهم في أسواق ولايات أخرى بين 50 و75%، في حين بلغت نسبة الحرفيين الذين تباع منتجاتهم خارج الوطن 27,1 %، 23,7 % منهم لا يتجاوز حجم مبيعاتهم عن 25%. من هذا التصنيف يظهر لنا أنّ نسبة كبيرة من حرفيي العينة تتمركز جل أسواقهم خارج منطقة تقّرت أي بمناطق أخرى داخل الوطن، بينما لا تشكّل صادراتهم من هذه المنتجات سوى نسبة قليلة، وهو ما يعكس بوضوح بأنّ أفراد العينة يواجهون مشكل تسويق بالمنطقة من جراء المنافسة، إلى جانب صعوبة في توجيه منتجاتهم إلى الخارج.

حادي عشر. قيمة المبيعات السنوية : فيما يتعلّق بتوزيع العينة على أساس أرقام الأعمال المحقّقة، لاحظنا من خلال الدراسة أنّ 89,8 % من حرفيي العينة تقل أرقام أعمالهم السنوية عن 2.000.000دج كما هو موضح في الجدول والشكل اللاحقين.

حجم رقم الأعمال	التكرار	النسبة (%)
أقل من أو يساوي 500.000دج	18	30.5
بين 500.000 و1.000.000دج	20	33.9
بين 1.000.000 و2.000.000دج	15	25.4
أكثر من 2.000.000دج	6	10.2
المجموع	59	100

جدول رقم (III. 05)_ تصنيف الحرفيين على أساس قيم أرباحهم السنوية

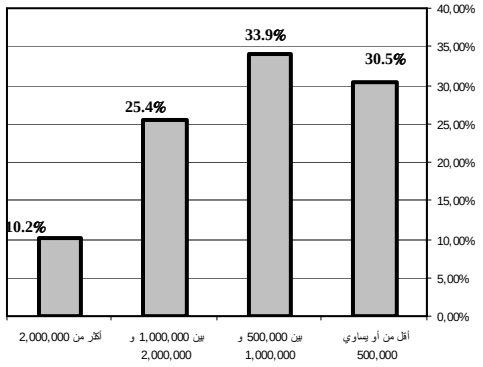

الشكل رقم (III. 17)_ توزيع قيم المبيعات السنوية للحرفيين

تحليل نتائج الجدول والشكل يظهر أنّ العوائد المالية لحرفة الطّرز التقليدي عموما كبيرة مقارنة مع حجم رأس المال الإبتدائي، فهي متمركزة غالبا بين 500.000 و1.000.000دج بنسبة 33,9 %، بينما شكّلت نسبة الذين تقل مبيعاتهم السنوية عن 500.000دج 30,5 %، حيث تضم هذه الفئة حسب ما صادفناه في الواقع الممارسات للحرفة اللواتي بدأن أنشطتهن حديثا أو اللواتي يمارسن أنشطتهن بشكل غير منتظم.

ثاني عشر. الطرق المستخدمة في تسويق المنتجات : تنوّعت طرق تسويق أفراد العينة لمنتجاتهم، وتبيّن لنا أنّ غالبية المستجوبين هم ممن يجمعون بين البيع المباشر للزبون والبيع بالجملة وأحيانا البيع بالتجزئة في نفس الوقت، إذ بلغت نسبة

الحرفيين الذين يعتمدون على البيع المباشر للزبون 83,1 %، تليها فئة الحرفيين الذين يبيعون بالجملة، بنسبة 62,7 %، ثم فئة الذين يبيعون منتجاتهم بالتجزئة بنسبة 30,5 %، بينما لم تحوي العينة المدروسة أي معتمدين على وكلاء توزيع، الشكل (18.III).

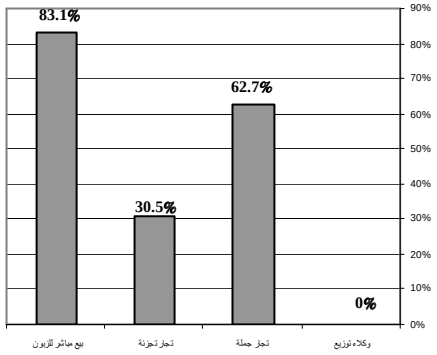

الشكل رقم (III. 18)_ الطرق المستخدمة لتسويق منتجات الحرفيين

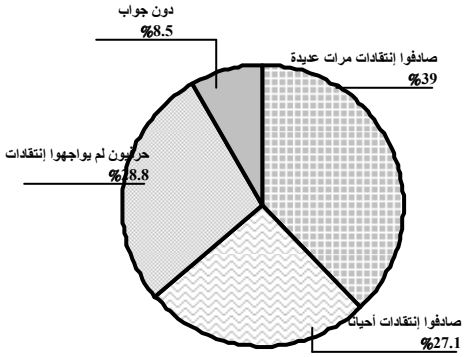

الشكل رقم (III. 19)_ توزيع نسب مصادفة إنتقادات على المنتوج بين الحرفيين

ثالث عشر. بالنسبة للسؤال الثامن عشر الخاص بالإنتقادات التي يواجهها حرفيو العينة حول منتجاتهم، أظهرت النتائج أنّ نسبة 62,7 % من الحرفيين قد واجهوا إنتقادات؛ توزّعت هذه النسبة حسب الحالات التي يُصادَف فيها هذا المشكل بين 39% من الحرفيين صادفوا هذا المشكل مرات عديدة و27,1 % يواجههم هذا المشكل أحيانا،أما نسبة 28,8 % من العينة لم يواجههم أي إنتقاد، في حين امتنعت نسبة 8,5 % عن الإجابة.كما هو موضح في الشكل (III. 19).

وإختلفت طبيعة الإنتقادات التي واجهها المستجوبون وإنحصرت في 3 عناصر أساسية وفق ما جاء في السؤال التاسع عشر، الجدول (III. 06).

طبيعة الإنتقادات	التكرار	النسبة (%)
جودة المنتج	12	20
سعر المنتج	36	61
تأخر الإنتاج	20	33,9
أخرى	0	0

جدول رقم (III. 06)_ طبيعة الإنتقادات التي يواجهها الحرفيون

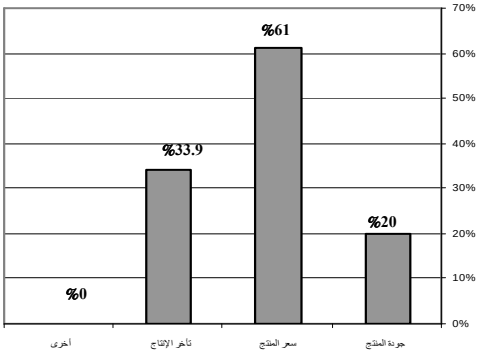

الشكل رقم(III. 20)_ توزيع نسب طبيعة الإنتقادات التي يواجهها الحرفيون

كما هو محدّد في الجدول والشكل السابقين فإنّ 61% من الحرفيين يواجهون إنتقادات تتعلق أساسا بسعر المنتج النّاتج عن المنافسة، يليه مشكل تأخّر الإنتاج بنسبة 33,9 %، ثم الإنتقاد الأخير المتعلّق بجودة المنتج بنسبة 20%.

رابع عشر. فيما يخص السؤال التاسع عشر المرتبط بما إذا كان أفراد العينة قد فوّتوا فرص بيع بحجة قلة الإنتاج، فقد عبّر 66,1 % من الحرفيين بأنّهم صادفوا هذا المشكل، فيما أعرب 33,9 % منهم أنّهم لم يفوّتوا أية فرصة بيع. الشكل (21.III).

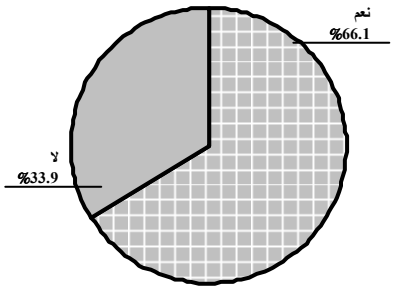

الشكل رقم (III. 21) توزيع نسب الحرفيين الذين فوتوا فرص بيع

خامس عشر. طبيعة العوائق التي تحول دون نمو الطلب على منتجات الحرفيين : تباينت الإجابات وتوزّعت على العوائق المحدّدة في الجدول (III. 7).

	طبيعة العوائق	التكرار	النسبة (%)
1	سعر المنتج	26	44,1
2	الجودة المنخفضة	2	3,4
3	منافسة سلع مصنعة	14	23,7
4	ضعف التعريف بالمنتج التقليدي	28	47,5
5	منافسة السلع المماثلة	52	88,1
6	عوائق أخرى	22	37,3

جدول رقم (III. 07)_ العوائق المعرقلة لنمو الطلب على منتجات الحرفيين

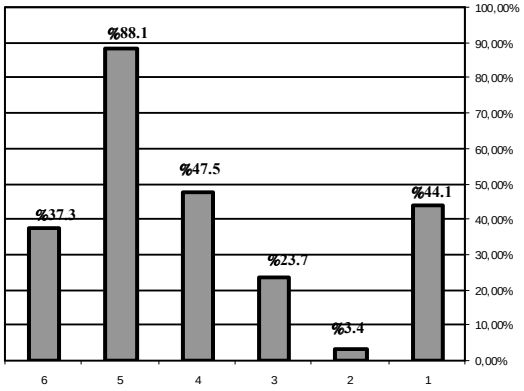

الشكل رقم (III. 22) توزيع نسب العوائق المعرقلة لنمو الطلب على منتجات الحرفيين

ما يلاحظ من خلال نتائج الجدول (III. 07) والشكل (III. 22) هو أنّ هناك إجماع على أنّ منافسة السلع المماثلة هي العائق الأول الذي يحول دون نمو الطلب على منتجات الحرفيين، حيث تحصّل هذا الخيار على نسبة 88,1 %، يليه الخيار الرابع بنسبة 47,5 %، ثم الخيار الأول بنسبة 44,1 %، فالخيار السادس بنسبة 37,3 %، فالخيار الثالث فالثاني؛ وبهذا يمكن تصنيف أهم الأسباب التي تعيق نمو الطلب على المنتجات التقليدية حسب أفراد العينة في : منافسة السلع المماثلة، ضعف التعريف بالمنتوج التقليدي، سعر المنتج، ويضاف إلى ذلك الظروف المناخية حسب ما يراه بعض أفراد العينة خصوصا بالنسبة للحرفيين المتخصّصين في إنتاج الألبسة، بإعتبار أنّ الطّرز يتم على قماش صوفي ولهذا يكون الطلب أكثر في فصل الشتاء فيما يقل في الصيف.

سادس عشر. أظهرت النتائج فيما يخص السؤال الحادي والعشرين المتعلّق بإستعمال وسيلة إشهارية أنّ 35,6 % من الحرفيين المستجوبين يستعملون وسيلة إشهارية تتمثّل في البطاقة الإشهارية (Carte visite)، في حين أنّ 62,7 % منهم لا يستعملون أي وسيلة، كما إمتنعت نسبة 1,7 % عن الإجابة. الشكل (III. 23).

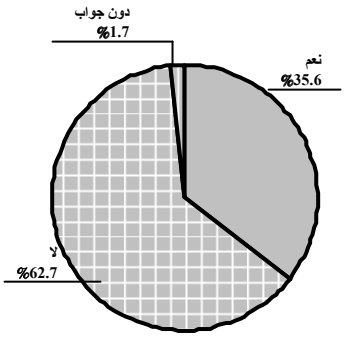

الشكل رقم (III. 23)_ تصنيف الحرفيين وفق إستعمالهم لوسيلة إشهارية

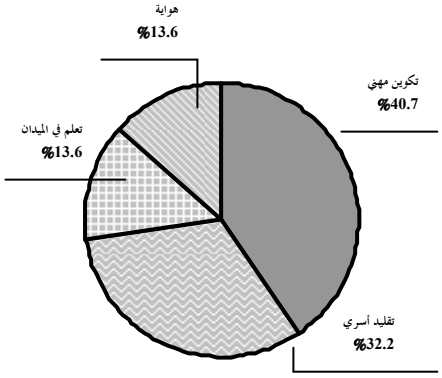

الشكل رقم (III. 24)_ تصنيف الحرفيين وفق وسيلة إكتساب المهارة التقنية في مجال الحرفة

سابع عشر. وعن السؤال الثالث والعشرين المتضمّن وسيلة إكتساب المهارة التقنية في مجال الطّرز التقليدي، وُجد أنّ 40,7 % من الحرفيين إكتسبوا المهارة التقنية في هذه الحرفة من خلال التكوين المهني، فيما أنّ 32,2 % منهم إكتسبوها عن أحد أفراد العائلة، بينما إنقسمت النسبة المتبقية بالتساوي بين إكتساب الحرفة عن طريق التعلّم بالميدان أو تعلّمها كهواية، الشكل (III. 24).

ثامن عشر. الموارد البشرية المستخدمة : النتائج المقدمة في هذا العنصر تخصّ إجابات الأفراد عن السؤال رقم 23 والتي تبيّن لنا من خلالها أنّ 91,5 % من الحرفيين المستجوبين يمتلكون عمالة مؤجّرة، وأنّ نسبة5,1 % لا تشغّل أي عمال، في حين إمتنعت نسبة 3,4 % عن الإجابة.

أمّا ما يتعلّق بعدد العمال الذين تشغّلهم فئة الحرفيين الممتلكين لعمالة فقد سمحت لها المقابلة الشخصية لأفراد العينة بتمييز 3 أنواع من العمالة التي يشغلها الممارسون لهذه المهنة :

- عمالة دائمة تحصل على أجر شهري؛
- عمالة مؤقتة (عمال بالقطعة) : ويتعلق الأمر بنساء هاويات يمارسن الحرفة بمنازلهن يتم التعامل معهن من طرف الحرفي صاحب العمل ويتحصلن على أجورهن حسب عدد الوحدات التي يقمن بإنتاجها؛
- متمهنون : وهم خريجو مراكز التكوين المهني تم إدماجهم، حيث يعملون لصالح الحرفي ويتم دفع أجورهم من طرف الدولة بمعدل متمهنين إثنين لكل حرفي معلم.

ولهذا فقد قمنا لمعرفة عدد العمال الذين يتعامل معهم كل حرفي بأخذ متوسط العاملين الواجب توافرهم بصورة مستمرة عند كل عملية بيع يقوم بها هذا الأخير من دون إحتساب المتمهنين المدمجين.

ووفقا لنتائج الدراسة تباينت أعداد العمالة التي يتم تشغيلها من طرف المستجوبين وظهر أنّ 59,3 % من الحرفيين يشغّلون عمالة يقل عددها عن 10 أفراد، ونسبة 23,7 % يتراوح عدد عمالهم بين (10-20) عمال، في حين أنّ نسبة 5,1 % من

الحرفيين يمتلكون عمال بين (20-50) عامل، أمّا نسبة الأفراد الذين يشغّلون أكثر من 50 عامل فيشكّلون نسبة 3,4 %، الشكل (III. 25). ما يعني أنّ 83% من حرفيي العينة يشغّلون عمالة لا يزيد عددها عن 10، وهو ما يمكن أن يفسّر النتيجة رقم 4 من هذا الجزء المتعلّقة بقلة الوحدات المنتجة لأفراد العينة بمراعاة طبيعة الحرفة التي تتطلّب العمل اليدوي كلية.

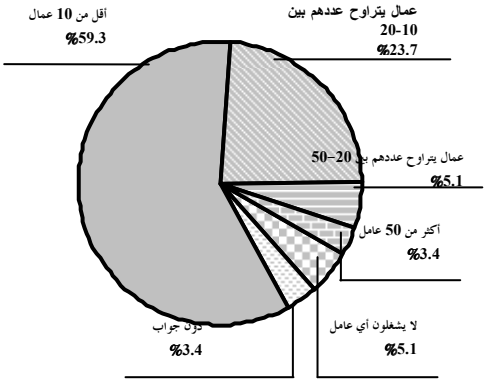

الشكل رقم (III. 25)_ توزيع الحرفيين وفق عدد العمال المستخدمين

تصنيف العمالة التي يشغّلها حرفيو العينة وفق درجة القرابة موزّعة في الجدول (III. 08) والشكل (III. 26).

تصنيف العمال حسب درجة القرابة لصاحب العمل	التكرار	النسبة (%)
أقارب	15	25.4
أصدقاء	40	67.8
غير ذلك	12	20.3

جدول رقم (III. 08)_ تصنيف العمال حسب درجة القرابة لصاحب العمل

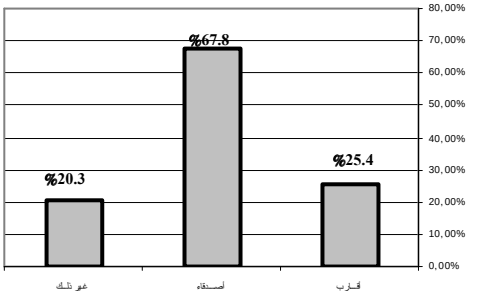

الشكل رقم (III. 26)_ توزيع نسب العمال حسب قرابتهم لصاحب العمل

من الجدول والشكل السابقين نلاحظ أنّ غالبية العمالة التي يشغّلها حرفيو العينة هي من الأصدقاء والأقارب، وهو ما يؤدي إلى تشكيل علاقات غير رسمية بينهم وبين الحرفي المعلّم فضلا عن الولاء والإنتماء للعمل.

إختلفت إجابات أفراد العينة حول الوسائل المستخدمة في تنمية الموارد البشرية وتوزّعت على العناصر المحدّدة سلفا في الإستبيان، لخّصناها في الجدول رقم (III. 09).

أشكال التكوين المهني	التكرار	النسبة (%)
تدريب في الميدان	36	61
تكوين مهني	24	40.7
تكوين مستمر	1	1.7
أخرى	0	0

جدول رقم (III. 09)_ طرق تنمية الموارد البشرية لدى الحرفي

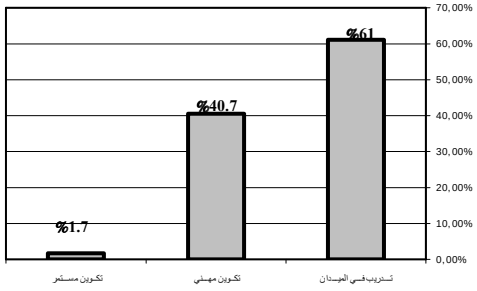

الشكل رقم (III. 27)_ توزيع نسب الطرق المستخدمة في تنمية الموارد البشرية

نسبة كبيرة من حرفيي الطّرز التقليدي للعينة المدروسة يعتمدون في تنمية مواردهم البشرية على التدريب في الميدان إلى جانب التكوين المهني لعمالهم، غير أنّ هذا الأخير _أي التكوين المهني_ يكون بنسبة أقل، فكما هو موضّح في الجدول والشكل السابقين، فإنّ 61% منهم يعتمدون على التدريب المباشر لعمالهم، فيما يعتمد 40,7 % على التكوين المهني إلى جانب التدريب في الميدان، وشكّلت نسبة الذين يقومون بتكوين مستمر لعمالهم 1,7 %، أي أنّ العمالة المستخدمة لدى العينة المستجوبة هي عمالة مؤّهلة نسبيا، كما يدّل أيضا على غياب مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل لدى حرفيي المنطقة.

تاسع عشر. التكوين ضمن برنامج أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك (Cree_Germe) : أظهرت نتائج الدراسة أنّ 23,7 % من الأفراد قاموا بتكوين ضمن برنامج أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك، في حين أنّ نسبة 76,3 % لم يقوموا به، الشكل (III. 28). غالبية أفراد هذه الفئة الأخيرة يمثّلون حسب ما لاحظناه في الواقع عينة من الحرفيين ليس لديهم دراية أصلا عن هذا البرنامج، ما يعني أنّ نسبة كبيرة من الحرفيين لا يمتلكون معرفة حول أساليب التسيير الحديثة.

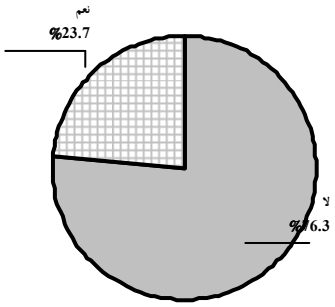

الشكل رقم (III. 28)_ التكوين في إطار برنامج حسن تسيير مؤسستك

عشرون. طريقة تحديد سعر المنتج : نلاحظ من خلال المعطيات الإحصائية الموجودة في الجدول (III. 10) والممثّلة في الشكل (III. 29) أنّ غالبية أفراد العينة المستجوبة يحدّدون أسعار منتجاتهم على أساس التكلفة، وذلك بنسبة 74,6 % وكذلك الطلب بنسبة 45,8 %، بالإضافة للمنافسة بنسبة 47,5 %، بينما شكّلت نسبة الذين يحدّدون أسعار منتجاتهم بشكل عشوائي 20,3 %.

طريقة تحديد السعر	التكرار	النسبة (%)
التكلفة	44	74.6
الطلب	27	45.8
المنافسة	28	47.5
بشكل عشوائي	12	20.3

جدول رقم (III. 10)_ طرق تحديد سعر المنتج بالنسبة لحرفيي منطقة تقّرت

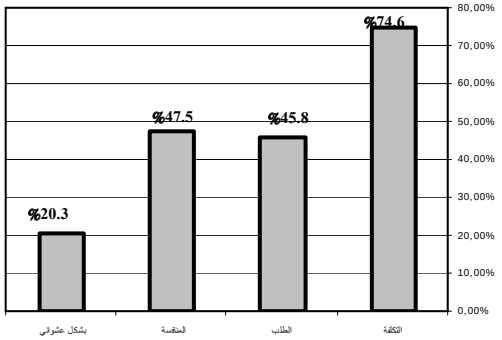

الشكل رقم (III. 29)_ توزيع نسب طرق تحديد سعر المنتج

حادي وعشرون. طبيعة السوق المتواجد فيه : بهدف قياس درجة المنافسة التي يواجهها حرفيو الطّرز التقليدي بالمنطقة قمنا بتقسيم هذا العنصر إلى أربعة فئات، ووجدنا على إثر ذلك أنّ 61% من حرفيي العينة ينشطون في حالة منافسة

قوية، وأنّ نسبة 25,4 % منهم يواجهون منافسة متوسطة، في حين أنّ 13,6 % من الحرفيين عبّروا عن عدم مواجهتهم لمنافسة، هذه الفئة الأخيرة تعكس وفق ما صادفناه حرفيات الطّرز التقليدي المتخصّصات في إنتاج منتج معيّن لا ينتجه الآخرون، الشكل (III. 30).

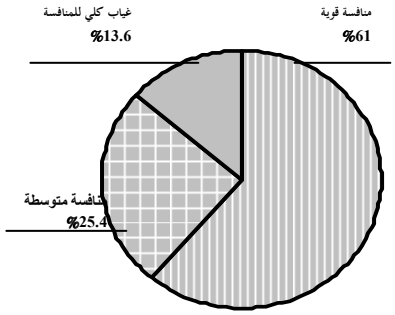

الشكل رقم (III. 30)_ درجة المنافسة التي يواجهها الممارسون للحرفة

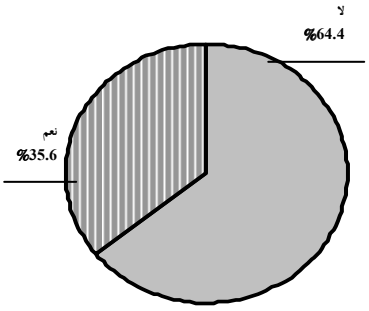

الشكل رقم (III. 31)_ القيام بدراسات سوقية

ثاني وعشرون. بالنسبة للسؤال الموجّه للحرفيين والمرتبط بقيامهم بدراسات سوقية أو لا، أعرب غالبية المستجوبين عن عدم قيامهم بدراسات للسوق، حيث شكّلت هذه الفئة نسبة 64,4 %، ومثّلت النسبة الباقية 35,6 % نسبة الأفراد الذين يقومون بذلك، الشكل (III. 31). وعن طريقة جمع المعلومات عن السوق أجمع أفراد الفئة الأخيرة أنّ ذلك يتم بواسطة الإتّصال مع الذين يعملون بنفس الحرفة لكونها الوسيلة الأسهل والأسرع، حيث بلغت نسبتهم 35,6 %، إضافة إلى الإطّلاع على المستجدات من خلال المجلات المهنية بنسبة 6,8 %، فيما لم تتضمّن العينة أفراد يقومون بالحصول على المعلومات بواسطة هيئات متخصّصة.

ثلاث وعشرون. المعايير المعتمدة في إنتاج المنتجات : أظهرت الدراسة إختلاف في آراء الحرفيين حول المعايير المستخدمة في إنتاج منتجاتهم كما هو موضّح في الجدول (III. 11).

	المعايير المعتمدة في إنتاج المنتجات	التكرار	النسبة (%)
1	رغبة الزبون	33	55.9
2	تقليد منتجات الحرفيين	14	23.7
3	الجودة*	39	66.1
4	معايير أخرى	26	44.1

جدول رقم (III. 11)_ المعايير المعتمدة في إنتاج المنتجات من طرف حرفيي الطرز التقليدي

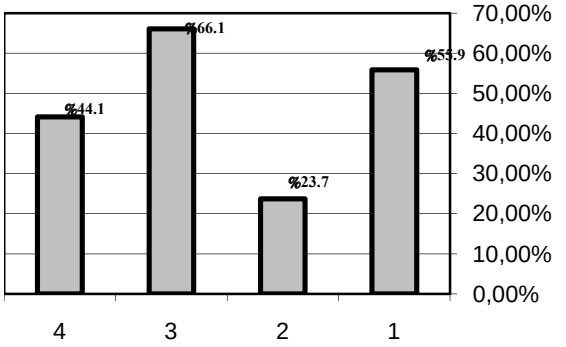

الشكل رقم (III. 32)_ توزيع نسب المعايير المعتمدة في إنتاج منتجات الحرفيين

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول والموضّحة في الشكل تباين المعايير المعتمدة من طرف حرفيي العينة في إنتاج منتجاتهم، حيث تحصّل معيار الجودة على أعلى نسبة بـــ66,1 %، يليه معيار رغبة الزبون بنسبة 55,9 %، ثم معايير أخرى تتعلّق بصفة أساسية بإنتاج ماهو مطلوب بنسبة 44,1 %، وأخيرا معيار تقليد منتجات حرفيين آخرين بـــ 23,7 % ؛

* معيار الجودة المذكور هنا نعني به الجودة من منظور الحرفي أي العمل بإتقان و ليس معايير الإيزو.

وتوحي هذه الإختلافات بعدم التجانس الذي ميّز حرفيي العينة في إختيارهم للمعايير المعتمدة في الإنتاج، ويرجع السبب في ذلك حسب رأينا إلى الغرض من ممارسة هذه الحرفة فيما إذا كانت تمارس كنشاط أساسي أو هي نشاط ممارس إلى جانب نشاط رئيسي آخر. ففي حالة ما إذا كانت حرفة الطّرز التقليدي هي مصدر دخل أساسي للحرفي، فإنّ هذا الأخير سوف يقوم بالإعتماد على الجودة بصفة أساسية ثم رغبة الزبون وفي حالات أقّل على إنتاج ما هو مطلوب بكثرة في السوق أو تقليد ما ينتجه الآخرون ؛ بينما إذا كانت الحرفة تمارس كنشاط ثانوي ممارس إلى جانب نشاط آخر موفّر لدخل، فإنّ الحرفي سوف يعتمد على إنتاج السلع المطلوبة بكثرة في السوق وعلى رغبة الزبون بصفة أساسية، فيما يكون إعتماده على معيار الجودة بصفة أقل.

المطلب الثالث : قياس درجة إستعداد أفراد العينة لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي

بهدف قياس درجة إستعداد حرفيي العينة لتطوير نظام للإنتاج المحلي بالحرفة المدروسة، قمنا بدراسة طبيعة العلاقة بين أفراد العينة ومختلف الأعوان ذوي العلاقة بهم، فضلا عن تحديد مواقع تواجد الفئة الأخيرة من الفاعلين، ومن ثم إستطلاع آراء الحرفيين المستجوبين حول تنفيذ نظام للإنتاج المحلي بالحرفة المعنية، وذلك من خلال عنصرين :

1. علاقة حرفيي العينة بمختلف الأعوان ذوي العلاقة؛
2. مدى إستجابة الحرفيين لتطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة.

0. علاقة الحرفيين مع مختلف الفاعلين ذوي العلاقة :

ويرتبط هذا العنصر بتحليل إجابات الحرفيين حول أسئلة الإستبيان الممتدّة من السؤال التاسع والعشرين (29) إلى غاية السؤال الخامس والثلاثين (35).

أولا. بالنسبة للسؤال المتعلّق بقيام الحرفي بعمليات تعاون، يرى غالبية الحرفيين أنّ أنشطتهم تتطلّب ذلك، وهو ما مثّلته نسبة 64,4 %، في حين ترى نسبة 35,6 % عكس ذلك؛ كما أظهرت النتائج تنوّع إجابات الحرفيين حول المجالات التي يرون بأنّها تتطلّب تعاونا للقيام بها. الجدول (III. 12).

	المجالات التي تتطلب تعاون	التكرار	النسبة (%)
1	تسويق	15	25.4
2	تكوين	1	1.7
3	شراء جماعي	11	18.6
4	تبادل معلومات	19	32.2
5	أعمال مناولة	29	49.2
6	مجالات أخرى	0	0

جدول رقم (III. 12)_ المجالات التي تتطلب القيام بعمليات تعاون بين الحرفيين

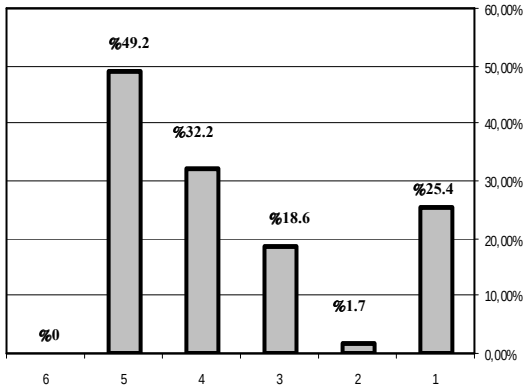

الشكل رقم (III. 33)_ توزيع نسب المجالات التي تتطلب عمليات تعاون بين الحرفيين

ما يلاحظ من هذه النتائج أنّ معظم عمليات التعاون التي قام بها حرفيو الطّرز التقليدي المستجوبون إرتكزت على القيام بأعمال مناولة•، وهذا بنسبة 49,2 %، وكذلك على تبادل المعلومات بنسبة 32,2 %، وبنسب أقل كل من التسويق والشراء الجماعي، 25,4 % و18,6 % على التوالي.

وقد أرجع أفراد العينة الذين أجابوا بالنفي أسباب عدم قيامهم بأعمال تعاون إلى الأسباب الموضحة في الجدول (13.III).

الأسباب	التكرار	النسبة (%)
لم تقدم لكم الفرصة	9	15.3
لا تشعرون بأنكم بحاجة لمثل هذا التعاون	10	16.9
المخاطر الناجمة أكبر من الإستفادة المحققة	4	6.8
عدم الثقة	15	25.4
أسباب أخرى	0	0

جدول رقم (III. 13)_ الأسباب المؤدية إلى عدم القيام بأعمال تعاون بين الحرفيين

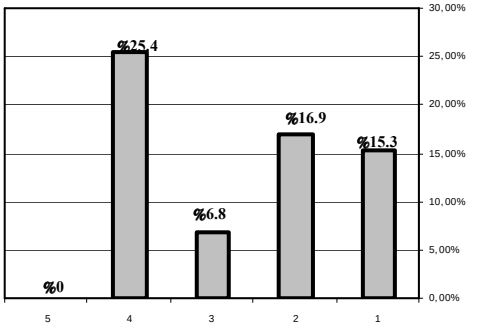

الشكل رقم (III. 34)_ توزيع نسب الأسباب المؤدية لعدم قيام الحرفيين بأعمال تعاون

كما هو موضح في الأعلى يمثّل السبب الأساسي لعدم قيام هذه الفئة بعمليات تعاون إلى إنعدام الثقة بين الحرفيين، حيث تحصّل هذا السبب على نسبة 25,4 %، يليه سبب عدم الحاجة للتعاون بنسبة 16,9 %، كما أرجعوا سبب ذلك أيضا لكون الفرصة لم تتح لهم وذلك بنسبة 15,3 %، بينما تحصّل سبب أنّ الأخطار الناجمة أكثر من الأرباح المحقّقة على نسبة 6,8 %. فوفق ما لاحظنا خلال بحثنا الميداني، فإنّ إجابات الأفراد المرتبطة بهذا الجزء الثاني من السؤال تمثّل في الغالب إجابات الحرفيات الأكثر أقدمية في ممارسة الحرفة لكونهن أكثر خبرة مهنية ودراية بالممارسة؛ في حين أنّ الشق الأول يمثّل إجابات اللواتي بدأن أنشطتهن حديثا.

ثانيا. موقع الحرفيين الذين تمّ التعامل معهم وتعدادهم : من خلال الإجابات عن السؤال المتعلّق بموقع الحرفيين الذين تم التعامل معهم من طرف أفراد العينة، تبيّن أنّ معظمهم متموقع بمنطقة تقّرت، حيث بلغت نسبة المتعاملين مع أفراد من المنطقة نسبة 59,3 %، في حين أنّ النسبة المتبقّية من حرفيي العينة الذين تطلّبت أنشطتهم القيام بأعمال تعاون مع متعاملين من ولايات أخرى داخل الوطن بلغت 5,1 %، الشكل (III. 35).

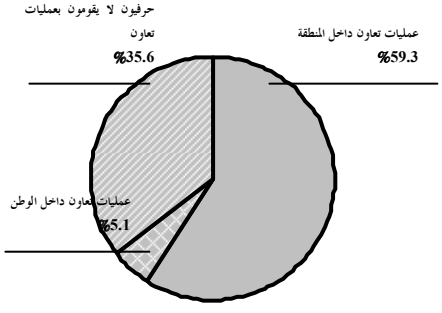

الشكل رقم (III. 35)_ موقع الحرفيين الذين يتم التعاون معهم

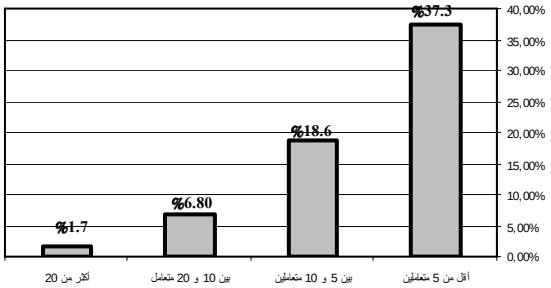

الشكل رقم (III. 36)_ التوزيع وفق أعداد الأفراد الذين يتم التعامل معهم من طرف الحرفيين

• أعمال المناولة التي قام بها أفراد العينة تمت خاصة مع حرفيات يمارسن حرفة الخياطة، هاته الأخيرة تقوم بتفصيل المنتج بينما تتولى الأولى عملية التطريز

أمّا تعداد الأفراد الذين تعاون معهم المستجوبون، فبالإعتماد على تقسيم هذا العنصر إلى أربعة أصناف، الشكل (III.36)، لاحظنا أنّ نسبة 37,3 % من المستجوبين يقلّ عدد الأفراد الذين تعاونوا معهم عن 5 أفراد، بينما بلغت نسبة الحرفيين الذين تعاونوا مع عدد من الأفراد يتراوح بين (5-10) أفراد 18,6 %، في حين تحصّلت باقي الفئات على نسب ضعيفة.

ثالثا. حول إستعانة أفراد العينة بهيئات عمومية : وعن إستفادة أفراد العينة من دعم هيئة عمومية (مراكز تكوين، هيئة مالية، بحث وتطوير، تكوين مستمر...)، عبّرت نسبة 67,8 % منهم عن إستعانتها بهيئات عمومية، بينما نفت نسبة 32,2 % ذلك. طبيعة هذه الهيئات التي إستفاد منها الحرفيون الذين عبّروا بالإيجاب موزّعة في الجدول (III. 14) والشكل (III. 37) اللاحقين.

نوع الهيئة العمومية	التكرار	النسبة (%)
مراكز تكوين	31	52,5
الوكالة الوطنية للقرض المصغر	29	49,2
صندوق التامين عن البطالة	1	1,7
هيئات عمومية أخرى	21	35,6

جدول (III. 14)_ حول الإستفادة من هيئة عمومية

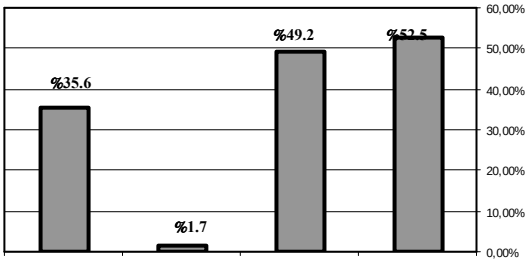

الشكل رقم (III. 37)_ توزيع نسب الإستفادة من إحدى الهيئات العمومية

بقراءة هذه المعطيات نجد أنّ نسبة كبيرة من الحرفيين إستفادوا من دعم مراكز التكوين والوكالة الوطنية للقرض المصغّر بنسبة 52,5 % و49,2 % على التوالي، بالإضافة إلى إستفادة نسبة 35,6 % من دعم هيئات عمومية أخرى (الغرفة من خلال المعارض وكذا الدعم المباشر للحرفيين المسجّلين)؛ أما صندوق التأمين عن البطالة فقد إستفادت منه نسبة 1,7 % فقط من العينة.

الموقع	التكرار	النسبة (%)
تقرت	40	67,8
ورقلة	11	18,6
باقي الولايات الأخرى	13	22

جدول رقم (III. 15)_ موقع الهيئات العمومية التي يتم التعامل معها من طرف حرفيي المنطقة

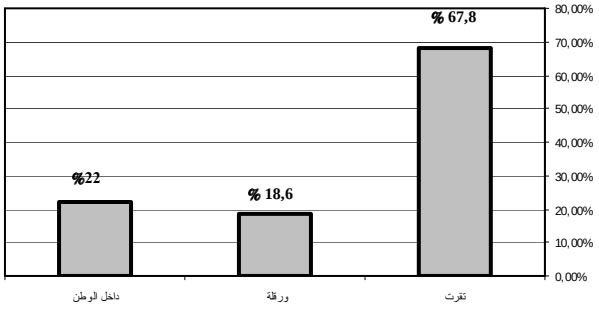

الشكل رقم (III. 38)_ موقع الهيئات العمومية التي يتم التعامل معها

وما يرتبط بموقع الهيئات التي تم الإستفادة منها فكما هو مُبيّن في الجدول والشكل السابقين، فإنّ كل أفراد العينة المستفيدة من دعم هيئات عمومية، إستفادوا من دعم هيئات موجودة بمنطقة تقّرت، إضافة إلى هيئات أخرى واقعة بورقلة بنسبة 18,6 %، وتتعلّق خصوصا بدعم غرفة الصناعة التقليدية والحرف وصندوق التأمين عن البطالة، في حين شكّل دعم الهيئات العمومية الموجودة في ولايات أخرى من الوطن نسبة 22%.

رابعا. بالنسبة للإجابات المتعلّقة بالسؤال المرتبط بالمجالات الثلاث الأكثر أهمية التي ينتظر فيها حرفيو العينة دعما عموميا، فقد لخصناها في الجدول رقم (III. 16).

	المجالات	التكرار	النسبة (%)
1	تمويل	28	47.5
2	تموين	32	54.2
3	بحث و تطوير	7	11.9
4	تكوين	6	10.2
5	تسويق	52	88.1
6	تصدير	38	64.4
7	الحصول على شهادة مطابقة	14	23.7
8	مجالات أخرى	0	0

جدول رقم (III. 16)_ المجالات ذات الأولوية التي ينتظر فيها حرفيو العينة دعما عموميا

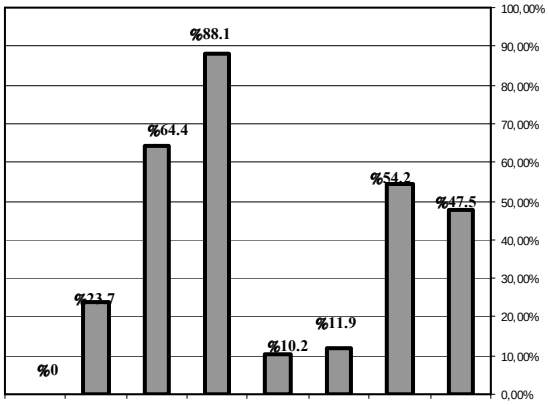

الشكل رقم (III. 39)_ توزيع نسب المجالات ذات الأولوية التي ينتظر فيها الحرفيون دعما من طرف الدولة

نلاحظ من خلال النتائج الواردة في الجدول (III. 16) والشكل (III. 39)، أنّ هناك شبه إجماع على أنّ التسويق هو المجال الأكثر الأهمية الذي يتطلّب تدخّلا عموميا، حيث تحصّل هذا العنصر على نسبة 88,1 %، ويليه مجال التصدير بنسبة 64,4 %، ثم التموين بنسبة 54,2 % فمجال التمويل بنسبة 47,5 %، بينما تحصّلت المجالات الأخرى على نسب أقل. ويعكس هذا التوزيع في الواقع الملموس أنّ حرفيي العينة يواجهون صعوبات كبيرة في المجالات المذكورة سلفا.

خامسا. ظهر خلال الإستفسار فيما إذا كان المستجوبون هم أعضاء في إحدى الجمعيات المهنية ذات العلاقة بالقطاع أنّ 35,6 % من الحرفيين المستجوبين هم أعضاء في جمعيات مهنية، بيد أنّ نسبة 64,4 % منهم ليسوا بأعضاء في جمعيات، الشكل (III. 40). وعن تموقع الجمعيات المهنية التي يشترك فيها أفراد العينة، تبيّن أنّ معظم الحرفيين الأعضاء هم مشتركون بجمعيات مهنية واقعة بمنطقة تقرت بنسبة 28,8 %، وشكّل الحرفيون الأعضاء بجمعيات واقعة بورقلة أو بولايات أخرى من الوطن نسبة ضئيلة حيث يشكّلون نسبة 5,1 % و1,7 % على التوالي.

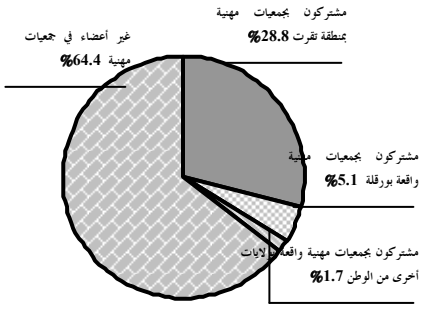

الشكل رقم (III. 40)_ التوزيع حسب العضوية في الجمعيات المهنية و موقعها

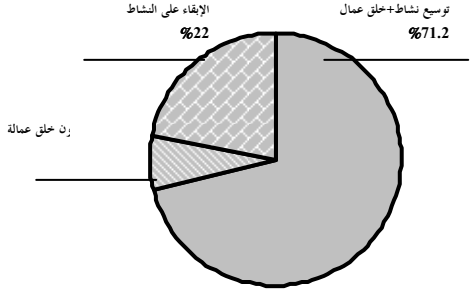

الشكل رقم (III. 41)_ حول الآفاق المستقبلية للحرفيين

سادسا. وفي إستطلاع لآراء الحرفيين حول آفاقهم المستقبلية، أظهرت إجاباتهم أنّ نسبة 71,2 % من الحرفيين يرغبون في توسيع أنشطتهم مع خلق عمالة إضافية، بينما فضّلت نسبة 6,8 % منهم التوسّع دون خلق مناصب عمل، وبلغت نسبة الحرفيين الذين يفضّلون الإبقاء على نشاطهم الحالي 22%، الشكل (III. 41).

سابعا. يرى 79,7 % من العينة المستجوبة عن السؤال الخامس والثلاثين حول مدى ملائمة الأنظمة القانونية والجبائية بعدم ملائمة هذه الأخيرة، خاصة ما يتعلّق بأقساط الضمان الإجتماعي السنوية، بينما عبّرت نسبة 13,6 % عكس ذلك، وشكّلت النسبة الباقية 6,8 % إجابات الحرفيين الذين يرون في الأنظمة القانونية والجبائية بأنّها محفّزة، الشكل (III.42).

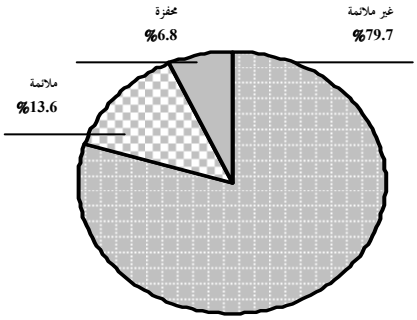

الشكل رقم (III. 42)_ مدى ملائمة الأنظمة الجبائية

1. مدى إستجابة الحرفيين لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت :

سنتناول في هذا العنصر أسئلة الإستبيان الممتدّة من السؤال السادس والثلاثين إلى غاية السؤال الأخير.

أولا. أظهرت إجابات المستجوبين حول معرفتهم لنظام الإنتاج المحلي أنّ جل أفراد العينة يجهلون هذا النظام، حيث بلغت نسبتهم 84,7 %، في حين كانت نسبة الذين لديهم دراية به 15,3 % وهي نسبة ضئيلة، ويُعزى ذلك إلى غياب قناة معلوماتية خاصة بالقطاع، (III. 43).

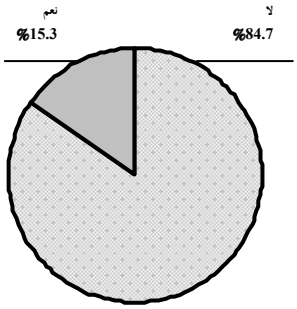

الشكل رقم (III. 43)_ حول معرفة الحرفيين لنظام الإنتاج المحلي

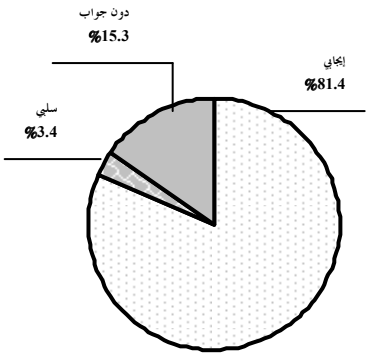

الشكل رقم (III. 44)_ تقييم نظام الإنتاج المحلي

ثانيا. تقييم نظام الإنتاج المحلي : سمحت لنا المقابلة الشخصية لغالبية أفراد العينة بشرح مفهوم نظام الإنتاج المحلي للحرفيين، وفي إستفسارنا عن تقييمهم لهذا النظام أعرب 81,4 % منهم أنّ هذا الأمر إيجابي، بينما تعتبر نسبة 3,4 % الأمر

سلبي، فيما إمتنعت نسبة 15,3 % عن الإجابة، الشكل (III. 44). تردّد أفراد الفئتين الأخيرتين مرتبط حسب رأينا بحداثة المفهوم.

ثالثا. إستطلاع آراء الحرفيين حول تطبيق نظام الإنتاج المحلي في حرفة الطّرز التقليدي : ويخص هذا الجزء إجابات الأفراد عن السؤال الأخير من الإستبيان، فما لوحظ في هذا المقام بصفة عامة هو وجود موافقة كبيرة على تطبيق هذا النظام بهذه الحرفة، حيث عبّرت نسبة 72,9 % من الحرفيين عن تأييدها لفكرة تطبيق هذا النظام، في حين صرّحت نسبة 25,4 % عن عدم تأييدها للفكرة وإمتنعت نسبة 1,7 % عن الإجابة، الشكل رقم (III. 45).

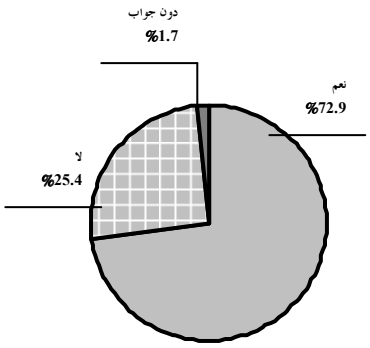

الشكل رقم (III. 45)_ موقف الحرفيين من تطبيق نظام الإنتاج المحلي بحرفة الطرز

وعن الأسباب والدواعي التي يعتبرها المستجوبون وراء عملية الرّفض أو القبول، فقد أظهرت النتائج الإحصائية مايلي:

- توزعت الأسباب التي أرجعها أفراد العينة الذين لم يؤيدوا فكرة تطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المدروسة على سببين :

	أسباب الرفض	التكرار	النسبة (%)
1	لا تشعر بحاجة لمثل هذا النظام	5	8,5
2	إنعدام الثقة	15	25,4
3	أسباب أخرى	0	0

جدول رقم (III. 17)_ أسباب رفض فئة المعارضين من الحرفيين لتطبيق نظام الانتاج المحلي

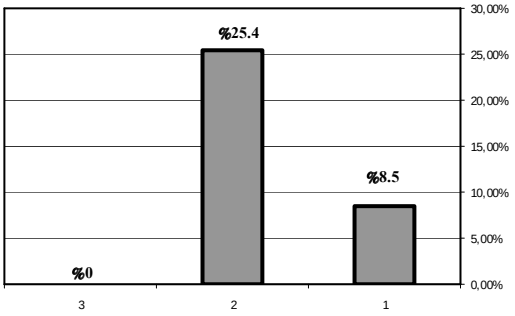

الشكل رقم (III. 46)_ توزيع نسب أسباب رفض فئة المعارضين من الحرفيين لتطبيق نظام الإنتاج المحلي

من خلال ما سبق نجد أنّ السبب الأساسي وراء عدم تأييد أفراد هذه الفئة لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطرز التقليدي هو إنعدام الثقة، فيما تحصّل سبب عدم الحاجة لهذا النظام على نسبة 8,5 % وهي نسبة ضئيلة مقارنة بسابقتها، وبإسقاط هذه النتيجة على الواقع نجد أنّ أفراد هذه الفئة يمثّلون عينة الحرفيات ذوات الأقدمية في ممارسة الحرفة.

- بالنسبة للشق الثاني من السؤال الخاص بحرفيي العينة الذين أظهروا تأييدهم لفكرة تنفيذ هذا النظام والمتضمّن بدوره مجموعة من النقاط ، سوف نقوم بتحليلها فيما يلي :

➢ أظهرت إجابات أفراد هذه الفئة عن ما ينتظرونه من تبنّي نظام الإنتاج المحلي تنوّع في الأولويات المحدّدة كما هو موضح في الجدول :

	المجالات التي ينتظر فيها تقديم دعم	التكرار	النسبة (%)
1	دعم مالي	28	47.5
2	توفير موردين منتظمين	40	67.8
3	تكوين	4	6.8
4	توفير دور عرض و تسويق	43	72.9
5	تحسين جودة	15	25.4
6	أخرى	5	8.5

جدول رقم (III. 18)_ المجالات التي ينتظر فيها أفراد العينة دعما بعد تبني نظام الإنتاج المحلي

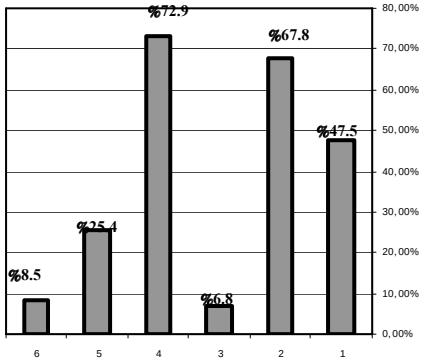

الشكل رقم (III. 47)_ توزيع نسب الأولويات التي ينتظر فيها الحرفيون دعما بعد تبني نظام الإنتاج المحلي

كما هو مبيّن في الجدول (III. 18) والشكل (III. 47)، نلاحظ أنّ هناك تركيز وتأكيد كبيرين على أنّ التسويق هو المجال الرئيسي الذي يُنتَظر فيه دعم بتطبيق هذا النظام، بالإضافة إلى ذلك كان هناك أيضا تأكيد على مجال التموين المنتظم فضلا عن الدعم المالي؛ ويؤكد هذا الإتجاه في الواقع التوجّه العام لدى المستجوبين في كون المجالات المذكورة هي المجالات التي تتطلّب دعما عموميا كما سبق وأشرنا.

➢ وبهدف تأكيد تأييد إجابات أفراد العينة على تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة الطّرز التقليدي، قمنا بإستقصاء مدى رضاهم حول مجموعة من المسائل التي تترتّب بالضرورة بمجرد تنفيذ النظام في الواقع. النتائج معروضة في الجدول والشكل المواليين.

	العناصر	نعم		لا		دون جواب	
		ت	%	ت	%	ت	%
1	حول رؤية منافسين ضمن النظام	38	64.4	3	5.1	2	3.4
2	حول القيام بعمليات شراء جماعية	43	72.9	0	0	0	0
3	التعاون في مجال: تبادل معلومات ،مناقشة المشاكل المشتركة ،القيام بعمليات تكوين...	38	64.4	2	3.4	3	5.1
4	حول تسويق منتجاتك و منتجات باقي الحرفيين الأعضاء في النظام في نفس السوق	36	61	4	6.8	3	5.1

جدول رقم (III. 19)_ مدى رضا أفراد العينة عن تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي

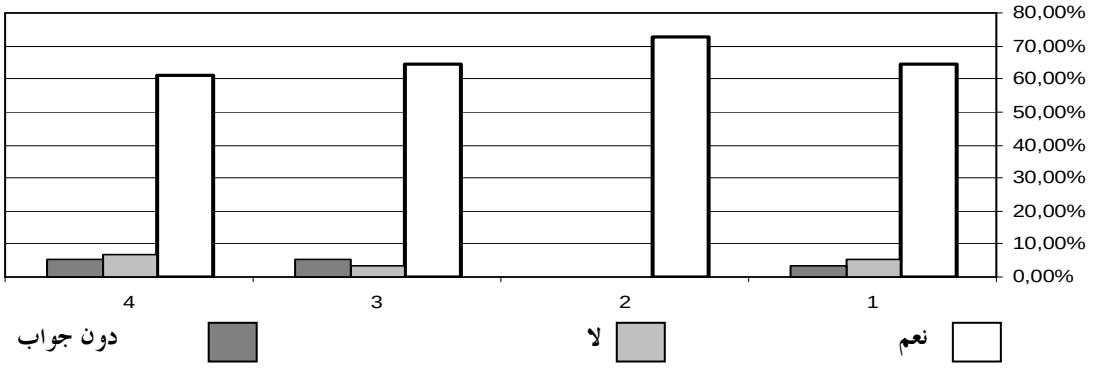

الشكل رقم (III.48)_ توزيع نسب مدى رضا الحرفيين حول تطبيق نظام الإنتاج المحلي بحرفة الطرز التقليدي

إستنادا لما سبق فإنّ هناك إجماع بين أفراد العينة وبنسب متفاوتة عن تأييدهم لتطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة محل الدراسة.

- أما ما يتعلّق بإستطلاع آراء المستجوبين حول عدد الحرفيين الذي يمكن أن يحتويهم النظام، ترى نسبة 50,8 % من الحرفيين أنّ عددهم يمكن أنّ يتجاوز 50 حرفيا، بينما عبّرت النسبة الباقية 22% بأن لا يتجاوز عددهم ذلك، الشكل (III. 49).

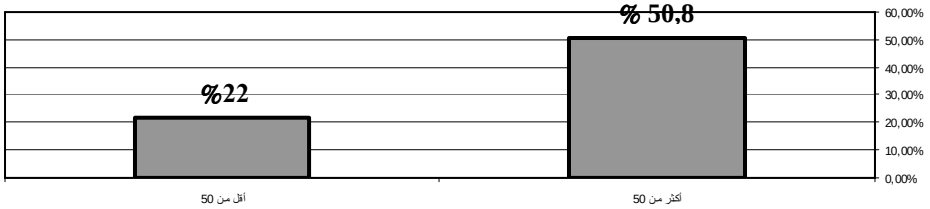

الشكل رقم (III. 49)_ موقف الحرفيين حول عدد الأفراد الذين يمكن أن يحتويهم النظام

ومهما يكن من أمر فإنّ هناك تأييد جماعي لدى مختلف المستجوبين على ملائمة تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة.

المبحث الرابع : المساهمة في تطوير نموذج لنظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت

بتتبّع الإنجازات المحفّزة الناتجة عن تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) على بعض الأنشطة الحرفية في الوطن، وبعد إبداء معظم أفراد العينة تأييدهم لتطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المدروسة، سنحاول فيما يلي وضع تنظيم للحرفيين وفق هذا النظام.

نجاح عملية تطوير هذا النظام بهذه الحرفة تعتمد بدورها على إعداد خطة عمل محكمة وكذا على حسن تطبيقها، وإحتراما لمراحل إعداد الخطة قسّمنا هذا المبحث إلى ثلاثة أجزاء وهي :

- تشخيص البيئة المهنية للممارسين للحرفة بمنطقة تقرت؛
- التخطيط لتطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المدروسة؛
- وضع نظام للإنتاج المحلي بالحرفة.

المطلب الأول : تشخيص البيئة المهنية لحرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت

تحليل البيئة التي يتواجد فيها الممارسون لحرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت بالإعتماد على نتائج الإستبيان تُظهر أنّ حرفيي هذه الصنعة خصوصا يواجهون مجموعة من المعوّقات والتي يمكن أن نلمسها في مجالات عدة.

1. كيفية ممارسة النشاط :

أظهرت الدراسة الميدانية أنّ جل الحرفيين المستجوبين هم ممارسون لأنشطتهم بشكل فردي، غير أنّهم يلجؤون إلى إستخدام عمالة مأجورة بشكل دائم (67,8 % من المستجوبين يشغّلون عمال لا تربطهم معهم علاقات أسرية)، مما يجعلنا ننظر لنشاطهم الحرفي على أنّه ممارس في شكل مقاولة حرفية وليس بشكل فردي، غير أنّ الأفراد المستجوبين يُصرّحون بنشاط فردي وليس بمقاولة، ومردّ ذلك حسب رأينا هي مسألة القيد المزدوج بالنسبة لهاته الأخيرة وهو ما يستدعي إعادة النظر في تعريف الحرفي وبالأخّص كيفيات ممارسة النشاط.

نتيجة أخرى تظهر بوضوح هو أنّ غالبية أفراد العينة يكون فيها الحرفي صاحب العمل هو نفسه المسيّر للمشروع الحرفي (98,3 % من المستجوبين هم من العنصر النسوي)؛

2. مكان ممارسة النشاط :

حسب ما بينته الدراسة يواجه الحرفيون فيما يتعلق بمكان ممارسة النشاط مشكلتين أساسيتين، أولاهما مرتبطة بصعوبة الحصول على محلات لممارسة أنشطتهم بسبب طول الإجراءات الإدارية للحصول على محل، إلى جانب النّقص في المرافق الأساسية (ماء، كهرباء، غاز) بالنسبة لأولئك المستفيدين من محلات، فوفقا لنتائج الإستبيان النسبة الظاهرة من الحرفيين المستجوبين الذين يزاولون أنشطتهم ببيوتهم هي 54,2 %، غير أنّ النّسبة في الحقيقة أكبر لكون غالبية المستفيدين من محلات في العينة يزاولون أنشطتهم بالمنازل نظرا لعدم تزويد محلاتهم بالكهرباء.

3. الإنتاج :

ما يميّز الممارسين للحرفة عموما هو ضعف قدرتهم الإنتاجية وتدنيها (62,7 % من الحرفيين المستجوبين يقل إنتاجهم السنوي عن 100 قطعة)، ويرجع ذلك إلى الطابع اليدوي كلية الذي تتميّز به هاته الحرفة فضلا عن قلة اليد العاملة المساعدة. هذا العامل (أي قلة الكميات المنتجة) يؤدّي بدوره إلى أرباح محدودة (54,2 % من المستجوبين يتراوح حجم أرباحهم السنوية بين 100.000 و200.000دج)، وبالتالي يحدّ من إمكانية التوسّع والنمو (78% من أفراد العينة يرغبون في توسيع أنشطتهم)؛

4. التمويل :

ويرتبط هذا العنصر في الأساس بنقطتين أساسيتين :

- إبتعاد الحرفي عن التعامل بالقروض البنكية، وهي صفة يشترك فيها غالبية الحرفيين، كون الحرفي عادة ينتمي إلى بيئة إجتماعية وثقافية بسيطة ومحافظة تجعله لا يُحبّذ التعامل مع البنوك؛
- صعوبة إستفادته من دعم هيئات مالية وهذا رغم وجود أجهزة دعم مختلفة، فقد إقتصر التعامل مع الوكالة الوطنية للقرض المصغّر وفي حالات أقل صندوق التأمين عن البطالة والصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية بالنسبة لأولئك المسجلين، كما أنّ الإستفادة من خدمات هذه الأخيرة تعرف الكثير من البطء نتيجة تعقّد الإجراءات الإدارية ومركزية التسيير؛ نتيجة ذلك تُؤثّر عموما على عملية إستحداث وتوسيع النشاطات الحرفية والمحافظة عليها ويدفع بالممارسين للحرفة بالإعتماد على مصادر تمويلهم الذاتية (89,8 % من المستجوبين كانت مصادر تمويلهم ذاتية) والتي لا يتعدى مداها المحيط العائلي.

5. التموين:

يعاني الحرفيون في هذا المجال من تبعية في مجال التموين بالمواد الأولية وإرتفاع تكلفتها، حيث أظهرت النتائج أنّ66,1 % من أفراد العينة يتعاملون مع موردين منتظمين، غير أنّ ما صادفاه في الواقع هو أنّ عدد مورّدي المواد الأولية لهذه الحرفة المتواجدين بالمنطقة لا يتعدى عددهم 3 موردين، فالنسبة لا تعكس الإنتظام في التوريد بل بالعكس فهي تُظهر أنّ هناك تبعية كبيرة للوسطاء في مجال التموين بالمواد الأولية؛ كما بيّنت الدراسة أيضا أنّ الحرفيين المستجوبين يواجهون مشكل إرتفاع تكلفة المواد الأولية بالمقارنة بالأرباح المحقّقة (47,5 % من أفراد العينة تتراوح قيمة مشترياتهم بين 100.000 و200.000دج)، ويرجع ذلك كما سبق وأشرنا إلى أنّهم يتعاملون مع وسطاء تموين وليس مع المورد الأساسي مما يؤدّي إلى إرتفاع أسعار المواد الأولية وبالتالي سعر المنتج في الأخير.

6. الترويج والتسويق :

تواجه حرفيات الطّرز التقليدي صعوبات في التسويق المحلي والدولي، فقد أبرزت نتائج الدراسة أنّ 49,2 % من أفراد العيّنة لا تتجاوز حجم مبيعاتهم بالمنطقة نسبة 25%،كما شكّلت نسبة المصدّرات للخارج 27,1 % من مجموع أفراد العينة وهو ما يطرح مشكل تصدير. ويضاف إلى ما سبق تتميّز منتجات الطّرز التقليدي بإرتفاع أسعارها (61% من الحرفيين يواجهون إنتقادات حول أسعار منتجاتهم)، ويعود ذلك إلى تكاليف الشراء الباهضة (74,6 % من أفراد العينة يحدّدون أسعار منتجاتهم على أساس تكلفتها) وهو ما يحدّ من تنافسية المنتج على المستوى المحلي والدولي؛ كما يمكن أن يساهم عامل كثرة الممارسات لهاته الحرفة بالمنطقة، وكذا منافسة المنتجات المقلّدة ورخيصة الثمن المنجزة من طرف دخيلات عن الحرفة بطريقة فوضوية في الحد من تنافسية منتوج الطّرز التقليدي (61% من أفراد العينة ينشطون في حالة منافسة قوية،كما أعرب88,1 % منهم أنّ منافسة السلع المماثلة تعتبر سببا رئيسيا في تقليص الطلب على منتجاتهم).

عامل آخر لا يقل أهمية عن العوامل السابقة يتمثل في وجود إحتكار شبه كلي للوسطاء (83,1 % من الحرفيين يبيعون منتجاتهم بالجملة و30,5 % يبيعون بالتجزئة)، ضحيتهم هم حرفيات مبتدئات يقمن بشراء مواد أولية بأسعار مرتفعة ويضطررن لبيع منتوجاتهن بأسعار في حدود سعر التكلفة إن لم يكن أقل؛ ففي الغالب ما تُسوّق منتجات حرفيات المنطقة على أنّها منتجات مصنوعة بغرداية لكون جميع الوسطاء الموجودون بالمنطقة المدروسة هم من تلك الولاية، كما أنّ هذا الأمر سوف يغيّب على الممارسين للحرفة بالمنطقة المعرفة الكافية بأساليب التسويق والقنوات الأنسب لتوزيع منتجاتهم، بالإضافة إلى الفرص المتاحة أمامهم.

وفي مجال الترويج، فغالبية حرفيي الطّرز التقليدي بالمنطقة لا يتبعون الأساليب الحديثة للترويج (62,7 % من الأفراد لا يستعملون أية وسيلة إشهارية، وحتى النسبة الباقية فتقتصر الوسيلة المستخدمة في ذلك على البطاقات الإشهارية)، وهو ما يُصعّب من عملية التّعريف بمنتجاتهم وتسويقها داخل الوطن وخارجه، كما يتميّز الممارسون للحرفة أيضا بعدم وعيهم بأهمية إستقراء أو سبر السوق الذي يتواجدون فيه (64,4 % من المستجوبين لايقومون بدراسات سوقية)، ولا يعتمدون على المعلومات الدقيقة والرسمية (35,6 % من الذين يقومون بأبحاث سوقية إقتصرت الوسيلة التي يعتمدون عليها في جمع المعلومات عن السوق في الإتصال مع الذين يمارسون نفس الحرفة، في حين لم تتضمن العينة المدروسة أي فرد يعتمد على جمع المعلومات

من هيئات متخصّصة)؛ ويجب أن ننّوه هنا إلى أنّ طريقة جمع المعلومات من خلال الإتصال مع الحرفيين الذين يمارسون نفس الحرفة هي في الحقيقة الوسيلة المستخدمة من طرف كل الحرفيين المستجوبين من دون دراية منهم بأنّها وسيلة لجمع المعلومات.

إضافة إلى ما سبق يشترك أفراد العينة في ميزة أخرى وهي عدم وجود إستراتيجية تجارية محدّدة، فعلى الرغم من كون الحرفيين المستجوبين يسعون دائما نحو الإحتفاظ بالزبون والوفاء بمواعيد التسليم، لكنهم لا يقومون بالتخطيط لهذه المشاريع لتشكيل إستراتيجية تجارية حقيقية وفعّالة.

7. الموارد البشرية :

بيّنت الدراسة بأنّ حرفيي الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت يشغّلون يد عاملة قليلة العدد وذات تكوين منخفض (حيث وُجد أنّ 59,3 % من المستجوبين لا يزيد عدد عمالهم عن 10 عمال وأنّ 61% من الأفراد يعتمدون على التدريب في الميدان في تكوين عمالهم، بينما شكّلت نسبة الذين يعتمدون على التكوين المهني إلى جانب التدريب في الميدان 40,7 %)، بالإضافة إلى ما سبق شكّلت نسبة المستفيدين من برنامج أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك 14% من مجموع الأفراد، مما يدّل على أنّ مستوى التكوين في هذه الحرفة هو غير كاف، حيث أنّ أبرز ما يميّز الممارسين لحرفة الطّرز التقليدي هو عدم توفّرهم للمعرفة الكافية حول طرق التسيير وغياب الوعي الإداري، فضلا عن أنّهم في الغالب لا يمتلكون الخبرة الكافية لتسيير المشروع وتشغيله بشكل إقتصادي يحقّق أقصى معدلات الربح وبأقل التكاليف، هذا إلى جانب غياب مفهوم التكوين المتواصل والتأهيل في مجال الحرفة وهو ما سينعكس سلبا على جودة المنتوج المنجز من جهة ومن جهة أخرى على بقاء النشاط وإستمراره.

8. علاقة الحرفي بالمحيط المحلي :

نرمي من خلال هذا العنصر دراسة طبيعة العلاقة بين الممارسين لحرفة الطّرز التقليدي بالمنطقة وكذا علاقتهم بالهيئات المحلية ذات الصلة بالنشاط الممارس؛ حيث بيّنت الدراسة الإحصائية فيما يتعلّق بهذا المجال مايلي :

- تحوي منطقة تقّرت تجمّعا كبيرا من حرفيي الطّرز التقليدي جلّهم من النسوة يتموقعون بجوار بعضهم وينتجون السلعة نفسها، إلا أنّ القليل منهم من يقومون بعمليات تعاون فيما بينهم، مع أنّ أنشطتهم تتطلّب عمليات تعاون (64,4 % من أفراد العينة أجابوا بأنّ أنشطتهم تطلّبت عمليات تعاون)، حيث إقتصرت نسبة التعاون بين الحرفيين الممارسين للحرفة على تبادل المعلومات فيما بينهم بنسبة 32,2 %، وتسويق مشترك بنسبة 25,4 % وشراء جماعي بنسبة 18,6 %؛ بينما مثّلت نسبة المناولة 49,2 % لعمليات التعاون بين أفراد العينة وآخرين يمارسون مهنة الخياطة، أي أنّ التعاون بين حرفيي الطرز التقليدي بمنطقة تقّرت يكون إما مفاجئة أو هو غير موجود أصلا؛
- يعود سبب عدم تعاون معظم الحرفيين بالمنطقة فيما بينهم حسب ما صرّح به المستجوبون لإنعدام الثقة (25,4 %) وكذا المنافسة الشرسة والخوف من إطلاع نظرائهم من الممارسين للحرفة على تصاميم وكيفيات الإنجاز وطرق التسويق؛ هذا الأمر أدخلهم في حلقة مفرغة من كساد الإنتاج، فحسب ما بيّنته الدراسة 88,1 % يواجهون مشكل تسويق، ونسبة 64,4 % لديهم مشكل تصدير، ثم التموين بنسبة 54,2 %، فالتمويل بنسبة47,5 %.
- تقتصر علاقة حرفيي المنطقة مع باقي الفاعلين ذوي العلاقة بالقطاع في الإستفادة من التكوين المهني أو من الدعم المالي عن طريق القرض المصغّر أو من خلال الدعم المباشر من طرف الغرفة لأولئك المسجّلين (52,5 % إستفادوا من تكوين،

49,2 % إستفادوا من قرض المصغّر، 35,6 % من دعم مباشر من طرف الغرفة)، وحتى الجمعيات المهنية بصفتها المتحدّث عن الحرفيين بلغت نسبة المُنظَمين فيها 35,6 %.

- هناك إجماع على عدم ملائمة الأنظمة القانونية والجبائية المطبّقة (79,7 % من المستجوبين يرون ذلك)، حيث ساهم ثقل ملف التسجيل وكذا عبء الضغط الضريبي ومستحقات التأمين في عرقلة ديناميكية التسجيل وإنتشار العمل الموازي للتهرّب من دفع مختلف المستحقات والرسوم، كما دفع بالكثيرين إلى شطب أنشطتهم بعد فترة من تسجيلهم، فحسب إحصائيات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية ورقلة، يبلغ عدد المسجلين بحرفة الطّرز التقليدي بكامل المنطقة المدروسة 33 حرفي بينما عددهم في الواقع أكثر من ذلك بكثير.
- عدم وجود برنامج إعلامي واضح المعالم يضمن الإيصال الدائم للسياسات وبرامج الترقية المنتهجة لتطوير قطاع الصناعة التقليدية لمختلف فاعلي القطاع بالمنطقة وكذا للحرفيين وضعف خدمات الإرشاد والتوجيه (84,7 % من الحرفيات ليس لديهن معرفة مسبقة عن نظام الإنتاج المحلي).

المطلب الثاني : التخطيط لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت

حسب ما بينته نتائج الدراسة السابقة فإن هناك شبه إجماع لدى المستجوبين حول نجاعة نظام الإنتاج المحلي، إذ أظهرت النتائج بأنّ 81,4 % من حرفيي العينة أعربوا بأنّ هذا الأمر إيجابي، كما لمسنا وجود تأييد واسع حول تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقرت خصوصا أمام الصعوبات التي تواجهها هذه الحرفة؛ ولذلك سنحاول في هذا الجزء التخطيط لتطوير نظام إنتاج محلي نحاول فيه تحديد التحدّيات الرئيسية التي يواجهها الممارسون للحرفة وكذا وسائل تحقيقها.

- حسب إحصائيات غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية ورقلة، تضم منطقة تقّرت 33 حرفي مسجّل في الفترة ما بين 2003-2009، غير أنّ الدراسة الميدانية أظهرت بأنّ المنطقة المدروسة تضم تعدادا أكبر من الممارسين لهذه الحرفة، والدليل أنّ العينة المستجوبة تضم 21 حرفي مسجّل و الباقي (38 حرفي) غير مسجل وهو ما يعكس كثرة عددهم؛
- وإنطلاقا من النتائج السابقة فإنّ التحديات الأساسية تتعلق أساسا بـــجزئين أساسين :
  1. تحدّيات على المستوى المركزي.
  2. تحدّيات على المستوى الجهوي.

1. تحدّيات على المستوى المركزي :

ويتعلق الأمر بإيجاد حلول لمجموعة من العوائق يشترك فيها كل الحرفيين بقطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا.

أولا. تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي للحرفة : بالحوار مع السلطات العمومية حول :

- إعادة النظر في تعريف الحرفي وجعله أكثر توافقا مع تعريف المؤسسة المصغّرة المحدّد في القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تمييز مستويات التأهيل بالنسبة للحرفي بما يتلائم مع كيفية ممارسة نشاطه (حرفي معلّم، حرفي، حرفي عامل، حرفي متمهّن)؛

- تخفيف إجراءات التسجيل وإلغاء التسجيل المزدوج في سجل الصناعة التقليدية والسجل التجاري بالنسبة للمقاولة الحرفية، وتبسيط إجراءات الحصول على الدعم وإعداد ملف التصدير، إلى جانب الرفع من فرص الحرفيين في الحصول على القروض؛
- النظر في إمكانية تخفيف العبء الضريبي ومستحقات التأمين وملائمتها حسب أحجام أرباح الحرفيين؛
- تفعيل دور المفتشين في محاربة العمل الموازي وتشجيع الحرفيين على التسجيل الرسمي من خلال إعلامهم حول المزايا الجبائية التي يمكنهم الإستفادة منها، فبإعتبار أنّ حرفة الطرز التقليدي تندرج ضمن الصناعات التقليدية الفنية فهي تستفيد من إعفاء ضريبي لمدة 10 سنوات؛
- توحيد التصميم بين المنتجات بهدف تحسين الجودة خصوصا أمام الإنتشار الرهيب للأنشطة الفوضوية في هذه الحرفة وتهديد هاته الأخيرة لنشاطات العاملين بشكل شرعي، وبالتالي يُعتبَر كصيغة يمكن أن تشجّع على ضرورة الإلتحاق الرسمي بالقطاع، كما تعمل على تسهيل دخول المنتج للأسواق الدولية وحمايته من مختلف أنواع المنافسة الأجنبية بمنتجات نصف مصنّعة.

ثانيا. تحسين العلاقة بين الممارسين لحرفة الطّرز التقليدي والإدارة : تعتبر الهيئات الإدارية المحلية عموما حلقة وصل بين المتعامل الإقتصادي وأجهزة التأطير والتنظيم على المستوى المركزي، كما تمثّل فضاءا لتمثيل الحرفيين والتعبير عن إنشغالاتهم والدفاع عنها، غير أنّ أبرز ما يميّز علاقة الممارسين للحرفة بمختلف الهيئات المتواجدة محليا هو إنعدام التواصل، ما يمكن أن يكون سمة يشترك فيها الحرفيون بصفة عامة، لاسيما أمام عدم إعتراف هاته الهيئات بالدور الهام الذي تلعبه مختلف الحرف من خلال تفضيل الأنشطة التجارية. ولتقريب الحرفي من أي هيئة ذات علاقة بالمنطقة نقترح :

- رد الإعتبار للصناعات التقليدية والحرف بالإعتراف بدورها الهام في الحياة الإقتصادية والوعي بالعراقيل التي يواجهها الحرفيون ومحاولة إيجاد حلول سريعة؛
- تحديد طبيعة العلاقة بين المديريات والغرف فيما يتعلّق بالمتابعة والإشراف للتوصّل إلى انسجام فعلي بين الحرفيين والهيئات الوصية؛
- تقوية دور غرفة الصناعة التقليدية والحرف بمنطقة تقّرت بصفتها مركز المعلومات بالمنطقة وتجهيزها بكافة الوسائل وكذا كافة الملفات والوثائق المتعلّقة بالقطاع؛
- تعزيز القدرات العملية لغرفة الصناعة التقليدية والحرف بورقلة وذلك بالعمل على دعم تمثيل القطاع عموما وحرفة الطّرز التقليدي خصوصا في مختلف لجان التنشيط الريفية البلدية وكذا اللجان التقنية في الدائرة والولاية، بهدف تفعيل الحوار مع باقي القطاعات وتطوير نظام دعم من شأنه دمج الحرفيين ضمن ديناميكية التنمية الإقتصادية والإجتماعية والقطاعية؛
- إيلاء دعم ورعاية للجمعيات الناشطة في مجال الصناعة التقليدية والحرف عموما بالإضافة إلى تأهيلها؛
- إعداد نشرة دورية خاصة بالحرفة مما يعزّز الشعور بالإنتماء إلى نفس المجموعة ويسهّل عملية دوران المعلومات.

ثالثا. بذل الجهود التي ترمي إلى إستفادة الحرفيين الممارسين لحرفة الطّرز التقليدي من كافة أشكال الدّعم العمومي التي تقدّمها السلطات : عن طريق إنتهاج سياسة إعلامية وتوجيهية قوية تتكفّل بمهمة إيصال أفكار وأفعال القطاع لمختلف الشركاء الداخليين والخارجيين؛ لهذا الغرض نرى أنّه من الضروري القيام بـــ :

- إعلام الحرفيين بمختلف المعلومات المتعلّقة بالنشاط وذلك بإعداد وطباعة دلائل ومطويات ودعائم إعلامية تتضمن كافة المعلومات المتعلّقة بالنشاط (محتويات الملف الإداري، أنظمة الدعم، المزايا الجبائية، مختلف صناديق الدعم، وكذا الإعلان عن المهرجانات والإحتفالات المحلية والوطنية والدولية) بالإضافة إلى المستجدات؛
- الترويج الإعلامي بمختلف أنواعه لبرنامج نظام الإنتاج المحلي؛
- تنظيم ملتقيات ومؤتمرات تعرّف بهذا النظام وأهميته وكذا كيفية العمل ضمنه؛
- تكوين منسّقين ومرافقين في الأنطمة الإنتاجية المحلية وكذا مكوّنين متخصّصين في برنامج Cree_Germe لتأهيل الحرفيين في مجال تسيير المؤسسات من خلال برنامج (حسّن تسيير مؤسستك)، كما يستفيد الشباب الراغب في إنشاء مؤسسات من خلالهم من دورات تكوينية في كيفية إنشاء المقاولات.

رابعا. تسهيل عملية الحصول على التمويل من مختلف الأجهزة المالية : فقد أفادت الدراسة الإحصائية الكشف عن جملة من النقائص المرتبطة بدعم الحرفيين، إذ أنّه بالرغم من تعدّد البرامج إلا أنّها تعتبر وحيدة المصدر المباشر والذي هو الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية، في حين إقتصر التعامل مع المصادر الأخرى غير المباشرة على Angem وCNAC، ما يعني أنّ السياسة المقدّمة حاليا لدعم المشاريع الإستثمارية قد إستثنت من برامج تمويلها نشاطات الصناعة التقليدية ؛ وهو ما يتطلّب توسيع إستفادة الحرفيين من مختلف أجهزة الدعم المالي الموجودة، من خلال تطوير شراكة فعلية بين هاته الأخيرة والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف على المستوى المركزي، وكذا الإعداد المباشر لبرامج التنمية السنوية بين المؤسسات المسيّرة لأجهزة الدعم والغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، على أن تبنى هذه المخططات على أساس الحاجيات المحدّدة محليا من قبل الغرف الجهوية؛ أما يتعلّق بالقروض البنكية فينبغي العمل على تحفيز البنوك على تقديم قروض للحرفيين تتناسب مع قيمهم ومعتقداتهم؛

2. تحدّيات على المستوى الجهوي :

ويتعلّق الأمر بالبحث عن حلول للصعوبات الأساسية التي تواجهها الحرفة بالمنطقة ولهذا نقترح ما يلي :

أولا. ترقية التسويق والترويج : يعدّ التسويق أحد أهم المعوّقات التي يواجهها حرفيو الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت، الأمر الذي يستدعي من السلطات المحلية بالمنطقة السّعي في بادئ الأمر نحو تشجيع التسويق المحلي من خلال إنتهاج خطة تسويقية وترويجية فعّالة، بالعمل على :

- توفير محلات للممارسين لهاته الحرفة وتجهيزها بمختلف المرافق الأساسية وموقعة هاته المحلات في مركز المنطقة؛
- تطوير قنوات خاصة وفعّالة لتسويق منتجات الطّرز التقليدي ويمكن أن يشكّل تطوير إتحاد تصدير بين الممارسين للحرفة حلّا ناجعا لهذا المشكل،
- توفير دور للصناعة التقليدية وكذا فضاءات لعرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية فضلا عن قرى الصناعة التقليدية؛ وتجدر الإشارة أيضا أنّ توفير هذه الهياكل يتطلّب بالتوازي وضع برامج عمل لتسييرها.
- عدم إهمال أهمية ربط العملية التسويقية بدراسات سوقية تسمح بتوفير معلومات عن أماكن طلب منتجات الطّرز التقليدي وكذا معلومات مفيدة حول تصميم المنتج، إضافة إلى وضع سياسة سعرية مناسبة.

- العمل على تنظيم التظاهرات والمهرجانات المحلية والوطنية لتشجيع مختلف الممارسين للحرفة على الإنخراط ضمن العمل الرسمي.

وما يتعلّق بالترويج فإن الأمر مرتبط بالعمل الدائم على :

- الحضور المستمر لمنتجات الطّرز التقليدي لمنطقة تقرت بالمعارض والتظاهرات الوطنية وإطلاق حملات ترويجية لإبراز خصوصية منتوج هذه المنطقة، فضلا عن تسهيل عملية مشاركة حرفيي المنطقة بالمعارض والصالونات الدولية والتي من شأنها المساهمة بربط علاقات دائمة مع زبائن أجانب والحصول على طلبيات يستجاب لها طول السنة وبالتالي تسمح برسم أفق لتصدير هذا المنتج، كما يتطلّب الأمر أيضا قيام الجهات المسؤولة بالتشجيع على إنشاء شبكات وشراكات على المستوى الوطني والدولي.
- إنشاء موقع على الإنترنت خاص بمنتجات الحرفة بمنطقة تقّرت يضم منتجات وكافة المعلومات المتعلّقة بمختلف الناشطين بهاته الحرفة، علاوة على إعداد كتيّب إلكتروني (catalogue) يعرض منتجات الحرفيين مما يسمح بالترويج لمنتجاتهم.

ثانيا. التحكّم في عملية توريد المواد الأولية والمدخلات :

كما هو معروف فإنّ بقاء وإستمرار النشاط التقليدي يعتمد إلى حد كبير على السيطرة على عملية التموين بالمواد الأولية والمدخلات (تموين منتظم، القرب أو البعد عن مصادر التموين، تكلفة المواد الأولية...) ولذلك تكون الجهود المبذولة هنا تتعلّق بـــ :

- تسهيل الحصول على المواد الأولية والذي يتم من خلال إنشاء مركز شراء متخصّص يعمل على توسيع إستخدام المواد الأولية الموجودة بالمنطقة ومن ثم تحديد كمية الصادرات اللازمة من هاته الأخيرة،
- ضرورة التدخّل من أجل حماية المواد الأولية الخاصة بهذه الحرفة بتدعيم إنشاء تعاونيات لشراء وتسويق مادة الحلفاء بطريقة عقلانية بإعتبارها من المواد المستخدمة في صناعة القماش المستخدم في الحرفة، وكذا تعاونيات لاقتناء مادة الصوف ووبر الجمال ومعالجتها وتخزينها وصبغها بطريقة علمية.
- البحث عن مصادر جديدة للتموين، ويمكن أن يعمل التشجيع على القيام بأعمال مناولة مع حرفيين متخصّصين في العمل على الصوف ووبر الجمال دورا في حل هذا المشكل نظرا لتمركز هذا النوع من الحرفيين خصوصا بمنطقة الطيبات؛
- تشجيع الشراء الجماعي للإستفادة من تكاليف إنتاج منخفضة.

ثالثا. تأهيل وتنمية مهارات الحرفيين :

يشكّل التكوين المستمر للحرفيين والحرفيين المعلمين سواءا في الأساليب التقنية للحرفة أو في مجالات التسيير حلا أساسيا لمشكلة تحسين النوعية وديمومة الأنشطة، وهو ما يتطلّب :

- دفع مراكز التكوين بالمنطقة على تكوين متخصصّين بالحرفة لدعمهم ليس فقط في القيام بعمليات تكوين مستمرة مشتركة بل أيضا على الإبداع وتعلّم تقنيات جديدة؛
- تفعيل وتوسيع الإستفادة من برنامج تكوين "أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك"؛
- تحفيز الحرفيين المعلمين على إستقبال متدرّبين بورشاتهم؛

- كما من شأنها أن تساهم عملية تنظيم دورات تعليم الكمبيوتر والإنترنت لفائدة الحرفيين من تسهيل عملية الوصول المباشر للمعلومات ومعرفة المستجدات وكذا تسهيل عمليات التكوين عن بعد.

رابعا. تحديث تقنيات الإنتاج :

يستخدم حرفيو الطّرز التقليدي خلال العملية الإنتاجية في العادة وسائل إنتاج بسيطة يغلب عليها الطابع اليدوي،كما أنّ طبيعة الحرفة التي تتّسم بالإتقان والدقة تؤدّي إلى طول مدة إنجاز المنتج، والذي بدوره يؤدي إلى قلة الإنتاج المساهم به، لذلك فمن الضروري العمل على تجديد تجهيزات الإنتاج للحرفيين وإعتماد تكنولوجيات جديدة وأساليب إنتاج حديثة من دون المساس بالطابع التقليدي للمنتج، وذلك عن طريق :

- التحفيز على القيام بعمليات مناولة بين حرفيي المنطقة؛
- تحديث معارف الحرفيين بإدخال تقنيات عصرية كآلات طرز على سبيل المثال، وإنتهاج التوجّهات الحديثة في التصاميم وطرق الإبداع والتجديد، على أن يتم ذلك بالتوازي مع عمليات تكوين وتدريب؛
- القيام بشراء جماعي لسلع التجهيز.

خامسا. توفير الهياكل القاعدية الضرورية :

أهم ما ميّز الحركية التنظيمية ببلادنا أنّها لم تأخذ بعين الاعتبار ضرورة توفير الهياكل القاعدية على كامل التراب الوطني، حيث إقتصر وضعها في الغالب على جهات دون أخرى، فما لاحظناه خلال الدراسة الميدانية للمنطقة المدروسة هو إفتقارها للبنيات التحتية التي تدعم قطاع الصناعة التقليدية عموما أو نقص تجهيزها إن وجدت، ويتعلق الأمر بـــ: دور الصناعة التقليدية، مراكز المهارات المحلية، فضاءات عرض وبيع منتجات الصناعة التقليدية، قرى الصناعة التقليدية، مراكز إمتياز..؛ لذلك نقترح في هذا الصدد القيام بخطوتين :

أ. الخطوة الأولى: ترميم ممتلكات القطاع الموجودة وتجهيزها وكذا إعادة إستغلال ممتلكاته السابقة بالمنطقة والاستفادة من المواقع الأثرية المهملة وجعلها أقطاب للصناعة التقليدية والحرف ليستفيد منها المشروع الجماعي؛ ويمكننا هنا أن نذكر بعض الأمثلة :

- إعادة إستغلال غرفة التجارة والصناعة للواحات الواقعة بحي 20 أوت بوسط منطقة تقّرت، والتي كانت سابقا معرضا لمنتجات الصناعة التقليدية؛
- تخصيص طابق من المجمّع التجاري المتواجد بوسط دائرة تقّرت أيضا لبيع منتجات الطّرز التقليدي التي سجلت غيابا كبيرا عن هذا المعرض، بالإضافة إلى صالة العرض المتواجدة بمتحف المجاهد والتي كانت تخصّص كمساحة عرض لمنتجات القطاع سابقا وتم التوقّف عن ذلك مؤخرا.
- يمكن أن يشكّل **حي مستارة** بالتزلة قرية صناعة تقليدية رائعة في حالة ما إذا تم إستغلاله وإعادة ترميمه لقيمته السياحية بإعتباره من الأحياء القديمة بالمنطقة، كما أنّ موقعه بوسط مدينة تقرت من شأنه أن يساهم في الترويج للممارسين، مع العلم أنّ هذا الحي هو خال من السكان وأنّه ليس هناك أي مشروع على الأقل حاليا لإستغلال هذا الحي، كما يمكن أن يستخدم لنفس الغرض مبنى **القصر العتيق** بشارع وادي ريغ ببلدية الزاوية العابدية، وكذا القصر القديم بدائرة تيماسين؛
- الإستفادة من موقع إذاعة الواحات سابقا الواقعة بشارع الإستقلال بتقرت وهي أيضا مبنى غير مستغل؛

- تجهيز موقع الدائرة القديمة المتواجدة بشارع سيدي علي بن كانون بحي عميش بدائرة ميقارين بكافة التجهيزات الأساسية لكونها مستغلة حاليا من طرف جمعية لدعم ذوي الإحتياجات الخاصة إلى جانب بعض الحرف.
- إعادة ترميم وتجهيز دور الصناعة التقليدية وكذا الغرفة الجهوية المتواجدة بالمنطقة لاسيما أمام وضعيتها الحالية، بكافة الوسائل وجعلها واجهة لتمثيل القطاع بالجهة، بإشراك حرفيي البناء وبرعاية من مديرية الأشغال العمومية بالمنطقة في عملية ترميمها وكذا تأثيثها وتزيينها بمنتجات تقليدية، وبالتالي دعم بطريقة غير مباشرة السياحة بالمنطقة والحفاظ على الوجه المعماري المميّز لها؛
- كما لابد أن ترافق مختلف الإجراءات السابقة عمليات تكوين وتأهيل للموارد البشرية العاملة فيها.

ب. الخطوة الثانية : بإستغلال وإعادة ترميم ممتلكات القطاع الحالية والسابقة يتم فيما بعد تحديد النقص من الهياكل التي يحتاجها الحرفيون والتي على إثرها يُخطَّط لإنشاء أخرى جديدة وتجهيزها بكافة المستلزمات، من ذلك :

- إنشاء فروع تابعة للغرفة الولائية في دائرتي ميقارين وتيماسين؛
- إقامة مركز إمتياز بالمنطقة لتحسين قدرات الحرفيين؛
- بناء محلات وتزويدها بالمرافق الأساسية من ماء، كهرباء، غاز وتسهيل إستفادة الممارسين للحرفة منها.

وبالتالي فإيجاد حلول مبتكرة لهاته التحدّيات سوف يسهّل من عملية وضع نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي.

المطلب الثالث: وضع نظام للإنتاج المحلي بحرفة النسيج التقليدي في منطقة تقرت

يُعدّ هذا العنصر الخطوة الأخيرة لتطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المدروسة والذي يعتمد إلى حد كبير على مدى تحقيق ما سبق ووضع حد للصعوبات التي يواجهها الممارسون للحرفة.

1. تنظيم الفاعلين المحتملين لنظام الإنتاج المحلي :

بإفتراض أنّ الخطوات السابقة محقّقة يبقى على الجهات المعنية محليا والتي تمثّلها غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية ورقلة، التي سوف تتولى مهمة التنشيط الإقتصادي مؤقتا إلى غاية الموافقة على إنطلاق المشروع من طرف الوزارة على المستوى المركزي ليتولى بعدها منسّق أو فريق تنشيط متخصّص، القيام بعملية التنظيم من خلال إتباع ما يلي.

أولا. إطلاق دراسة تموقع إستراتيجي وتشخيص وظيفي للحرفة بالمنطقة، هذه الدراسة من الضروري أن تعالج الجوانب التالية :

- تحليل SWOT للحرفة؛
- وضع خطط عمل على المدى القريب والمتوسط والبعيد؛
- دراسة إمكانية تجميع الجهود والإستثمار في مجالات (الشراء المركزي للمواد الأولية، التمويل، البحث والتطوير، التكوين وغيرها من المجالات).

ثانيا. الحوار مع السلطات المركزية من خلال ممثّلة القطاع الجديدة في الحكومة وزارة السياحة والصناعة التقليدية للموافقة على تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة والتشكيل القانوني والفعلي لهذا الأخير، إلى جانب الإستفادة من دعمها في :

- الحصول على التمويل العمومي الملائم للمشروع، إذ من الممكن أن يكون الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعات التقليدية خير شريك لتمويل هذا الأخير، بإعتبار أنّ الحرفة تندرج ضمن الصناعات التقليدية الفنية التي يمكنها الإستفادة من تمويل هذا الصندوق؛ بالإضافة إلى قيام الوزارة بتسهيل إستفادة الصناعات التقليدية عموما وهذه الحرفة خصوصا من مختلف الخدمات المقدّمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسيس الأعوان العموميين ذوي الصلة بالقطاع حول مفاهيم نظام الإنتاج المحلي ويتعلّق الأمر بكل من (وزارة الثقافة، وزارة العمل والتشغيل والضمان الإجتماعي، وزارة الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الإستثمار، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي....) وذلك لتعزيز التعاون القطاعي وتسهيل عملية التواصل مع ممثليهم على المستوى المحلي؛
- إقامة شراكة بين القطاع العام والخاص سواءا على مستوى الخدمات المباشرة المقدّمة للحرفيين أو على مستوى هيئات الدعم، وكذا على المستوى المركزي بواسطة عقود ملزمة لكل طرف.
- توفير الهياكل القاعدية الأساسية بالمنطقة وزيادة فرص الحرفيين في الحصول على محلات؛
- ضرورة دعم ولاية ورقلة في تنظيم صالونات وطنية وجهوية.

ثالثا. الإستفادة من مساندة كل من الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف وكذا الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية (ANART)، من خلال قيامهما بكل عمل يمكّن من تيسير إستفادة الحرفيين من كافة أشكال الدعم العمومي (إعانات تصدير، تسويق.....)؛ فضلا عن الإستفادة من خبرة الغرفة الوطنية في تطوير أنظمة إنتاج محلية وتقدير حجم التمويل المناسب.

رابعا. الحوار مع السلطات العمومية المحلية (الولاية، الدائرة، البلدية) وإدراجها كشريك هام في تنفيذ المشروع لكسب دعمها في ترقية الحرفة بالمنطقة بقيامها بـــ :

- طرح الإشكاليات التي يواجهها حرفيو الطّرز التقليدي بالمنطقة على السلطات المركزية؛
- الإستفادة من مساهمتها في عملية التنظيم لملتقيات ومؤتمرات ودورات تدريسية بمشاركة كافة الفاعلين المحليين (مديرية تكوين، جمعيات مهنية، مراكز إعلامية، الجامعة، Casnos، Ansej، Angem، Cnac، صندوق الزكاة ....) لشرح ماهية نظام الإنتاج المحلي وآلية العمل بداخله وتحسيسهم بأهمية مرافقة الممارسين لهذه الحرفة؛
- تشكيل فريق بحث يقوم بإحصاء للمناطق الأثرية والأماكن المهملة بالمنطقة وإتخاذ الإجراءات لجعلها فضاءات للصناعة التقليدية والحرف؛
- مساندة عملية إعادة إسترجاع ممتلكات القطاع السابقة بالمنطقة وكذا إعادة ترميم وتجهيز فضاءات القطاع.

خامسا. ضبط مسؤوليات الفاعلين المحتملين للنظام، ونعني بذلك كل من مؤسسات الدعم ومقدّمي الخدمات العمومية على المستوى المحلي (تكوين، تأهيل، تمويل، تسويق، مديرية الضرائب،....) وتحديد مستويات وأشكال مساهماتهم داخل النظام، عن طريق تنظيم ملتقيات مع ممثّلين من هذه الهيئات وغرفة الصناعة التقليدية والحرف بورقلة لشرح فحوى النظام ودوره الإيجابي في دفع عجلة التنمية المحلية بالمنطقة وفي تثمين دور المرأة وكذا توعيتهم بجدوى مساندة الحرفة. وتجدر الإشارة أنّ إدراج الهيئات العمومية ومقدمي الخدمات الذين أبدوا موافقتهم على دعم تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت يتطلّب ربط وتحسين العلاقات بين غرفة الصناعة التقليدية والحرف بورقلة وباقي الشركاء الإقتصاديين

المحليين في مختلف القطاعات ذوي الصلة الوثيقة، في محاولة لترقية كل أشكال الشراكة حتى يتاح للحرفي ويَسهُل عليه المشاركة في بيئته المحلية وذلك بالعمل على :

- تنظيم لقاءات مع كل من صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء والمديرية العامة للضرائب لوضع مقترحات حول مشاكل الحرفيين الخاصة بدفع التكاليف الإجتماعية والجبائية؛
- وضع برنامج عمل جماعي لهيئات الدعم المالي المختلفة والمتخصّصة في تمويل المشروعات الصغيرة لتمويل الممارسين لحرفة الطّرز التقليدي وكذا توعية البنوك بأهمية المبادرة؛
- تطوير العلاقة مع مديرية الشؤون الدينية والأوقاف لتسهيل الإستفادة من دعم صندوق الزكاة، حيث يتطلّب الأمر التنسيق بين الهيئيتين في هذا الإطار خاصة للإستفادة فيما يتعلّق بتأهيل المستفيدين من هذا الصندوق؛
- إبرام إتفاقية بين غرفة الصناعة التقليدية والحرف ومديرية التكوين المهني لولاية ورقلة لتحفيز مراكز التكوين الموجود بمنطقة تقرت على تنظيم دورات تكوينية تهدف لتكوين متخصّصين بالحرفة وتعزيز منهجية التكوين عن طريق التمهين؛
- الإحتفاظ بعلاقة غرفة الصناعة التقليدية والحرف مع مديرية الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الإستثمار وإشراكها كفاعل ضمن نواة النظام بعد أن كانت ممثّلة وزارتها السابقة على المستوى الجهوي، فبضمها ستلعب دورا مستقبليا هاما في حالة ما إذا تم إخضاع هاته الحرفة للقياسة والمعيارية، وذلك من خلال قيامها بمرافقة وتنمية منتجات الطّرز التقليدي عن طريق تقنيات القياسة والمراقبة (من خلال مخبر للقياسة والتصديق) وكذا ترقية الملكية الصناعية (وضع العلامة، النوعية، الأشكال والرموز وكذا التجديدات) والعمل بذلك على حماية منتجات المنطقة، كما يعدّ ذلك أيضا طريقة مثلى لتصبح مطابقة للمعايير الدولية.
- دور مديرية التجارة الجهوية بورقلة أيضا لا يمكن تجاهله في هذا المسعى لاسيما في الحد من التجارة الموازية لمنتجات هذه الحرفة، كما يبرز دورها أيضا في تسويق منتجات الحرفيين؛
- توثيق العلاقة مع مديرية الثقافة فبالإضافة لدورها في تنظيم التظاهرات والمناسبات المحلية التي يشارك فيها الحرفيون، يمكن الإستفادة منها في الترويج لهذا المنتوج التقليدي وكذا في إعادة بعث بعض المناطق التي تم إهمالها بالمنطقة؛
- يمكن لمديرية الأشغال العمومية أن تساهم بفعالية في تحقيق هذا المسعى خاصة في عملية الإشراف على إعادة ترميم وبناء فضاءات عرض وبيع منتجات الطّرز التقليدي وإنشاء محلات؛
- إشراك الجامعة في مختلف الأبحاث والدراسات الخاصة بالحرفة والحصول على مساندتها في تحفيز الطلاب على إنجاز بحوث أو تربّصات تتناول مواضيع الصناعة التقليدية والحرف عموما وحرفة الطّرز التقليدي خصوصا.

بإقبال الفاعلين السابقين على هذا المسعى سوف ينضمّ ممثليهم إلى **نواة نظام الإنتاج المحلي**، والتي هي عبارة عن لجنة تعاونية للنظام تضم كل الممثّلين عن الهيئات التي تُبدي رغبتها في المشاركة في هذا المسعى إلى جانب نوّاب عن حرفيي الطّرز التقليدي بمنطقة تقرت.

سادسا. تكثيف العمل الجواري للغرفة في تنفيذ النظام لإعتبارها همزة الوصل المباشرة مع الحرفيين، وذلك بمساهمتها بـــ:

- ضمان التنسيق بين الهيئات الممثّلة لنواة النظام وتعزيز التعاون فيما بينهم، وتوسيع الحوار مع جميع الفاعلين الذي يمكنهم المساهمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في تنمية الحرفة؛
- تعزيز برنامج أنشئ وحسّن تسيير مؤسستك ماديا وبشريا وبرمجة دورات إضافية في إطار البرنامج ومراقبتها؛

- إتّخاذ الإجراءات الرّامية نحو إيصال مختلف المعلومات المتعلّقة بالحرفة، إلى جانب إنجاز دليل للحرفيين يتناول التعريف بنظام الإنتاج المحلي ومزايا تنفيذه؛
- تسيير البرامج المسطّرة على المستوى المحلي ومتابعتها وإنجازها؛
- مرافقة المبادرات المشتركة (شراء، إنتاج، بيع) وكل مسعى رام للنهوض بالحرفة والتحفيز على الابتكار؛
- توسيع إستفادة الحرفيين من تمويل الهيئات والمنظمات الدولية ومن برامج الدعم الدولي.

سابعا. إشراك مديرية السياحة والصناعة التقليدية في عملية التنسيق بصفتها ممثّل قطاع الصناعة التقليدية والحرف الجديد على المستوى التنفيذي، لذلك فهي تلعب دورا هاما في تيسير الإتصال مع السلطات والحصول على دعم الخدمات العمومية، فضلا عن توفير البنيات القاعدية (دور الصناعة التقليدية، متاحف، ترميم الوحدات القديمة المهملة، المحلات، فضاءات عرض دائمة، مشاتل مؤسسات)، وبالتالي فإن تقوية العلاقات مع مديرية السياحة والصناعة التقليدية وإشراكها كفاعل ضمن نواة النظام سيكون له دور كبير في تحقيق ما سبق، بالإضافة إلى الترويج للصناعات التقليدية المحلية خصوصا أمام السياح.

ثامنا. الإستفادة من دعم القطاع الخاص وترقية شراكته مع القطاع العام على مستوى الخدمات المباشرة المقدمة للحرفيين أو على مستوى مؤسسات الدعم الموجودة محليا.

تاسعا. وضع نظام معلوماتي فعّال لتسهيل عملية إنتقال المعلومات : ويتعلّق الأمر بضرورة بناء نظام معلوماتي قوي يسهّل من سيرورة التبادل والحصول على المعلومات ما بين مختلف الفاعلين في النظام يكون محمّل على الإنترنت، ويتم تأطيره بقوى بشرية كُفأة تسهر على حسن تسييره وصيانته وكذا تأمينه، حيث يسمح هذا النظام بتكوين لوحة قيادة خاصة بالحرفة ومبنية على معلومات صحيحة ومدقّقة ومحيّنة لمجمل المتعاملين بالحرفة وهياكل ومؤسسات التأطير ذات الصلة، وتمكّن من إعداد برامج وسياسات ترقوية وتنفيذها، وكذا إتخاذ القرارات في مجال الإختيارات والتوجّهات الإستراتيجية، إلى جانب متابعة وتقييم حاجيات ترقية الحرفة الأساسية.

عاشرا. تكوين نواة نظام الإنتاج المحلي، والتي تضّم ممثّلين عن كافة الفاعلين المستعدين للإنضمام في هذه المبادرة (أنظمة الدعم المختلفة، البنوك، صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء، السلطات المحلية، الجامعة، مقدمي خدمات....) بالإضافة إلى ممثّلين عن حرفيي الطّرز التقليدي.

حادي عشر. مرافقة الحرفيين الناشطين في الحرفة من أجل التجمّع في إطار النظام عن طريق :

- قيادة حملة إعلامية وتعريفية واسعة تتم بعقد إجتماعات وملتقيات لحرفيي الطّرز التقليدي، تهدف لشرح ماهية النظام وأهميته والآثار الإيجابية الناتجة عن تطبيقه، إلى جانب تنظيم أيام مفتوحة حول مختلف الأجهزة التي تدعم النظام لتوعية الحرفيين حول حقوقهم وواجباتهم؛
- تنظيم حرفيي الطّرز التقليدي الراغبين في الإنضمام لهذا المشروع في شكل تجمّع مهني؛
- خلق روح التشاور والتعاون بين الحرفيين المكوّنين للنظام؛

- تعويد حرفيي المنطقة على العمل الجماعي والإندماج المحلي ونسج أجواء الثقة فيما بينهم والتغلّب على النزعة الفردية الملازمة لهم؛
- إنجاز المشاريع ذات الأولوية في نظام الإنتاج المحلي، وذلك بالعمل بداية على وضع حد للصعوبات التي يواجهها الممارسون للحرفة مع ضمان المتابعة؛
- إعداد برامج عمل مشتركة في مجال التمويل والتموين والإنتاج والتسويق داخل النظام والعمل على تطبيقها؛
- الإستفادة من الخبرات الأجنبية في تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة؛
- إنشاء علامة خاصة لمنتجات الطّرز التقليدي بالمنطقة.

وبالتالي يُؤسس نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي في منطقة تقّرت معرّف كما في الجدول الموالي.

جدول رقم (III.20)_ الفاعلون المحتملون لنظام الإنتاج المحلي بحرفة الطرز التقليدي في منطقة تقّرت

محتوى المشروع	**تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطرز التقليدي بمنطقة تقرت**
الإقليم المعني	المجال الترابي الذي يشمل دوائر تقرت، تيماسين و ميقارين
الحرفة المعنية	حرفة الطّرز التقليدي
حجم نظام الإنتاج المحلي المحتمل	كل حرفيي الطّرز التقليدي بالمنطقة الممارسين لها بشكل أساسي ومستمر، سواء أكانوا حرفيين مسجّلين أو غير مسجّلين.
الشركاء المحتملين في المشروع	**ممّثلو كل من :** - غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية ورقلة؛ - مؤسسات الدولة المحلية (ولاية ورقلة، دائرة تقرت، ميقارين، تيماسين وكذا مختلف البلديات)؛ - مديرية السياحة والصناعة التقليدية ورقلة؛ - مديرية التكوين المهني بورقلة؛ - مديرية الصناعة والمؤسسات ص وم وترقية الإستثمار؛ - مديرية الشؤون الدينية والأوقاف ورقلة؛ - مديرية الأشغال العمومية بورقلة؛ - مديرية التجارة بورقلة؛ - مديرية الثقافة ورقلة؛ - ANSEJ ورقلة بفرعها في منطقة تقّرت؛ - ANGEM ورقلة وفروعها بتقرت وتيماسين وميقارين؛ - CNAC ورقلة؛ - صندوق الزكاة ورقلة؛

	– المؤسسات المصرفية بورقلة (القرض الشعبي الجزائري CPA، البنك الوطني الجزائري BNA، البنك الخارجي الجزائري BEA، بنك التنمية المحلية BDL، البنك الجزائري للتنمية الريفية BADR) لتحفيز فروعها بمنطقة تقرت على دعم الممارسين للحرفة؛ – الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لغير الأجراء بورقلة؛ – مديرية الضرائب ورقلة؛ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة؛ – مراكز التكوين المهني الموجودة بمنطقة تقّرت؛ – مقدمي الخدمات (مركز شراء مواد أولية، وكلاء توزيع، إستشارة، تسويق، معلومات)؛ – الجمعيات المهنية؛ – مختلف الخدمات المقدمة من قبل القطاع الخاص.
تمويل المشروع	– تمويل الدولة ، الولاية، الدوائر والبلديات؛ – منظمة خارجية (اليونيدو على سبيل المثال)؛ – إشتراكات الحرفيين الأعضاء
النتائج المتوقعة	– تعزيز التكامل والتعاون بين حرفيي الطّرز التقليدي؛ – تحفيز النمو؛ – تحسين الإنتاجية والنوعية؛ – تحفيز الإبداع والإبتكار؛ – وضع علامة تجارية لمنتجات الطرز التقليدي؛ – تنمية الصادرات؛ – تثمين دور المرأة وتأكيد دورها الهام في الحياة الإقتصادية؛ – بناء ميزة تنافسية خاصة لمنتجات المنطقة؛ – تحقيق تنمية محلية بالمنطقة.

المصدر: من إعداد الطالبة

العلاقة بين مختلف الفاعلين الأعضاء داخل نظام الإنتاج المحلي يمكن تمثيلها في الشكل الموالي :

الشكل رقم (III.50)_ فاعلو نظام إنتاج محلي بحرفة الطرز التقليدي بمنطقة تقّرت

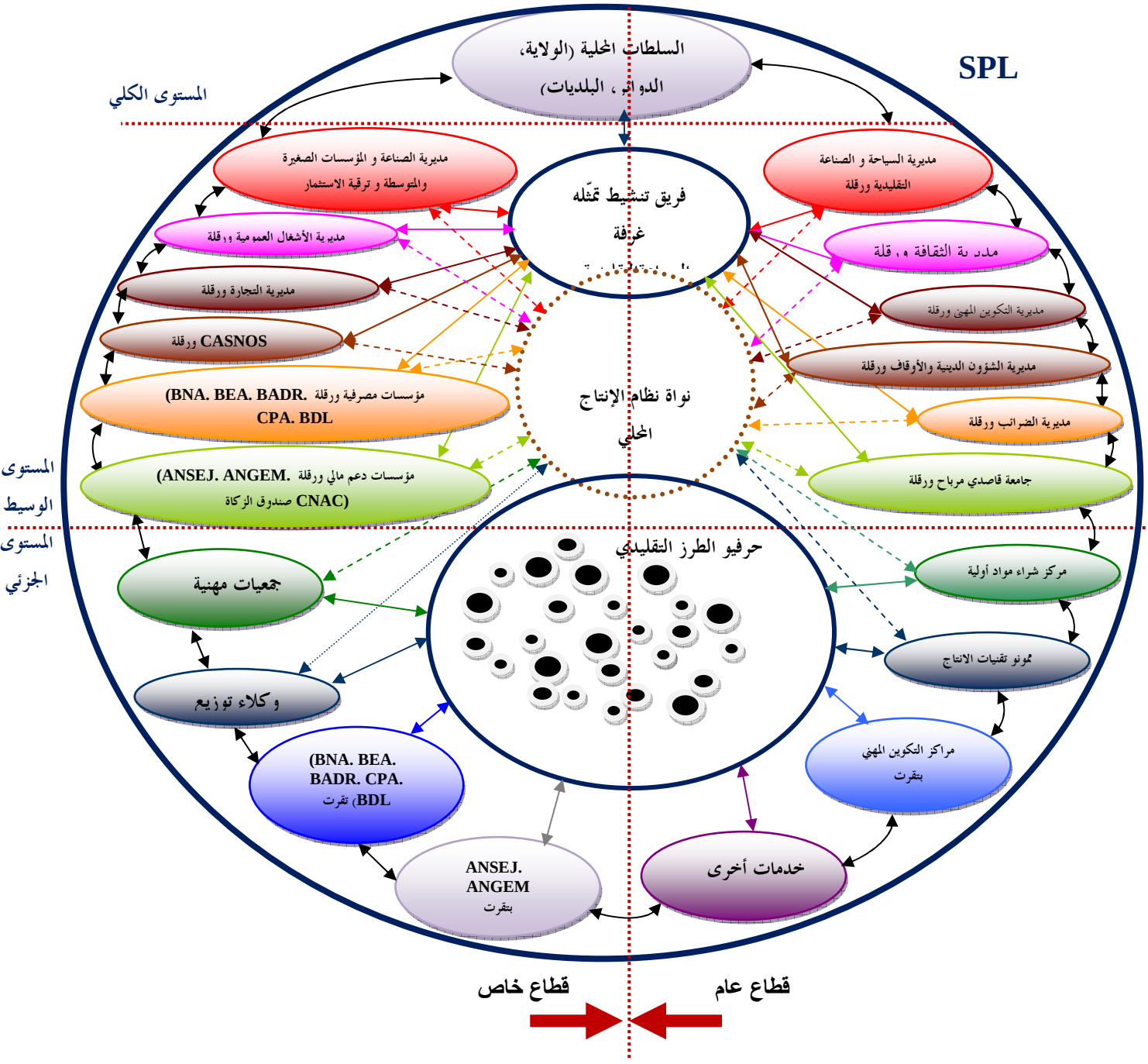

2. آلية العمل داخل النظام :

نجاح مسعى تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي يسمح بتكوين كيان تنظيمي يقوم في البداية بتبني مشروع مشترك بين الحرفيين، وهذا للوصول إلى إنشاء منظّمة أو هيئة تسمح بالتفاوض مع مختلف الفاعلين (موردين، مموّلين، زبائن، سلطات عمومية وغيرها) بإسم شبكة لمشاريع مشتركة، هذا التنظيم تكون له شخصية قانونية ويرتبط بمجموع الحرفيين عن

طريق عقود تنصّ على طريقة التعامل بين نظام الإنتاج المحلي والحرفي وتضمن الإستقرار داخل النظام مع المحافظة على إستقلالية هذا الأخير؛ بشرط أن يُوقّع الحرفيون الأعضاء إلى جانب باقي الفاعلين ذوي الصلة على الميثاق الداخلي للنظام لضمان الإستقرار داخل التنظيم.

أما ما يتعلّق بإتخاذ القرار داخل النظام فيتم من طرف مسيّر النظام والذي تمثّله غرفة الصناعة التقليدية لولاية ورقلة، حيث تتدخّل هذه الأخيرة في قرارات الحرفيين التي تخص مجال المشاركة التي قامت على أساسها عملية التآزر، كما يُموّل هذا النظام عن طريق دعم عمومي ويمكن أيضا أن تدخُل أطراف أخرى خارجية (قطاع خاص محلي أو أجنبي على سبيل المثال)، في حين يدفع الحرفيون المشاركون إشتراكات سنوية.

وبذلك يستفيد الحرفيون الأعضاء من الفرص المتاحة في مجال تخفيض تكاليف توريد المواد الأولية، أو من الحصول على فرص تدريب ورفع مستوى المعرفة لديهم حول الحرفة، وكذا الإستفادة من صفقات تجارية وتبادل المعلومات ومن إنتاج يتوافق مع المعايير الدولية، وهو ما يسمح بتكوين ميزة تنافسية للنظام ورسم آفاق توسّع دولي، كما سيمثّل آلية مستدامة وفعّالة في التنمية المحلية بالمنطقة إضافة إلى تعزيز دور المرأة.

3. مدة إنجاز المشروع :

على الرغم من أنّ عملية تطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المعنية وبالمنطقة المدروسة وبالطريقة المحددة سلفا يمكن أن تستغرق فترة طويلة وهو شيء طبيعي نظرا لحجم الإجراءات الواجب القيام بها وتنفيذها، فقد تستغرق في المتوسط عملية التطوير مدة تتراوح بين خمسة وعشر سنوات؛ ذلك أنّ التعامل مع هاته المبادرة يتطلّب على الأقل المرور بالمراحل الأساسية الثلاث المحددة في السابق، فبإفتراض أنّ مرحلة التشخيص الدقيق للحرفة سوف تستغرق سنة واحدة على الأكثر، ومرحلة التخطيط لتطوير النظام بما تتضمنه من تحديد للأهداف وتوفير الوسائل للوصول لتلك الأهداف يتطلّب تحقيقها بين سنتين إلى خمس سنوات، كما ستستغرق مرحلة وضع نظام إنتاج محلي وتوطيده فترة تتراوح بين سنتين إلى أربع سنوات على الأقل حتى يتمكن الفاعلون داخله من التعوّد على طريقة العمل. غير أنّ ذلك لا يعني أنّه لا يمكننا الحديث عن مرحلة وضع نظام إنتاج محلي والتفكير الجدي في رسم ملامح لنظام إنتاج محلي بهذه الحرفة إلا قبل إيجاد حلول للمراحل السابقة، فالعمل المتزامن مطلوب ومن شأنه إختصار عدة سنوات، وذلك خصوصا أمام الصعوبات التي يواجهها الممارسون للحرفة والتي تحتّم ضرورة التعجيل بإيجاد حلول سريعة، ويمكن بذلك أنّ نتصوّر كيف أنّ ترقية شبكة تعاون بين حرفيي الطّرز التقليدي وإنتمائهم لنفس المجموعة يمكن أن يسهّل على المسؤولين إتخاذ إجراءات جماعية بسهولة، وكذا تجنيد موارد مالية وبشرية بشكل أيسر، فضلا عن الوفورات الخارجية التي سوف يجنيها حرفيو الطّرز التقليدي داخل هذا التنظيم.
وأخيرا من الضروري أن ننوّه على أنّ إستمرارية وديمومة هذا التنظيم ترتبط بشكل كبير على عمليتي المتابعة والتقييم المستمرة للفاعلين داخل نظام الإنتاج المحلي، والتي بدورها تتوقّف على فعالية النظام المعلوماتي الموضوع.

وهكذا وبتحقق هذا المسعى وتزايد عدد المنضمين من الحرفين سوف يمكننا فيما بعد الحديث عن كل من :

- توفير خدمات المرافقة للمؤسسات في كافة المجالات : ونعني بذلك : تكثيف الجهود نحو إنشاء مشتلة أو مركز تسهيل والإستفادة في ذلك من خبرات الطلبة المتخرّجين من جامعة قاصدي مرباح بورقلة، والتوفير على إثر ذلك فرص توظيف

في بعض التخصّصات، ويمكن أيضا الإستعانة بالأساتذة الباحثين في الجامعة للقيام بدراسات تتناول جدوى إنشاء مركز للبحث خاص بالحرفة وتأطير الطلبة على إنجازها، و ذلك في محاولة لتعزيز الإبداع والإبتكار داخل التنظيم.

- كما يمكن أن تلعب منهجية التكوين عن بعد دورا هاما في هذه الحرفة وهو ما يتطلّب من الجهات المسؤولة على المستوى المركزي تعزيز ودعم قدرات القطاع في عملية التكوين عن بعد، في حين تتولى الجهات المسؤولة محليا تنمية قدرات الحرفيين في مجال المعلوماتية؛
- تعزيز الإستفادة من البرامج الوطنية والأجنبية لتحسين وترقية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : ويتعلّق الأمر بـــ: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تشرف عليه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا برنامج التعاون الجزائري الأوروبي "ميدا" لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب مساندة صندوق ترقية التنافس الصناعي (FPCI).
- باقي أجهزة الدعم المالي والقرض : وكالة التنمية الإجتماعية (ADS)، الوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات (ANDI)، صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، صندوق ضمان قروض الإستثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(AGLI-PME)،
- آليات دعم التصدير : الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية (PROMIX)، الشركة الجزائرية للتأمينات وضمان الصادرات (CAGEX)، المؤسسة الجزائرية للمعارض والتصدير (SAFEX)، صندوق ترقية الصادرات؛
- توسيع قائمة الأعضاء المشاركين في النظام من خلال إدراج كافة الفاعلين الذين من شأنهم إنجاح هذا المسعى وتحقيق تنمية محلية مستدامة بالمنطقة؛
- إنشاء شبكة تعاون بين نظام الإنتاج المحلي بحرفة الطّرز التقليدي وأنظمة إنتاجية محلية أخرى لنفس الحرفة داخل الوطن وحتى خارجه، وضمان التنسيق والتنظيم بينها، بالإضافة إلى البحث عن فرص شراكة أجنبية إتجاهها.

وتجدر الإشارة هنا أنّ نجاح تطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة بالإضافة إلى كونه سوف يسمح للأعضاء بالعمل بشكل أكثر إنتظاما مع بعضهم البعض وتقديم واجهة موحّدة للشركاء المستقبليين، وكذا إيجاد حل جماعي لمشكل الجودة وسعر المنتجات، فإنه سوف يُكسب الحرفيين داخله قوة تفاوضية ويعزّز روابطهم مع الهيئات العمومية على المستوى المحلي والوطني، كما يسمح لهم بتوثيق علاقات تعاون بمختلف الأسواق الدولية، إلى جانب أنّ تحقّقه يمكن أن يفتح الأبواب نحو تطوير أنظمة إنتاجية في نشاطات أخرى بالمنطقة وتعميم مفهوم التنمية المحلية، فضلا عن أنّ نجاح عملية دمج مختلف الفاعلين المحليين في هذا المشروع من شأنه تسهيل التعامل معهم في مشاريع محلية أخرى، علاوة على أنّ مختلف الهياكل القاعدية التي سيعاد إسترجاعها أو التي سيتم إنشاؤها أو حتى ترميمها يعدّ بحد ذاته مكسبا لمختلف الأنشطة الحرفية بالمنطقة.

خلاصة الفصل :

نستخلص من هذا الفصل الميداني ما يلي :

- على الرغم من الإنجازات الأولية المحفزّة التي عرفها قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر إثر تطبيق إستراتيجية التنمية الموضوعة له، إلا أنّ القطاع ما يزال يعاني من مجموعة من الصعوبات التي تتجلى أساسا في التجاهل الدائم للقطاع ضمن الإصلاحات الإقتصادية الكلية المعدة على المستوى الوطني، بالإضافة إلى النظرة التاريخية والفلكلورية التي لا زالت تلازم هذا الأخير، والتي أدّت بدورها إلى تناوب وزارات عديدة للوصاية عليه، وهذا فضلا عن وجود مجموعة من النقائص المرتبطة بمجموعة من المجالات؛ هذه العوامل حدّت من إمكانيات القطاع وحالت دون تطوّره ونموّه، لذلك تضمّن المخطط الوطني لتنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف دعم تطوير أنظمة إنتاج محلية منتقاة على أساس إمكانياتها في التنمية.
- تطوير أنظمة إنتاج محلية في قطاع الصناعة التقليدية والحرف هو تنظيم لمجموعات من المقاولين الحرفيين في نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي، الذين ينشطون في نفس المنطقة وتربطهم علاقات تعاون، ويقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هياكل دعم كغرف الصناعة التقليدية والحرف أو الجماعات المهنية ومدعّمة من طرف السلطات المحلية، بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثّر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية والحرف، لذلك فنجاح هذا الأخير يستدعي تظافر جهود مختلف الفاعلين ذوي العلاقة بالقطاع، وهو ما كان عند تأسيس نظام إنتاج محلي بحرفة صناعة الفخار بمنطقة بجاية–البويرة.
- يُعدّ فن النسيج من الفنون الأولى التي اكتسبتها المرأة الجزائرية بالإضافة إلى الفخار، فالمرأة الجزائرية لطالما اهتمت وحافظت على هذه الحرفة رغم صعوبتها، هذا الأخير أثّر على الكثير من الفنون الأخرى بالإضافة إلى أنّه يُمثّل هويتنا وتراثنا. ويعتبر النسيج التقليدي أو ما يسمى أيضا **الطّرز التقليدي** من أبرز أنواع النسيج التي مارسها السكان منذ القدم، إذ تلقى هذه الحرفة رواجا كبيرا في الجنوب الجزائري خاصة بمنطقة تقّرت، حيث إشتهرت بهذه المنطقة فلا يكاد يخلوا بيت من الممارسين لهاته الحرفة، كما كانت المرأة الرائدة إلى يومنا هذا في تطوير هذه الحرفة وتفنّنت في إتقانها وزخرفتها وإدخال التحديثات عليها من دون الخروج عما هو مألوف، مستعملة في ذلك الأدوات والمواد التقليدية.
- تعتبر حرفة الطّرز التقليدي من أهم أنشطة الصناعة التقليدية بمنطقة تقرت الموفّرة للعديد من مناصب الشّغل خصوصا للنساء، كما تتميّز بقيمة مضافة عالية لكونها لا تتطلّب إمكانيات كبيرة فالأدوات التي تُستخدم في الإنتاج بسيطة وقليلة التكلفة، إلى جانب أنّها تعدّ إرثا خاصا بالمنطقة؛ بيد أنّ حرفيي هذه الصنعة يواجهون عدة عوائق تتطلب تحرّكا سريعا لإنقاذ هذه الحرفة، ولذلك فتطوير نظام إنتاج محلي بهذه الحرفة يمكن أن يساهم مساهمة فعّالة في ترقيتها ويسهّل من مهمة الحد من الصعوبات التي تواجهها، علاوة على تحقيق تنمية محلية بمنطقة تقّرت، وهذا لاسيما إذا علمنا أنّ هناك تأييد كبير من طرف عينة تمّ دراستها حول جدوى تنفيذ هذا المسعى.
- عملية تطوير نظام إنتاج محلي بالحرفة المدروسة تعتمد على القيام بتشخيص عام للبيئة المهنية للممارسين للحرفة، يرجى من خلالها إيجاد موائمة وتوازن بين الفرص الخارجية ونقاط القوة الداخلية من جهة، والتهديدات الخارجية ونقاط الضعف الملازمة للموارد الداخلية من جهة أخرى، والتي على أساسها يمكن القيام بتحديد التحدّيات الأساسية التي يواجهها الحرفيون وكذا الإجراءات الواجب إتخاذها لرفعها، ليسهّل في الأخير من عملية وضع تنظيم يجمع حرفيي الطرز التقليدي في إطار مسعى تشاركي يستفيد منه الجميع ومعزّز بمختلف الفاعلين ذوي الصلة بالنشاط.

الخاتمـــــــة

حاولنا من خلال تناولنا لموضوع واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وإستراتيجية تنميته، معالجة إشكالية البحث التي تدور فيما إذا كانت الإستراتيجية الموضوعة لتنمية القطاع في الجزائر قد أخذت في إعتبارها خصوصية القطاع، وفيما إذا كانت عملية دعم تطوير أنظمة إنتاجية محلية مرتكزة على قطاع الصناعة التقليدية والحرف تمكّنت من تحقيق الأهداف الموضوعة ضمن هذه الإستراتيجية؛ وقد إقتضى الأمر للوصول لذلك تناول الموضوع ضمن ثلاثة فصول تطرّقنا فيها لمختلف الأبعاد الأساسية لذلك، منطلقين من سبع فرضيات رئيسية تم التأكّد من صحتها في هذه الدراسة، كما إستخدمنا مناهج وأساليب أشرنا لها في المقدمة؛ ولذلك سنقوم فيما يلي بتقديم ملخص عام للدراسة ومن ثم إختبار الفرضيات المقترحة، لنعرض فيما بعد أهم النتائج المتوصّل إليها وكذا التوصيات وآفاق البحث.

1. ملخص الدراسة :

عرف قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر خلال المرحلة السابقة مراحل عديدة تركت آثارها على سياق نموّه وتطوّره، كانت بدايتها إعتماد تعريف قانوني للصناعة التقليدية والحرف بموجب الأمر 96-01 المؤرّخ في 10 جانفي 1996، من خلال تحديد صفة الحرفي وأشكال ممارسة النشاط وكذا الكيفيات وميادين الأنشطة، فضلا عن تكريسه لإمتيازات عديدة، كما إستفاد القطاع بهدف تجسيد الأمر الرئاسي السابق على أرض الواقع من 13 مرسوم، وهو ما أعطاه قاعدة تشريعية كانت مفقودة إضافة إلى تزويده بهيئات تأطير جوارية. المرحلة الثانية شملت تحويل القطاع إلى الوزارة المكلّفة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002، تلا ذلك إعتماد الجزائر على غرار بلدان عديدة إستراتيجية لدعم وتطوير قطاعها من الصناعة التقليدية والحرف سنة 2003، تم صياغتها بمجرد إلحاق القطاع بالقطاع الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك إعترافا بدوره الإقتصادي ؛ وبهذا إستفاد القطاع من تغيير للوجهة المحدودة التي تنظر إليه كنظرة هامشية، وتحوّل إلى قطاع محل إهتمام وذو فاعلية إقتصادية لما يساهم به في وضع حلول ذات أهمية بالنسبة للسياسة الإقتصادية الوطنية، كما يعدّ ذلك تأكيدا لرغبة الدولة القوية في تصنيف قطاع الصناعة التقليدية والحرف ضمن القطاعات الإقتصادية بجدارة، وكذا مساندته في آدائه لأدواره الإقتصادية والإجتماعية والثقافية على أكمل وجه.

وفي إطار التحوّلات التي عرفها السياق العام للإقتصاد الوطني والدولي، عرفت الجهود الرامية إلى تطوير النشاطات الحرفية إنتهاج أساليب جديدة ومستحدثة في مجال تنظيم الأنشطة الحرفية، ميّزها خصوصا إعتماد مسعى تطوير أنظمة إنتاجية محلية "SPL"، هذا المسعى الذي طبقته دول عديدة في سياق مختلف يُعدّ طريقة للتنشيط التشاركي للتنمية المحلية؛ وبالإرتكاز في حالتنا هذه على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، يتمثّل هذا المسعى أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد وفي نفس الإقليم بين الحرفيين ومحيطهم أو بيئتهم المحلية (متعاملين خواص، متعاملين عموميين، سلطات محلية....الخ)، ويعتمد تطبيقه على توفّر مهارات خاصة في التنشيط الإقتصادي، حيث يقوم بتنشيط كل نظام محلي مُنشئ مُنسِّق أو هيكل تنسيق يُسهِّل التبادل بين أعضاءه.

2. نتائج إختبار الفرضيات :

إنطلاقا من معالجتنا للبحث بأطواره المختلفة، تبيّن لنا فيما يرتبط بمدى صحة الفرضيات النتائج الموالية :

– **بالنسبة للفرضية الأولى** : بخصوص الفرضية المتعلّقة بكون قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا تغلب عليه بعض المزايا تجعل منه قطاعا متميّزا وقادرا على تحقيق تنمية مستدامة للبلاد، فقد تحققت، فضمن تحليلنا في المبحث الأول والثاني من الفصل

الأول تبيّن لنا أنّ الصناعة التقليدية والحرف تشكّل قطاعا مكوّنا من عائلة كبيرة من المهن ذات الطابع اليدوي، والتي تجمع بين الإرث الثقافي والفعالية الإقتصادية، وهو ما يجعلها تتّسم بصفات متنوّعة تعدّ خصائص إيجابية وسلبية في نفس الوقت، تتجلّى أساسا في سهولة الإستثمار فيها وقدرتها على توفير مناصب شغل عديدة بموارد محدودة، فضلا عن إمكانية ممارسة أنشطتها بشكل فردي، وكذا البعد الثقافي والحضاري المميّز لمنتجات القطاع؛ هاته المزايا يحرزها قطاع الصناعة التقليدية والحرف دون منازع وتعتبر الحافز وراء إنشاء الأنشطة في هذا القطاع وكذا حمايته ودعمه، بيد أنها تعدّ في المقابل عائقا يحدّ من توسّع الأنشطة وتطوّرها وكذا إنتهاز الحرفي للفرص التي لا يمكنه تحقيقها بمفرده؛ وبالتالي فإنّ عملية تعزيز نقاط القوة في هذه الخصائص ورفع نقاط الضعف يجعل من قطاع الصناعة التقليدية والحرف يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للبلاد، بما يمثّله من آليات لتوفير فرص عمل تسمح برفع الدخل الحقيقي لأفراد المجتمع، وكذا تحسين الدخل الوطني والمساهمة في الإستثمار وبالتالي زيادة القدرة الشرائية للعائلات، كما يتيح الفرصة لعمل المرأة ويحقّق الإستقرار الإجتماعي ويعمل على تلبية الإحتياجات الأساسية للمواطنين، فضلا عن أهمية منتجاته السياحية ومساهمته في تشجيع الصادرات خارج المحروقات، علاوة على كون منتجاته وسيلة إتصال بين الأفراد وتواصل بين الماضي والحاضر.

– **بالنسبة للفرضية الثانية** : فيما يتعلّق بالفرضية الثانية المرتبطة بالإجراءات والتدابير التي تم إتخاذها ضمن سياسة الدولة وإستراتيجيتها المخصّصة لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع فقد تحقّقت أيضا، إذ حسب ما جاء في المبحث الثالث والرابع من الفصل الأول، فقد أحدثت قضية دعم القطاع أهمية بالغة، حيث إستفاد الحرفيون في إطار إستراتيجية الدولة لتنمية القطاع من مجموعة من التدابير والآليات والبرامج، التي من شأنها المساهمة أولا في الحفاظ على النسيج القاعدي المكوّن من مؤسسات مصغّرة ذات طابع حرفي، وكذا تحفيز الإستثمارات في القطاع من خلال تحسين المناخ الإستثماري فيه، وذلك كسياسة لتنفيذ هذه الإستراتيجية أسفرت عن تسخير هيئات عديدة لتقديم الدعم المالي والقرض، إضافة إلى وضع مجموعة من البرامج التكوينية والتأهيلية وأخرى للترقية وتحسين التنافسية تعدّ من بين أنماط الإبتكارات في مجال التسيير والتطوير؛ إلى جانب ذلك حضيت الأعمال التسويقية والترويجية بنصيبها من الإهتمام، كما تم في نفس الإطار وضع الشروط التي يتم على إثرها منح تسمية صناعة تقليدية جزائرية وكذا علامة الدمغة لمنتجات الزرابي ومثيلاتها.

وهدفت الدولة من وراء هذه الإجراءات نحو تغطية المكانة الإقتصادية التي إنتُزِعَت من القطاع طوال المرحلة السابقة وتعزيز مكانته الإجتماعية والثقافية، ذلك أنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالجزائر مرَّ منذ الإستقلال بجملة من التغيّرات أملتها التحوّلات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، والتي سمح العمل طيلتها من تعميق الفكر بمدى فعالية القطاع وقدرته على المساهمة في التنمية الإقتصادية للبلاد، تُوِّج هذا الإعتراف بإلحاق هذا الأخير بوزارة المؤسسات ص وم، وعُزِّز بتسطير إستراتيجية تنمية مستدامة آفاق 2010، شملت كافة الإجراءات والبرامج والآليات السابقة الرامية لإعادة إحياء القطاع وبعثه من جديد، والتي سجل تطبيقها نتائج مُحفّزة، وهو ما دفع بالجهات المسؤولة وبهدف الحفاظ على وتيرة التنمية، التفكير في وضع إستراتيجية جديدة آفاق 2025 تسمح له بمواصلة الإنجازات والتكيّف مع التغيير، فضلا عن البحث عن حلول جديدة للصعوبات التي بقيت مطروحة داخل القطاع.

– **بالنسبة للفرضية الثالثة** : ما يرتبط بالفرضية المتعلّقة بنظام الإنتاج المحلي وآثاره الإيجابية على الفاعلين داخله، فقد تأكّدت بدورها وفق ما ورد في الفصل الثاني من البحث، إذ يُعتبَر هذا النظام عبارة عن تجمّع إنتاجي مكوّن من مؤسسات متخصّصة في نشاط أساسي أو في أنشطة متقاربة يشتهر بها إقليم معيّن، على أن لا يتعدى حجم هذه المؤسسات المتجمِّعة حجم مؤسسة

متوسطة، ترتبط هاته الأخيرة فيما بينها بعلاقات تعاون تتميّز بالكثافة ويتم دعمها من طرف هيئات ومنظمات متواجدة محليا تضمن لها تلبية إحتياجاتها الأساسية؛ كما تستفيد المؤسسات المتجمّعة وفق هذا النظام من مجموعة من الفوائد يحقّقها التنظيم وفق هذا الشكل، ويتعلّق الأمر خصوصا بإستفادة هذه الأخيرة من وفورات خارجية إيجابية تنتج عن الجوار (منتجات ذات تكلفة منخفضة، ديناميكية تعلّم، تكوين عمالة، تخفيض تكاليف المعاملات، تبادل معلومات، تحسين التنسيق بين الفاعلين، تكوين لغة مشتركة....)، تسمح مخرجاتها بتحسين الأداء الإنتاجي للمؤسسات وتحفّز على الإبتكار، فضلا عن أنّها تسمح بتحقيق تنمية محلية وكذا بناء ميزة تنافسية للإقليم المتواجد فيه.

– **بالنسبة للفرضية الرابعة** : فيما يخص الفرضية المرتبطة بالعناصر الأساسية الواجب توافرها بهدف تطوير ناجح لنظام إنتاج محلي، فقد تحقّقت هذه الفرضية عند تناولنا لمتطلّبات نجاح وضع تنظيم يجمع الفاعلين وفق هذا النظام، ذلك أنّ تحقيق هذا المسعى يتطلّب توافر مجموعة من العناصر تتقدّمها الإرادة السياسية لدى الفاعلين المحليين المسؤولين عن مجال ترابي محدّد، يتحمّلون مسؤولية الإعداد للمشروع والسعي نحو توفير مختلف البنيات القاعدية وهياكل الدعم التي يحتاجها الفاعلون داخل النظام، يلي ذلك ضرورة وجود فريق تنسيق يتولى مهمة التنشيط والوساطة بين الفاعلين داخل النظام المحلي وكذا تنفيذ سلوكات تعاونية بين المؤسسات، إلى جانب وجود عدد كاف من المؤسسات تشكّل كتلة حرجة وتتعهد بالإلتزام بنصوص العقد الذي يربط الأطراف ؛ ترتيب هذه المتطلّبات كان محل إختلاف بين الباحثين، مع ذلك فما هو مشترك بين دراسات أغلب الباحثين هو أنّ عملية تطوير نظام إنتاج محلي متوافق مع إحتياجات مختلف البلدان يكون من خلال تركيز سياسات هاته البلدان على دعم تطوير شبكات أفقية بين مؤسسات ص وم أو أخرى عمودية بين هاته الأخيرة ونظيرتها الكبيرة والتي بنموّها وتزايد عدد المؤسسات المشاركة فيها، تقوم عندئذ سياسات البلدان بترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية، أو أن تعمل على تطوير أنظمة إنتاج محلية مباشرة عند وجود تمركز عال من المؤسسات العاملة في نفس الموقع وتنتمي لنفس القطاع أو لقطاعات متكاملة؛ وإذا ما رغبنا في تأكيد هذه الحقيقة فإن التجارب المقدّمة كفيلة بإثبات ذلك.

– **بالنسبة للفرضية الخامسة** : تقضي هذه الفرضية بأنّ الحرفيين في الجزائر يواجهون مجموعة من الصعوبات تعرقل أنشطتهم وتحدّ من نموّهم وتطوّرهم، وهو حفزّ الدولة نحو البحث عن حلول سريعة ومحاولة إعطاء القطاع دوره الحقيقي في حركية التنمية بتطبيق برامج متنوّعة أبرزها برنامج أنظمة الإنتاج المحلية، هذه الفرضية تم تأكيدها حسب ما تم عرضه في القسم الأول من الفصل الأخير، من خلال إظهار العوائق الأساسية التي لا يزال يتعرّض لها قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا والمرتبطة خصوصا بعدم إيلاء أهمية كبيرة للقطاع عند إعداد السياسات الإقتصادية الإصلاحية المعدّة على المستوى الوطني وإستمرار التعامل معه من زاوية تاريخية ثقافية، بالإضافة إلى عدم الإستقرار التنظيمي الذي عرفه هذا الأخير، علاوة على جملة من النقائص المتعلّقة بالتموين، ظروف ممارسة النشاط الحرفي، التكوين والتأهيل، التمويل والجباية، الجودة والنوعية وغيرها من الجوانب، والتي جعلت من قطاع الصناعة التقليدية والحرف قطاع ضعيف المردودية وغير متكيّف مع المستجدات؛ ولهذا الغرض سعت الدولة من خلال وزارتها الوصية آنذاك وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية بإتخاذ إجراءات عديدة من بينها تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية سنة 2007 الذي تم تنفيذه على سبع تجمّعات حرفية رائدة في أنشطة مختلفة تم دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاج محلية بسبع مناطق من الوطن في مرحلة تجريبية لمدة سنتين إبتداءا من نهاية 2008، يستفيد منها كل تجمّع حرفي من منسّق مهني مكوّن لهذا الغرض، حيث يتم من خلال هذا البرنامج تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد، وذلك بين المقاولين الحرفيين وكل محيطهم المحلي في نفس الإقليم، وبشكل يضمن تأمين عملية التأطير الوطنية

مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، وفي إطار إستراتيجية مشتركة ومخططات عمل تم صياغتها وتنفيذها بالتعاون بين القطاعين العام والخاص.

– **بالنسبة للفرضية السادسة** : وتتعلّق هذه الفرضية بالنتائج الأولية لتنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بالجزائر وعن جدوى توسيع تطبيق هذا البرنامج على أنشطة حرفية أخرى بمناطق مختلفة من الوطن، وكذا عن الفاعلين الذين من شأنهم إنجاح هذا المسعى؛ فإستنادا لما تم تقديمه في الفصل الأخير من البحث فقد تم إثبات هذه الفرضية، ذلك أنّ النتائج الأولية لتنفيذ هذا البرنامج أظهرت حصيلة طيّبة، إذ سمحت عملية تجميع مجموعات من الحرفيين يمارسون نفس النشاط ويتواجدون في نفس الرقعة الجغرافية في إطار نظام للإنتاج المحلي من تسهيل عملية التأطير والتنظيم بالنسبة للهيئات المسؤولة على تطبيق مشاريع مشتركة من جهة، ومن جهة أخرى تعزيز التعاون والتآزر داخل كل نظام إنتاج محلي، وبالتالي سوف يؤدي تعميم تطوير المزيد من أنظمة الإنتاج المحلية على مختلف النشاطات الحرفية بكامل التراب الوطني إلى إستفادة كافة الحرفيين الأعضاء داخل كل نظام مُنشأ من وفورات خارجية إيجابية تستجيب لإحتياجاتهم وتتلائم مع مواردهم المحلية، كما تساهم في تحقيق تنمية محلية وكذا بالتكيّف مع المستجدات، ومنه نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف؛ فعالية هذا المسعى تستدعي تكثيف علاقات التعاون بين جميع الأعوان ذوي العلاقة بالقطاع والتنسيق فيما بينها في إطار يدعم إرساء أسس التعاون بين المتعاملين العموميين والخواص وكذا العمل التشاركي فيما بينهما، وبما يصبو نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية، ويمكننا الإستشهاد في ذلك بمشروع تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة صناعة الفخار بإقليم بجاية–البويرة.

– **بالنسبة للفرضية السابعة** : تنصّ هذه الفرضية على مدى إمكانية نجاح تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت وعن الفوائد التي سيجنيها الممارسون لهذه الحرفة بتحقّقه. هذه الفرضية تم تأكيدها كذلك حسب ما ناقشناه في القسم الثاني من الفصل الثالث، إذ تعتبر حرفة النسيج التقليدي من أهم الحرف التي تعرف إنتشارا كبيرا بمنطقة تقرت، حيث تحتوي هذه المنطقة تجمّعا كبيرا من الحرفيين الممارسين لهذه الحرفة، كما تشكّل هذه الأخيرة وسيلة هامة لتوفير فرص العمل خاصة للنساء وتعدّ مصدر دخلهن إضافة إلى قيمتها المضافة العالية وأهميتها الثقافية، ولذلك تعتبر هذه الحرفة من بين الحرف الواعدة في التنمية والتي تتنظر دعما من طرف الدولة، بسبب المشاكل العديدة التي يواجهها حرفيو هذه الصنعة والمعرقلة لأنشطتهم، وعليه فإمكانية تطوير نظام إنتاج محلي ناجح بهذه الحرفة يعدّ من بين أبرز الحلول التي يمكن إتخاذها لوضع حد للعراقيل التي يواجهها حرفيو النسيج التقليدي بمنطقة تقرت، وهذا لاسيما أمام التأييد الكبير الملموس من طرف فئة كبيرة من الممارسين للحرفة المستجوبين الذين أظهروا تجاوبهم مع تطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي.

بتحقّق هذا المسعى سوف يسهُل على المسؤولين إتخاذ إجراءات جماعية بسهولة ويتشكّل لنا تنظيم يلعب دور المتحدّث عن الممارسين للحرفة ويعمل على دعمهم في توحيد جهودهم وإستغلال كافة الفرص التجارية وكذا حل مشاكلهم المشتركة، فضلا عن الإستفادة كليا من فرص الجوار والمزايا المحلية، وبالتالي تحفيز النمو وبناء ميزة تنافسية لمنتجات المنطقة علاوة على تثمين دور المرأة وتحقيق تنمية محلية بمنطقة تقّرت.

3. عرض نتائج الدراسة :

توصّلنا من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية للموضوع إلى نتائج عديدة نشير إليها فيما يلي :

يرجع تطوّر قطاع الصناعة التقليدية والحرف بالدول التي قمنا بعرضها إلى الأهمية التي توليها هاته الأخيرة لهذا القطاع، حيث أصبح الإعتماد على قطاع الصناعة التقليدية في دفع عجلة التنمية لمختلف الدول محورا أساسيا وفعالا، إذ

يشكّل هذا القطاع ثروة كامنة لديها، كما يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ولذلك خصته أغلب الدول بمختلف أشكال الدعم القاعدي والعناية اللازمة لترقيته ؛ وتبرز أهميته بشكل أدق من الناحية الإقتصادية، حيث يعدّ لدى غالبية البلدان القطاع الإقتصادي الأكثر تنوّعا، ويمثّل إلى جانب قطاع المؤسسات ص وم قلب إقتصادياتها، وهناك أرقام كثيرة يمكن عرضها لإثبات ذلك. ففي فرنسا على سبيل المثال يضم القطاع 900.000 مؤسسة حرفية تساهم بـــ10% في الناتج الداخلي الخام حسب إحصائيات سنة 2006، في حين أنّ ألمانيا تمتلك نسيجا مؤسساتيا قُدّر سنة 2009 بأكثر من 975.000 مؤسسة حرفية، وتشير الإحصائيات التونسية إلى أنّ هذا القطاع ساهم بـــ4% في الناتج الداخلي الخام سنة 2004، كما يوفّر مواطن شغل لحوالي 11% من مجموع اليد العاملة النشيطة بالبلاد، أما في المغرب فقد بلغت مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام 19% سنة 2004 ويعدّ مصدر رزق لحوالي 3/1 سكان المغرب.

يغلب على قطاع الصناعة التقليدية والحرف ببلادنا مجموعة من الصفات تمثّل في آن واحد إيجابياته وسلبياته، والإنتباه لهذا الأمر هو الذي دفع نحو البحث في تعزيز نقاط القوة وتحسين الجوانب التي تبدو كنقاط ضعف، ووضعت قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحدٍّ آخر من البحث عن طرق رفع عوائق أوجه النقص في هاته المزايا وتثمين إيجابياتها، ولذلك عملت السلطات العمومية بالجزائر على توفير تحفيزات عديدة لتشجيع قطاع الصناعة التقليدية والحرف تندرج في إطار سياستها لتنفيذ الإستراتيجية الموضوعة لدعم القطاع وتشجيعه، نظرا لما ثبت عن مساهمته التنموية وتأكيدا لإرادتها السياسية في تصنيف قطاع الصناعة التقليدية والحرف ضمن أولويات التأهيل والعصرنة، فضلا عن إعتباره مجالا واسعا للإستثمار الإقتصادي؛ فبالإضافة إلى الأهمية الإجتماعية والثقافية التي يكتسيها القطاع بالجزائر، توجد مؤشرات إقتصادية عديدة تثبت وزن هذا الأخير وتمكّن من الحكم على أنّه ذو جدوى إقتصادية وبأنّه يمتلك مؤهلات تؤهله للمنافسة الدولية، وبالتالي يمكن القول بأنّ قطاع الصناعة التقليدية والحرف يعدّ قطاعا إقتصاديا بكل معنى الكلمة يمكن المراهنة عليه وإعتباره ركيزة تنموية هامة في الإقتصاد الوطني في حالة ما إذا توفّر له الدعم والتأطير الملائمين.

أحرزت الإستراتيجية المُعدّة لتحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر نتائج مشجّعة نسبيا، كانت محصّلة للجهود والإصلاحات المبذولة من طرف الدولة والتي بادرت بها طوال سبع سنوات، والتي سجّلت بدورها تطوّرا ملحوظا في وجهات النظر والرؤى القاصرة والمضيّقة لقيمة القطاع ومكانته في دفع عجلة التنمية الإقتصادية بالبلاد، فلم يعد يُنظَر إلى قطاع الصناعة التقليدية والحرف كقطاع هامشي أو أنّه ذو بعد تراثي وثقافي فقط، وإنما أيضا كمُرتكز هام لإنشاء صناعات صغيرة ومتوسطة التي تعدّ مصدرا حقيقيا لإنعاش الإقتصاد ومحاربة البطالة، وبأنّ المؤسسات المندرجة ضمن قطاع الصناعة التقليدية والحرف تعدّ أحد اللّبنات الأساسية للنسيج الإقتصادي الجزائري ومن بين ركائزه المتينة، حيث أظهرت عمليات التقييم إحصائيات محفّزة فيما يتعلق بإنشاء الأنشطة في القطاع والمساهمة في الناتج الخام.

ومع التحوّلات الإقتصادية التي يشهدها العالم والإنفتاح على الإقتصاد العالمي وبهدف تكييف الإستراتيجية الموضوعة لتنمية القطاع ببلادنا مع هذه المستجدات، عملت السلطات العمومية على وضع برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) وإعتمدته كمحور أساسي وهام لتنفيذ هذه الإستراتيجية، يتضمّن تطوير سبع أنظمة إنتاج محلية رائدة متخصّصة في فروع متنوّعة كخطوة تجريبية للتأكّد من نجاعة هذا التنظيم، والذي أظهرت الحصيلة الأولية لتنفيذه نتائج تدعو للتفاؤل، وهو ما سمح بإرتفاع عدد الأظمة الإنتاجية المحلية المطوّرة إلى 15 نظام إنتاج محلي؛ فعالية هذا الإجراء تبرز إذا علمنا أنّ نظام الإنتاج المحلي

ما هو إلا مفهوم يودّ إقرار دور الجوار في تنظيم العلاقات بين الفاعلين، فهو وحدة تحليل كالمؤسسة تتنوّع أسسه النظرية حسب المقاربات.

وعلى الرغم من النتائج المثمرة المحقّقة في إطار الإستراتيجية الموضوعة، غير أنّ القطاع لم يتمكّن من تجسيد كافة أهدافه المسطّرة ضمن الإستراتيجية، فإذا قمنا بمقارنة بسيطة للحصيلة الأولية المحقّقة فعلا ونظيرتها المُتوقّع تحقيقها وكذا مقارنتها بالمؤشرات الكلية للوطن سوف نجد :

أ. ما يتعلّق بالتشغيل : بمقارنة عدد الأنشطة المستحدثة خلال الفترة المدروسة مع نظيرتها المستحدثة خلال الفترة (1998-2002) سوف نجد أنّ وتيرة إنشاء الأنشطة في الفترة (2003-2009) قد عرفت إنخفاضا، وهذا إذا علما بأنّ معدّل تطوّر الأنشطة سنويا خلال الفترة (1998-2002) يقارب 15.000 نشاط والتي مكّنت من توفير ما معدله 45.000 منصب شغل سنويا في تلك الفترة[1] مقابل 23.500 منصب مستحدث سنويا بعد وضع الإستراتيجية، ما يعني أنّ التطوّر الملاحظ في عدد الأنشطة وكذا مناصب الشغل الجديدة في الفترة (2003-2009) ما هو إلا تراكم في عدد الأنشطة والمناصب المنشأة وليس زيادة في نسب الأنشطة الجديدة والمناصب المضافة المساهمة في التنمية، ولاسيما إذا علمنا أنّ نسبة العمالة المشتغلة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف لا تمثّل سوى 3,21 % من قطاع الشغل في الجزائر مقابل 10% خلال السبعينيات[2].

إلى جانب هذا، إذا كان عدد مناصب الشغل الموفّرة إلى غاية السداسي الأول من 2009 هو 324.730 منصب شغل وهو ما يعادل 63,7 % من النتائج المرتقبة، فإن تقديرات الإستراتيجية التي تهدف إلى ضم 510.000 شخص للقطاع لا يمكن أن تتحقّق إلا إذا كان عدد المنضمين بين السداسي الثاني لسنة 2009 ونهاية سنة 2010 هو 185.270 • شخص جديد و هو رقم يبقى بعيد نوعا ما عن التحقّق في ظرف سنة ونصف إذا قارناه بعدد مناصب الشغل المنشأة في ظرف ست سنوات والمقدّر بـــ164.606 منصب شغل جديد، وخصوصا إذا أخذنا في إعتبارنا كون عملية تطوّر المشتغلين في القطاع مرده تطوّر تعداد الحرفيين الفرديين الذين ينشطون فيه سنويا، حيث سجلنا هيمنة شبه كلية للمشروعات الفردية على حساب الأشكال الأخرى من المشروعات، بينما لوحظ تناقص ملحوظ لتعداد كل من التعاونيات والمقاولات الحرفية رغم دورهما الهام في توفير مناصب شغل أكبر.

ب. الإنتاج: إذا كان الإنتاج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات ببلادنا قد بلغ سنة 2006، 3444,11 مليار دينار،[3] وكانت مساهمة القطاع فيه هي حوالي 59,3 مليار دينار، فمساهمة هذا الأخير تعادل تقريبا نسبة 1,7 % و هي نسبة ضعيفة جدا بالنظر إلى إمكانيات القطاع الإنتاجية وكذا ما يسجله من إضافة في مداخيل جارتينا تونس و المغرب.

ج. في مجال التصدير و المساهمة بالعملة الصعبة: عرفت صادرات القطاع ذروتها سنة 2007 لتصل إلى 1,168 مليون دولار أمريكي، و إذا طبقنا مقاربة أنّ صادرات القطاع سوف تصل إلى 66 مليون دولار أمريكي مع نهاية 2010، فأين سيكون ذلك الرقم من هاته القيمة، إذن فقيمة الصادرات لا تمثّل سوى 1,76 % من إمكانيات القطاع المتوقّعة وهي نسبة ضعيفة جدا؛ والأمر نفسه إذا قارناها بصادرات الجزائر خارج المحروقات (التي هي أصلا ضعيفة)، والتي وصلت سنة 2007 إلى

---

[1]- شكري بن زعرور، **تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف1992-2009**، مرجع سابق، ص.6

[2]- وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، مرجع سابق، ص.8

• تم الحصول على هذا الرقم بعد عملية حسابية من خلال طرح مناصب الشغل الموفرة إلى غاية السداسي الأول من 2009 (324.730) من الرقم المقدّر تحقيقه من تنفيذ الإستراتيجية (510.000).

[3]- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الاقتصادية لسنة2007** ، مرجع سابق، ص. 48

1312مليون دولار،[4] وبالتالي فقيمة صادرات الصناعة التقليدية تمثّل قيمة ضعيفة جدا إن لم نقل أنّها مهملة؛ وعليه يمكننا القول بأنّ التطوّر في صادرات الصناعة التقليدية يبقى بعيدا جدا عن إمكانيات القطاع وقدراته على جلب العملة الصعبة للاقتصاد الوطني، وبالتالي المساهمة الفعّالة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تحليل ما سبق يظهر أنّ تطبيق هذه الإستراتيجية لم يأت بكل ثماره المرجوة بالرغم مما جُنِّد لذلك، خصوصا إذا علمنا بأنّ نقائص عديدة لاتزال قائمة وتعيق التنظيم الجيّد والفعّال للحرفيين وأنشطتهم ؛ وهو ما يمكن أن يكون سببه حسب رأينا كون الإصلاحات والتحوّلات التي بادرت بها الدولة ضمن هذه الإستراتيجية تم التأخر في إدراجها والتي حدّت بدورها من تحقيقها بشكل تام على الرغم من إحرازها لنتائج أولية معتبرة، وإذا أردنا أخذ مثال على ذلك، فبرنامج نظام الإنتاج المحلي الذي تم البدء في تنفيذه قبل أقل من سنتين عن إنتهاء تطبيق الإستراتيجية يمكن أن يمثّل دليلا على ما سبق.

لقي تطبيق مسعى دعم وتطوير أنظمة إنتاج محلية ومختلف النماذج المشابهة لها بدول عديدة نجاحا كبيرا، تعكس بوضوح حجم العناية اللازمة التي أولتها إياها هذه الدول لتعزيز قدرات مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وتكييفها مع تحديات المنافسة العالمية، وكثيرة هي الأمثلة من البلدان الصناعية التي تؤكّد بأنّ مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة المتجمّعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية إستطاعت أن تعزّز من قدراتها تنافسية وتمكّنت من التموقع في السوق الدولية والتكيّف مع تحدّيات المنافسة من خلال الإستفادة من الفرص المحلية والتحفيز على الإبتكار، وفي تطوّر آخر عملت هذه الدول نحو تطوير أشكال لتجمّعات أكثر حداثة تعتمد على الجمع بين عالمي البحث والصناعة وتهدف نحو إعطاء بعد تنافسي أكبر لتجمّعاتها بالتركيز على تلك المتخصّصة في الأنشطة كثيفة الإستعمال للتكنولوجيا والتي أسفرت بدورها عن تفوّق كبير. وشكّلت هاته التجمّعات عاملا هاما من عوامل التنافسية وإحتلّت وزنا هاما في إقتصاديات هذه الدول، فبلغة الأرقام يناهز عدد العمال بالمناطق الإيطالية 2,2مليون عامل أي ما يعادل 42% من إجمالي اليد العاملة بإيطاليا حسب إحصائيات 2004، وحسب دراسة إحصائية لنفس السنة تضم فرنسا 103 نظام إنتاج محلي يحوي 30 ألف مؤسسة والتي وصل عددها سنة 2007 إلى 160 نظام إنتاج محلي، في حين تحوي ألمانيا 100 شبكة متخصّصة في 9 قطاعات إبتكار أساسية ذات مستوى تكنولوجي عالي تحتّل بها ألمانيا موقعا هاما على الساحة الدولية.

الدول النامية أيضا إتخذت من هذا المسعى أداة لترقية نسيجها من المؤسسات ص وم وكذا قطاع الصناعة التقليدية لديها، يندرج في إطار برنامج المساعدة المقدّم من طرف منظمة اليونيدو لدعم البرامج الصناعية بالدول النامية، يتم من خلاله تطوير شبكات أفقية بين المؤسسات ص وم أو أخرى عمودية، أو أن يتم تطوير أنظمة إنتاج محلية متناسبة مع إحتياجات هذه البلدان، والتي وقعت إختياراتها في الغالب على تطوير شبكات أفقية في شكل إتحادات تصدير ومن ثم ترقيتها إلى أنظمة إنتاج محلية بتزايد عدد من المؤسسات الراغبة في الإنضمام؛ النماذج المطوّرة بالدول النامية وفق هذا البرنامج مكّنت المؤسسات المندرجة ضمنها من الوصول إلى الأسواق كما حفّزت على الإبتكار، فضلا عن تعزيز قدرات مؤسساتها التنافسية والإستفادة كلية من فرص الجوار والمزايا المحلية، وبالتالي تفعيل أدوارها في دعم مداخيل هذه الدول وتحقيق تنمية محلية، فإستنادا لما ورد في دراستنا 60% من الصادرات الهندية من المنتجات المصنّعة مصدرها تجمّعات هندية لمؤسسات صغيرة عاملة بأنشطة تقليدية، أما بتونس فقد بلغ عدد إتحادات التصدير المشتغلة سنة 2007، 11 إتحاد تصدير تمكّنت من إيجاد مواقع لها في السوق الدولية، بالإضافة إلى 10 إتحادات أخرى قيد الإنشاء تخصّ نشاطات صناعة تقليدية، كما بينت نتائج أبحاث قامت بها هيئة مغربية سنة

[4]-مرجع سابق، ص.50

1999 عن وجود 50 نظام إنتاج محلي متخصّص غالبا في نشاطات لصناعات تقليدية تشغّل 35% من اليد العاملة بالمغرب، وبما أنّنا في سنة 2011 فمن المتوقّع أن هذه الإحصائيات قد تضاعفت قيمها.

ولعلّ البيانات التي تم عرضها تظهر بلا شك أنّ تعميم تطبيق هذا النظام بالجزائر وكل مسعى يدفع نحو العمل الجماعي على أنشطة أخرى من قطاع الصناعة التقليدية والحرف وبكل الولايات سوف يكون مثمرا للغاية، وهو ما يتوقّف على مدى وعي مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع وذوي الصلة به بمدى فعالية العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم لبلوغ الأهداف، وكذا العمل بالتوازي على مضاعفة الجهود المبذولة للتغلّب على الإنعزالية التي تميّز عمل الكثير من الحرفيين والقيام بتنظيمهم وتجميعهم إلى جانب مختلف الهيئات والهياكل العمومية والخاصة المتواجدة محليا في شكل أنظمة إنتاج محلية منسجمة تمكّنهم من التطوّر بصفة قوية والتوجّه نحو الأسواق التي تفرض قواعد تنافسية وتحدّيات جديدة، كما تسمح لهم أن يكونوا أكثر حضورا وتنافسية كما هو الحال بالنسبة للدول المجاورة المغاربية والمتوسطية.

تعتمد عملية وضع تنظيم فعّال يجمع حرفيي النسيج التقليدي بمنطقة تقرت وفق نظام للإنتاج المحلي على القيام بتشخيص دقيق للبيئة المهنية للممارسين للحرفة، يرتجى من خلالها تحديد نقاط القوة والضعف للنشاط، والتي على أساسها يتم ضبط التحدّيات الرئيسية التي تحدّ من أنشطة الممارسين للحرفة بالمنطقة، وبالتالي تحديد الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسينها، ليسهل في الأخير بناء مشروع جماعي مشترك يضم حرفيي النسيج التقليدي ومختلف الهيئات والمتعاملين الإقتصاديين المحليين ذوي الصلة بالقطاع، ويهدف نحو تعزيز التآزر والتعاون بين الممارسين للحرفة ورفع المعوّقات التي تحدّ من قدرتهم التنافسية وتهدّد بقاء هاته المهنة المتوارثة عن الجدّات وبالتالي الحفاظ على إحدى الفنون الأصيلة التي تشتهر بها هذه المنطقة من جهة، ومن جهة أخرى إنشاء روابط تواصل وحوار مع مختلف الفاعلين المتواجدين محليا ووطنيا.

4. التوصيات :

إستنادا للمراجعة النظرية للبحث و بناءا على نتائج الدراسة التطبيقية، فقد تمت التوصية بما يلي :

تفحّص النتائج التي توصّلنا إليها ضمن هذا البحث تدفعنا للقول بأنّ الصعوبات التي لا تزال مطروحة داخل قطاع الصناعة التقليدية والحرف يمكننا إعتبارها أمرا طبيعيا أمام حجم الأعمال الواجب الإستمرار في تحقيقها والتي تتطلب فترة إنجاز طويلة، بالإضافة إلى التأخّر المسجّل من طرف الدولة للإهتمام بهذا القطاع، كما تُظهر هذه النتائج أيضا بأنّ القطاع يشهد تطوّرا في الإتجاه الصحيح، ولهذا يمكننا القول بأنّ الوصول إلى النموذج المثالي المرغوب للقطاع كما هو الحال عند جيراننا، وإعتباره كأداة تنموية فعّالة في الإقتصاد الوطني ومحرّكا أساسيا للنمو، يعدّ هدفا على وشك التحقيق في حالة ما إذا تم الإستمرار في بذل الجهود والإصلاحات بنفس الإصرار والعزيمة اللتين عرفتهما تنفيذ الإجراءات والتدابير المتخذة ضمن الإستراتيجية التي نشهد إنتهاء آجالها وتحت إشراف وزارة القطاع السابقة وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، وعليه فإنّ الأمر يتطلّب من وزارته الجديدة وزارة السياحة والصناعة التقليدية التي ألحق بها في 28 ماي 2010 القيام بمراجعة دقيقة للحصيلة المحقّقة من تنفيذ هذه الإستراتيجية، وتقييم النتائج الإيجابية والسلبية، ومن ثم العمل على تعزيز نقاط القوة ورفع نقاط الضعف منها، وذلك بالعمل على تكملة المشاريع التي هي قيد الإنجاز وتكييف الإجراءات والإصلاحات التي لم تعد تتلائم مع المستجدات بما يرمي نحو وضع حد للمشاكل التي تواجه الممارسين للأنشطة بالقطاع، وأخذ كل ذلك في الإعتبار عند الشروع في تنفيذ إستراتيجية القطاع الجديدة آفاق 2025.

من زاوية أخرى، يجب أن لا يحدث إلحاق القطاع بوزارة السياحة تغييرا في الذهنيات لموقعة هذا الأخير الإقتصادية وإعادة النظرة المضيّقة لقيمته وإرجاع صفة التراث والثقافة اللتان كانتا تلازمانه، فصحيح أنّ هذا التحويل الذي شهده القطاع قبل أقل من سنة عن نهاية تنفيذ الإستراتيجية، قد يجعلنا نتساءل عن مصير المشروعات التي لا تزال قيد التجسيد وعن الآليات والتدابير الواجب تجنيدها في المجالات التي يواجه فيها الحرفيون عوائق وخاصة ما يتعلّق بدخول الأسواق وتحقيق تنمية مستدامة للقطاع تحت وصاية هذه الوزارة الجديدة، غير أنّ مواصلة الإصلاحات والعمل بإستمرار يعدّ أمرا ضروريا لإستخراج الثروة الكامنة التي يملكها هذا القطاع لترقية الإستثمار وخلق مناصب شغل وحركية إقتصادية وكذا تطوير الصادرات وتحقيق تنمية محلية، من خلال الإعتماد على كل مسعى يحفّر العمل الجماعي بين الحرفيين وبمشاركة جميع الأطراف الفاعلة العمومية والخاصة داخل القطاع، فبقدر ما يتاح لأي قطاع من إهتمام وتسهيلات بقدر ما تكون النتائج إيجابية.

وضع حد للصعوبات التي لا تزال تواجه الحرفيين مرتبط بالوصول إلى :

- الإقتناع بالدور الإقتصادي الهام الذي يمكن أن يلعبه قطاع الصناعة التقليدية والحرف وإعطائه نفس الأهمية التي تكتسيها القطاعات الإقتصادية الأخرى؛
- تسطير إطار قانوني وتنظيمي أكثر تشجيعا ووضوح لرؤية القطاع متلائم مع التحوّلات الآنية والمستقبلية وضامن لديمومة التطوّر؛
- تأهيل ورفع كفاءة الطاقم البشري لهياكل القطاع في مجال التسيير لضمان نجاح وحسن تنفيذ البرامج والإصلاحات الموضوعة؛
- تحسين عملية التموين بالمواد الأولية والتجهيزات وتجاوز مشكلة كون الحرفي هو المشتري الثاني أو الثالث للمادة الأولية وبأسعار مرتفعة تؤثر على سعر المنتج النهائي؛
- تحسين ظروف ممارسة العمل الحرفي من خلال الرفع من فرص الحرفيين في الحصول على المحلات والأراضي وكذا القروض لتوسيع أنشطتهم؛
- تناسب برامج وسياسات التكوين والتأهيل مع إحتياجات القطاع الداخلية، بما يرمي نحو رفع قدرات ومؤهلات الحرفيين وبالتالي تحسين جودة ونوعية المنتجات، بالإضافة إلى تعميم إعتماد منهجية التكوين عن طريق التمهين وكذا التكوين المتواصل والتكوين عن بعد لكل من الحرفيين وموظفي هياكل القطاع بهدف مسايرة التحوّلات؛
- وجود سياسة للتحفيز المالي والجبائي تتلائم من جهة مع معتقدات الحرفي ومن جهة أخرى مع قدراته المحدودة، فضلا عن تسهيل إستفادة الحرفي من مختلف أجهزة الدعم الموضوعة ومحاولة تكييفها مع تقاليد هذا الأخير، كأن تقوم بمنح قروض دون فائدة على سبيل المثال؛
- توسيع قائمة الأنشطة الحرفية الخاضعة للتقييس والمعيارية لتشمل كل الحرف؛
- وعي الحرفي بدور سعر المنتج في تعزيز القدرة التنافسية لمنتوجه وكذا بأهمية المشاركة في الصالونات والمعارض الوطنية والدولية ودورها في الترويج لمنتجات القطاع وإقامة علاقات مع زبائن دائمين وإعطاء صورة حقيقية للمنتج التقليدي الجزائري لدى المستهلك الأجنبي؛
- الحضور الدائم للمنتوج التقليدي في السوق الوطنية والدولية، والذي يعتمد بدوره على مدى :

- تشجيع التسويق المحلي والدولي من خلال التوسّع في إنشاء المزيد من الهياكل القاعدية من دور الصناعة التقليدية وفضاءات العرض والبيع وقرى الصناعة التقليدية وغيرها من البنى ببلادنا، وكذا بالدول التي يعرف فيها المنتوج التقليدي الجزائري رواجا كبيرا؛
- تحديد ممتلكات القطاع السابقة والعمل نحو إسترجاعها وإستغلالها لفائدة القطاع؛
- إجراء دراسات سوقية توفّر معلومات مفيدة عن تصميم المنتج المطلوب والأسواق التي تشهد طلبا على المنتوج التقليدي الجزائري والمنتجات المنافسة، فضلا عن وضع سياسة سعرية مناسبة؛
- تحديد هدف كمي للصادرات المتوقّع تحقيقها سنويا؛
- التنسيق بين الهيئات المرافقة للمصدرين وتفعيل دورها في الترويج لمنتجات الصناعة التقليدية؛
- تبسيط إجراءات كل من القطاع المصرفي والجمارك.

- وضع قانون واضح ومحدّد يضبط عمل الجمعيات الناشطة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف، علاوة على دعمها ومساندتها لما لها من دور هام في تقريب الحرفي من الإدارة، ونقل المشاكل والصعوبات التي يواجهها الناشطون في القطاع إلى الهيئات المسؤولة؛
- إنجاز بحوث ودراسات تطبيقية حول الصناعة التقليدية والحرف من طرف باحثين ومختصين من خارج القطاع توضع في متناول الجميع، وتساعد على تقييم مدى نجاعة الإجراءات والإصلاحات التي يتم تطبيقها لفائدة القطاع أو إعداد دراسات إقتصادية وإجتماعية حول الإستثمار والإنتاج والتشغيل في القطاع، فضلا عن تقديم إقتراحات؛
- وجود منظومة إعلامية فعالة تضمن إيصال كافة أفعال القطاع لمختلف الفاعلين وكذا التعريف بالبرامج والإصلاحات التي يتم تسطيرها؛

هذه الإجراءات يجب أن تأخذ طابع التعميم على كل الأنشطة الحرفية وتشمل كل مناطق الوطن دون إستثناء، كما يتطلّب الأمر أيضا وضعها وتنفيذها بشكل لا يدعم الروح الإتكالية لدى الحرفي، بل بالعكس بشكل يساعده على الخروج تدريجيا من موقف التبعية لإعانة الدولة، ولذلك فتركيز وزارة القطاع الجديدة على إنتهاج أساليب التنظيم الجديدة التي إستخدمتها الوزارة السابقة في مجال تنظيم الأنشطة الحرفية ونعني بذلك الآليتين نوكلس ونظام الإنتاج المحلي بالإضافة إلى برنامج المرافقة الإقتصادية Cree_Germe، سوف يسهّل من مهمة رفع الصعوبات السابقة، وذلك بالاعتماد على العمل الجماعي وكذا تحسين قدرات الحرفيين في الإستجابة للتحدّيات الحالية والمستقبلية وتحقيق تنمية محلية.

أن يتم بالموازاة مع التفكير في تطوير المزيد من الأنظمة الإنتاجية المحلية :

- إجراء دراسات إستراتيجية للفروع الإنتاجية في البلاد، تهدف نحو تحديد الأنشطة التي تشكّل مصدر عيش فئة كبيرة من الحرفيين وتعدّ مساهما هاما في الإقتصاد المحلي، من دون إهمال تلك التي تشكّل إرثا خاصا بمناطق معينة، والقيام بدراسات تشخيصية على المستوى المحلي تخص مختلف المجالات: تموين، نمط التكوين، تسويق، كيفيات الإنتاج....؛ بالإضافة إلى تكوين المزيد من المرافقين والمنسقين لتولي عملية التنشيط داخل كل نظام محلي؛
- القيام بحملة إعلامية واسعة تهدف نحو التعريف بنظام الإنتاج المحلي وفوائده بكامل التراب الوطني تستخدم فيها كافة الوسائل السمعية والبصرية والمكتوبة؛
- تعاون قطاع الصناعة التقليدية والحرف مع القطاعات الشريكة الأخرى عن طريق إتفاقيات توضّح حدود التعامل وتسهّل من التواصل مع ممثليها على المستوى المحلي عند القيام بإنشاء أي نظام إنتاج محلي، كما يستفيد القطاع على إثر هذه

الإتفاقيات من المزايا المتاحة لدى هاته القطاعات الشريكة وحتى من تجاربها، وفي هذا الصدد يمكن لوزارة السياحة الإستعانة بوزارة القطاع السابقة والإستفادة من خبرتها في كيفية التعامل مع هذا الأخير، كما يمكنها التعاقد مع مكاتب دراسات متخصّصة وطنية أو أجنبية في تقديم حلول وإقتراحات؛

- الإستفادة من الخبرات الأجنبية في دعم وتطوير تجمّعات المؤسسات، وذلك في إطار إتفاقيات التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف مع دول عربية وأجنبية، وكذا من برامج التمويل والإصلاحات المقدمة من طرف بعض الهيئات والمنظمات الدولية كاليونيدو.

ويمكن لتصوّر نظام الإنتاج المحلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت الذي قمنا بتقديمه أن يشكّل مثالا عن ما سبق.

5. آفاق البحث :

تناول هذا البحث موضوع واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وإستراتيجية ترقيته، مركزين على إحدى المحاور المنتهجة من طرف الدولة لتنفيذ هذه الإستراتيجية ألا وهي آلية نظام الإنتاج المحلي SPL، وقد تم في إطار ذلك إستطلاع لآراء حرفيين ممارسين لحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت حول مدى تأييدهم لتطوير هذا النظام في هاته الحرفة، كما ساهمنا في وضع نموذج لنظام إنتاج المحلي بهذه الحرفة من خلال ترتيب _حسب رأينا_ خطوات بنائه ؛ ومن خلال المسار النظري والتطبيقي الذي ركّز عليه بحثنا، ظهرت لنا مجموعة من الجوانب والإشكاليات الجديرة بمواصلة البحث فيها لأهميتها النظرية والتطبيقية، منها :

- دراسة مالية لمشروع تطوير نظام الإنتاج المحلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت؛
- المساهمة في بناء تصميم لنظام إنتاجي محلي بولاية ورقلة، على أن يضم الحرفيين الممارسين لمختلف مهن النسيج وكذا الحرفيين الممارسين لمهنة غزل الصوف وحتى وبر الجمال، وذلك في محاولة تطوير تعاون وظيفي بين مهن متشابهة ومتكاملة؛
- التركيز على باقي المحاور المنتهجة من طرف الدولة لتحقيق إستراتيجيتها في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف مثل آلية نوكلس على سبيل المثال ودراسة إمكانية التنسيق والربط بين الحرفيين بإستخدام هذه الآلية.

المراجع

1. المراجع باللغة العربية :

أ. قائمة الكتب

-01	أبو زيد سليم، **أساليب التحليل الإحصائي بإستخدام برمجية SPSS**، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، 2005.
-02	أحمد عبد الرحمان يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1996.
-03	أحمد مروى، برهم نسيم، **الريادة و إدارة المشروعات الصغيرة**، الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات، القاهرة، 2008.
-04	بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
-05	برنوطي نائف سعاد، **إدارة الأعمال الصغيرة : أبعاد الريادة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
-06	بن العمودي محمد الصغير، **تقرّت عاصمة وادي ريغ**، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية للواحات، تقرت، 1995.
-07	بن زعرور شكري، **تطوّر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر 1962–2009**، الطبعة الثانية، الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف، 2009.
-08	جوسلين اتيين، **دليل منهجي لجمع البيانات عن الحرف اليدوية**، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، كندا، 1992.
-09	زينب صالح الأشوح، **في الإنتاج المنزلي تكمن حلول وحلول**، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 2000.
-10	سبنسرهل جالن، **الأعمال الصغيرة –إتجاهات في الإقتصاد الكلي**، ترجمة صليب بطرس، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر، 1998.
-11	عبد الجواد محمد الطاهر، **مدينة تقرت وما جاورها حلقات من ماضيها وحاضرها**، دار شمس المعارف للطباعة والإعلام الآلي، تقرت، 1999.
-12	عبد الرحيم إبراهيم محمد، **الإقتصاد الصناعي والتجارة الإلكترونية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
-13	عبد الغفور عبد السلام وآخرون ، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى ،دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان،2001.
-14	عبده فتحي السيد، **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
-15	عبروس زقار، **مشروع الأسر المنتجة و دور الجمعيات المهنية في ترقية المجتمع المدني** ، الجزء الأول، بدون سنة نشر.
-16	عطية عبد القادر، **الإقتصاد الصناعي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998.
-18	مصطفى عبد الحميد، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
-19	نجاح عبد الحميد، **منطقة ورقلة وتقّرت و ضواحيها_ من مقاومة الإحتلال إلى الإستقلال**، منشورات جمعية الوفاء للشهيد تقرت، الجزائر، 2003.
-20	هيكل محمد، مهارات **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
-21	القريشي كاظم مدحت، **الإقتصاد الصناعي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2000.

ب. قائمة البحوث الجامعية

-22	أمقران مصطفى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكانتها في الإقتصاد "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.
-23	آيت محند نورية ،**صناعة الحلي الفضية بالقبائل الكبرى منطقة بني يني –دراسة تطبيقية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2003.
-24	بن عبد الله نور الدين، **الحلي التقليدية لتوارق الهقار**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب و العلوم الإنسانية –جامعة ابي بكر القايد تلمسان، 2001.
-25	السعيدي سعدية، **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و آفاق تنميتها**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير غير منشورة، جامعة ورقلة،الجزائر، 2003.
-26	شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"**، مذكرة

	ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
-27	صديقي شفيقة، **دفع صادرات الزرابي التقليدية الجزائري بتطبيق مقاربة التسويق الدولي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير– جامعة الجزائر، الجزائر، 2002.
-28	غدير أحمد أسماء، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق و العلوم الإقتصادية –جامعة ورقلة ، الجزائر، 2007.
-29	قاستل نور الدين، **نظام القيد في السجل التجاري وفي سجل الصناعة التقليدية والحرف (دراسة مقارنة)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
-30	قريشي يوسف، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "دراسة ميدانية"**، أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.
-31	قويقح نادية، **إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية "حالة الجزائر"**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير–جامعة الجزائر، الجزائر، 2001.

ج. المؤتمرات والملتقيات والأيام الدراسية :

-32	أحمد عبد الهادي، الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.
-33	بن زعرور شكري، تجربة الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف 1992-2009، **الندوة الرابعة لتنمية الصناعة التقليدية في الدول العربية**، سوريا 06-08 أكتوبر 2009.
-34	بن يوسف عزيزة، الصناعات التقليدية بتونس، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.
-35	بوعتروس عبد الحق ودهان محمد، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الإقتصاديات والمؤسسات–دراسة حالة الجزائر والدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
-36	رحماني موسى، بوزاهر نسرين، التعاون الوظيفي (التآزر) ودوره في تأهيل المؤسسات المصغرة للصناعة التقليدية في الجزائر، **الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف، 17-18 أفريل 2006.
-37	طاهر سليم، إستراتيجية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةو الصناعة التقليدية في ترقية المناولة الصناعية، **المؤتمر و المعرض العربي الأول للمناولة الصناعية "التعاقد الصناعي بالمنطقة العربية"** ،الجزائر ،12-15 سبتمبر 2006.
-38	العايب عزيوز، دور التشريعات في تطوير و تنمية المناولة،**المؤتمر و المعرض العربي الأول للمناولة الصناعية "التعاقد الصناعي بالمنطقة العربية"** ،الجزائر ،12-15 سبتمبر 2006.
-39	قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب،محاولة تقييم برامج و سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، **الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الإقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجائر و الدول النامية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، 21-22 نوفمبر 2006.
-40	قرقب محمد، عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل في الجزائر، **الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب**، طرابلس، 11-13 جويلية 2005.
-41	قريشي يوسف، غدير أسماء، تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" برنامج ميدا"،**الروح المقاولاتية و التنمية المستدامة** ، جامعة قاصدي مرباح، 17-18 أفريل 2007.
-42	محمد السائري، وضعية قطاع الصناعة الحرفية بالمملكة المغربية، **ورشة عمل حول الصناعات التقليدية في الوطن العربي**، المغرب 17-19 سبتمبر 2005.
-43	منصوري الزين، آليات دعم و مساندة المشروعات الذاتية و المبادرات لتحقيق تنمية- حالة الجزائر–، **المؤتمر العلمي الدولي حول "المقاولاتية و فرص الأعمال"** ،جامعة محمد خيضر بسكرة ،6-8 أفريل 2010.
-44	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية والحرف، **تقرير حول إجتماع الجمعية العمومية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية**

	والحرف بالجزائر،الجزائر، 11-12 نوفمبر 2007.

د. المقابلات الشفوية :

-45	جغبالة وهيبة، حرفية في الطرز التقليدي، **الأدوات المستخدمة في حرفة الطّرز التقليدي**، تقّرت، 2010/09/25 (مقابلة شخصية).
-46	الضب نجاة، أستاذة إنجليزية بالمتوسط وحرفية بالطرز التقليدي، **الطرز التقليدي التقّرتي**، تقّرت، 2010/10/22 (مقابلة شخصية).
-47	عزيزي نجاة ، حرفية في الطرز التقليدي، **تاريخ الطرز التقليدي**، تقرّت، 2010/09/27 (مقابلة شخصية).
-48	غولة حسان، نائب التقني البيداغوجي لمركز التكوين المهني والتمهين رقم 3، **تاريخ الطرز التقليدي بمنطقة تقرّت**، تقرّت، 2010/09/30 (مقابلة شخصية).
-49	قاسمي سعدية، حرفية في الطرز التقليدي، **الطرز التقليدي التقّرتي**، تقّرت، 2010/10/18 (مقابلة شخصية).
-50	كول عتيقة، أستاذة بمركز التكوين المهني والتمهين رقم 3، **التعريف بالطرز التقليدي التقرتي**،تقّرت، 2010/10/12 (مقابلة شخصية).

هـــ. التقارير :

-51	بختي إبراهيم، **الدليل المنهجي في إعداد وتنظيم البحوث العلمية (المذكرات والأطروحات)**، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007/2006.
-52	بن بادة مصطفى، **إجتماع الجمعية الأولى للإتحاد العربي للصناعات التقليدية و الحرف بالجزائر**، وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، الجزائر، 2007.
-53	سلال مختار، **ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية**، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، الجزائر، 2002.
-54	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية الحرف، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، جويلية 2009.
-55	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، أرضية الإحتفالية باليوم الوطني للصناعة التقليدية و الحرف ، **مجلة الحرفي** ، العـــدد4، فيفـــري 2008.
-56	الغرفة الوطنية للصناعة التقليدية والحرف، نظام المعلومات في قطاع الصناعة التقليدية والحرف ونظام التكوين عن بعد، **مجلة الحرفي** ، العدد 4، فيفري 2008.
-57	كشرود محمد بشير، **ترويج منتجات الصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية والحرف**، الجزائر، 2002.
-58	اللجنة الفنية لإعداد وثيقة الإستشارة، **الإستشارة الوطنية حول التصدير وثيقة توجيهية**، وزارة التجارة والصناعات التقليدية، تونس، مارس 2006.
-59	مختار سلال، ترويج الجودة في قطاع الصناعة التقليدية بالجزائر، **اليوم الدراسي حول تصدير منتوجات الصناعة التقليدية**، تيبازة، 2003/07/19.
-60	معهد اليونيسكو للإحصاء، **إطار الإحصاءات الثقافية لليونيسكو لعام 2009**، اليونيسكو، كندا، 2009.
-61	مكتب تنمية التعاون، **إجتماع المجلس الإداري لمكتب تنمية التعاون**، وزارة السياحة والصناعة التقليدية والإقتصاد الإجتماعي، المغـــرب، 28 سبتمبر 2006.
-62	وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية، **دليل الحرفي**، الجزائر، 2008.
-63	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020**، الجزائر، 2010.
-64	الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية، **تجربة الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية في ميدان دعم تصدير منتجات الصناعة التقليدية**، الجزائر، بدون سنة نشر.
-65	الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، **الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر (قرص مدمج)**، الجزائر، 2007.
-66	الوكالة الوطنية للصناعة التقليدية، **دليل الحرفي المصدّر**، بيانات غير منشورة، وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، الجزائر، 2008.
-67	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، **مخطط عمل من أجل تنمية مستدامة آفاق 2010**، شركة إتصالات وإشـــارات، الجزائر، 2003.

-68	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية و الحرف، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

و. المراسيم والقوانين

-69	الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 01-96 المؤرخ في 10 جانفي 1996 والمحدد للقواعد التي تحكم الصناعة التقليدية والحرف، **الجريدة الرسمية**، العدد 3 ،الصادرة في 1996/01/14.
-70	الأمانة العامة للحكومة، الأمر رقم 62-025، **الجريدة الرسمية**، رقم 05، الجزائر، في 23 نوفمبر 1962.
-71	الأمانة العامة للحكومة، القانون رقم 82-12 المؤرخ في 1982/8/28 المتضمن القانون الأساسي للحرفي ، **الجريدة الرسمية**،العدد 35، 1982/08/31.
-72	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 /2004/01 والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر و تحديد قانونها الأساسي، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، 25 جانفي 2004.
-73	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 08-301 المؤرخ في 2008/09/24 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 1993/01/2، **الجريدة الرسمية**، العدد 56 ، 28 سبتمبر 2008.
-74	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، **الجريدة الرسمية** رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.
-75	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، **الجريدة الرسمية**، رقم 44، الصادرة في 7 جويلية 1994.
-76	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-205 المؤرخ في 5 جوان 1996 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 084-302 الذي عنوانه " الصندوق الخاص لترقية الصادرات" ،**الجريدة الرسمية**، العدد 35، الصادرة في 9 جوان 1996.
-77	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-232 المؤرخ في 29 جوان 1996 المتضمن إنشاء وكالة التنمية الإجتماعية ويحدد قانونها الأساسي ، **الجريدة الرسمية**، العدد40، الصادرة في 30 جوان 1996.
-78	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 1996/9/8 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،**الجريدة الرسمية**، العدد 52 ،الجزائر، 11 سبتمبر 1996.
-79	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 08-09 المؤرخ في 27 جانفي 2008 يسند إلى وزير التضامن الوطني سلطة الوصاية على وكالة التنمية الإجتماعية، **الجريدة الرسمية**، العدد 05، الصادرة في 30 جانفي 2008.
-80	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم الرئاسي رقم 92-307 المؤرخ في 19 يوليو 1992 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، **الجريدة الرسمية**، العدد 56، 22 يوليو 1992.
-81	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 02-208 المؤرخ في 17 جوان 2002 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، **الجريدة الرسمية**، العدد 42، الجزائر، 18جوان 2002.
-82	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 10-149 المؤرخ في 28 ماي 2010 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة ، **الجريدة الرسمية**، العدد 36، الجزائر، 30 ماي 2010.
-83	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 63-79، **الجريدة الرسمية**، رقم 13، الجزائر، 15 مارس 1963.
-84	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 65-136، **الجريدة الرسمية**، رقم 42، الجزائر، 18 ماي 1965.
-85	الأمانة العامة للحكومة، المرسوم رقم 80-16 المؤرخ في 1980/1/31 المتضمن تكملة تنظيم الإدارة المركزية لوزارة الصناعات الخفيفة، **الجريدة الرسمية**، العدد 6، الجزائر، 5 فيفري 1980.

-86	الأمانة العامة للحكومة، قرار وزاري مشترك المؤرخ في 2002/6/1 المحدد لقائمة إيرادات و نفقات الصندوق الخاص بترقية الصـــادرات ، **الجريدة الرسمية**، العدد 50، 21 جويلية 2002.
-87	الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 07-339 المؤرخ في 31 أكتوبر 2007 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيـــذي رقـــم 97-140 المؤرخ في 1997/04/30 الذي يحدد قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف، **الجريدة الرسمية**، العدد 70، 2007/11/5.
-88	الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 93-06 المؤرخ في 2 جانفي 1993 المحدد لكيفيات تسيير حساب التخصـــيص رقـــم 302-066بعنوان " الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية "،**الجريدة الرسمية**، العدد 2 ، 6جانفي 1993.
-89	الأمانة العامة للحكومة، مرسوم تنفيذي رقم 97-274 المؤرخ في 1997/07/21 المحدد لشروط ممارسة نشاطات الصـــناعة التقليديـــة و الصناعة التقليدية الفنية في المترل، **الجريدة الرسمية**، العدد 48 ، الصادرة في 1997/07/23.

ز. المجلات :

-90	بن بادة مصطفى، إفتتاحية، **مجلة الحرفي** ،الجزائر ،العدد 4، 2008.
-91	بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي نظرة كلية ، **مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد3، 2004.
-92	بن زعرور شكري، إشكالية تصدير المنتوج التقليدي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 03، 2004.
-93	بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية في قطاع الصناعة التقليدية بين إشكالية التضاد والحزم المنتظر ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر، العدد2، 2003.
-94	بن زعرور شكري، الوظيفة الترقوية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-95	بن زعرور شكري، نحو نموذج مستقبلي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-96	تيجاني محمد العيد، قطاع الصناعة التقليدية بين الواقع والإصلاح النظري (أين الخلل؟)، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.
-97	سالم عطية الحاج، التصدير خارج المحروقات_ واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**،العدد03، الجزائر، 2004.
-98	سالم عطية حاج، الصناعة التقليدية بين الموروث الثقافي والفاعلية الإقتصادية، **مجلة الحرفي** ،الجزائر ، عدد خاص، 2001.
-99	سالم عطية حاج، هياكل و مهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-100	سلال مختار، الحرفي الفنان و الإتصال ،**مجلة الحرفي** ،الجزائر ، العدد 00، 2000.
-101	عطية الحاج سالم، التصدير خارج المحروقات، واقع العملية في قطاع الصناعة التقليدية، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 03، 2004.
-102	عطية الحاج سالم، الصناعة التقليدية والحرف قطاع يبحث عن إستراتيجية، مجلة الحرفي، الجزائر، العدد02، 2003.
-103	عطية الحاج سالم، الصناعة التقليدية والحرف، قطاع يبحث عن إستراتيجية ، **مجلة الحرفي** ، الجزائر ،العدد02، 2003.
-104	عطية الحاج سالم، قراءة في الإحصائيات، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-105	عطية الحاج سالم، من هو الحرفي، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 00، أكتوبر-ديسمبر 2000.
-106	عطية الحاج سالم، نحو رؤية وجيهة، **مجلة الحرفي**، الجزائر، العدد 02، 2003.
-107	عطية الحاج سالم، هياكل ومهام، **مجلة الحرفي**، الجزائر، عدد خاص، 2001.
-108	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **مجلة فضاءات**، الجزائر، العدد 02، 2003.

ح. النشريات الإحصائية :

-109	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 10**، الجزائر، 2006.
-110	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 12**، الجزائر، 2007.
-111	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 14**، الجزائر، 2008.
-112	وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية ، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 15**، الجزائر، السداسي الأول من2009.
-113	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 04**، الجزائر، 2003.
-114	وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية، **نشرية المعلومات الإقتصادية رقم 06**،الجزائر، 2004.

2. المراجع باللغة الأجنبية :

A. Les Ouvrages:

115 -	*ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale,* ***les TPE artisanales en devenir*** *, Montpellier, 2005.*
116-	*ASQUIN Alain, la performance globale comme Intention stratigique praticale pour le dèveloppement d'une activitè artisanale , les TPE artisanales en devenir , Montpellier, 2005.*
117-	*AUVOLAT.M,* ***les artisans en milieu rural , une force entravée****, économie rural , vol.238, 1999.*
118-	*AUZIAS Dominique et al****, Alger _ plan de ville et d'accès****, 1er edition, Le Petit Futé, paris, 2009.*
119-	*BALESTRI Andrea,* ***Le front des districts industriels italiens dans le système mode: les changements et les défis pour les prochaines années****, International Centre for Research on the Economics of Culture, Institutions, and Creativity(EBLA), Italie, 2003.*
120-	*BRENNER Thomas ,* ***Industrial Districts: A Typology from an Evolutionary Perspective****, Max-Planck-Institute for Research into Economic Systems, 2000.*
121-	*CAURLET. C et FERGUENE Amèziane****, Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en developpement,*** *FACEF PESQUISA, n.3, 2003.*
122-	*COURLET Claude,* ***les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature****, IREPD, France, 2002.*
123-	*D. Abdelkrim,* ***Touggourt, Algérie arts et métiers****, ediions Anep collection art et culture, rouiba, 1999.*
124-	*DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretoirs :les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole ,* ***Reflets et Perspectives****, Bourgogne,2005B.*
125-	*DUPUY Claude,* ***Entreprises et territoires_ les nouveaux enjeux de la proximité****, la documentation française, paris, 2003.*
126-	*GIAOUTZI Maria , NIJKAMP Peter , STOREY D. J. ,* ***Small and medium size enterprises and regional development****, first published, Rutledge, Londo, 1988.*
127-	*LABOURDETTE Jean-Paul, Martin Marie-Hélène,* ***Algerie****, 4 eme edition, Le Petit Futé, paris, 2009.*
128-	*MARC-URBAIN Proulx,* ***Territoires et développement économique****, L'Harmattan, paris, 1998.*
129-	*MUDARD-FRANSSEN Nathalie,* ***La question des «systèmes de production localisés » local is beautiful****, Université du Littorale-Cote d'Opale, Dunkerque, Février 2001.*
130-	*POMMIER Paulette,* ***Spl et pôles de compétitivité,*** *Angers, France, septembre 2004.*
131-	*QUEYRAS Joachim,* ***Soutien A La Dynamique Des Grappes D'entreprises****,Datar, paris, 2010.*
132-	*RACAULT Cathy, PERNA Nicolas et CARLES Robert,* ***Le développement des Districts technologiques en Italie****, Université de Turin, Italie, Février 2004.*
133-	*SCHEIBLING Jacques, Une industrie Française ?,* ***Olivier Milhaud****, France, N°8012, décembre 1999.*
134-	*THEVENARD Catherine, PICARD Christian,* ***Vers une evolution identitaire des dirigeants d'entreprises artisanales****, Université de savoie, France, sans année de publication.*
135-	*VALLETTE. E,* ***Excellence et innovation rurales :Outil Web de gestion des données et référentiel d'analyse des projets PER pour un développement territorial durable****, DATAR, paris, 2009.*
136-	*VON GERSDORFF Ralph, Situation actuelle de l'artisanat en Afrique francophone. In: Tiers-Monde,* ***Persee****, tome 10 n°39, 1969.*
137-	*ZOCCHETTO François et autres, Le Piémont : Une Région Cousine De La France,* ***Groupes interparlementaires d'amitié France-Italie,*** *Paris, n° 65, 14 mars 2006.*

B. Les revues:

138-	*BEL MRABET Rachid, Demarhes à suivre pour la participation à une manifestation internationale, ,* ***El Hirafi****, Alger, N°03, 2004.*
139-	*BENZAROUR Choukri, La fontion promotionnelle dans le secteur de l'artisanat et des metiers_ entre la contradiction et l'exigence attendue,* ***Revue L'ARTISAN****, N°2, Algerie, 2003.*
140-	*BENZARROUR Choukri, Creation d'entreprises artisanales : le défi,* ***El Hirafi****, Alger, N°03, 2004.*
141-	*BOUTILLIER Sophie et FOURNIER Claude,* ***une analyse socio-economique de l'entreprise artisanale : methodologie,fondement ,theorique et enquetes sur lee terrain*** *, n°205, lab.RII , universitè du littoral cote d'opale, janvier 2009.*
142-	*COURLET Claude, Globalisation et recompositions territoriales dans le silon alphin,* ***revue de geographie alpine****, France, n°3, 1997.*
143-	*COURLET Claude, PECQUEUR Bernard et SOULAGE Bernard, Industrie et dynamiques de territoires,* ***Revue d'économie industrielle****. Vol. 64. 2e trimestre, France, 1993.*
145-	*DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne,* ***cahiers du CEREN 10****, groupe ESC Dijon BOURGOGNE,France, avril 2005A*
146-	*FERGUENE Amaziane et HSAINI Abderraouf,* ***Developpement endogene et articulation entre globalisation et territorialisation : Element d'analyse a partir du cas de Ksar hellal (Tunisie)****,Revue Règion et developpement, n°7, 1998.*
147-	*LOREK Maria, de l'économie territoriale planifiée a l'emergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSH (pologne****), les cahiers de LAB.RII****, cote d'opale , N°201, novembre 2008.*
148-	*R.N, Nouvelle Approche Pour Les Entreprises Les Pme se regroupent en Nucleus* ***, journal l'expression ,*** *alger, 15 avril 2009.*

C. Les rapports:

150-	*Chambre de l'Artisanat et des Métiers de BEJAIA – BOUIRA,* ***Projet de Création d'un Système Productif Local (SPL) en poterie,*** *République Algérienne Démocratique et Populaire, sans année de publicaton, (Des données non publiées), sans année de publication.*
151-	*Datar- ocde,* ***Congrès Mondial Des Systemes Productifs Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises Ouverts Sur Le Monde,*** *23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001.*
152-	*Datar,* ***Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les poles de compètitivitè,*** *decembre2005.*
153-	*Datar,* ***poles d'excellence rural 2010****, paris, 2010.*
154-	*Diact, Annuaire des SPL, 2006.*
155-	*Direction de la planification et de l'amenagement du territoire,* ***Annuaire Statistique pluriannuel 1998-2004-2008****, wilaya de Ouargla, Avril 2009.*
156-	*Direction General des Impots,* ***guide fiscale de l'artisan traditionnel*** *,ministère de finances, alger, 2010.*
157-	*Ecotechnics,* ***Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des metiers****, ministère de la PMEA, Alger, 2010.*
158-	*Européen de l'Artisanat Français 2002 :Artisans d'europe, Union professionnelle artisanale , n°1 , juin 2002.*
159-	*Haut-Commissariat au plan,* ***Caractéristiques démographiques et socio économique de la population*** *, maroc, 2004.*
160-	*Kompetenznetze Deutschland networking for innovation****, Jahresbericht 2010 | 2011- Die Initiative Kompetenznetze Deutschland im Überblick,*** *Bundesministerien fur wirtschaft und technologie, Germenie, 2010.*
161-	*Ministère du tourisme et de l'artisanat,* ***Guide de promoteur dans l'artisanat et les metiers****, la direction de l'artisanat, 1997.*
162-	*Ministère du travail, de l'emploi et de securitè social ,* ***Le dispositif ANSEJ en bref*** *, l'ANSEJ , algèrie, sans annèe de publication .*
163-	*ROUILLIER Jean-Marie, SPL et pole de compétitivité****, Inter Région****, Paris, Numero 265, Mars/Avril 2006.*
164-	*RUSSO Fabio et BRIKCI Nouria,* ***L'artisanat au maroc : un gisement inexploité*** *,UNIDO , Autriche, 2003.*
165-	*Secrétariat d'Etat auprès du ministère du tourisme et de l'artisanat chargè de l'artisanat ,* ***bilan d'activités _artisanat _****, Maroc, 2009*
166-	*Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La*

	Coopération Technique, ***Developpement des systemes productifs locaux et des reseaux de pme,*** *ONUDI, Vienne, 2002.*
167-	*Unido,* ***Cluster Development and Promotion of Business Development Services (BDS): UNIDO's Experience in India, Service du développement du secteur privé*** *, Document de travail nº 6. 2000.*
168-	*Unido,* ***Creative industies and micro and smale scale enterprise development a contribition to poverty*** *, Vienna Austria, 2005.*
169-	*VIOLAINE Negri,* ***Entreprendre dans l'artisanat : creation ou reprise ?,UPA, Paris,*** *2006.*

D. LES SEMINAIRES

170-	*ANQUETIL Jacques, la préservation et le dèveloppement de l'artisanat utilitaire et createur dans le monde contemperain,* ***consultation d'experts sur « la preservation et le developpement de l'artisanat dans le monde contemporain »*** *, rio de janeiro,27-31 aout 1984.*
171-	*ARIS Ali, Animateur-Spl-,* ***2 éme séminaire sur les SPL,*** *Ouargla, 3-4 mai2008A.*
172-	*ARIS Ali, Système Productif Local -SPL-,* ***2 éme séminaire sur les SPL,*** *Ouargla, 3-4 mai2008B.*
173-	*BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux(SPL) et développement local : transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire),* ***deuxieme collegue international(mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du maghreb),****Tunis, 22-23 juin 2006.*
174-	*BELLACHE Youghourta, Les SPL : aspects theoriques et pratiques,* ***Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,*** *Bejaia 03 et 04 octobre 2010.*
175-	*BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2éme Séminaire de Formation sur* ***Les systemes productifs locaux,*** *Ouargla, 03/04 mai 2008.*
176-	*Taoufik, Rapport National Tunisie,* ***Réunion d'Experts des Pays de l'Accord d'Agadir sur*** *CHAABANE* ***La Promotion des Consortiums d'Exportation****, Rabat, 25-26 mai 2007.*
177-	*HAMMAS Mohamed Amine,* ***Systemes Productifs Locaux, Institutions Decentralisees Et Developpement_ Etude Des Perspectives De « Developpement Par Le Bas » Au Maghreb,*** *Colloque Mondialisation, Institutions Et Systemes Productifs, Aux Pays Du Maghreb, Hammamet, 22-23 Juin 2006.*
178-	*JAOUEN Annabelle, Les alliances stratigique entre TPE : éclairages, ,* ***7eme Congrès International Francophone en entrepreneuriat et PME****, Montpellier, 27-29 octobre 2004.*
179-	*LABRUFFE Alain, artisanat et développement des ressources humains ,* ***6eme rencontres de l'artisanat*** *, 5 mars 2008, alger, 2008.*
180-	*NADI Saad, Role des associations professionnelles dans le cadre du systeme de developpement local - association AYADI,* ***2eme seminaire de formation sur le systéme productif local « SPL »****, Ouargla 03-04mai 2008.*
181-	*Pmeart,* ***Renforcement De L'agence Nationale De L'artisanat Traditionnel Et Des Institutions Publiques Et Professionnelles Chargees De Promouvoir L'artisanat Tradionnel ,****Alger, 2010.*
182-	*POLGE Marion, LOUP Stephanie, Le dirigeant-artisan, un développement par des stratégies individuelles et collectives : Illustration par une étude de cas,* ***7eme Congrès International Francophone en entrepreneuriat et PME****, Montpellier, 27-29 octobre 2004.*
183-	*SOUAMI Dalil, Presentation et analyse du secteur d'artisanat en Algerie à travers les donnèes du FNA.,* ***Séminaire de formation sur la qualité dans le domaine de la poterie céramique,*** *Bejaia 03 et 04 octobre 2010.*
184-	*TREGAN Jeanne-Marie, L'action Publique En Faveur De L'emergence De Systemes Productifs Localises Et L'industrie Marseillaise De L'habillement :Des difficultés à mettre en oeuvre une stratégie de développement local mobilisant la petite dimension,* ***le séminaire de 1ère année de thèse sur le thème : Politique De Developpement Local Et Pme****, Paris, 3/12/2001.*

E. Les Memoires:

185-	*AZROUL Mohammed,* ***Diagnostic territoirial et indentiication de projets de SPL : cas du Mohammedia****, memoire pour l'accés au grade d'ingenieur en chef, Ministere de l'industrie marocain, maroc, 2006.*
186-	*AZROUL Mohammed,* ***Consortia A L'exportation Et Strategie D'internationalisation Cas Du Secteur De La Chaussure Des Pme/Pmi : Cas Du Secteur De La Chaussure****, Institut Superieur De Commerce Et D'administration Des Entreprises, Maroc, 2008.*

الملاحق

ملحق رقم 01_ قائمة نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف:

أ. الصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية:

1. المواد الغذائية؛
2. العمل على الطين، الجبس، الحجر، الزجاج وما يماثلهم؛
3. العمل على المعادن (بما في ذلك المعادن الثمينة)؛
4. العمل على الخشب ومشتقاته وما يماثله؛
5. العمل على الصوف و المواد المماثلة؛
6. العمل على القماش أو النسيج؛
7. العمل على الجلود؛
8. العمل على المواد المختلفة.

ب. الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد:

9. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج و الصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع المناجم و المقالع؛
10. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الميكانيك والكهرباء؛
11. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج أو التحويل المرتبطة بقطاع الحديد؛
12. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بالتغذية؛
13. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والتحويل المرتبطة بقطاع النسيج و الجلود؛
14. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج والصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الخشب التأثيث، الخردوات والأدوات المترلية؛
15. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للإنتاج و الصناعة أو التحويل المرتبطة بقطاع الأشغال العمومية للبناء ومواد البناء؛
16. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد المرتبطة بقطاع الحلي؛
17. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية لإنتاج المواد المختلفة.

ج. الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات:

18. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتركيب، صيانة والخدمة ما بعد البيع للتجهيزات والمعدات الصناعية المخصصة لمختلف فروع النشاط الاقتصادي؛
19. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بتصليح وصيانة التجهيزات والمواد المستعملة في مختلف فروع النشاط الاقتصادي والعائلات؛
20. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالأشغال الميكانيكية؛
21. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالتهيئة، الصيانة، التصليح، وزخرفة وتزيين المباني المخصصة لكل الاستعمالات التجارية، الصناعية والسكنية؛
22. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالنظافة وصحة العائلات؛
23. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المرتبطة بالألبسة؛
24. نشاطات الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات المختلفة.

الملحق رقم 02 : نموذج من البطاقة المهنية للحرفي ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف

الوجه -1- **الوجه -4-**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

- غرف الصناعة التقليدية و الحرف
- سجل الصناعة و الحرف
- الولاية :

.....
..

البطاقة المهنية للحرفي المحدثة بموجب المادة 30 من الأمر 01/96

رقم التسجيل :.....

إستعمال هذه البطاقة للإستعمال الشخصي فقط .
في حالة ضياعها يطلب من صاحبها إخبار مصالح غرفة الصناعة التقليدية و الحرف المختصة إقليميا في أقرب الآجال

الوجه -3-

الوجه -2-

نوع النشاط :.....
.....
.....
.....
بيانات أخرى:.....
.....
.....

نموذج المستخرج من سجل الصناعة التقليدية و الحرف

غرفة الصناعة التقليدية و الحرف ..... شخص معنوي

الصناعة التقليدية و الحرف

المرسوم التنفيذي رقم : ..... المؤرخ في: .....

المستخرج في تاريخ: .....

التسجيلات الموجودة في سجل الصناعة التقليدية و الحرف

-المتعلقة بالشخص المذكور أسفله .

و المسجل بتاريخ :.....

تحت الرقم الآتي:

التسمية أو عنوان الشركة:.....

شكل الشركة :.....

المقر الإجتماعي: .....

المسجل في السجل التجاري لـــ(1).....تحت رقم: .....

النشاط موضوع التسجيل :

أ- بصفة أساسية

ب-بصفة ثانوية

عنوان ممارسة النشاط:.....

بلدية:..... ولاية :.....

مؤسسات ثانوية: .....

التسمية التي يمارس بها النشاط :.....

(لافتة , إسم ثانوي إلخ.....)

..... المسيرون.....

الأسم(2)	اللقب	تاريخ و مكان الإزدياد	الصفة القانونية
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....
.....	.....	.....	.....

(1) المتعلق بالمقاولات الحرفية فقط

(2) ذكر الإسم السابق للنساء المتزوجات يتبع بـــ<< زوجة>>

ملحق رقم 03: آليات دعم المشاريع الحرفية في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر

يمكن للحرفيين الإستفادة أيضا من مختلف الآليات الموالية:

1. الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ)؛
2. الصندوق الإجتماعي للتنمية (FDS)؛
3. صندوق الزكاة؛
4. صناديق الضمان :

أ. صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة للشباب ذوي المشاريع (FGCJP)؛

ب. صندوق ضمان قروض الإستثمارات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCI)؛

ج. صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م (FGAR)

5. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)؛
6. وكالة التنمية الإجتماعية (ADS)؛
7. البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
8. صندوق ترقية التنافسية الصناعية لتأهيل المؤسسات الصغيرة؛
9. صندوق المحيط والحفاظ عليه من التلوث؛
10. صندوق ترقية المحيط؛
11. صندوق تطوير منطقة الجنوب؛
12. صندوق البحث العلمي والتطوير التكنولوجي؛
13. صندوق التكوين والتدريب المهني.

ملحق رقم 04: خريطة منطقة تقرّت المدروسة

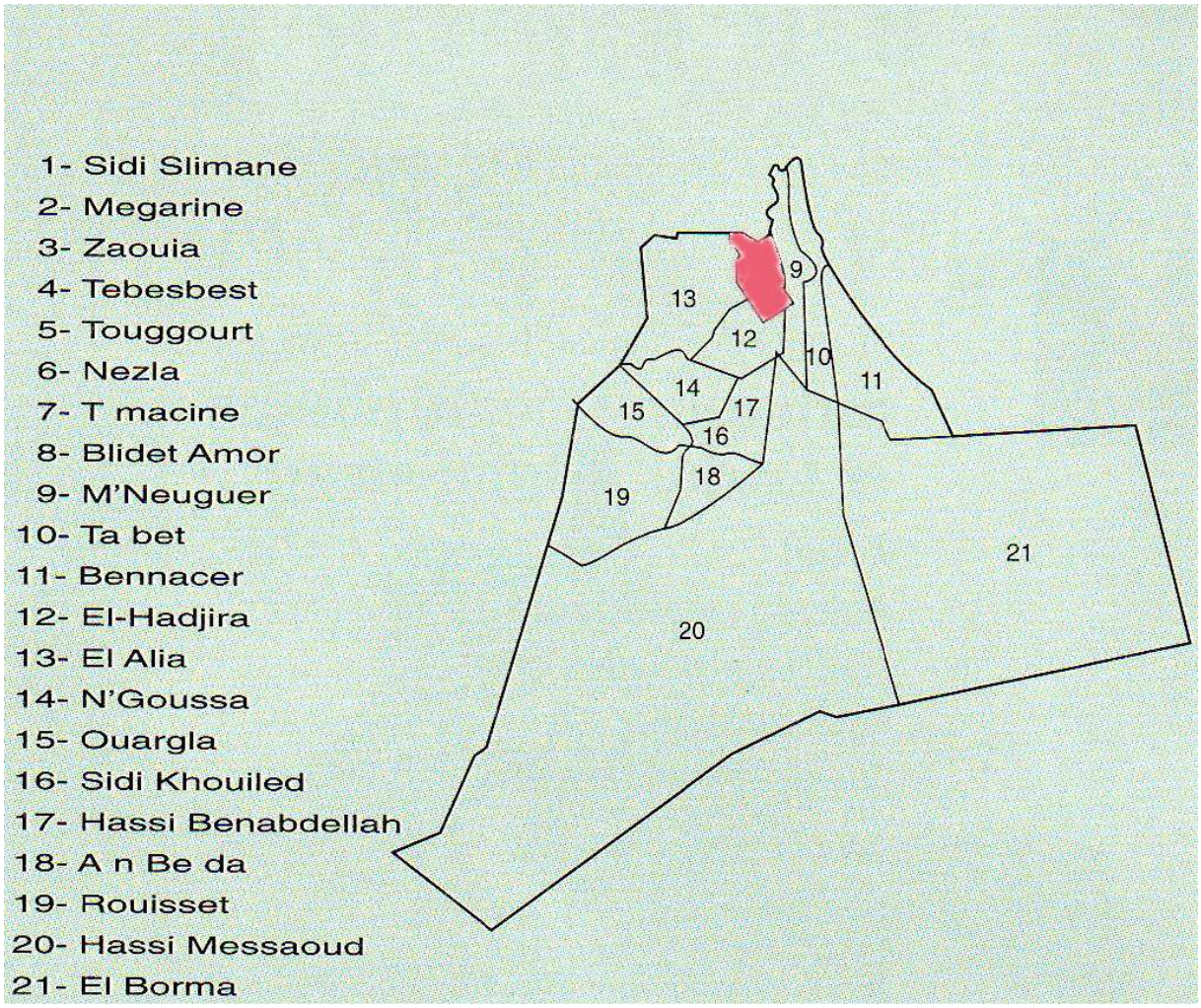

المنطقة الملونة تمثل حدود المنطقة التي تمت فيها دراسة الحالة

ملحق رقم 05: إستمارة الإستبيان

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن : .....

3- المستوى التعليمي : إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

4- تاريخ بداية النشاط: .....

5- كيفية ممارسة النشاط الحرفي :

بشكل فردي ☐ في تعاونية حرفية ☐ في مقاولة حرفية ☐

6- مكان ممارسة النشاط : قار(داخل ورشة أو مؤسسة) ☐

بالمترل ☐

- **إذا كان العمل يتم في محل أو ورشة ، ما هي طبيعة ملكيتها ؟**

ملكية ☐ تأجير ☐ أخرى حددها..... ☐

7- حجم رأس المال الذي بدأت العمل به؟ .....

8- قيمة الأرباح السنوية:

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رقم الأرباح (دج)							

9- حجم الإنتاج السنوي:

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد الوحدات المنتجة سنويا							

10- مصادر التمويل : ذاتية ☐ قرض بنكي ☐ هيئة دعم ،حددها..... ☐

11- هل تستفيد من دعم هيئة مالية ؟

نعم ☐ لا ☐

12- قيمة المشتريات السنوية:

السنوات	2003		2004		2005		2006		2007		2008		2009	
المواد الأولية	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
1..... 2..... 3..... 4.....														
المجموع														

13- هل تعتمدون على : مورد وحيد ☐ عدة موردين (مع تحديد العدد) ☐ توريد تلقائي ☐

14- أي يقع أهم موردكم ؟ ما هي نسبة التعامل معهم ؟

☐ تقرت النسبة .....

☐ ورقلة(خارج تقرت) النسبة .....

☐ داخل الوطن (خارج ورقلة)، حدد الولاية : النسبة .....

☐ خارج الوطن ، إسم الدولة : النسبة.....

15- ما هي المناطق التي يوجه إليها منتوجكم (موقع أسواقكم)؟ و ما هي نسبة التعامل معها ؟

☐ تقرت النسبة:

☐ ورقلة (خارج تقرت) النسبة:

☐ داخل الوطن (خارج ورقلة)مع تحديد المناطق النسبة:

☐ خارج الوطن ، أي دولة النسبة:

16- **قيمة المبيعات السنوية** :

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قيمة المبيعات (دج)							

17- **ماهي طرق التوزيع المستخدمة لتسويق منتجاتكم ؟**

وكلاء توزيع ☐ تجار الجملة ☐ تجار تجزئة ☐ الإتصال المباشر مع الزبون(البيع المباشر) ☐

18- هل تواجهون إنتقادات من طرف الزبائن حول منتجاتكم ؟ نعم ☐ لا ☐

- إذا كان الجواب نعم ، ما هي طبيعة هذه الإنتقادات؟

جودة المنتج ☐ سعر المنتج ☐

تأخر في الإنتاج ☐ غير ذلك، حدد..... ☐

19- هل سبق و أن فوتم فرصة بيع بحجة قلة المنتوج ؟

غالبا ☐ عدة مرات ☐ نادرا ☐ أبدا ☐

20- ما هي العوائق المحتملة التي تحول دون نمو الطلب على منتجاتكم ؟

السعر المرتفع للمنتج ☐ الجودة المنخفضة ☐ منافسة السلع المماثلة المصنعة و المستوردة ☐

ضعف التعريف بالمنتج ☐ منافسة السلع البديلة ☐ أخرى حددها ☐

21- هل تستعملون وسائل إشهارية لمنتجاتكم؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

22- ما هي الوسيلة التي تم من خلالها إكتساب المهارة التقنية في مجال حرفة الطرز التقليدي ؟

التقليد الأسري ☐ التعلم بالميدان ☐ تكوين مهني ☐ أخرى حددها.... ☐

23- هل لديكم عمال أجراء؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- إذا كان الجواب نعم , كم عددهم؟.....
- تصنيفهم حسب درجة القرابة : أقارب ☐ أصدقاء ☐ غير ذلك ☐
- ما هي أشكال التكوين التي تقومون بها ؟

تدريب في الميدان ☐ تكوين مهني ☐ تكوين مستمر ☐ أخرى حددها ☐

24- هل قمتم بتكوين في مجال CREE_GERME• ؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

25- تحديد الأسعار هل يتم على أساس :

التكلفة ☐ الطلب ☐ المنافسة ☐ بشكل عشوائي ☐

26- طبيعة السوق الذي تتواجدون به: غياب كلي للمنافسة ☐ منافسة ضعيفة ☐

منافسة متوسطة ☐ منافسة قوية ☐

• و هو برنامج تكويني خاص بدعم إنشاء و تسيير المؤسسات المصغرة و يعطي منهجية متكاملة في التكوين ويهدف إلى: دعم و مساندة هياكل ترقية المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية؛ التحسين المستمر لسيرورة المؤسسات ص و م و الصناعة و التقليدية من خلال تكوين حاملي المشاريع أو مسيري المؤسسات عبر ثلاثة مراحل : إختيار الفكرة المناسبة لإنشاء المشروع ، إنشاء المؤسسة ، التسيير الأحسن للمؤسسة .

27- هل تقومون بدراسات سوق؟ نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

➢ **إذا كان الجواب نعم ،ما هي وسيلة جمع المعلومات عن السوق؟**

☐ هيئات متخصصة ☐ الإتصال مع الذين يعملون في نفس الحرفة ☐ عن طريق الإطلاع على المستجدات من خلال المجلات المهنية

28- ما هي المعايير التي تعتمدون عليها في إنتاج منتجاتكم :

رغبة الزبون ☐ تقليد منتجات حرفيين آخرين ☐ معايير الجودة ☐ أخرى ☐

29- هل يتطلب نشاطكم القيام بأعمال تعاون ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

➢ إذا كان الجواب نعم ، في أي مجال يتم ذلك؟

تسويق ☐ تكوين ☐ شراء مواد أولية ☐

تبادل المعلومات ☐ أعمال مناولة ☐ أخرى حددها ..... ☐

➢ إذا كان الجواب لا ، لماذا؟

لم تقدم لكم الفرصة المناسبة ☐ المخاطر الناجمة أكبر من الإستفادة المحققة ☐

لا تشعرون بأنكم بحاجة لمثل هذا التعاون ☐ لا تثق بالحرفيين أو المؤسسات المنافسة ☐

أخرى ،حددها..... ☐

30- أين يتموقع الحرفيون الذين تعاملتم معهم؟ و ما هو عددهم؟

☐ تقرت العدد: .....

☐ ورقلة العدد: .....

☐ داخل الوطن العدد: .....

☐ خارج الوطن العدد: .....

31- هل تستعينون بهيئات عمومية(مراكز تكوين ، بحث و تطوير ، هيئات إحصائية مطابقة.....)

☐ نعم ، مع التحديد..... ☐ لا ☐ دون جواب

➢ موقعها ، هل تقع بـــ:

تقرت ☐ ورقلة ☐

داخل الوطن، مع التحديد ..... ☐

32- ما هي المجالات التي تنتظرون فيها مساعدة من طرف الهيئات العمومية (حدد ثلاثة أولويات) :

☐ تمويل ☐ تموين ☐ بحث و تطوير ☐ تكوين

☐ تسويق ☐ تصدير منتجات ☐ الحصول على شهادة مطابقة

☐ أخرى

33- هل أنتم أعضاء في إحدى الجمعيات المهنية ذات علاقة بالقطاع؟

☐ نعم ☐ لا ☐ دون جواب

➢ **إذا كان الجواب نعم ، حدد موقعها الجغرافي، هل تقع في :**

تقرت ☐ ورقلة ☐

داخل الوطن ☐ خارج الوطن ☐

24- ما هي آفاقك المستقبلية؟

☐ توسيع النشاط مع خلق عمالة جديدة ☐ توسيع النشاط دون خلق عمالة جديدة

☐ الإبقاء على النشاط الحالي ☐ تغيير النشاط

☐ غير ذلك ، مع التحديد .....

35- ما رأيك في الأنظمة القانونية و الجبائية المطبقة على القطاع ؟

غير ملائمة ☐ ملائمة ☐ محفزة ☐

36- هل تعرف نظام الإنتاج المحلي (SPL) ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

37- ما هو تقييمك لهذا النظام ؟

هو شيء إيجابي ☐ شيء سلبي ☐ دون جواب ☐

38- هل توافق على إنشاء نظام للإنتاج المحلي في حرفة الطرز التقليدي ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

➢ إذا كان الجواب لا، لماذا؟

إنعدام الثقة ☐ لا تشعر بأنك بحاجة لمثل هذا النظام ☐

غير ذلك،حدد ..... ☐

➢ إذا كان الجواب نعم:

- ما الذي تنتظرونه من تبني هذا النظام ؟ (حدد 3)

☐ الدعم المالي ☐ توفير موردين منتظمين

☐ تكوين ☐ توفير دور عرض و تسويق

☐ تحسين جودة منتجاتك ☐ غير ذلك، مع التحديد.....

- هل توافق على رؤية منافسين ضمن هذا النظام؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- هل توافق على القيام بعمليات شراء مشتركة مع باقي الأعضاء في النظام؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- و هل ستتعاون في مجال : تبادل المعلومات ، مناقشة المشاكل المشتركة ، القيام بعمليات تكوين مشتركة ، توجيه.....

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- هل توافق على أن توجه منتجاتك و منتجات باقي الحرفيين الأعضاء في النظام إلى نفس السوق ؟

نعم ☐ لا ☐ دون جواب ☐

- حسب رأيكم ما هو عدد الحرفيين الذي يمكن أن يحتويهم النظام ؟ .....

التاريخ :.....

إسم المؤسسة (إن وجد):.....

رقم الإستمارة :

خضع قبل نشره لعملية تحكيم من قبل كل من:

- د. بن عيسى محمد المهدي.
- أ. بن زعرور شكري : مدير تطوير نشاطات الصناعة التقليدية و الحرف بالغرفة الوطنية للصناعة التقليدية و الحرف و خبير مكوّن في إنشاء المؤسسات المصغرة و تسييرها و طالب دكتوراه إقتصاد قياسي؛
- أ. سوامي دليل : باحث متخصّص في الأنظمة الإنتاجية المحلية بالغرفة الوطنية؛

و هذا بغية التأكد من مدى شمولية الإستبيان للموضوع المدروس و دقة الأسئلة الموضوعة و ملائمتها لطبيعة العينة المدروسة.

ملحق رقم 06 : مخرجات الدراسة الإحصائية

SEX

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	58	98,3	98,3	98,3
	2	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AGE

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	6,8	6,8	6,8
	2	34	57,6	57,6	64,4
	3	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

NIV-SCOL

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	6	10,2	10,2	10,2
	2	24	40,7	40,7	50,8
	3	24	40,7	40,7	91,5
	4	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

D- Question n°4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	6,8	6,8	6,8
	2	20	33,9	33,9	40,7
	3	35	59,3	59,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

E- Question n°5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	58	98,3	98,3	98,3
	2	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

F- Question n°6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	32	54,2	54,2	54,2
	2	27	45,8	45,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

F1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	32	54,2	54,2	54,2
	1	5	8,5	8,5	62,7
	2	19	32,2	32,2	94,9
	3	3	5,1	5,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

G- Question n°7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	37	62,7	62,7	62,7
	2	17	28,8	28,8	91,5
	4	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

H- Question n°8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	5,1	5,1	5,1
	2	32	54,2	54,2	59,3
	3	10	16,9	16,9	76,3
	4	9	15,3	15,3	91,5
	5	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

I- Question n°9

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	37	62,7	62,7	62,7
	2	11	18,6	18,6	81,4
	3	7	11,9	11,9	93,2
	4	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

J- Questio n°10

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	53	89,8	89,8	89,8
	2	1	1,7	1,7	91,5
	3	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

K- Question n°11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	31	52,5	52,5	52,5
	3	28	47,5	47,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

L- Questio n°12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	11	18,6	18,6	18,6
	2	28	47,5	47,5	66,1
	3	9	15,3	15,3	81,4
	4	8	13,6	13,6	94,9
	5	3	5,1	5,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

M- Question n°13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	26	44,1	44,1	44,1
	2	13	22,0	22,0	66,1
	3	20	33,9	33,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	59	100,0	100,0	100,0

N11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	4	6,8	6,8	6,8
	2	1	1,7	1,7	8,5
	3	1	1,7	1,7	10,2
	4	53	89,8	89,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	55	93,2	93,2	93,2
	1	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	55	93,2	93,2	93,2
	1	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	51	86,4	86,4	86,4
	1	8	13,6	13,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N31

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	51	86.4	88,1	88,1
	1	2	3,4	3,4	91,5
	2	2	3.4	1,7	93,2
	3	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	56	94,9	94,9	94,9
	1	3	5,1	5,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

N41

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	56	94,9	94,9	94,9
	1	3	5,1	5,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	4	6,8	6,8	6,8
	1	55	93,2	93,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	4	6,8	6,8	6,8
	1	29	49,2	49,2	55,9
	2	4	6,8	6,8	62,7
	3	1	1,7	1,7	64,4
	4	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	38	64,4	64,4	64,4
	1	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	38	64,4	64,4	64,4
	1	17	28,8	28,8	93,2
	2	2	3,4	3,4	96,6
	4	2	3,4	3,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	18	30,5	30,5	30,5
	1	41	69,5	69,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O31

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	18	30,5	30,5	30,5
	1	6	10,2	10,2	40,7
	2	3	5,1	5,1	45,8
	3	25	42,4	42,4	88,1
	4	7	11,9	11,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	72,9	72,9	72,9
	1	16	27,1	27,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

O41

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	43	72,9	72,9	72,9
	1	14	23,7	23,7	96,6
	2	2	3,4	3,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

P- Question n°16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	18	30,5	30,5	30,5
	2	20	33,9	33,9	64,4
	3	15	25,4	25,4	89,8
	4	6	10,2	10,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Q1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

Q2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	22	37,3	37,3	37,3
	1	37	62,7	62,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Q3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	41	69,5	69,5	69,5
	1	18	30,5	30,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Q4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	10	16,9	16,9	16,9
	1	49	83,1	83,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

R- Question n°18

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	17	28,8	28,8	28,8
	2	5	8,5	8,5	37,3
	3	37	62,7	62,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

R1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	47	79,7	79,7	79,7
	1	12	20,3	20,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

R2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	23	39,0	39,0	39,0
	1	36	61,0	61,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

R3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	39	66,1	66,1	66,1
	1	20	33,9	33,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

R4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

S- Question n°19

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	20	33,9	33,9	33,9
	2	16	27,1	27,1	61,0
	3	23	39,0	39,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

T1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	33	55,9	55,9	55,9
	1	26	44,1	44,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

T2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	57	96,6	96,6	96,6
	1	2	3,4	3,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

T3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	45	76,3	76,3	76,3
	1	14	23,7	23,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

T4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	31	52,5	52,5	52,5
	1	28	47,5	47,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

T5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	7	11,9	11,9	11,9
	1	52	88,1	88,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

T6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	37	62,7	62,7	62,7
	1	22	37,3	37,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

U- Question n°21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	37	62,7	62,7	62,7
	2	1	1,7	1,7	64,4
	3	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

V- Question n°22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	32,2	32,2	32,2
	2	8	13,6	13,6	45,8
	3	24	40,7	40,7	86,4
	4	8	13,6	13,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W- Question n°23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	5,1	5,1	5,1
	2	2	3,4	3,4	8,5
	3	54	91,5	91,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	5	8,5	8,5	8,5
	1	35	59,3	59,3	67,8
	2	14	23,7	23,7	91,5
	3	3	5,1	5,1	96,6
	4	2	3,4	3,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	74,6	74,6	74,6
	1	15	25,4	25,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	19	32,2	32,2	32,2
	1	40	67,8	67,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	47	79,7	79,7	79,7
	1	12	20,3	20,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W31

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	23	39,0	39,0	39,0
	1	36	61,0	61,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W32

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	35	59,3	59,3	59,3
	1	24	40,7	40,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W33

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	58	98,3	98,3	98,3
	1	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

W34

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

X- Question n°24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	45	76,3	76,3	76,3
	3	14	23,7	23,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Y1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	15	25,4	25,4	25,4
	1	44	74,6	74,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Y2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	32	54,2	54,2	54,2
	1	27	45,8	45,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Y3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	31	52,5	52,5	52,5
	1	28	47,5	47,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Y4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	47	79,7	79,7	79,7
	1	12	20,3	20,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

Z- Question n°26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	8	13,6	13,6	13,6
	3	15	25,4	25,4	39,0
	4	36	61,0	61,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AA- Question n°27

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	38	64,4	64,4	64,4
	3	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AA1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

AA2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	38	64,4	64,4	64,4
	1	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AA3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	55	93,2	93,2	93,2
	1	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AB1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	26	44,1	44,1	44,1
	1	33	55,9	55,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AB2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	45	76,3	76,3	76,3
	1	14	23,7	23,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AB3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	20	33,9	33,9	33,9
	1	39	66,1	66,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AB4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	33	55,9	55,9	55,9
	1	26	44,1	44,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC- Question n°29

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	21	35,6	35,6	35,6
	3	38	64,4	64,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	74,6	74,6	74,6
	1	15	25,4	25,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	58	98,3	98,3	98,3
	1	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	48	81,4	81,4	81,4
	1	11	18,6	18,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	40	67,8	67,8	67,8
	1	19	32,2	32,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC15

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	30	50,8	50,8	50,8
	1	29	49,2	49,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC16

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

AC21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	50	84,7	84,7	84,7
	1	9	15,3	15,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	49	83,1	83,1	83,1
	1	10	16,9	16,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	55	93,2	93,2	93,2
	1	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	74,6	74,6	74,6
	1	15	25,4	25,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AC25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

AD- Question n°30

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	21	35,6	35,6	35,6
	1	35	59,3	59,3	94,9
	3	3	5,1	5,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AD1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	21	35,6	35,6	35,6
	1	22	37,3	37,3	72,9
	2	11	18,6	18,6	91,5
	3	4	6,8	6,8	98,3
	4	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE- Question n°31

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	19	32,2	32,2	32,2
	3	40	67,8	67,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	28	47,5	47,5	47,5
	1	31	52,5	52,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	30	50,8	50,8	50,8
	1	29	49,2	49,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	58	98,3	98,3	98,3
	1	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE14

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	38	64,4	64,4	64,4
	1	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE21

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	19	32,2	32,2	32,2
	1	40	67,8	67,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	48	81,4	81,4	81,4
	1	11	18,6	18,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AE23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	46	78,0	78,0	78,0
	1	13	22,0	22,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	31	52,5	52,5	52,5
	1	28	47,5	47,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF2

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	27	45,8	45,8	45,8
	1	32	54,2	54,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF3

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	52	88,1	88,1	88,1
	1	7	11,9	11,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF4

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	53	89,8	89,8	89,8
	1	6	10,2	10,2	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF5

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	7	11,9	11,9	11,9
	1	52	88,1	88,1	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF6

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	21	35,6	35,6	35,6
	1	38	64,4	64,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF7

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	45	76,3	76,3	76,3
	1	14	23,7	23,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AF8

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

AG- Question n°33

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	38	64,4	64,4	64,4
	3	21	35,6	35,6	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AG1

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	38	64,4	64,4	64,4
	1	17	28,8	28,8	93,2
	2	3	5,1	5,1	98,3
	3	1	1,7	1,7	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AH- Question n°34

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	42	71,2	71,2	71,2
	2	4	6,8	6,8	78,0
	3	13	22,0	22,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AI- Question n°35

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	47	79,7	79,7	79,7
	2	8	13,6	13,6	93,2
	3	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AJ- Question n°36

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	50	84,7	84,7	84,7
	3	9	15,3	15,3	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AK- Question n°37

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	2	3,4	3,4	3,4
	2	9	15,3	15,3	18,6
	3	48	81,4	81,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL- Question n°38

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	15	25,4	25,4	25,4
	2	1	1,7	1,7	27,1
	3	43	72,9	72,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL11

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	54	91,5	91,5	91,5
	1	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL12

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	74,6	74,6	74,6
	1	15	25,4	25,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL13

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	59	100,0	100,0	100,0

AL211

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	31	52,5	52,5	52,5
	1	28	47,5	47,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL212

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	19	32,2	32,2	32,2
	1	40	67,8	67,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL213

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	55	93,2	93,2	93,2
	1	4	6,8	6,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL214

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	16	27,1	27,1	27,1
	1	43	72,9	72,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL215

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	44	74,6	74,6	74,6
	1	15	25,4	25,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL216

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	54	91,5	91,5	91,5
	1	5	8,5	8,5	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL22

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	16	27,1	27,1	27,1
	1	3	5,1	5,1	32,2
	2	2	3,4	3,4	35,6
	3	38	64,4	64,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL23

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	16	27,1	27,1	27,1
	3	43	72,9	72,9	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL24

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	16	27,1	27,1	27,1
	1	2	3,4	3,4	30,5
	2	3	5,1	5,1	35,6
	3	38	64,4	64,4	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL25

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	16	27,1	27,1	27,1
	1	4	6,8	6,8	33,9
	2	3	5,1	5,1	39,0
	3	36	61,0	61,0	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

AL26

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	0	16	27,1	27,1	27,1
	1	13	22,0	22,0	49,2
	2	30	50,8	50,8	100,0
	Total	59	100,0	100,0	

فهرس
المحتويات

الإهداء.....	III
الشكر.....	IV
ملخص.....	V
قائمة المحتويات.....	VII
قائمة الجداول.....	VIII
قائمة الأشكال.....	X
قائمة الملاحق.....	XII
قائمة بمواقع الانترنت.....	XII
قائمة الإختصارات.....	XIII
المقدمة العامة	أ
1. إشكالية البحث.....	ب
2. فرضيات البحث.....	ت
3. مبررات إختيار الموضوع.....	ث
4. أهداف الدراسة.....	ث
5. أهمية الموضوع.....	ج
6. تحديد إطار الدراسة.....	ج
7. منهجية الدراسة وأدواتها.....	ح
8. هيكل وتقسيمات البحث.....	ح
9. الدراسات السابقة في الموضوع.....	خ
10. صعوبات البحث.....	ذ
الفصل الأول : واقع قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر وإستراتيجية ترقيته	1
تمهيـــــد.....	2
المبحث الأول : ماهية الصناعة التقليدية و الحرف.....	3
المطلب الأول : تعاريف عالمية للصناعة التقليدية و الحرف.....	3
1. تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (CNUCED).....	3
2. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNISCO) و المركز العالمي للتجارة (CCI).....	3
3. تعريف المنظمة الدولية للعمل (OIT).....	4
4. تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO).....	4
5. تعريف الإتحاد الأوروبي (UE).....	5
6. تعريف المجلس العالمي للصناعة التقليدية و الحرف.....	5
المطلب الثاني : تعريف الصناعة التقليدية و الحرف المعتمد في الجزائر.....	6

1. المقصود بالصناعة التقليدية و الحرف.....	6
2. ميادين ممارسة الأنشطة الحرفية والمهن.....	6
3. كيفيات ممارسة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.....	8
3. 1. الحرفي الفردي.....	8
3. 2. تعاونية الصناعة التقليدية و الحرف.....	8
3. 3. مقاولة الصناعة التقليدية و الحرف.....	9
4. الإجراءات الأساسية لممارسة نشاط حرفي في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف.....	9
4. 1. لشراء أو تأجير محل.....	9
4. 2. للحصول على بطاقة الحرفي.....	10
4. 3. الضرائب و الرسوم المستحقة خلال ممارسة النشاط الحرفي.....	11
5. التحفيزات الجبائية.....	11
6. التغطية الإجتماعية.....	12
المطلب الثالث :خصائص قطاع الصناعة التقليدية و الحرف.....	12
1. سهولة وبساطة متطلّبات إنشاء مشروع حرفي.....	12
2. عمل فردي وقرارات مركزية مرتبطة بصورة كبيرة بشخصية صاحب المشروع.....	13
3. إنخفاض تكلفة الفرصة البديلة لليد العاملة.....	13
4. ضآلة حجم الإنتاج المساهم به قياسا بالطلب الداخلي والخارجي.....	14
5. البعد الثقافي، الحضاري، الإجتماعي الأصيل للمنتج التقليدي.....	14
6. صعوبة مطابقة المنتجات الحرفية لمقاييس الجودة والنوعية.....	15
7. إرتفاع صافي الدخل من العملة الصعبة في هذا القطاع بالمقارنة بصناعات أخرى.....	15
8. إنتشارها في المناطق الريفية وشبه الريفية.....	15
9. جزء من تركيبة القطاع غير الرسمي.....	16
المبحث الثاني : أهمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الداخل وفي الخارج.....	16
المطلب الأول : تجارب دول متقدمة (فرنسا وألمانيا).....	16
1. التجربة الفرنسية.....	17
1. 1. الإجراءات التنظيمية والتشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بفرنسا.....	17
1. 2. أهمية الصناعة التقليدية والحرف بفرنسا.....	18
2. تجربة ألمانيـــا.....	20
2. 1. الإجراءات التنظيمية و التشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بألمانيا.....	20
2. 2. أهمية قطاع الصناعة التقليدية بألمانيا.....	22
المطلب الثاني : تجارب دول نامية (تونس والمغرب).....	23
3. التجربة التونسية.....	23
1. 1. الإجراءات التنظيمية والتشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بتونس	23
1. 2. أهمية قطاع الصناعة التقليدية في الإقتصاد التونسي	24
2. التجربة المغربية.....	25
2. 1. الإجراءات التنظيمية والتشجيعية الموضوعة لفائدة القطاع بالمملكة المغربية.....	25
2. 2. أهمية قطاع الصناعة التقليدية بالمملكة المغربية.....	26

المطلب الثالث : دور و أهمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر.....	27
1. المساهمة في التنمية الإقتصادية.....	27
1. 1. حركية إنشاء مشاريع جديدة في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر.....	27
1. 2. أثر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف على التشغيل.....	29
1. 3. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في تحريك القوى العاملة.....	30
1. 4. أهمية قطاع الصناعة التقليدية في الإنتاج والإستثمار.....	31
1. 5. دور قطاع الصناعة التقليدية والحرف في دعم القطاع السياحي.....	32
1. 6. تفعيل الصادرات خارج قطاع المحروقات.....	32
2. المساهمة في التنمية الإجتماعية.....	33
2. 1. توفير مداخيل للأفراد.....	33
2. 2. تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن.....	34
2. 3. تثمين دور المرأة.....	35
3. المساهمة في التنمية الثقافية.....	35
المبحث الثالث : سياسة دعم قطاع الصناعة التقليدية والحرف المعتمدة بالجزائر.....	36
المطلب الأول : هيئات الدعم المالي والقرض	36
1. الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية (FNPAAT).....	37
2. الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).....	37
3. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغّر(ANGEM).....	38
4. الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC).....	39
المطلب الثاني : تكوين وتأهيل الموارد البشرية.....	41
1. برنامج (Cree/Germe_أنشئ و حسن تسيير مؤسستك) لدعم روح المقاولة..... .	41
2. برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) لدعم التنمية المحلية و التهيئة الإقليمية.....	42
3. برنامج (NUCLEUS) لدعم تآزر الحرفيين.....	42
4. تنظيم مسابقات وإستحداث الجائزة الوطنية للصناعة التقليدية والصناعة التقليدية الفنية بهدف تشجيع روح الإبداع والإبتكار لدى الحرفي.....	42
5. وضع برامج للترقية وتحسين التنافسية.....	43
5. 1. ترقية المناولة والشراكة.....	43
5. 2. برنامج ميدا لتأهيل المؤسسات ص وم (ED/PME).....	44
5. 3. برنامج التعاون الجزائري الألماني للتنمية الإقتصادية المستدامة (GTZ-DEVED).....	45
المطلب الثالث : الدعم المقدّم في مجال التسويق والتصدير.....	46
1. الدعم المقدّم من طرف الصندوق الوطني لترقية نشاطات الصناعة التقليدية.....	46
2. إنشاء الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE).....	46
3. دعم في مجال الترويج.....	46
4. دعم في مجال ترقية النوعية والإبقاء على روح المنتج التقليدي الجزائري.....	48
5. معايير الدمغ وحماية المنتج التقليدي الجزائري.....	48
المبحث الرابع : مسار تطوّر قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر.....	49

المطلب الأول: تطوّر قطاع الصناعة التقليدية قبل وضع إستراتيجية لتنمية القطاع (الفترة 1962-2002).....	49
2. المرحلة الأولى (1962-1969).....	49
1. 1. الإطار التنظيمي والمؤسسي.....	50
1. 2. الدعم المالي.....	50
2. المرحلة الثانية (1970-1980).....	50
2. 1. تزويد القطاع بالهياكل القاعدية.....	51
2. 2. التوجّه نحو تشجيع الإستثمار في قطاع الصناعة التقليدية والحرف.....	51
3. المرحلة الثالثة (1981-1991).....	51
4. المرحلة الرابعة (1992-2002).....	52
4. 1. ما يتعلق بالتأطير والتنظيم.....	53
4. 2. الإطار التشريعي.....	53
4. 3. إجراءات تحفيزية أخرى.....	54
المطلب الثاني : وضع إستراتيجية عمل من أجل تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية آفاق 2010 (الفترة 2003-2010).....	55
1. أهداف الإستراتيجية.....	55
2. التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف الموضوعة.....	56
3. النتائج المتوقعة من تطبيق الإستراتيجية.....	56
المطلب الثالث : تقييم فعالية إستراتيجية الجزائر في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف.....	57
5. الإطار التشريعي والمؤسساتي.....	57
6. في مجال التكوين والتمهين.....	58
7. تنشيط تجمّعات التعاون بين الحرفيين والتنمية المحلية.....	59
8. إنشاء الأنشطة والتشغيل والإنتاج.....	59
5. الترويج.....	59
6. الترقية و التطوير.....	60
7. شبكة النظام الإعلامي.....	60
8. التنمية الريفية.....	61
خلاصة الفصل.....	62
الفصل الثاني : الإطار النظري لأنظمة الإنتاج المحلية	64
تمهيـــــد.....	65
المبحث الأول : نظام الإنتاج المحلي : أسس ومفاهيم.....	66
المطلب الأول : الأساس التاريخي لنظام الإنتاج المحلي.....	66
المطلب الثاني : أهم مفاهيم نظام الإنتاج المحلي.....	69
المطلب الثالث : الأشكال المطوَّرة لنظام الإنتاج المحلي.....	74
1. الأقطاب التنافسية (Pole de compétitivité).....	74
2. التجمّع المؤسساتي (Les Grappes d'Entreprise).....	75

3. أقطاب الإمتياز الريفية (Pôles d'Excellence Rurale).....	76
4. الإتحادات (Consortiums).....	76
المبحث الثاني : خصائص وأهمية نظام الإنتاج المحلي ومتطلّبات نجاحه.....	79
المطلب الأول : خصائص نظام الإنتاج المحلي.....	79
1. الـــSPL هو تمركز محلي لمؤسسات صغيرة في مجال ترابي محدّد.....	79
1. هو نظام للإنتاج المحلي.....	79
2. وجود ترابط قوي بين الخصائص السوسيوثقافية للإقليم والديناميكية الإقتصادية له.....	80
3. خصوصيته مستمدة من الإقليم المتواجد فيه.....	80
4. مكوّن نشط لديناميكية عالمية متغيّرة وفق شكل النظام المحلي المشكّل.....	81
المطلب الثاني : أهمية نظام الإنتاج المحلي.....	82
1. الوفورات الخارجية الناتجة عن التجميع.....	82
2. وسيلة هامة لتحفيز ظهور الإبتكار.....	83
3. نظام الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الريفية.....	84
4. بناء ميزة تنافسية خاصة بالإقليم.....	84
المطلب الثالث : متطلّبات نجاح تطوير نظام إنتاج محلي.....	85
1. الإرادة السياسية والإستراتيجية للفاعلين المحليين.....	85
2. وجود هيكل تنسيق محترف.....	85
3. الإلتزام القوي من طرف المؤسسات المندرجة داخل النظام.....	85
4. وجود عدد كاف من المؤسسات لتمثيل كتلة حرجة حقيقية لا تقل عن 50 مؤسسة.....	85
المبحث الثالث : تجارب دول متقدمة في دعم وتطوير أنظمة الإنتاج المحلية.....	89
المطلب الأول : تجربة إيطاليا (المناطق الصناعية الإيطالية).....	89
1. ظهور المناطق الصناعية.....	89
2. فكرة المناطق الصناعية بإيطاليا.....	90
3. أهمية المناطق الصناعية بإيطاليا.....	90
4. الإجراءات المتخذة من طرف إيطاليا لدعم المناطق الصناعية.....	92
المطلب الثاني : التجربة الفرنسية (الأنظمة الإنتاجية المحلية الفرنسية).....	93
1. ظهور أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا.....	93
2. فكرة أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا.....	95
3. أهمية أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا.....	95
4. الإجراءات المتّخذة من طرف فرنسا لتطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية.....	96
المطلب الثالث : تجربة ألمانيا (شبكات الكفاءة الألمانية).....	97
4. فكرة شبكات الكفاءة الألمانية.....	97
5. أهمية مبادرة شبكات الكفاءة بألمانيا.....	99
6. الإجراءات المتخذة لدعم مشروع شبكات الكفاءة الألمانية.....	101
المبحث الرابع : تجارب دول نامية في دعم وتطوير أنظمة الإنتاج المحلية.....	102
المطلب الأول : التجربة الهندية (التجمّعات الهندية).....	104
1. فكرة التجمّعات بالهند.....	104

2. إهتمام الهند بتجمّعات المؤسسات.....	104
3. دور تجمّعات المؤسسات في الإقتصاد الهندي.....	104
4. تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة الطّباعة والصّباغة بمنطقة جايبور.....	106
المطلب الثاني : التجربة التونسية.....	107
1. نمط تجمّعات المؤسسات السائد بتونس.....	107
2. أهمية تجمّعات المؤسسات الصغيرة بتونس.....	107
2. 1. نظام الإنتاج المحلي لصناعة الجلود بمنطقة الجّم.....	107
2. 2. نظام الإنتاج المحلي للثنائي (نسيج/خياطة) بقصر هلاّل.....	108
3. سياسة تونس في دعم تجمّعات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التونسية.....	109
4. دعم اليونيدو لتطوير إتحاد تصدير لقطع غيار السيارات (C-8) بتونس العاصمة.....	110
المطلب الثالث : التجربة المغربية.....	112
1. ظهور أنظمة الإنتاج المحلية بالمغرب.....	112
2. أهمية تطوير أنظمة إنتاج محلية بالمغرب.....	112
2. 1. التجمّع الصناعي المحلي لحرفيي الفخار بمنطقة آسفي.....	113
2. 2. التجمّع الصناعي المحلي بحرفة دباغة وصناعة الجلود بفاس.....	113
3. الدعم المقدّم من طرف المغرب لدعم تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية.....	114
4. تطوير إتحاد تصدير بحرفة النقش على الخشب بالصويرة.....	115
4. 1. التخطيط لإنشاء إتحاد تصدير بمنطقة الصويرة.....	116
4. 2. تدّخل اليونيدو بالصويرة.....	116
خلاصة الفصل.....	121
الفصل الثالث: الدراسة الميدانية	124
تمهيـــــد.....	125
المبحث الأول: تقديم التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة انتاجية محلية	126
المطلب الأول: عوائق تنمية قطاع الصناعة التقليدية و الحرف في الجزائر.....	126
1. عدم إدراج قطاع الصناعة التقليدية والحرف كأولوية تنموية ضمن السياسات الإقتصادية الإصلاحية للبلاد وكذا ضعف التشريعات والنّظم الواضحة لدعمه.....	126
2. عدم الاستقرار التنظيمي الذي عرفه القطاع.....	127
3. صعوبة التموين بالمواد الأولية والتجهيزات.....	128
4. سوء ظروف ممارسة النشاط الحرفي.....	128
5. نقص التأهيل المهني للحرفيين.....	128
6. ضعف التحفيز المالي والجبائي.....	129
7. ضعف القدرة التنافسية للمنتوج الحرفي.....	130
أ. النوعية والجودة.....	130
ب. السعر.....	131
8. إشكالية تسويق المنتوج التقليدي.....	131

9. إشكالية تصدير المنتوج التقليدي.....	131
المطلب الثاني : تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلي بالجزائر.....	132
1. نظام الإنتاج المحلي بلغة الحرفي.....	132
2. إنطلاق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية.....	133
أ .الدعم المباشر للحرفيين.....	133
ب .الدعم المؤسساتي.....	134
ج. تحسين الإطار العام للقطاع.....	134
د. تلبية الإحتياجات المالية للبرنامج.....	135
المطلب الثالث : تطوير نظام للإنتاج المحلي بحرفة صناعة الفخار في منطقة بجاية–البويرة.....	136
1. مرحلة التشخيص.....	136
2. تحديد أهداف لتنافسية الإقليم.....	137
3. إشراك القطاع الخاص.....	1137
أ. الجمعية المهنية الوطنية (أيادي الجزائر).....	137
ب. الجمعية المهنية المحلية (آفوس).....	138
4. الإستفادة من مختلف أشكال الدعم العمومي.....	139
المبحث الثاني: تقرت وحرفة النسيج التقليدي _ لمحة تاريخية ومفاهيم أساسية _	141
المطلب الأول :التعريف بمنطقة تقّرت.....	141
1. الإطار التاريخي.....	141
2. الموقع وجغرافيا المنطقة.....	142
3. التقسيم الإداري وديمغرافيا السكان.....	143
4. النشاط الإقتصادي.....	143
5. السياحة بتقّرت.....	144
المطلب الثاني : تاريخ النسيج التقليدي.....	145
1. المقصود بالطّرز.....	146
2. تاريخ الطّرز التقليدي في الجزائر.....	146
3. أشكال الطّرز التقليدي في الجزائر.....	147
المطلب الثالث : النسيج التقليدي لمنطقة تقّرت.....	148
1. تاريخ الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت.....	148
2. التّعريف بالطّرز التقليدي التقّرتي.....	149
3. لوازم الطّرز التقليدي.....	150
المبحث الثالث : دراسة حالة تطوير نظام انتاج محلي (SPL) بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقرت (دراسة احصائية)	152
المطلب الأول: عرض ومعالجة الإستبيان.....	152
1. إعداد الإستبيان.....	152
2. هيكل الإستبيان.....	152
3. مجتمع الدراسة.....	153
4. معالجة الإستبيان.....	154

المطلب الثاني : الخصائص الديمغرافية وتحليل البيئة المهنية لأفراد العينة.....	155
1. التصنيف الديمغرافي لأفراد العينة.....	155
2. ظروف ممارسة العمل الحرفي بحرفة الطّرز التقليدي في منطقة تقّرت.....	157
المطلب الثالث : قياس درجة إستعداد أفراد العينة لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي.....	169
1. علاقة الحرفيين مع مختلف الفاعلين ذوي العلاقة.....	169
2. مدى إستجابة الحرفيين لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة الطّرز التقليدي بمنطقة تقّرت.....	173
المبحث الرابع : المساهمة في تطوير نموذج لنظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت.....	176
المطلب الأول : تشخيص البيئة المهنية لحرفيي النسيج التقليدي لمنطقة تقّرت.....	176
1. كيفية ممارسة النشاط.....	177
2. مكان ممارسة النشاط.....	177
3. الإنتاج.....	177
4. التمويل.....	177
5. التموين.....	178
6. الترويج و التسويق.....	178
7. الموارد البشرية.....	179
8. علاقة الحرفي بالمحيط المحلي.....	179
المطلب الثاني : التخطيط لتطوير نظام إنتاج محلي بحرفة النسيج التقليدي بمنطقة تقّرت.....	180
1. تحدّيات على المستوى المركزي.....	180
2. تحدّيات على المستوى الجهوي.....	182
المطلب الثالث: وضع نظام للإنتاج المحلي بحرفة النسيج التقليدي في منطقة تقّرت.....	185
1. تنظيم الفاعلين المحتملين لنظام الإنتاج المحلي.....	185
2. آلية العمل داخل النظام.....	191
3. مدة إنجاز المشروع.....	192
خلاصة الفصل.....	194
الخاتمة	195
1. ملخص الدراسة.....	196
2. نتائج إختبار الفرضيات.....	196
3. عرض نتائج الدراسة.....	199
4. التوصيات.....	203
6. آفاق البحث.....	206
المراجع	207
الملاحق	216

الملحق رقم 01- قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف.....	217
الملحق رقم 02- نموذج من بطاقة الحرفي ومستخرج من سجل الصناعة التقليدية والحرف.....	218
الملحق رقم 03- آليات دعم المشاريع الحرفية في قطاع الصناعة التقليدية و الحرف بالجزائر.....	220
الملحق رقم 04- خريطة منطقة تقرّت المدروسة	221
الملحق رقم 05- إستمارة الإستبيان.....	222
الملحق رقم 06- مخرجات الدراسة الإحصائية.....	226